حرب الثلاث سنوات

١٩٦٧ / ١٩٧٠

مذكّرات الفريق أول

محمّد فوزى

وزير الحربية الأسبق



دار المستقبل العربى

فهرس

الطبعة الخامسة
١٤١٠ هـ — ١٩٩٠ م

فهرس الخرائط

صور تذكارية من الجبهة

مقدمة
الطبعة الخامسة

أقدم للقارىء العزيز الطبعة الخامسة من مذكراتى عن « حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ » وقد أنتهزت هذه الفرصة وأضفت « نتائج ودروس حرب الإستنزاف » كى أتيح للقارىء فرصة الإستفادة الكاملة من هذا الكتاب .

مايو ١٩٩٠

فريق أول م / محمد فوزى
وزير الحربية الأسبق

إن لمفكرتي اليومية الفضل الأول في جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عاماً، يكن هناك بديل لذلك، إذ إن الظروف السياسية والاجتماعية والمعنوية التي سرتها، جعلت البحث عن الحقيقة شيئاً صعباً للآتي:

خروج اعداد ضخمة من القادة والضباط من الخدمة لأسباب سياسية خلال حقبة قصيرة من الزمن، كان له ضرره في فقدان الخبرة العسكرية وفي تصدع التقاليد العسكرية التي تتوارث جيلاً بعد جيل، فبين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ كان عدد القادة والضباط الذين شطبت أسماؤهم من قائمة العسكريين العاملين أكثر بكثير جداً من عدد القادة والضباط المحالين على التقاعد، بحكم السن أو الوفاة أو الاستشهاد، مما نتج عنه عدم وجود تدرج هرمي مقرون بزمن معقول، لامكان الاحتفاظ بالخبرة والتقليد العسكريين الأمر الذي ضاعت معه الحقائق والدراسات المكتسبة لهذا العدد الكبير من القادة والضباط.

خلو المكتبة العسكرية من كتب عسكرية تبين الحقائق، والدروس المستفادة منها بالتفصيل، لتأخذ طريقها إلى عقول وأفكار الأجيال العسكرية الناشئة، ولتكون مرجعاً تاريخياً للأجيال القادمة.

لم يدون أو ينشر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ أية حقائق أو دراسات ولم يجر أي تحليل عسكري عن المعارك التي حدثت خلال هذه الفترة من الزمن، لأسباب سياسية ومعنوية، الأمر الذي أوقع ضرراً كبيراً بالأجيال اللاحقة والناشئة من القادة، فوقعوا بدون مبرر في الأخطاء العسكرية نفسها في المعارك التي قادوها بعد ذلك.

إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة جميع المستويات من القائد العظيم إلى الجندي البسيط هو الاستفادة من رات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء فتسلم بذلك أرواح كثيرة.

وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو جتماعية، فإنه غير جائز في المجال العسكري إطلاقاً، إذ إن العلم والمعرفة خبرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أي عائق أو مانع حتى لو كانت ائقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخي على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦ وعام ١٩ . فقد شاءت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمنع القيادة سكرية نشر أو ذكر حقائقها، خوفاً من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة

التي حققتها مصر عقب هذه المعركة.

ولقد أصبحت مصر مناراً ومثلاً قومياً على صعيد الوطن العربي وفي العالم الثالث كله وخاصة الدول الأفريقية وفي نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شماعة المكسب السياسي وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلي يعمل بجدية في تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فتكررت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧.

لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧ وهو وصف مبالغ فيه إذ إن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتياً، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي - الإسرائيلي - بل أعقبها مباشرة، مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنواناً لمذكراتي هذه «حرب الثلاث سنوات».

لقد بدأت بالبحث عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧ والعوامل المؤثرة في نتائجها وسعيت إلى استقراء الأحداث والحقائق من مفكرتي اليومية منذ عام ١٩٦٢ وجمعها وتصنيفها وتحليلها، ووجدت بعد جهد طويل أن ثمة عوامل معينة أدت إلى أن تخوض القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة لدول المواجهة عدا لبنان معركة ١٩٦٧ في توقيت وظروف لم تكن من صنعها، ولم تكن لديها الرغبة أو الاستعداد لمواجهتها وأهمها حسب ما ورد في هذه المذكرات هو:

- كان لتوجيه القوات المسلحة المصرية لمجهودها الرئيسي إلى عملية الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن تأثيره السلبي على عدم الاهتمام بالتدريب، واعداد القوات المسلحة، وتجهيز مسرح العمليات الرئيسي للمعركة المقبلة مع إسرائيل، بالإضافة إلى المفاهيم السلبية الكثيرة، التي دخلت رؤوس أفراد القوات المسلحة نفسها نتيجة اشتراكهم في عمليات عصابات في حرب اليمن وكان لها رد فعل عكسي في معركة ١٩٦٧.
- العجز عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الكفيل بمساندة دول المواجهة في توقيت مناسب للمعركة مع إسرائيل وخاصة موقف السعودية بالذات من حرب اليمن وتأثيره السلبي على توفير الجهد العسكري والسياسي الموحد عربياً ضد إسرائيل.

لأول مرة في القوات المسلحة المصرية في أقصر وقت ممكن، ودخول الجندي
نف خريج الجامعة والمعاهد العليا، لأول مرة في صفوف القوات المسلحة ووضع
سس والمبادىء العملية لتطوير أسلوب إعداد المقاتل معنوياً.

كما خصصت فصلاً كاملاً عن تعاون الاتحاد السوفيتي ومساعدته لمصر سياسياً
سكرياً واقتصادياً وتصاعد الدعم للقوات المسلحة مع القدرة العالية في استيعاب
سلحة الحديثة والمتطورة، بمعرفة الجندي المثقف، حتى وصلت في عام ١٩٧٠ إلى
رة وفاعلية قتالية، تفوق قدرة إسرائيل. وكان الفضل لمجهود المستشارين
وفييت الذين لم يبخلوا ببذل كل طاقاتهم وخبرتهم وأرواحهم، لرفع القدرة
الية وتحديث وتطور القوات المسلحة المصرية.

وتنتهي هذه المذكرات بوصول حرب الاستنزاف إلى غايتها واستكمال
ستعداد لحرب التحرير الشاملة، فبوصول الصواريخ سام ٣ وسام ٦، ٧
جهزة الالكترونية وطائرات وأجهزة الرادار الانذارية لمصر عام ١٩٧٠، وتنظيم
المعدات في أضخم تجميع دفاع جوي غرب قناة السويس، وحول المدن
طارات والأهداف الحيوية، وصلت مصر إلى قدرة تحدي إسرائيل، وبدأت
رك الصواريخ سام وعناصر الدفاع الجوي الأخرى، تدخل معركة التحدي مع
رات إسرائيل الحديثة الأمريكية الصنع من طراز فانتوم ٤ وسكاي هوك وتغلبت
واريخ سام وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وتهاوت الطائرات الأمريكية يوماً
يوم، وكان يوم ٣٠/٦/ ١٩٧٠ يوماً تاريخياً لقوات الدفاع الجوي المصري، إذ
نت صواريخ سام في تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاي هوك وأسر ٥ طيارين في
واحد، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى عرض مشروع لوقف
ق النيران قبلته مصر لأنه كان يحقق لها أهدافاً عسكرية حيوية بالنسبة لحرب
رير القادمة بالإضافة إلى أهداف سياسية، وقبلته إسرائيل متنازلة بذلك عن
ف كانت تصر عليها في بداية حرب الاستنزاف وأوقفت النيران بناء على طلب
يات المتحدة انقاذاً، لإسرائيل في ذلك الوقت.

وانتهت حرب السنوات الثلاث يوم ٨/٨/ ١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما
لقوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة
٢٠٠ التي تدربت عليها، عملياً وبالجنود لتحرير سيناء في اثني عشر يوماً.

* * *

واختتمت مذكراتي هذه بفصل أظهرت فيه الفرق بين التحضير الجيد والتخطيط للأهداف مع وجود الارادة والتصميم لدى القائد والشعب والقوات المسلحة للوصول إلى الهدف، وبين الارتجال والتسيب والإهمال والصراع الداخلي وانعدام الرؤيا والتخطيط. الأولى تؤدي إلى النجاح والثانية تؤدي إلى الفشل مطبقاً هذين المثالين على ما حدث في يونيو ١٩٦٧ وما حدث في حرب السنوات الثلاث وخرجت للقارىء بالنتائج والدروس المستفادة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة للقادة العسكريين الناشئين في الوطن العربي كله وللتاريخ أيضاً. والله الموفق.

فريق أول محمد فوزي
وزير الحربية الأسبق
١٩٨١

الفصل الأول

الصراع الدولي والاقليمي

مقدمة:

إن أسباب ما حدث عام ١٩٦٧ لا تكمن في الأيام القلائل التي تم فيها انسحاب القوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس، بل إنها تعود إلى قبل ذلك بكثير.

كما أن هناك أسباباً خارجية، عربية وعالمية، وأسباباً داخلية عديدة أدت بحالنا إلى ما وصل إليه.

كان الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر. وسيطرة الأخير على القوات المسلحة أحد هذه الأسباب.

- وكانت الرجعية والدول الاستعمارية والصهيونية هي السبب في إحداث الانفصال بين مصر وسوريا، وكان التراخي والمنفعة الشخصية وتعلم عادات عسكرية سيئة في فترة أحداث اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) أحد أسباب ما وصلنا إليه، وكانت البيروقراطية العسكرية وراء هذا كله.

- ولأن أحداث ١٩٦٧ لم تأت من فراغ، سنتعرض في هذا الفصل للأسباب الخارجية التي ساعدت على تدهور وضع القوات المسلحة المصرية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه عام ١٩٦٧. تتركز هذه الأسباب في الصراعات السياسية في الوطن العربي. والوحدة بين مصر وسوريا، واحداث الانفصال. وأخيراً أحداث اليمن التي أثرت على القوات المسلحة المصرية.

بداية الصراع الدولي:

كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بداية تدخل جديد، للقوتين الأعظم في العالم، في شؤون المنطقة. وكان تدخلها معاً قد ساهم في القضاء على الحملة الثلاثية المسعورة ضد مصر. كان هدف الاتحاد السوفيتي مساندة حركة التحرر الوطني في مصر، ضد الامبريالية والاستعمار، والوقوف ضد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة. في حين كان هدف الولايات المتحدة هو تدعيم نفوذها في المنطقة بدلاً من الاستعمار الانجليزي والفرنسي، الذي بدأ ينكمش نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية.

ـ وبانسحاب المعتدين من مصر، ازداد التعاون والتعاطف المصري مع الاتحاد السوفيتي، مع استمرار مصر في إعلان سياسة عدم الانحياز، خاصة وأنها كانت إحدى الدول الرئيسة في هذا المجال.

في الوقت نفسه لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل بنفوذها مكان النفوذين الانجليزي والفرنسي. بل فشلت كل المساعي السرية مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ لهذا الغرض، واستمرت مصر في سياستها المضادة للأحلاف الاستعمارية، واستطاعت أن تسقط مشروع ايزنهاور. كما اتجهت إلى تعزيز سياسة التضامن العربي، وإعلاء شأن القومية العربية، في حركة سياسية نشطة ضد تثبيت النفوذ الأميركي في المنطقة.

وبدأ الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً علنياً برفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، والذي حل محلها فيه الاتحاد السوفيتي.

ـ بمرور الوقت وتطور الأحداث زاد الصراع حدة ـ كما زادت محاولات دخول القوتين الأعظم بثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية. فأخذ الاتحاد السوفيتي في تسليح الدول العربية التقدمية ـ وأخذت أمريكا توطد، وتدعم إسرائيل والدول العربية المعارضة لمصر.

وزادت كراهية أمريكا لعبد الناصر وسياسته. إذ إن الانتصار السياسي الذي حققته مصر عقب العدوان الثلاثي قد عزز من مكانتها ودورها من حركة التحرر العالمية كما امتدت أصداؤه إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وساعد في تحرير واستقلال دول كثيرة، خصوصاً في أفريقيا، وحوصر النفوذ الاستعماري، في هذه الدول النامية.

ففي المجال العسكري نجحت مصر في إنشاء «القيادة العليا الأفريقية المشتركة» عام ١٩٦٢، مع أول مجموعة لغرب أفريقيا. وقد مثلت مصر في مؤتمرات هذه القيادة، وكنت وقتها مديراً للكلية الحربية المصرية، وأكبر ضابط ضمن مجموعة ضباط المنظمة رتبةً وسناً وخبرةً.

واقتصر نشاط هذه القيادة العسكرية على الاستيعاب الفكري والتنظيمي والتدريبي للبلد الأفريقي الأم عسكرياً. وكانت مصر هي صاحبة الزعامة نتيجة لكبر، وخبرة قواتها المسلحة، وإمكانياتها الثقافية والعسكرية والتدريبية الكبيرة.

وكان انتخابي بالإجماع من وفود الدول رئيساً لمجلس رؤساء أركان دول المنظمة، تأييداً لموقف مصر في المدة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، وترأست بذلك المجلس الأعلى لهذه القيادة. وقد فتحت مصر أبواب معاهدها ومراكز تدريبها العسكرية، لشباب دول المنظمة ليتم أول ربط أدبي ومعنوي مع جيوش دول المنظمة الأفريقية. وقد ظهر رد فعل هذا العمل فيما بعد في صلة مصر الوثيقة بهذه الدول، حيث إن معظم هؤلاء الطلبة تولوا في بلادهم مراكز قيادية عسكرية كبيرة.

أما المساعدات العسكرية الكبرى، فقد تمثلت في إرسال ما يقرب من لواء من جنود المظلات إلى الكونغو، في مهمة مؤقتة تلبيةً للمساعدة على التحرر الوطني. إذ كانت مساعدة الدول النامية على التحرر أحد الأهداف السياسية المصرية المعلنة في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مصر إلى العراق ما يقرب من فوج دبابات عام ١٩٦١. تحقيقاً لسياسة التعاون والتضامن العربي في كل المجالات. وكانت مهمة مؤقتة أيضاً.

وبالرغم من صغر حجم هذه القوات، فقد حققت أهدافاً سياسية ومعنوية وأكدت تضامن الدول المعنية، ولقلة حجم هذه القوات وبعد المدى في التحركات، والعمل لأول مرة في تطبيق استراتيجية واسعة المدى، اعتبرت هذه التحركات عملاً سياسياً، أكثر منه عسكرياً.

وقد مهد التعاون العسكري المصري السوفيتي، بالإضافة إلى تحركات مصر الإيجابية في المجال العسكري، الطريق لنشاط الاتحاد السوفيتي الذي بدا في تقديم

المساعدات العسكرية إلى الجزائر والسودان والمغرب والصومال.

تحديد شكل الصراع:

وتحدد شكل الصراع على مستوى الوطن العربي، بأن احتوت القومية العربية بزعامة عبد الناصر، جميع الدول التقدمية في العالم العربي، بينما احتوت الولايات المتحدة الأمريكية تساعدها بريطانيا بما بقي لها من نفوذ في دول المنطقة، الدول العربية الأخرى، مما أدى إلى انقسام دول الوطن العربي.

وقد نتج عن هذا الانقسام عدم تحقيق الحد الأدنى للتضامن العربي، وفشل جميع مؤتمرات القمة العربية حتى عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى عدم فاعلية أجهزة ووسائل الجامعة العربية خاصة مجلس الدفاع العربي، لجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية، ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية. وأخيراً القيادة العربية الموحدة.

وفي خضم هذه الصراعات الضارية سواء بين دول المنطقة، والدول الخارجة عنها، أو بين دول المنطقة نفسها، غاب مفهوم الأمن القومي العربي. والأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون. ومفهوم الأمن القومي يعني تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته. كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطراً على هذا الوطن.

الأمن القومي إذن ـ ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن، والنظام السياسي بالاستراتيجية.

وللأسف لم يكن هناك مفهوم عربي للأمن يتناول العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها. بل كانت هذه الصراعات والانقسامات، وعدم فاعلية الأجهزة العربية، والبيروقراطية العسكرية، التي تولدت في مصر بعد الثورة، هي مدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم إسرائيل، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات، ودعمها سياسياً واقتصادياً، استعداداً لضربة تقضي بها على فكرة القومية العربية، والمد الثوري القومي في المنطقة. وانتظرت الولايات المتحدة إلى أن حانت الفرصة في ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة حتى عام ١٩٦٧ حدثت عدة أحداث عربية أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن كما أطلق عليها في ذلك الوقت.

الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١):

في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ تمت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وكانت انتصاراً لفكرة القومية العربية وانتصاراً لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحاً لشعار الوحدة العربية.

وتم تكوين دولة الوحدة، ومثلت بوزارة واحدة مركزية، وتخطيط ومتابعة. ووزارة تنفيذية في كل إقليم. أحدهما شمالي «سوريا» والآخر جنوبي «مصر».. وضمت الاثنين معاً دولة واحدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» ج. ع. م. وقد سارعت الجمهورية الجديدة لإنجاز تشريعات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تنفيذ الوحدة.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٩ تم تعيين المشير عبد الحكيم عامر نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية في سوريا، وأخذ كل صلاحيات الرئيس. كما تم تعيين عبد الحميد السراج «سوري» وزيراً للداخلية، فاختلف مع المشير عبد الحكيم عامر فيما بعد نتيجة لتدخلات الأجهزة المصرية في أسلوب عمل الوحدات السورية.

وقد زار جمال عبد الناصر سوريا بعد الوحدة، وقوبل بحماس شديد جداً من الشعب السوري.

ونجحت الوحدة في تحقيق بعض الانجازات حيث قدمت مصر لسوريا مساعدات مالية تمثلت في (١٣٥) مليون ليرة سورية لسد العجز، ٣ مليون جنيه سنوياً. ٦ مليون جنيه تمويلات نقدية بغرض المساعدة والتعاون.

البيروقراطية العسكرية المصرية:

في نفس الوقت أظهرت الوحدة ٥٨ ـ ١٩٦١ عيوباً قاتلة في قادة وضباط القوات المسلحة المصرية، فقد أتاحت لها ظروف اندماج قوات البلدين (مصر وسوريا) العسكرية، وضرورة تواجد التوازن في حجم القوات المسلحة، فرصة انتقال قيادة مصرية عسكرية، وتشكيلات من مختلف الأسلحة المصرية علاوة على إنشاء وتكوين الجيش الأول في سوريا.

من هنا بدأت محاولات السيطرة العسكرية المصرية على ضباط وجنود القوات السورية. وكنت في ذلك الوقت وبوصفي رئيساً لمكتب التنسيق للكليات العسكرية التي تم توحيدها، أقضي شهرين أو ثلاثة سنوياً في سوريا بغرض انتقاء طلبة الكليات العسكرية. وبهذا استطعت أن أتبين عن قرب، وعلى الطبيعة الأوضاع الحقيقية الناتجة عن ممارسة الوحدة، وخاصة داخل القوات المسلحة السورية.

برزت هذه السيطرة المصرية أكثر لوجود فارق كبير في التفوق الفني للضباط المصريين، في أسلحة الدفاع الجوي، والقوات الجوية، والقوات البحرية وكذلك في الوحدات الفنية.

كل هذا ساعد على ظهور البيروقراطية العسكرية المصرية على القوات السورية والتي اعتمدت في أسلوبها على مفهوم الأمن للثورة وللقوات المسلحة. وقد زادت أعمال رجال المخابرات العسكرية في ممارسة مخابرات الأمن على ضباط سوريا، على نشاطها الأصلي كمخابرات لأمن الدولة وضد العدو.

كل ذلك ساعد على التنافر في أسلوب الحكم والسيطرة سواء بين أفراد مكتب المشير عبد الحكيم عامر، الذي تولى مسؤولية رئاسة الجمهورية في القيادة السياسية والعسكرية في الاقليم الشمالي (سوريا). أو بين مندوبي القيادة المصريين ورجال المخابرات السورية (المكتب الثاني). بالإضافة إلى مقاومة رجال الأحزاب القديمة التي حلت بعد إنشاء ج. ع. م. وكانت ذيولها لا زالت قائمة ونشطة في الاقليم الشمالي.

تولد عن ذلك كله صفة الاستغلال الفردي لدى بعض الضباط المصريين الذين تواجدوا في سوريا للمعاونة، وللدمج بين القطرين.

وبدا الاستعمار الأمريكي والانجليزي بتصيد الأخطاء الداخلية، وتزايد تأليب الدول العربية الرجعية وإسرائيل ضد الوحدة. وبمساعدة هذه الدول ازداد النشاط الاستعماري سياسياً وعسكرياً في المنطقة، إلى أن نجح في إتمام حركة الانفصال على يد فئة قليلة مأجورة.

تفاصيل أحداث الانفصال:

تم الانفصال يوم ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بعملية عسكرية ناجحة، ولكنها مدبرة بواسطة فئة قليلة من العسكريين (بقيادة المقدم حيدر الكزبري ، والمقدم عبد الكريم النحلاوي) الذي كان مديراً لمكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق. ولكنها سرعان ما اكتسبت إلى جانبها باقي القوات المسلحة السورية كرد فعل عاطفي ضد البيروقراطية المصرية وتصرفاتها خلال سنوات الوحدة الثلاث. وكان المشير عبد الحكيم عامر المسؤول الأول عن تصريف شؤون الحكم داخلياً في الاقليم الشمالي.

وقد نشأ عن كل التناقضات والصراعات الداخلية، ثغرات في أجهزة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تدبير الانقلاب على المصريين، ثم نجاحه في أقل من ساعتين من الزمن. وقد ظهر نفور الضباط السوريين جلياً في معاملة الضباط المصريين وأسرهم بعد نجاح الانقلاب، ومعاملتهم بإهانة وتعسف، الأمر الذي خلف مرارة شديدة بين ضباط البلدين.

في ذلك الوقت، خاف الرئيس جمال عبد الناصر على حياة المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان موجوداً في دمشق وقت حدوث الانقلاب الذي جاء مفاجأة لكل منهما. وحدث رد فعل عاطفي سريع، في تفكير وتقدير الرئيس عبد الناصر، في محاولة القيام بعملية عسكرية سريعة ترسل من القاهرة والاسكندرية (لواء مظلات وحدات بحرية من الأسطول المصري) إلى منطقة اللاذقية.

وكانت قد وصلت معلومات غير دقيقة إلى الرئيس عبد الناصر عن الموقف في منطقة اللاذقية، على أنها ضد عملية الانقلاب. وبالفعل أرسلت الدفعة الأولى من وحدات المظلات، إلا أنها أسرت جميعاً. وسرعان ما راجع عبد الناصر التفكير ثانية، وأوقف تنفيذ باقي المخطط العسكري السريع، الذي كاد أن يحول الانقلاب إلى مأساة وحدوية.

وعاد المشير إلى القاهرة محسوراً، وتبعه بعد أسابيع باقي الضباط والجنود المصريين وعائلاتهم، تبادلاً مع الضباط والجنود، وطلبة الكليات العسكرية السوريين، الذين كانوا في مصر، بطريقة تمثل فيها الفشل والأسى.

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل الذي حدث على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر بين العارفين فقط وفي مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢، وما بعدها والتي سيأتي ذكرها في الفصول القادمة. كما ألهب الصراع أكثر تعيُّن على صبري رئيساً لمجلس الوزراء في مصر «ج. ع. م» في ذلك الوقت.

واستغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيق هذا الانفصال، وأظهر أصدقاؤها للعالم العربي مساوىء الحكم الثوري المصري في مؤتمر «شتورا» بلبنان في أواخر عام (١٩٦١).

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار مصر (ج. ع. م.) التي لم تغير اسمها أو شعارها، سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، وكان هذا التحول في الواقع حصاراً لفكرة المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصر لـ(ج. ع. م). وكانت عملية الانفصال، هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة، بأبعادها القومية التي انتهت بكارثة عام ١٩٦٧.

بعد الانفصال وعقب مؤتمر شتورا بلبنان، زاد الهجوم على مصر، إلى درجة الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر (ج. ع. م) قومياً مع ثورة اليمن، عندما طلب المشير عبدالله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية، وكان المشير السلال قد نجح بقيادة الانقلاب العسكري ضد حكم الامام في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، وأشار في طلبه مع مبعوث يمني كبير، إلى اتفاقية التضامن العربي.

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة اليمنية عسكرياً وسياسياً «املاً في كسر الحصار السياسي المفروض على مصر عقب حركة الانفصال، وتطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة ج. ع. م. الخارجية تؤمن به». ولضعف المعلومات لدى القيادة السياسية في مصر عيَّن الرئيس عبد الناصر السيد أنور السادات مسؤولاً سياسياً عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن وضم إليه الدكتور البيضاني والقاضي الزبيري وهما من مؤيدي الثورة كما عيّن أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا، هم العميد علي عبد الخبير، والعميد طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من الصاعقة.

توجه أعضاء هذه اللجنة إلى اليمن بسرعة، وعادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة، وسرب طائرات معاونة، لقذف قنابل وصواريخ، واستطلاع جوي، وكانت إمكانيات الدعم الجوي السريع إلى اليمن عبر مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، محدودة للغاية في ج. ع. م في ذلك الوقت. فاقترح العميد طيار مهندس أحمد نوح، إمكانية استخدام طائرة التدريب باك (١١) بعد تطويرها، كي تحمل صواريخ أوريلكون جو/ أرض وكانت تصنع في ج. ع. م.

على أن تنقل الطائرة مفككة إلى صنعاء حيث يعاد تركيبها واستخدامها. وكانت وسيلة النقل الجوي قد اعتمدت على طائرة الانتينوف (١٢) التي وصلت حديثاً من الاتحاد السوفيتي، كما أمكن استخدام طائرة النقل الجوي اليوشن (١٤) بعد تركيب حمالات نقل قنابل زنة ٥٠٠ كج أيضاً، ونجحت القوات المسلحة المصرية في سرعة نقل أفراد الصاعقة والطائرات والامدادات إلى اليمن، بعد أيام من قيام الثورة وقيل وقتها إن هذه القوة التي لم يزد عدد أفرادها عن ١٠٠٠ فرد سوف تنهي مهمتها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكانت هذه المساعدة العسكرية السريعة من مصر، هي السبب في تثبيت دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله.

مرت الأيام وتطورت الأحداث الداخلية في اليمن، وظهر العداء من جاراتها ضد الحكم الجديد. ولم يكن في اليمن كلها - كما ظهر فيما بعد - أي إمكانيات عسكرية أو اقتصادية، تسهل توطيد الثورة أو الدعم العسكري البسيط، الذي وصل من مصر (ج. ع. م) وزاد من صعوبة الموقف، ضعف المعلومات عن اليمن لدرجة أنه لا توجد خريطة طبوغرافية واحدة في اليمن.

وكانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات، على منطقة صرواح حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التي شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد في اليمن.

تطور أحداث اليمن:

نشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة، والمدعمة من الخارج، بالإضافة إلى نشاط المخابرات الأمريكية المركزية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن.

وقد تمكنت هذه القوى المعادية لثورة اليمن من تطوير الوضع الداخلي، مما أحرج موقف القوة الصغيرة التي أرسلتها مصر (ج. ع.م). وأصبحت المسألة صراعاً على السمعة. واضطرت إلى إرسال دعم عسكري أكثر، الأمر الذي أدى بمرور الزمن إلى إرسال قوات برية كبيرة، وصلت إلى (١٣ لواء) كما أرسلت معظم كتائب الصاعقة (٧ كتائب) ولواء دبابات، وكتائب مدفعية ميدان في حدود ١٠ كتائب، بالإضافة إلى الوحدات الادارية.

كانت الألوية الأولى التي دفعت إلى اليمن من الأسلحة الغربية القديمة. لكن

بمرور الوقت، وزيادة دفع القوات إلى اليمن، اضطرت القيادة إلى دفع وحدات مسلحة تسليحاً شرقياً حديثاً. كما أرسلت أسراباً من القوات الجوية للنقل والمواصلات، وأسراباً مقاتلة، وأسراباً مقاتلة قاذفة من أنواع «ميج ١٥، ١٧». كما ظلت الطائرات تي. يو ١٦ تعمل في المسرح من قاعدة أسوان الجوية. وأرسلت بعض قطع بحرية مختلفة المهام والنوعية، وهي مدمرة، ٢ فرقاطة، ٢ ناقلة، كاسحة الغام، كما أنشأت قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق.

وقد وصل عدد القوات في عام ١٩٦٤ إلى ٧٠,٠٠٠ مقاتل مصري، وكانت الأعمال التي قامت بها هذه القوات حتى عام ١٩٦٤، كافية جداً، من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على المثلث الداخلي في اليمن وهو صنعاء - تعز - الحديدة، وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها، كافياً لإنهاء المهمة العسكرية لمصر في اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤. وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضي، إلى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى، وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها في مصر، كي تقوم بواجباتها في تعزيز وتوطيد الثورة في اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن، وهي مناطق شاسعة جبلية وصحراوية يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسؤولاً سياسياً وعسكرياً عن مسرح العمليات في اليمن في وقت واحد.

وقامت هذه القوات المسلحة المصرية الكبيرة وألوية يمنية حديثة، ورجال قبائل موالين للثورة، بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر في كل مكان. يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلاً ونهاراً. ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة. إذ اضطرت أن تسرف إسرافاً باهظاً في قوة النيران «إظهاراً للقوة» وتخويفاً وإرهاباً لهذا الخصم.

وبالتأكيد ابتلعت رمال وجبال وصحارى اليمن، كل هذا الإسراف في الذخيرة، وإذا حسبنا القتلى من أفراد القبائل المعادية، والتي كانت تمثل العدو، بالنسبة لحساب المستهلك من الذخيرة، والقنابل والصواريخ، لوجدناها أغلى نسبة تكلفة حدثت في حروب العالم كله. أما لماذا لم تتخذ القوات المسلحة المصرية أسلوب حرب العصابات في اليمن؟ لا أحد يدري إنما هي السمعة البراقة والمظهر البيروقراطي المستحدث.

نتيجة لدخول القوات المصرية فى عمق البلاد وبداية مرحلة التعمير والتطور الاجتماعى ، ولضمان السيطرة على الأرض والقبائل ، تولت القوات المصرية مسؤولية ادارة شؤون الحكم الداخلية ، فعيّن القادة حكاماً عسكريين فى معظم قطاعات ومدن اليمن الساحلية والداخلية ، مما شتت القوات ووضع عبئاً إدارياً إضافياً على القوات المحاربة . علاوة على الاحتكاك الناشىء عن ذلك مع القبائل وأهالى المدن والقرى الصغيرة .

انتهى هذا الوضع بأن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسؤولة عن اليمن أرضاً وشعباً ، فاضطرت مصر (ج . ع . م) إلى إرسال الدعم المالى والاقتصادى والمعونات . ووصلت الحالة إلى امداد القبائل بالأموال والأسلحة . كما ساعدت فى بعض النواحى الاجتماعية ، مثل فتح المدارس وشق الطرق وإدارة أعمال الميناء الوحيد فى اليمن (الحديّده) ، كما فتح اتجاه سياسى وتأييد ثوري ضد الاستعمار البريطانى فى اليمن الجنوبى أطلق عليه اسم "عملية صلاح الدين" . وبذا تم سيطرة مصر على الموقف فى الجنوب العربى كله وأقتنعت السعودية بالحلول السلمية تم على أثرها توقيع اتفاقية جدة فى ١٩٦٥/٨/٢٥ .

ومن الطريف أن أسجل أن اليمنيين لم يرغبوا إطلاقاً فى عودة القوات المصرية إلى مصر (ج . ع . م) حتى بعد أن استقر الوضع ، ووقعت إتفاقية جدة ، وحدثت هزيمة ١٩٦٧ . إذ أننى حضرت تخليص آخر مجموعة لواء مشاة من اليمن فى ١٩٦٧/١٠/٣ . وذهبت ممثلا عن مصر (ج . ع . م) ومعى ممثل عن السودان وممثل عن المغرب كلجنة إنهاء مهمة باقي القوات من اليمن . فتظاهرت قوات الصاعقة اليمنية أمام مقر القيادة المصرية فى صنعاء — وتم إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة إظهارا لعدم الرغبة فى عودة القوات المسلحة إلى مصر (ج . ع . م) .

نجاح استراتيجي :

ونجحت عملية اليمن استراتيجياً وقومياً إذ إنها حققت الآتى :

— فتحت عيون أهله على العالم الخارجى .
— بدأ التحرر للجنوب العربى باليمن الجنوبية ، وبذلك تقلص نفوذ الاستعمار البريطاني فى المنطقة بتواجد ثورات محلية .
— بدأ الاحساس بأهمية وجود وعي استراتيجى عربي قومي فى المنطقة العربية .
— تغيرت السياسة الاستغلالية لشركات البترول الأجنبية خاصة الأمريكية والبريطانية فى المنطقة .

- فتحت الطريق لكل من اليمن الشمالية والجنوبية للاستقلال والتحرر الوطني والسعي لأخذ معونات ومساعدات وتسليح من الاتحاد السوفيتي.
- أصبح نجاح ثورة اليمن. واستقرار الحكم الجمهوري فيها، دليلاً على نجاح استراتيجية مصر (ج. ع. م).

وحقيقة فقد بالغ المعارضون في تقدير الأموال التي صرفت على عملية اليمن آثارها الاقتصادية. فقالوا إن مصر (ج. ع. م) تحملت نتيجة لزيادة حجم قواتها في يمن، خصوصاً في السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٥ صرف أموال كثيرة نسبياً «سواء على قوات أو على القبائل اليمنية».

لكن الحقيقة أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع لم يتعد ٩٠ مليون جنيه صري، حيث كانت ميزانية اليمن عام ١٩٦٦ هي ٢٠,٥ مليون جنيه كعملة محلية ضافة إلى ١,٣ مليون جنيه عملة صعبة. أي أن مجموعها هو ٢١,٨ مليون جنيه. هي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات. وهذا المبلغ لم يؤثر على خطة التنمية في مصر ج. ع. م) خلال هذه المدة بقدر المكاسب الاستراتيجية التي حققتها الحملة.

ثير أحداث اليمن:

أما الاستنزاف الحقيقي والخسائر المادية والمعنوية والنفسية، فقد وقعت على نوات المسلحة نفسها. ومن ثم تأثرت تأثيراً قاتلاً عندما دخلت معركة ١٩٦٧ اشرة، ولم تكد تفرغ من مهمتها في مسرح اليمن.

ليس المقصود هنا تأثير الخسائر في الأفراد ضباطاً وجنوداً، الذين استشهدوا أو سيبوا. إذ إن عددهم كان رمزياً، بل إن المصابين من الحوادث العادية، تحركات والمرض، كانوا أكثر من مصابي عمليات العصابات التي تمت.

أما التأثير القاتل الذي أقصده فيكمن في المبالغة في تضخيم انتصارات حدات المصرية. وحتى روايات البطولات الفردية والترقيات الاستثنائية والنياشين وسمة التي منحت كلها، جاءت على عكس المقصود منها. فبينما كانت القيادة رية تريد رفع معنويات أفراد القوات المسلحة المصرية والشعب فإن رد فعل هذه لغات، كان الغرور القاتل والثقة الفارغة بالنفس. والتقليل من شأن العدو نيقي. الأمر الذي أدى بالقوات المسلحة إلى تصديق ما يظهر في عناوين سحف والاذاعات من مجد زائف، وكفاءة قتالية مظهرية.

لقد وصفت أجهزة الأعلام المصرية أحداث اليمن بأنها معارك، بينما هي في الواقع أعمال عصابات، وكان من الأجدر أن نسميها عمليات «تطهير» بدلاً من لفظ عمليات حربية. إذ إن المعركة الحربية يلزم لها طرفا نزاع أو صراع، بينما ما حدث في اليمن هو صراع من جانب واحد فقط. خصوصاً إذا علمنا أن رجال القبائل المضادين ليس لديهم أي دبابة أو مصفحة أو مدفع ميداني، أو طائرة من أي نوع.

في نفس الوقت كتب القادة المصريون في اليمن تقارير تفيد بأن هذه الحالة هي أحسن مجال لتدريب القوات المسلحة على القتال العملي بالذخيرة الحية. وأضافوا «أنه تدريب دموي»، والحقيقة ليست كذلك على أي مستوى. إذ إن ما حدث هو تصادم بأسلوب العصابات ليس أكثر، ولم تتم أي عملية عسكرية مشتركة بين أسلحة مختلفة. إذ إن قوة العدو لم تستدع ذلك إطلاقاً. وترتب على ذلك فقدان القوات المسلحة المصرية واجبها الحتمي وهو التدريب، ورفع كفاءتها القتالية على أسلوب العمليات المشتركة، وهي طبيعة المعركة المنتظرة مع العدو الحقيقي إسرائيل.

لم يكن في مسرح العمليات أي نشاط جوي معاد. وعلى هذا لم يتم عملياً تدريب أي قوات للدفاع الجوي. وبذلك يمكن القول: إن السنوات الأربع السابقة مباشرة لحرب ١٩٦٧، لم يتم فيها تدريب جاد من أي نوع استعداداً للمعركة الفاصلة مع العدو، وبالتالي لم تعد القوات نفسها للمعركة.

ولانشغال الدولة وقواتها في اليمن لم تجهز مصر (ج. ع. م) نفسها أو مسرح عملياتها المنتظر (سيناء) للمعركة. كما تعودت القوات على استهلاك الذخيرة بمعدل ضخم، كما حدث في اليمن وهي عادة سيئة. إذ إن المخزونات، وخطوط الدعم من الذخيرة، عادة تكون محملة على عربات نقل معدلات استهلاكها محسوبة تماماً. وكسر عامل منها يخل بتوازن باقي المعدلات من المخزون أو الاحتياطي القريب. أو الحملة اللازمة لها.

إلا أن أخطر خسارة عادت على القوات المسلحة المصرية، هي إقحام صفات مخلة على تصرفات وأخلاق المقاتلين وهي:

- عدم الانضباط العسكري، وهي صفة اكتسبت في مسرح اليمن.

- الوساطة والمحسوبية سعياً وراء المرتب المضاعف واستغلال النفوذ لأغراض شخصية.
- الاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال، والاهمال في العناية بالأسلحة، والاحتفاظ بالمعدات الحربية سليمة وصالحة.

ووصلت هذه الحالة المؤسفة إلى حد اقتراح الضباط المصريين في اليمن، أن يطلبوا عقد امتحان شهادة الثانوية العامة لأبنائهم وأقاربهم هناك. وانتقل جميع مرتين وثلاثاً إلى اليمن، وأدوا الامتحان ليعودوا جميعاً إلى أرض الوطن ناجحين، وحاصلين على شهادة الثانوية العامة بتفوق!! فترتب على هذه الحالة، كثرة الهمس عن المهمة القومية للقوات المسلحة في اليمن. وأشار هذا الهمس إلى اسم الرئيس عبد الناصر، وضباط مكتب المشير في هذا الموضوع الأمر الذي هز الثقة في بعض القيادات، وقد عولج الموقف بإحالة بعض الضباط الصغار إلى المعاش، وكان وراء ذلك كله الرائد - علي شفيق صفوت - السكرتير العسكري للمشير عبد الحكيم عامر.

وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلبي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧ وهي غير معدة إطلاقاً للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، منخفضة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جداً، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتها التي استخدمت في اليمن غير مصانة.

ونتيجة لوضع وحجم وحالة القوات المسلحة المصرية في اليمن، تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة في عام ١٩٦٦ بدراسة، وتحليل استراتيجي عسكري عن توزيع قواتنا المسلحة في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ومنها الاتجاه الاستراتيجي لليمن، وتورُّط الحجم الكبير من القوات لمدة غير محددة من الزمن وغير معلنة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها، انه لا يصح التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في هذا الوقت، ولمدة قادمة طالما أن قواتنا المسلحة متورطة بهذا الحجم في اليمن.

وقد وافقت على هذا التقرير ورفعته بمذكرة إلى المشير عبد الحكيم عامر قبل سفره إلى باكستان في زيارة عسكرية عام ١٩٦٦، بصفتي رئيساً لأركان القوات المسلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه النصيحة العلمية.

وتمر الأيام وأكلف في أواخر أغسطس عام ١٩٦٧، وبعد الهزيمة العسكرية بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، وكانت المفاجأة أني وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق!!!).

الفصل الثاني

الجبهة الداخلية

مقدمة :

كانت ظروف وأحوال وحقائق الجبهة الداخلية المصرية، تعكس أقرب صورة حقيقية لما كان يخبئه الدهر لهذه الجبهة في المستقبل القريب. وكان من الضروري أن يبحث المدقق، لمعرفة حقائق وأصول، دعائم الحكم وأسلوبه كي يصل إلى مقومات الشعب، وعناصر قوته وضعفه، قبل أن يقترب حكامه من أي اختبار مصيري له.

فقد أصبح من الضروري أن أتعرض لمقومات الحكم وأسلوبه منذ الستينيات، وانعكاس ذلك على استراتيجية الدولة العسكرية، واعداد الشعب والقوات المسلحة ومسرح العمليات الأساسي، لمعركة حديثة مع إسرائيل، كان من السهل معرفة نتائجها قبل أن تبدأ.

كانت قمة الحكم في مصر (ج. ع. م) مكونة من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي انتخبه الشعب بأغلبية ساحقة على أنه زعيم ثورة ٢٣ يوليو التي غيرت الحياة السياسية والاجتماعية، وغيرت نظام الحكم ليكون جمهورياً.

كما انتقلت الدولة من سلطة الثورة إلى نظام رئاسي برلماني، بُني على نظام التحالف الواحد. وقدم الرئيس عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، وأقبلت الدولة على تطبيق عدة تغييرات جذرية، اجتماعية وسياسية واقتصادية دخلت في قالب اشتراكي.

بعد مدة معينة ترك مجلس قيادة الثورة بعض أعضائه، الأمر الذي خلف

مرارات في نفوس من خرجوا. وغلب على الموجودين في الحكم مطلب الأمن - لأنفسهم، وللثورة.

وجاءت أحداث خارجية مثل الوحدة مع سوريا، ثم الانفصال، وصراع اليمن، بالإضافة إلى هجمات الدول الاستعمارية. لتزيد من الشقاق، وأصبح الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السمة البارزة، الأمر الذي استفحل بعد ذلك واستقر بين قطبي الدولة. وكان له تأثير مباشر وفعال على المعركة القادمة.

مجلس الرئاسة:

إن تفاصيل ما أذكره هنا عن مجلس الرئاسة، هو مضمون حديث تم بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨، وكنت في ذلك الوقت وزيراً للحربية. كانت المناسبة هي عرض مشروعات قوانين، مطلوبة لأول مرة في تاريخ مصر، وهي وضع القوات المسلحة في وضعها الصحيح بالنسبة للدولة.

في هذه المناسبة كشف الرئيس عبد الناصر عن بعض الأحداث التي كانت نقطة تحول كبيرة.

قال الرئيس إن فكرة تحديد اختصاصات ومسؤوليات القيادة السياسية، وفصلها عن اختصاصات ومسؤوليات السلطة التنفيذية كالوزراء ورؤساء الأجهزة بالدولة، نبتت عقب عملية الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة. ونتج عن ذلك تشكيل مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢.

وطبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٨٧٤/ ١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة، تحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة التشريعية - أي اقرار القوانين التي تعرض على رئيس الجمهورية، واقرار السياسة العامة للدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، وله أن يعدلها.

وكان الاسترشاد في ذلك الوقت بالدستور المؤقت القائم في مصر، والذي صدر عام ١٩٥٨، فقد أسند القرار الجمهوري إلى مجلس الرئاسة التخطيط والمتابعة لشؤون الحكم في مصر (ج. ع. م) إلى أن يصدر الدستور الجديد في مارس ١٩٦٤، ويتم انتخاب مجلس للأمة. وقد انعقد هذا المجلس الرئاسي في ١٩٦٢/٣/٢٦.

كان يتحتم فى تطبيق هذه الاختصاصات أن يترك المشير عبد الحكيم عامر قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يتحمل المسؤولية الدستورية — ويتعين بمعرفة القيادة السياسية كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة . ويتحتم عليه أن يُسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثله مثل أي وزير آخر فى الدولة . وكان الرئيس جمال عبد الناصر ينوى إسناد هذا المنصب إلىّ فى ١٩٦٢/٧/٢٣ .

ولم يكن هذا الاجراء قاصراً على المشير عبد الحكيم عامر ، بل ينطبق على باقى أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا فى ذلك الوقت يجمعون بين المناصب التشريعية والتنفيذية فى الدولة .

وبعرض هذا المشروع على مجلس الرئاسة* بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر وافق الحاضرون جميعاً بما فيهم المشير عبد الحكيم عامر . وبدأ الرئيس عبد الناصر يضع المشروع فى قالبه التنفيذى تشريعياً ودستورياً ، محاولة منه لإيجاد قيادة جماعية ، بعد نجاح الانفصال السورى .

لكن المحلل المدقق يعرف أن الهدف الحقيقى للرئيس عبد الناصر هو إبعاد المشير عبد الحكيم عامر عن القوات المسلحة ، وتمكين مجلس الرئاسة من القيادة والسيطرة عليها .

انقسام القيادة وصراع على السلطة :

فوجىء الرئيس جمال عبد الناصر بعد يومين من هذا الاجتماع بشمس بدران مدير مكتب المشير فى ذلك الوقت يخطره بأن المشير عامر غير موافق على القرار الذى سبق عرضه ووافق عليه فى اجتماع مجلس الرئاسة منذ يومين . وعندما تساءل الرئيس عبد الناصر عن سبب عدم حضور المشير عامر بنفسه لابداء هذا الاعتراض ، كان رد شمس بدران أن المشير سافر فى رحلة بحرية فى البحر الأحمر لعدة أيام .

فى هذه اللحظة علم الرئيس عبد الناصر ، أن المشير استنبط المعانى الكامنة وراء المشروع الجديد ، وأن المشروع مات قبل أن يولد . بل أيقن أن الصراع تبلور إلى من يسيطر على القوات المسلحة ، ويقودها . خاصة وأنها القوات التى تعتبرها القيادة أداة التغير الثورى .

فى ذلك الوقت وقع العديد من الأحداث العلنية التى صعدت الصراع إلى

---

* تشكل مجلس الرئاسة فى ١٩٦٢/٩/٢٩ .

السطح. إذ حاول أعضاء مجلس الرئاسة دون الرئيس جمال عبد الناصر دعوة المشير عامر للاجتماع في ١٩٦٢/١١/٢٩. وطلبوا منه تخويل المجلس سلطة التعيين والترقي في الرتب من العقيد فأعلى.

رفض المشير وانسحب من الجلسة، بل تعمد إظهار سيطرته على القوات المسلحة بأن قدم استقالته يوم ١٩٦٢/١٢/١، وأعلن ذلك داخل قيادة القوات المسلحة، ثم سافر غاضباً إلى مرسي مطروح، وكانت هذه الاستقالة مذيلة بجملة تلفت النظر وهي «أنه يرجو ألا يبدر من أحد منهما ما قد يندم عليه مستقبلاً»، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادات المقربة منه حدث تجمع للضباط ذوي الرتب الكبيرة في مركز القيادة العامة بكوبري القبة، فيما يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات، تعبيراً عن تمسكها وإصرارها على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة، وشعر الرئيس عبد الناصر بخطر هذا الاتجاه ووصل إلى حد وسط بعودة المشير إلى مكانه ليكون نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وظلت السلطات كما هي.

وقد كان لهذا الحادث أثره الفعال إذ شعرت مجموعة المشير أنه بمثابة انتصار لها، وبقي صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر قائماً ولكن تحت السطح.

محاولات الرئيس عبد الناصر إقصاء المشير:

لم تكن محاولة مجلس الرئاسة هي المحاولة الأولى للرئيس جمال عبد الناصر لإقصاء المشير عامر، بل سبقتها محاولتان لم تنجحا.

كانت المحاولة الأولى في عام ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أسباب. فقد كان عبد الناصر يظهر الحب للمشير، وفي نفس الوقت كان راغباً في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء أولا متعاوناً مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب، في الوقت الذي حصلت فيه مصر على النصر السياسي والعالمي بعد فشل العدوان الثلاثي.

وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٩٦١، عقب عملية الانفصال مباشرة. وقد رغب عبد الناصر في إقصائه عن منصبه لإحساسه بمسؤولية المشير عن عملية الانفصال، وموقفه السلبي في عدم محاولة التصدي للانفصاليين وهو في دمشق. فلما أحس عبد الناصر بمدى حرج موقف المشير بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، والحاكم الشرعي للاقليم الشمالي سوريا - في ذلك الوقت - وهو مطرود من سوريا في طائرة إلى القاهرة، بالإضافة إلى كل هذا كانت تصرفات أعوان المشير أثناء معاونته في حكم سوريا التي لم تخلو من أخطاء تمس السمعة، قد وصلت إلى علم عبد الناصر.

وعندما شعر المشير أن تقدير الرئيس للموقف سليم أبدى رغبته في الاعتزال وترك القوات المسلحة وقام الرئيس بعرض رغبة المشير على زملائه أعضاء مجلس الرئاسة ووافقوا جميعاً على اعتزال المشير.

رغم ذلك لم يصدر عبد الناصر قراره بعزل المشير لأنه أحس بأن هذه الخطوة قد تعطي فرصة أكبر للقوى الانفصالية والرجعية لتصعيد الاعلام ضد مصر (ج. ع. م) والتشهير بها. كما لم يكن الرئيس في ذلك الوقت قد أعد البديل الذي يحل محل المشير. ولم يكن راغباً في إحلال أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى في هذا المنصب حتى لا يتكرر الخطأ مرة أخرى. كان عبد الناصر يرغب في تعيين ضابط محترف ملتزم بالعسكرية فقط، وحائز على ثقة الرئيس شخصياً، وضاعت هذه الفرصة.

أما المحاولة الثالثة فهي محاولة مجلس الرئاسة التي سبق ذكرها والتي تهادن فيها عبد الناصر مع المشير عبد الحكيم عامر. وكانت النتيجة انفراد المشير عبد الحكيم عامر بالسلطة تدريجياً من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦.

زيادة اختصاصات المشير في شؤون الدفاع:

ابتداءً من عام ١٩٦٢ صدرت عدة تشريعات بقوانين أو بقرارات رئيس الجمهورية تثبت السلطة الفعلية، والتي تحولت إلى شرعية بعد صدور هذه القرارات. تركزت هذه السلطات في يد المشير عبد الحكيم عامر الذي ثبت مركزه وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأصبحت كل اختصاصات ومسؤوليات الدفاع عن الدولة، والسيطرة،

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٨/ ١٩٦٢ الذي نص على أن:

«يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الادارية والعسكرية».

وبمقتضى هذا القرار أصبح رئيس الجمهورية كما أصبح مجلس الرئاسة والذي يشكل القيادة الجماعية، لا اختصاص لهما، وبالتالي لا صلاحيات لهما بالنسبة لشؤون الدفاع عن الدولة، ولا عن القوات المسلحة. كما تركت المسؤولية كلها بسلطاتها إلى المشير عبد الحكيم عامر نفسه.

بعد هذا القرار بعامين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧/ ١٩٦٤ الذي نص على أن:

«تنقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة وكذلك اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليهما في قرار رئيس ج. ع. م بالقانون رقم ١٦٢/ ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة».

«تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية. وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة، كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة»، وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم، بفصل الميزانية. وظل موقف الرئيس جمال عبد الناصر كما هو بالنسبة لزيادة الاختصاصات للمشير في شؤون الدفاع كما يبدو من القرار التالي:

«قرار رئيس جمهورية رقم ١٩٥٦/ ١٩٦٦:

«يتولى السيد / شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولاً أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الادارية والعسكرية».

ويعد هذا القرار مخالفاً للدستور، حيث إن تحديد اختصاصات الوزير وسلطاته لم تصدر من رئيس الجمهورية، كما أصبح الوزير غير مسؤول أمام رئيس الجمهورية بل الذي يسأله هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثم جاء بعد ذلك كله أخطر قرار تنظيمي في الدولة، والذي اعتبر نقطة تحول خطيرة أدى إلى بروز نفوذ المشير قانوناً بحصوله على كل السلطات الخاصة بالقوات المسلحة. وقد قام المشير عبد الحكيم عامر بتسليم هذه المسؤولية الخطيرة وما لها من سلطات بقرار واحد إلى الوزير شمس بدران حسب القرار التالي:

«قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧/ ١٩٦٦ بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد/ شمس بدران وزير الحربية»:

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية:

١ ـ كاتم أسرار حربية (وهو الذي يتولى شؤون الترقيات والانتدابات وشؤون الضباط).
٢ ـ ادارة القضاء العسكري (وهي التي تتولى المحاكمات والتحقيقات العسكرية).
٣ ـ ادارة المخابرات الحربية (المسيطرة على أمن القوات المسلحة).
٤ ـ ادارة الشؤون العامة.
٥ ـ ادارة التوجيه المعنوي.

مادة ثانية: «يختص وزير الحربية بكافة الشؤون المالية والادارية وشؤون الخدمات الطبية والعلاجية، وتتبعه الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية».

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧/ ١٩٦٤ إلى وزير الحربية وهي:

أ ـ مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك.
ب ـ المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.
جـ ـ مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بالمانيا ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو.
د ـ مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التبعئة العامة والإحصاء إلى وزير الحربية، وعيّن على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر. بالإضافة إلى ما سبق تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة، ووزارة

الحكم المحلي لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وبين قطاعات كثيرة في الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام. وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط.

بالإضافة إلى ما سبق تم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسياً، بدخول الحرس الوطني، وهم ضباط في الجيش في مهمة التدريب العسكري في المدارس والجامعات.

بهذه القرارات التنظيمية تمكن شمس بدران من السيطرة على عدة قطاعات في الدولة. بالإضافة إلى سيطرته على القوات المسلحة.

ثم جاء القرار الأخير والخاص بي كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة وكانت نتيجته حصاري من الناحية العملية. ويقول القرار الذي أصدره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برقم ١١٨/ ١٩٦٦:

١ - يدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ادارة واحدة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.
٢ - تنشأ ادارة جديدة تتولى أعمال الأركان حرب بالقيادة العليا برئاسة ضابط يسمى مدير الأركان بالقيادة العليا - (أعلن اسم القيادة العليا لأول مرة ولم يكن له ذكر في الهيكل التنظيمي).
٣ - يستمر مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة (شمس بدران) في مباشرة اختصاصاته الحالية ويسمى مكتب القائد الأعلى ويتبع مباشرة لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبصدور هذا القرار مع الانتهاء من إنشاء وتكوين قيادة القوات البرية وحصولها على المسؤوليات والسلطات لكل من يرتدي «الكاكي» وهو الزي العسكري وتوزيع هيئات وادارات وأركان القيادة العامة ورئاسة الأركان معاً في مكتب المشير وشمس بدران، أصبحت أنا ووظيفتي بدون مسؤولية قيادية أو سلطة. بل ومحاصراً أيضاً من وجهة النظر الأمنية. وفي ظل كل تلك الظروف، لم يعد لي إلا الصبر والثقة الشخصية للرئيس عبد الناصر الذي اختارني لهذا المنصب.

ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة في يد شمس بدران، وازدواج السلطة في أجهزة التخطيط والاشراف التي كان يتولى مسؤولياتها المشير عبد الحكيم عامر وهي التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

برغم ذلك لم تعط وزارة الحربية هذا الواجب أي اهتمام واقتصر الأمر على محاولة اعداد القوات المسلحة للحرب مظهرياً، وركزت الوزارة اهتمامها على أمور أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة مما عقد الأمور وأعاق القوات المسلحة طوال زمن السلم وبالتالي فقد أثر على مهامها عندما بدأت الحرب.

فالقائد العام المشير عامر، هو المسؤول عن تدريب القوات المسلحة وتخطيط وادارة العمليات. بينما شمس بدران مسؤول عن شؤون الضباط من ترقية وتعيين، كما ركز بدران لديه ادارة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي، وهو ما يخص العمليات الحربية والتي هي مسؤولية المشير، وكان لهذا الازدواج في المسؤوليات أثره المدمر على القوات المسلحة في المعركة.

كما أصبح القائد وهو المشير المسؤول عن التدريب القتالي للقوات بينما أصبح شمس بدران مسؤولاً عن التدريب المعنوي والسياسي. وبرغم الارتباط النوعي الوثيق بينهما أدى هذا الازدواج في أجهزة الاشراف إلى حدوث انفصام واسع كانت له آثاره الضارة.

ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلها شمس بدران في غير مفهومها لتقف عائقاً يعوق التدريب، واعداد القوات للحرب. وكان هناك جهازان يصدران تعليمات، ويطلبان مهام متعارضة، كان طبيعياً أن تنال تعليمات الأمن النصيب الأكبر.

ومن هذا الوقت أصبحت تصرفات المشير تؤكد أنه يسعى إلى إبعاد الرئيس جمال عبد الناصر عن القوات المسلحة بالرغم من سلطاته الدستورية والشرعية على هذه القوات. واعتقد المشير عامر أن الرئيس يسعى إلى السيطرة - وقيادة القوات المسلحة - وعزل المشير نفسه خصوصاً بعد تجربة الانفصال مع سوريا التي تسبب المشير عامر فيها.

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر من كل هذا موقفاً مهادناً، وأصبح منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الجمهورية أيضاً منصباً محدوداً جداً بالنسبة للقوات المسلحة.

وبمضي الزمن تـزايدت سلطات ونفوذ المشير ومجموعته، بينما ظـل الرئيس عبد الناصر مترقباً بحذر تورط هذه المجموعة في أحداث كثيرة متشابكة، الأمر الذي سبب انزعاجاً وضيقاً للرئيس في مناسبات كثيرة.

فعندما تورط المشير وقوات كبيرة في اليمن عام ١٩٦٤ اضطر الرئيس للقيام بزيارة ميدانية لليمن لمعرفة الأبعاد العسكرية والسياسية التي وصلت إليها هـذه العملية وأبرزت الزيارة في وسائل الاعلام كما لو كان هناك وفاق بين الرئيس عبد الناصر والمشير في الاستراتيجية العسكرية وفي أسلوب تحقيقها في اليمن وذلك لصد الاشاعات والأقاويل التي سرت بين الضباط عموماً في ذلك الـوقت عن مهمة القوات المسلحة المصرية في اليمن.

وفي أواخر أكتوبر عام ١٩٦٠ عندما التزم الرئيس عبد الناصر بحضور مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء وقرر السفر بحراً مع وفد مصري، الأمر الذي استدعى حراسة بحرية لسفينة الرئيس «الحرية» فتم تخصيص مدمرتين بحريتين من قواتنا البحرية للقيام بمهمة حراسة السفينة «الحرية» ولكن عندما وصلتا إلى ساحل الجزائر تعطلت المدمرة الأولى، وفي اليوم التالي تعطلت المدمرة الثانية مما اضطرهما إلى اللجوء إلى موانىء أجنبية واستمرت السفينة «الحرية» وحدها وعليها الرئيس والوفد إلى الدار البيضاء، الأمر الذي سبب إحراجاً كبيراً للرئيس. وعندما عاد الرئيس أخطر المشير عن الاهمال الذي وقعت فيه قيادة القوات البحرية، وطلب إقصاء قائدها لمسؤوليته عن هذا الاهمال وعدم وجود السيطرة القيادية ولكن المشير عبد الحكيم عامر لم يذعن لطلب الرئيس.

وانتهى الوضع بالنسبة لمسؤوليات الرئيس إلى مجرد التوقيع على ترقيات الفريق والفريق أول فقط. أما باقي ترقيات وتنقلات وانتدابات وشؤون القوات المسلحة كلها، فكانت تصدر ويصدق عليها المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران.

طغيان الأمن:

وانتهت مشكلة الصراع على السلطة بتعيين الوزير الجديد للحربية الصغير

السن القليل الخبرة، شمس بدران عام ١٩٦٦ إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي «الأمن».

بدأت بأمن القوات المسلحة، واشتق منها أمن الثورة ثم أمن الدولة فأمن القائد، وهكذا دخل موضوع الأمن ليطغى على كل شيء إنتاجي أو فكري أو إعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧.

كما نتج عن هذا المفهوم انفراط قيادة الثورة الجماعية، حيث أصبح القائد الدستوري الشرعي «جمال عبد الناصر»، يدير شؤون الدولة ويسيطر عليها عدا شؤون الدفاع والقوات المسلحة. كما ركز الـرئيس اهتمامـه الأكبر عـلى شؤون السياسية الخارجية وتفرغ لها، بينما أصبح المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته والقوات المسلحة هم القوة المؤثرة في شؤون الدفاع عن الدولة.

وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاقتصار السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧.

وارتضى جمال عبد الناصر مؤقتاً هذا الموقف الذي أظهر أن السيطرة الحقيقية في القوات المسلحة هي في يد المشير عامر ومجموعته. كما ظلت مظاهر الصداقة قائمة بينهما. ولم يقم الرئيس بأي إجراء ضد المشير سوى تعيين علي صبري رئيساً لمجلس الوزراء بعد حركة الانفصال مع سوريا. وبقدر ما كان علي صبري مقرباً من الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه لم يكن على وفاق سياسي أو شخصي مع المشير عبد الحكيم عامر.

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ الرئيس يوكل إلى المشير وأعوانه وإلى القوات المسلحة مهمات داخلية حساسة. مثل القضاء على الاقطاع وتطبيق تحديد الملكية. والقضاء على الرأسمالية المستغلة، حيث رأس المشير لجنة تصفية الاقطاع بنفسه، وكان الأسلوب الذي اتبعه يمثل تجاوزاً للقانون، وامتهاناً للإنسانية الأمر الذي كان له تأثير سيء، ومضاد للقائمين بالتنفيذ، وخاصة الشرطة الجنائية العسكرية، وهي قسم متخصص أنشىء حديثاً ضمن الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة.

وقد قرر الرئيس عبد الناصر تعيين لجنة فنية لبحث ودراسة الشكاوى التي وردت إليه عن تجاوزات هذه اللجان، وتقرر تحويلها إلى لجنة سياسية رأسها كمال

رفعت وزير القوى العاملة في ذلك الوقت.

وقررت اللجنة رفع الحراسة عن ٣٣٤ حالة ـ على أن تبدأ إعادة الأرض والممتلكات إلى أصحابها في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٦٧، وحتى وفاة عبد الناصر لم يتبق سوى ٢٥ حالـة فقط لم تتم تسويتهـا بسبب الإجراءات الاداريـة الطويلة والمعقدة.

كما أسند الرئيس عبد الناصر إليهم بعض المهمات الداخلية الأخرى مثل إصلاح مرفق النقل العام، والسيطرة على الجمارك بحجة إصلاحها، وغير ذلك. وعلاوة على ما سبق، تم تكليف القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين عـام ١٩٦٥، وقام بـالتحقيق فيها شمس بـدران شخصيـاً، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل ادارة المخابـرات الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة الجنائية العسكرية التي فتحت لهـا مكاتب ومندوبين في معظم المحافظات، والقضاء العسكري والسجن الحربي.

وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق وتنفيذ هذه المهمات، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها، سلبيات خاصة ضد أجهزة المباحث الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية والتي اكسبها القانون رقم ٢٥ / ٦٦ صفة الضبطية القضائية.

قانون الخدمة العسكرية رقم ٢٥/ ٦٦:

استحدث على هذا القانون في عام ١٩٦٦ بنود وفقرات جديدة، أدخلت المواطن المدني الذي يشترك في خصومة مع فرد عسكري، بأن يقدم إلى محكمة عسكرية.

ويعتبر هذا القانون الذي عرض على مجلس الأمة في مـايو ١٩٦٦، وتم اعتماده في دقائق ودون أن يناقش انتهاكاً شديداً لحقوق المواطنين المدنيين.

وبعد زوال سلطة المباحث الجنائية، بل إلغاؤها بعد هزيمة ١٩٦٧ تعـدل القانون ٦٦/٢٥، برفع كل البنود، والفقرات التي تخص المدنيين وذلك في يناير ١٩٦٨.

ردود فعل سيئة:

كان لتدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف، وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على

القوات المسلحة نفسها وعلى علاقتها بجماهير الشعب.

وعلى الرغم من أن المشير قام بالعديد من المحاولات لكسب ولاء القوات المسلحة لشخصه بالاستجابة لرغبات وطلبات أفرادها، المجاوزة للحد مثل إعطاء الضباط أولويات للسكن في شقق الدولة، وصرف عربات مـدنية، وغيـرها من الامتيازات التي نسبت للمشير شخصياً، بغرض تقريب واحتواء القوات المسلحة وزيادة مرتبات ضباطها وجنودها علماً بأن حالة الدولة لم تكن مؤاتية لمثل هـذه التصرفات، التي كان لها العديد من التأثيرات الضارة المتمثلة في:

- بروز سخط شعبي واضح على ما بدا من ظلم وتعسف في تصرفات القوات المسلحة وأجهزتها.
- انشغال القوات المسلحة في مهمات غير منوطة بها أصلاً، مما شتت جهـودها وجهود قائدها.
- شملت السلبية معظم الضباط الذين ليس لديهم مقدرة الـوصول إلى مكـانة المقربين، فظلوا مع جنودهم يؤدون ما يطلب إليهم من أعمال اكتسبت صفة السلبية المطلقة.

كما لم تنج القوات المسلحة من أسلوب القسر والاجراءات العنيفة، فكان الطرد والمحاكمات السرية، والإحالة إلى المعاش عن غير الطريق التأديبي، وهي احدى السلطات التي أضيفت إلى المشير، من نصيب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة.

وقد تأثرت القوات المسلحة تأثيراً سلبياً بكل هذا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها رغم التسليح الروسي الضخم وتفشي بين أفرادها عنصرا الخوف والسلبية، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير ومجموعته. وطغت المظهريـة على الفاعلية الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد عثرت على كشف بأسماء تنظيم سري داخل القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران، في خزينة القيادة العليا بعد الهزيمة، كانت معظم أسمائه من دفعة عام ١٩٤٨ التي ينتمي إليها شمس بدران، وكان الهدف من هذا التنظيم امداد شمس بدران بالمعلومات عن الضباط والجنود وضمان ولائهم لـه وللمشير عبد الحكيم عامر.

أما على مستوى القمة، فقد كان رد فعل هذا الصراع الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كبيراً ومؤثراً على مستقبل مصر (ج. ع. م.) نفسه. فبينما كان الرئيس والمشير متفقين على الأهداف القومية والوطنية، إلا أن أسلوب تحقيق هذه الأهداف كان مختلفاً من وجهة نظر كل منهما.

كان عبد الناصر يرى تحقيق الأهداف القومية في الصراع العربي الإسرائيلي في بناء قوة ردع حقيقية مرتكزة على قاعدة سياسية واقتصادية متينة، والتحرك السياسي عربياً وعالمياً استناداً إلى قوة الردع هذه، مع تفادي الصدام المسلح في حالة عدم ضمان نتائجه - إلا إذا حدث اضطراراً كدفاع عن النفس - ومن هذا المنطلق كان اضطراره لتعبئة وحشد القوات في سيناء لردع إسرائيل عن تهديدها لسوريا. كان عبد الناصر على يقين من أن الصدام المسلح مع إسرائيل آت لا ريب فيه، ولكنه لم يكن مطمئناً إلى أن حالة قواتنا المسلحة في ١٩٦٧ هي أنسب الحالات لخوض هذا الصراع.

أما المشير عبد الحكيم عامر فرغم اتفاقه مع عبد الناصر حول الأهداف الوطنية والقومية، إلا أنه كان، في رأيي، متلهفاً على حسم الصراع مع إسرائيل بصدام مسلح كان يتصور أن قواتنا المسلحة مستعدة له في عام ١٩٦٧ رغم أنها لم تكن قد انتهت بعد من مسرح العمليات في اليمن. كان يريد نصراً سريعاً بواسطة القوات التي يقودها تأكيداً لقدرته وتعويضاً عن فشله في مواقف سابقة.

نتيجة الصراع:

كانت نتيجة الصراع الخفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في سنوات ما قبل معركة يونيو ١٩٦٧، تمزق وحدة القيادة الجماعية وانفصال في صنع القرار المصيري للدولة، واختلاف الفكر في التطبيق، فكان الرئيس عبد الناصر يحكم ويسيطر على الدولة والشعب، والمشير عبد الحكيم عامر ومجموعته تسيطر على القوات المسلحة التي خرجت عن الإطار الطبيعي للدولة، وبالرغم من ذلك فقد حافظ كل من الرئيس والمشير على بقاء العواطف المتبادلة بينهما على ما هي عليه ولو ظاهرياً، حتى لا ينتقل الصراع إلى الجماهير، وكانت أبرز نتيجة ظهرت من هذا الصراع ان كلاً منهما لم يتمكن من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في إجراءات المعركة.

واستكمالاً للصورة الشاملة للموقف قبل الهزيمة لا بد من التعرض بشيء من التفصيل لما كانت عليه القوات المسلحة من الناحية التنظيمية والاستراتيجية، والتعبوية والتكتيكية، مما سيوضح أن هذه القوات لم تُعَد أصلاً للقتال. بل ستوضح أنه كان يمكن التنبؤ بكل ما سيحدث من قبل وقوع المعركة.

التخطيط والاعداد والسيطرة

قيادة موحدة وليست جيوشاً موحدة:

في مارس عام ١٩٦٤ تم تعيين الفريق أول «علي علي عامر» قائداً عاماً للقيادة العربية الموحدة. التي أنشأت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في نفس السنة. كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شُكِّل من ضباط كبيري الرتب، من كل الدول العربية في مجلس الدفاع العربي المشترك.

واعتبرت هذه القيادة ـ نظرياً ـ الجهاز التنفيذي لهذا المجلس، الذي كان يتكون من وزراء الخارجية، والدفاع للدول العربية. لكن انتحى الفريق «علي علي عامر» بقيادته مستقلاً عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه.

قامت هذه القيادة بوضع مخطط عسكري «دفاعي» هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل. واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين. الجبهة الشرقية (سوريا، الأردن، وما يدعمها من قوات العراق، السعودية). الجبهة الجنوبية (مصر، تدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان). إلا أن هذه القيادة لم تحقق أي انجازات على المستوى الواقعي العملي.

وكان الفريق عبد المنعم رياض الذي عيّن رئيساً لأركان هذه القيادة، هو المحرك الفعلي لنشاطها في أغلب دول المواجهة ما عدا مصر. إذ إنه كان شبه مبعد عن القوات المصرية لأنه ليس مقرباً من المشير ومجموعته.

إلا أنه قبل بدء المعركة في ١٩٦٧ اختير ليكون مندوب المشير عبد الحكيم

عامر في القيادة المتقدمة. وقد أطلق هذا الاسم على القوات الموجودة في عمّان والتي كان معها بعض كتائب الصاعقة المصرية.

وبناءً على ذلك فإن اسم القيادة الموحدة، كان رمزياً فقط وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب، فلم يكن هناك أي دور فعال للفريق أول علي علي عامر، ولقيادته الموحدة، بسبب عدم وجود سلطات حقيقية لهذه القيادة، تستطيع من خلالها السيطرة وقيادة الجيوش العربية التي خطط لها فيما قبل عام ١٩٦٧. اذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة دون أن يكون لها جيوش موحدة.

التخطيط والتنسيق:

بالرغم من وجود اتفاقية ثنائية عام ١٩٦٦ بين مصر وسوريا للدفاع المشترك ضد عمليات التوسع الإسرائيلي، فإن عملية التنسيق لم تتعد التخطيط النظري.

وضعت خطط تبادلية كثيرة، أغلبها خطط دفاعية ووقائية، اتفقت عليها بنفسي مع رئيس أركان القوات السورية اللواء أحمد سويدان. وكان من ضمن هذه الخطط قيام إحدى الدولتين بهجوم جوي على مطارات العدو في حالة اعتداء إسرائيل على إحدى الدولتين. ولكن لم تنفذ أي من هذه الخطط عندما حان الوقت لتنفيذها.

بل أستطيع أن أقول إن موضوع التنسيق العسكري بين أي قوتين عسكريتين عربيتين ليس أمراً عملياً إطلاقاً، دون قيادة موحدة تسيطر وتقود، وتأمر كلاً من القوتين في وقت واحد.

الاستراتيجية العسكرية لمصر:

كان اندفاع مصر بعد نجاحها السياسي عام ١٩٥٧ واستغلالها لهذا النجاح في إقامة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١)، ثم تأييدها السياسي والعسكري لليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) قد جعل الاستراتيجية السياسية تتفوق وتظهر آثارها لا في المنطقة العربية فقط بل في دول العالم الثالث أيضاً.

وكان من أبرز النتائج الايجابية للاستراتيجية السياسية، ما قامت به من اتصالات ناجحة أدت إلى الدعم العسكري الشرقي من الاتحاد السوفيتي، في أول صفقة أسلحة كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وبدأت القوات المسلحة المصرية من عام ١٩٥٨ في تغيير أسلوب التدريب والقتال والاعداد على النهج الشرقي، والذي استغرق سنوات.

ولم تظهر استراتيجية عسكرية محددة لمصر إلا بعد أن اتفق ملوك ورؤساء العرب، عندما بحثوا مشروعات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٦٤ على هدف مبدئي هو «العمل على منع إسرائيل من التوسع»، وهنا كلفت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضع الخطة «قاهر الدفاعية».

ولم يتبع ذلك استكمال أو تخطيط اعداد الدولة أو الشعب أو مسرح العمليات للمعركة خاصة في الاتجاه الاستراتيجي الرئيسي، وهو سيناء فقد اقتصر اعداد المسرح على الآتي:

- اعداد وتجهيز النطاق الأول الدفاعي فقط حسب الخطة «قاهر» التي كانت موضوعة. أما باقي النطاقات والعمق التعبوي فلم تجهز.
- تم تجهيز ٤ كباري فقط بالإضافة إلى المعديات في الشط، جنوب البحيرات، شمال البحيرات بالاسماعيلية.
- لم تجهز سوى أربعة مطارات هي: السر، العريش، المليز، وبئر تمادة، لكن بدون ملاجىء أو دشم، وكل مطار به ممر واحد فقط.
- جهزت مسبقاً آبار للمياه في: الحسنة، تمادا، المنشرح، أم قطف، ونخل، بالإضافة إلى وضع ٦٠ خزان مياه، ومد خط أنابيب مياه من الإسماعيلية حتى جفجافة، وامتد منه فرع إلى وادي المليز.
- تم وضع كابلات أرضية للتليفونات على المحاور الرئيسة، لخدمة القوات البرية والجوية، كما دعمت بمحطات تقوية، وأنشىء سنترال في العريش.

إن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة لم تكن متوفرة. ولعل الدليل على هذا هو عدم وجود أي تشريع دستوري في مصر (ج. ع. م) حتى عام ١٩٦٧، يبين السلطات والمسؤوليات والاختصاصات والواجبات في شؤون الدفاع عن الدولة، سوى اسم مجلس الدفاع الوطني.

كما لم تهتم القيادة العسكرية باعداد القوات المسلحة للحرب، الاهتمام

الكافي، وهو من الأسس الذي تبني القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في صراع مسلح مع العدو.

وجاء التصنيع المحلي للتسليح والذخيرة ضمن مشروعات البلاد. بل كان باكورة التطور الصناعي والاجتماعي في مصر (ج. ع. م)، وخصصت له ميزانية ضخمة على توالي السنين، حتى أنشئت وزارة سميت وزارة الانتاج الحربي.

ثم برزت فكرة تصنيع صواريخ بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة حديثة، وأنشئت مصانع لهذا الغرض كما أنشئت ميادين تجريبية لها، وسميت الصواريخ بالقاهر والظافر والرائد. كما بُدِىء بتصنيع محرك الطائرة المقاتلة، ووصلت المسألة إلى الاتفاق المشترك مع الهند على تبادل التصنيع في الطائرات المقاتلة. ويقضي هذا الاتفاق بأن تصنع مصر (ج. ع. م) محرك الطائرة وتصنع الهند جسمها.

لكن بالرغم من هذا المجهود، ومحاولات الخبراء الألمان الذين عملوا سراً وصرف مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة على هذه المشروعات، وقيام الدعاية الاعلامية بواجبها إلى درجة مرور هذه الصواريخ في الاستعراض السنوي العسكري يوم ٢٣ يوليو الموافق تاريخ قيام الثورة، إلا أن هذه المشروعات كلها فشلت فشلاً ذريعاً، وخسرت الدولة خسائر مادية كبيرة بسبب عدم دراسة المشروعات اقتصادياً، وضرورة عرضها على مجالس متخصصة ليس لها هدف سوى مصلحة الدولة العليا.

الارتجال في التعبئة:

وحتى التعبئة العامة ـ وهي واجب عدة أجهزة في الدولة ـ تتعاون كلها لاعداد الاحتياطي العام من حيث استدعاؤه، اعداده، تدريبه، تكاليفه، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مرافق الدولة كلها، لم يكن لها وجود سوى على الورق فقط.

فقد وضعت خطة تعبئة عامة صودق عليها من المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٥، ولكنها كانت محدودة الهدف والحجم، ولم يتم تجربتها أو التدريب عليها ولو مرة واحدة.

كما أنها وضعت على أساس حجم معين للقوات المسلحة، لتنفيذ خطة دفاعية معينة، كانت موضوعة في ذلك الوقت تحت اسم كودي «القاهر» لكن عندما بدأت عملية الحشد في ١٩٦٧/٥/١٤، تم تغيير الخطط العسكرية عدة مرات خلال فترة الحشد للقوات في سيناء، وعلى ذلك لم تستطع خطة التعبئة الموضوعة مجابهة الطلبات الزائدة عن المخطط في الافراد والمهمات، والمعدات والتسليح، والعربات، والأجهزة، وغير ذلك من المطالب التي أمر المشير عبد الحكيم عامر بتجهيزها فور بدء التعبئة والحشد يوم ١٩٦٧/٥/١٥.

وكان الشره القيادي في طلب المزيد من الافراد، أي افراد، حتى ولو لم يكونوا مدربين أو مقاتلين، لمواجهة التغيرات الجديدة التي طرأت فجأة، فكان الارتجال هو السمة المميزة لعملية التعبئة.

جاء هذا الارتجال استجابة لأوامر ارتجالية سريعة ومفاجئة من المشير عبد الحكيم عامر بدعوى أن مصر (ج. ع. م) يمكنها أن تحشد ٢ مليون فرد. وهم جملة الرجال القادرين على القتال في مصر حسب ظنه. وهكذا تم حشد الرجال الذين لم يدربوا منذ عام ١٩٥٦، وهو تاريخ آخر مجابهة مع إسرائيل تمت فيه تعبئة عامة. كما لم يوضع أي فرد سبق له أن عمل في وحدة ما، في نفس المكان الذي كانت له خبرة سابقة فيه.

وليس غريباً في هذه الحالة بعد أن يصل الأفراد من قراهم ويرتدون الزي العسكري، أن نجدهم وقد اصطحبوا ملابسهم العادية (جلباب أو قميص وبنطلون مدني) في طريق حشدهم في سيناء. وهو ما يدل بوضوح على عدم انضباط الجنود وانخفاض روحهم المعنوية، وإن ذكرى ما حدث في عام ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في أذهانهم.

فشل القيادة والسيطرة:

على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة في السلطة وفي السيطرة، وفي القيادة، كانت في يد فرد واحد فقط هو المشير عبد الحكيم عامر. يعاونه وزير الحربية شمس بدران، وأفراد مكتب المشير الذين كانوا يمثلون سكرتارية أكثر منهم جهازاً فنياً.

وكان مديرو مكتب المشير على التوالي منذ تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة هم: صلاح نصر، عباس رضوان، ثم شمس بدران، وعلي شفيق صفوت. وقد تم فيما بعد تعيين الأول مديراً للمخابرات العامة والثاني وزيراً للداخلية والثالث وزيراً للحربية.

من هنا كان لتوجيه المشير وأوامره، ورغباته فعل السحر داخل القوات

المسلحة. وكان جميع القادة. قبل أن يقبلوا على أمر أو حتى يفكرون فيه يتجسسون رغبة المشير أو اتجاهاته نحو هذا الأمر.

ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة أي أجهزة تخطيط أو متابعة. فاقتصرت القيادة العامة ـ وهي رأس القوات المسلحة ـ على وجود فرد قوي مسيطر صاحب الشأن كله.

حتى رئاسة الأركان العامة، وهو المنصب الذي كنت أشغله ـ ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة ـ بالرغم من وجودها تحت قيادتي إسمًا ـ فإن تعليماتها نتيجة ازدواجية السلطة ـ كما ذكرنا ـ كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية.

علاوة على أن الصلاحيات المحدودة لرئاسة الأركان الفعلية لا تطبق إلا على القوات البرية فقط. أما سيطرتها أو حتى التنسيق مع القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي فكانت أمراً بعيداً جداً.

نتيجة لهذا لم توجد أي أجهزة حقيقية تخطط وتتابع التطور المطلوب. لرفع كفاءة وقدرة القوات المسلحة. ومهما تكن كفاءة أي فرد، فإنه لا يمكنه وحده أن يقود ويسيطر على القوات المسلحة. بل لا بد من وجود السلطة وأسلوب السيطرة أيضاً لكل الأجهزة المذكورة، بالإضافة إلى جهاز المتابعة والتفتيش الذي يمكنه بحكم عمله أن يرى ويباشر ما يدور حقيقة في القوات المسلحة وينقله نقلاً أميناً لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالرغم من هذا الخلل في السلطات فإن القادة أنفسهم كان بإمكانهم أن يباشروا مهمة قيادتهم لقواتهم، ويراعوا ضمائرهم في نقل الحسن والسيء معا للمشير. لكن ما كان يحدث هو إظهار الجيد من الفعل والقول بالنسبة لقواتهم فقط، ويظل المشير المسؤول عن القوات المسلحة، والمسيطر الوحيد عليها غير واع بحقيقتها، وقدرتها وكفاءتها طوال أعوام ما قبل ١٩٦٧. بينما أخذ جهاز المخابرات الحربية في ملء هذا الفراغ الموجود، بواسطة أسلوب غير أمين في التحري عن الضباط والقادة. وبالطبع لم يكن قادراً على إظهار كفاءة وقدرة القوات المسلحة بقدر ما كان يركز على الأفراد من وجهة النظر الأمنية.

أصبحت التقارير الخاطئة ترفع من هذا الجهاز إلى المشير عبد الحكيم عامر

رأساً، مع رفع صورتها فقط إلى وزير الحربية شمس بدران دون تعميمها على باقي القادة أو الأسلحة. فكانت كلها تقارير أمن على الأفراد بالقوات المسلحة، ومن وقت لآخر كانت تختلق واقعة ويتم فيها تسجيل ملفق لبعض أفراد القوات المسلحة لإثبات تهمة تآمر على المشير، تنتهي بتهمة تآمر على نظام الحكم.

حكمة ذلك أن يبقى جهاز المخابرات الحربية (القسم الخاص)، نشطاً وأميناً فينضم إلى أهل الثقة والمعرفة لدى المشير.

وفي ذلك الوقت ظهر في القوات المسلحة بعض الضباط الذين أمكنهم التقرب إلى المشير عبد الحكيم عامر، ووزير الحربية شمس بدران، بطريقة أو بأخرى وأطلق عليهم لقب «أهل الثقة». وأصبح هؤلاء بالنسبة للقوات المسلحة مصدر معلومات موثوق بها ينقلونها عن أفرادها صدقاً أو كذباً. مؤداها أن تثبت أقدامهم، وترفع قدرة المشير عامر الذاتية.

وكان على هؤلاء الاختلاط بأفراد القوات المسلحة ونقل ما يعن لهم عما يحدث أو يقال بين صفوف أفرادها قادةً وضباطاً وجنوداً. وانتهى هذا الحال إلى تدوين تقارير سرية، تكتب بخط اليد وتسلم أو ترسل إلى وزير الحربية شمس بدران. وبذلك وصل هؤلاء (أهل الثقة) إلى رتب القيادة للتشكيلات الميدانية، ومارسوا هذه القيادات، إلى أن تم الحشد الحقيقي في سيناء وأصبحت البلاد على شفا حرب مع إسرائيل.

في هذه اللحظة اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلاً منهم ضباطاً آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن جاء ذلك متأخراً، أي أن التشكيلات الميدانية وخاصة القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧، وتم تنفيذه حتى ٦٧/٦/٥ يوم بدء القتال.

قائد دون قيادة:

حتى بدء القتال مع إسرائيل في ١٩٦٧/٦/٥، لم تكن للقوات المسلحة قيادة موحدة. كان القائد موجوداً بشخصه وبقوته الذاتية، ولكن بدون قيادة تمكنه من خلال أجهزتها المتخصصة والمختلفة، من تنفيذ ومتابعة توجيهات القائد العام إلى

لتشكيلات والوحدات الميدانية والادارية والفنية بالقوات المسلحة.

بل وصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة وقيادات المناطق والاتجاهات والمحاور، اعتادت ألا تنفذ أمراً ما، إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصياً في شؤون العمليات وفي التدريب. أو إمضاء شمس بدران في الشؤون لأخرى لهذه القوات. أما الأوامر والتعليمات التي تصدرها رئاسة الأركان لمختلف روع القوات المسلحة، فكانت موضع عدم ثقة.

إن أفرع القوات المسلحة الرئيسية في ذلك الوقت كانت: القوات البحرية والقوات الجوية، والدفاع الجوي، والقوات البرية، وقوات السواحل، وقوات لحدود، وقوات قطاع غزة (مصرية فلسطينية تحت الادارة المصرية). كانت كل من هذه القوات تعمل منفردة، دون وجود أي تنسيق أو تعاون مشترك بينها. كان قائد كل قوة يريد أن ينفصل بقواته، وأن تكون له وحده سلطة السيطرة والقيادة. لا قبل أن يمد يد المساعدة المشروعة لغيره من أفرع القوات المسلحة، إلا بأمر من لمشير شخصياً.

وعلى ذلك دخلت القوات المسلحة المعركة وليس في مفهومها أيُّ تشريع، أو وجيه عن كيفية إتمام تنسيق التعاون في القتال، وهو الأمر الذي كان يأمل المشير أن يحققه بنفسه قبل ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥. غير أن القتال بدأ فعلاً والقوات المسلحة لم تنسق وتنظم التعاون بينها.

كما أن كل القوات التي بدأ حشدها وتمركزها في سيناء منذ ٦٧/٥/١٤ لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم اعطائها مهمات قتالية محددة.

وكان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة خلفاً للفريق أول علي عَلي عامر، مفاجأة لي شخصياً، وكان موقفي الموضوعي خلال ممارستي للمهمات الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريباً، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة، وكنت صابرا، لثقة وأمل الرئيس عبد الناصر في شخصي من جهة ورغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسؤولياتي وسلطاتي من جهة أخرى.

أذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي - سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات أو تفسيرها، وإعادة طبعها، وتوزيعها على القوات المسلحة. وحتى

التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسة في وقت السلم، كان مستحيلاً، بسبب ترتيبي في أقدمية الرتب بين القادة. إذ كان الفريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية، والفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فؤاد الدجوي قائد السواحل، والفريق أول يوسف العجرودي قائد قطاع غزة أقدم مني. فكانت صفة الأمر ووزنه مني شخصياً غير مقبول لديهم، الأمر الذي استحال معه دخولي في موضوع القيادة أو السيطرة، أو حتى التنسيق بالنسبة لهؤلاء القادة جميعاً. ولم يبق من القادة البارزين سوى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قائد القوات البرية إذ كان القائد الوحيد الأحدث مني، وحتى هو قد استبان الوضع وأخذ يطالب لنفسه بسلطات وصلاحيات للقيادة والسيطرة، والادارة على قواته البرية، أشبه بما كان يتمتع بها فعلاً كل من قائدي القوات البحرية والجوية.

وحتى ضباط مكتبي الخاص تم ادماجهم في مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة فتم تعيين اللواء علي عبد الخبير مديراً للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وبذا فقدت أداة التنفيذ الخاصة بعملي. وكان العرف قد جرى في القوات المسلحة، على أن يكون رئيس الأركان من ضباط المشاة على اعتبار أنهم أكثر عدداً. وهو تقليد كان سائداً قبل الثورة ثم استمر بعدها. ولم يتغير هذا الوضع إلا عند تعييني رئيساً للأركان، فأنا من سلاح المدفعية ولم يكن تعييني في هذا المنصب تخطيطاً من القيادة العسكرية، بقدر ما كان ترضية لرغبة الرئيس جمال عبد الناصر. لكن بعد تعييني بدأت اختصاصات وسلطات هذه الوظيفة العملية تتحول بالتدريج إلى جبهات أخرى.

والغريب في الموضوع، أنه بقدر ما كان المشير يظهر لي رغبته في سماع آرائي، ويصر على بقائي معه أكثر من الوقت المألوف للمقابلات عادة، بقدر ما كان يتجاهل - في التنفيذ - هذه الآراء والأفكار.

وكانت تحتدم داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد تيار الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة اصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة. كتسليح وحدات الصاعقة بأسلحة ثقيلة وهي أبعد ما تكون عن تنظيمها الأصلي، بل غير مطلوبة في مهماتها القتالية، ثم أُعلن بعد ذلك أن هذا التسليح لأغراض الأمن. أو الاصرار على تمركز

وحدة مدفعية ميدان مضادة للدبابات ثقيلة العيار في مكان ما في الماظه خارج تشكيلها الأم، وتعديل أسلوب السيطرة عليها لتكون تحت القيادة المباشرة لمدير المدفعية، لأغراض الأمن أيضاً، وضد احتمال قيام وحدات دبابات من معسكر قريب بأعمال مضادة لنظام الحكم، وهكذا تدنى مفهوم القوات المسلحة نتيجة لهذه الظروف والحوادث، إلى مفهوم قوات مسلحة لأمن الثورة، أكثر منها قوات مسلحة تجيد القتال الحديث قيادةً وتنظيمًا وتدريباً، وحل أمن الثورة مكان رفع القدرة والكفاءة القتالية.

فضلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية فقمت فعلاً بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها. كل ذلك كان قتلاً للوقت، وبعداً عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة.

وأيقنت أخيراً أن تعييني في هذا المركز، ما هو إلا جزء من خطة كبيرة تخص أمن القوات المسلحة. كما أحسست بأن الثقة كانت متوفرة بل ومؤكدة من الرئيس عبد الناصر، بينما هي مفتعلة وغير حقيقية من المشير عامر، وحتى بدء القتال في ١٩٦٧/٦/٥ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية.

البيروقراطية العسكرية:

التصق هذا الداء بالقوات المسلحة المصرية بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، بهدف إظهار سيطرتها ونفوذها، فهي مفجرة الثورة وأداة التغيير فيها، وبعد استقرار الحكم على أكتاف القوات المسلحة ظهرت البيروقراطية العسكرية كأسلوب في دفع عجلة الثورة نحو الانجازات السياسية، والاجتماعية، ولكن كان رد الفعل الأول لتطبيق الأسلوب البيروقراطي، على القوات المسلحة نفسها، فخرجت عن مهمتها الأساسية وهو الاعداد للقتال، وركزت على زيادة السيطرة والنفوذ، وكانت التقارير والبيانات الخاطئة التي ترفع إلى القيادة العسكرية والسياسية، تشيد بقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، الأمر الذي سبب خطأ في التقديرات التي بُني عليها قرار الحرب.

وكان أقرب وصف لحالة القوات المسلحة يكمن في العبارة التي قالها الرئيس عبد الناصر للرئيس هواري بومدين عقب الهزيمة ١٩٦٧: «إن موقفنا أشبه بالسمكة

التي أمسكت برأسها صنّارة الامبريالية العالمية، وكان ذلك بسبب تغلغل البيروقراطية العسكرية فينا».

وكانت القيادة العليا قبل عام ١٩٦٧، تتكون من المشير وأعضاء مكتبه الخاص، وشمس بدران، وادارة المخابرات الحربية. فركزت هذه القيادة طول الوقت على اجراءات الأمن التي ترتب عليها تولي المراكز القيادية والحساسة - أي قيادات التشكيلات الميدانية والوحدات المقاتلة - من قبل أفراد ليسوا دائمًا على مستوى الكفاءة العسكرية، وظل هؤلاء القادة أنفسهم في مناصبهم حتى بداية المعركة مشكلين عصب البيروقراطية العسكرية المعوقة في القوات المسلحة.

وانغمست البيروقراطية العسكرية في الخداع الاعلامي بقصد السيطرة على الشعب المصري أيضاً، فكانت الاستعراضات العسكرية التي تقام بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، تضخم قدرات القوات المسلحة التي هي «جيش الشعب» وتظهرها إعلامياً على أنها معجزة من ناحية العدد والتسليح. بينما كان التدريب الحقيقي على استخدام أسلحة القتال، والتدريب المشترك على مستوى التشكيلات الكبرى مظهرياً، كما أن القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ لم تمارس عملياً أسلوب وادارة العمليات المشتركة، وأسلوب تنظيم التعاون بين التشكيلات المختلفة أو الأسلحة المعاونة، ولكنه كان يدرَّس نظرياً في المعاهد العسكرية العليا فقط.

الفصل الرابع

مقدرة وكفاء القوات المسلحة

التدريب:

إن التدريب الجدي الشاق والمتواصل لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للقوات المسلحة، العاملة والاحتياطية، هو الأساس الأول لكسب أي معركة بشرط متابعة تنفيذه واستمراره بكل دقة.

ومشتملات هذا التدريب كثيرة جداً، ومتنوعة وينطبق هذا التنوع على أجهزته، ومساعداته وقادته جميعاً، بكل مستوياتهم لأن التدريب هو العمل الأساسي لهم في وقت السلم.

إن القوات المسلحة المصرية لم تُعْطِ هذا الموضوع حقه من الممارسة الحقيقية، رغم أن المشير عبد الحكيم عامر كان المسؤول عنه بشكل أساسي، كما تحددت اختصاصاته وسلطاته في ذلك الوقت. صحيح أنه كان شخصياً يصدر التوجيهات، ويوفر الامكانيات، ويشجع القادة على تحقيق هذا العامل، إلا أن عدم المتابعة الشخصية له، لمباشرة تنفيذه، بسبب عدم تفرغه، أو تعاليه عن ممارسة هذه المسؤولية، أفقد القوات المسلحة أهم خصائصها.

كان المسؤولون عن هذه المهمة الخطيرة، وهم قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وبالرغم من توصيات المشير لهم بالاهتمام وحضور التدريبات العملية لقواتهم، وإعطائهم الامكانيات المادية اللازمة حسب طلبهم، يتشبهون بما يفعل المشير، لذلك غلب عليهم التعالي على هذا الواجب المهم، مكتفين بالظهور، ومتابعة بعض أو جزء من تدريبات وحداتهم، بقصد إكتمال الشكل الرسمي أو «سد خانة» كما كانوا يقولون. وكثيراً ما كان يعترض إتمام التدريبات ظروف يدّعى

أنها «أمنية» أي معارضة لواجبات الأمن أو يعترض التدريب شكوى القادة الصغار «المقربين أيضاً»، من التعب والاجهاد في مواصلة التدريب.

وفي كل سنوات ما قبل ١٩٦٧ التي عشتها كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، كنت أرسل للمشير خطة التدريب العام، الموضوعة بمعرفة هيئة التدريب عن السنة المعنية بالنسبة للجيش فقط. كانت الخطة تشمل كل أنواع وأشكال التدريب المثالية، والمطلوبة لتشكيلات ووحدات الجيش (التدريب الإنفرادي ثم التدريب المشترك إبتداء من الفرد المقاتل وحتى مستوى تدريب اللواء). وكان المشير يصادق على هذه الخطة، ثم يعيدها إلى هيئة التدريب للتنفيذ والمتابعة. وتقوم الهيئة بدورها بأخطار الأسلحة والتشكيلات الميدانية، ومراكز التدريب بالخطة الواجب تنفيذها في العام التدريبي المعني.

والمفروض أن يبدأ العام التدريبي بتنفيذ الخطة حتى شهر إبريل أو شهر مايو، حيث يصبح الدور على تدريب اللواء. ورغم ذلك أفاجأ بأن المشير نفسه أصدر توجيهات جديدة، بعدم تنفيذ باقي الخطة، أو إرجاء تنفيذها، وضرورة العودة إلى تدريبات الفرد، بحجة عدم إتقان الأفراد لتدريبهم. وأعلم بعد ذلك أن بعض قادة الألوية «المقربين» طلبوا من المشير عدم إتمام الخطة، حتى لا يحاسبون أو تتم متابعتهم، لتخوفهم من ظهور نتائج سيئة. فكانت النتيجة أنه لم يتم تدريب أي لواء من الجيش في سنوات ما قبل ١٩٦٧. شاهدت هذه المأساة بنفسي تتكرر طوال أعوام ٦٥، ٦٦، ١٩٦٧. وفي أغلب الأحيان تأتي تقارير ضرب النار، وهي تدريبات غاية في الأهمية، وترتب عليها القيادة العليا قياساً معيناً لدقة الإصابة، كثيراً ما تأتي هذه التقارير غير صحيحة، ومدون بها بيانات زائفة. وهي أخطر ما وصل إليه حال التدريب القتالي الفردي والجماعي في القوات المسلحة.

كما كانت تقارير متابعة التدريب التي ترفع إلى المشير مضللة ـ لتظهر مجهود القائمين على التدريب فقط، دون التفات لاظهار الحقيقة. وكانت هذه الأساليب المضللة والخادعة، هي الوسيلة المفضلة، لدى قادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وهم المسؤولون بعد المشير عن تدريب قواتهم.

والذي يَّدعي في ذلك الوقت ـ أي في سنوات ما قبل ١٩٦٧ ـ أن ممارسة معظم القوات المسلحة لواجباتها في اليمن، يعتبر تدريباً عملياً، وتأهيلاً لها للقيام بواجبها الأكبر ضد إسرائيل، يكون إدعاؤه باطلاً.

كذلك لم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية، بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصر التدريب على واجبات عمليات دفاعية عامة، انحصرت فقط في «صد هجوم العدو المفاجىء»، وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٧. إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقاً على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية.

أما فرقة المشاة الوحيدة، التي كانت متمركزة في الاتجاه الاستراتيجي الأساسي في سيناء. فكانت تقوم بالتدريب على واجبات عملياتها، في حدود النطاق التعبوي الدفاعي الأول فقط. أي أنها لم تُجَهَّز بأي نطاقات دفاعية أخرى كما هو لازم بالنسبة للخطة الموضوعة مسبقاً «قاهر».

وطوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، لم يقم المشير بالزيارة والتفتيش، أو حضور التدريب لواجبات العمليات في هذا الاتجاه الرئيسي ـ سوى ثلاث مرات فقط.

ولعل أفضل دليل عملي على ما سبق، هو نتائج التدريب عموماً في القوات المسلحة، والتي تظهر في التقارير الختامية لكل عام تدريبي. أذكر منها على سبيل المثال:

- نتائج تدريب وحدات الدبابات للمعاونة القريبة، مع المشاة. «لم تطلق طلقة واحدة من أيِّ دبابة داخل تشكيلات المشاة عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥».
- «استهلكت دبابات المشاة من الوقود المخصص للتدريب، عن العام التدريبي ١٩٦٦/٦٥ مقدار ١١٪ فقط من الوقود المخصص لها للتدريب في السنة نفسها».
- وعن نتائج التدريب للعام نفسه أيضاً، جاء في التقارير:

«حققت القوات البرية، كافة المهمات التي كلفت بها داخل «ج. ع. م» وخارجها بروح عالية وتصميم أكيد للحصول على المستوى الرفيع المأمول لقواتنا هادفة إلى تحمل الجهود والتضحيات التي تتطلبها الأحداث لتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة».

«إن أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة. وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».

ـ وكان الهدف التدريبي للعمليات في سنوات ما قبل ١٩٦٧ هو:
«التدريب الميداني للوحدات الفرعية، ورفع استعدادها للقتال بغرض القيام بأعمال قتالية نشطة لصد هجوم مفاجىء للعدو».

إن الملاحظ على هذه التقارير هو الاستخدام الدائم لجملة «صد هجوم مفاجىء للعدو». أي دائماً تكون التدريبات دفاعية مصحوبة بخوف المفاجأة من العدو.

إن مثل هذه التقارير المضللة تستحق أكثر من وقفة، وأكثر من حساب.

خلو التشكيلات من خريجي الجامعات:

إن الجنود في أي قوات مسلحة، هم عصب أي معركة، ومع ذلك فقد كانت الغلبة بين ضباط الصف والجنود في أفرع القوات المسلحة الرئيسية «للأمين»، فيما عدا النسب التالية من ضباط الصف المتطوعين، أو المجددين، فكان تعليمهم حتى المستوى الاعدادي فقط.

٩٪ من قوة أفراد الجيش.
١٨٪ من قوة أفراد القوات البحرية.
٢١٪ من قوة أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي.

أي أنه لم يكن بين صفوف القوات المحاربة، أي التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة، جنود مؤهلاتهم عليا أو جامعيون.

كان التقليد والعرف، وليس القانون ـ يستبعد بطرق كثيرة المؤهلات العليا من الجامعيين والمعاهد العليا. وكانت المؤهلات المتوسطة والثانوية وما يقابلها مقبولة للالتحاق بالقوات المسلحة فقط ليكونوا كتبة عسكريين أو ميكانيكيين في القوات الجوية والبحرية. أما صلب القوات المقاتلة فكان خالياً من فئة الشباب المتعلم، مما جعل هذا الجسم الكبير العدد والذي وصل إلى ربع مليون جندي مكوناً في جملته من الأمين.

أثر هذا الوضع على أسلوب قيادتهم المعنوية والثقافية، وجعلها عسيرة للغاية، كما أن تأثير وفاعلية حرب العدو النفسية عليهم كان كبيراً للغاية، علاوة على طول مدة ـ وصعوبة تدريبهم لاستيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة.

لماذا لم تقبل القيادة العليا في ذلك الوقت المؤهلات الجامعية بين صفوف المجندين في القوات المسلحة على الرغم بأن القانون الذي صدر بعد الثورة مباشرة يجعل التجنيد خدمة وطنية واجبارية على جميع شباب مصر اللائق طبياً للخدمة؟.

السبب كما علمته من مناقشة هذا الموضوع على أعلى مستوى من القيادات العسكرية المسؤولة في هذا الوقت، كان تخوف القيادة العليا من دخول الجامعيين لأسباب أمن القوات المسلحة. وكثيراً ما عارضت هذه الفكرة، وهذا التخوف وأبديت الدلائل والأساليب لمعالجة هذا الموضوع كي تكتسب القوات المسلحة عنصراً متفوقاً عقلياً، علاوة على المكاسب الزمنية مثل قصر مدة التدريب، والمكاسب المعنوية والأدبية التي تعود على القوات المسلحة وعلى الشعب نفسه. ولكن لم يستجب إلى رأيي أحد.

الانضباط والروح المعنوية:

الانضباط والروح المعنوية، عاملان متلازمان، كما أنهما من أهم العوامل التي تؤثر على القوات المسلحة في تأدية واجبها. ولا يتأتى الحصول على هذين العاملين إلا بالتدريب الشاق المتواصل ووضوح الهدف، كما أنهما صفتان تحددان الثقة في القيادات على أعلى المستويات. وبهما يتفانى أفراد القوات المسلحة في تأدية واجباتهم، وفي قمتها التضحية بالنفس عن طواعية ورضى واقتناع.

إضافة لعدم وضوح الرؤية والهدف، وعدم وجود عقيدة القتال ووحدة القيادة، وبعد القوات عن الهدف السياسي، وإخفاء المعلومات والحقائق عن أفراد وحدات القوات المسلحة، مع وجود الفكر القائد المسيطر المتمثل في فرد واحد فقط، دون مجالس متخصصة تتحمل مسؤولية القرار الجماعي، كل ذلك أثر على معنويات الضباط والجنود وأثر على انضباطهم العسكري. مما جعل أي تفكير منطقي، يستنتج شكل المعركة القادمة ونتيجتها بسهولة قبل إطلاق أي طلقة فيها.

حجم القوات المسلحة:

مع بدء إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة على النمط الشرقي منذ عام ١٩٥٨، بُدىء في زيادة حجم القوات. بناء على خطة من تصور هيئة العمليات الحربية وكلفت قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضعها.

في أوائل ١٩٦٧ بلغ حجم القوات، قدراً كبيراً معتمداً أساساً على قدرة مصر

(ج. ع. م) البشرية. وكان الامتداد الأفقي هو رغبة القيادة العسكرية على حساب التوسع الرأسي.

رُوعي في بناء هذا الحجم الكبير، التركيز على الجندي العامل، وليس الاحتياطي خلافاً لما هو متبع في الدول المتقدمة. إذ عادة ما تكون القوات العاملة هي ثلث الحجم المقرر. ولكن بالنسبة لقواتنا كان الحجم الفعال المقاتل كله من الأفراد العاملين، وجاء الاحتياط لاستكمال الوحدات الأقل فاعلية ومعظمها من المشاة.

كما أدخل الحرس الوطني ضمن هذا الحجم، علمًا بأن إنشاءه وتكوينه كان لتحقيق شعار «الشعبية العسكرية»، والتي صعدت إعلامياً لإظهار قدرة مصر (ج. ع. م) على تجنيد ٢ مليون فرد في أي وقت.

وبالبحث داخل هذا الحجم نجد أن التوازن الاستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية، لم يكن محققاً. فقد طغت القوات البرية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي في الحجم. والسبب واضح وهو توفر ورخص العنصر البشري.

كما أن التوازن التعبوي داخل التشكيلات لم يكن كذلك محققاً، فنلاحظ أن قوة الصدم (المدرعات) بالنسبة للمشاة هي فرقة مدرعة إلى ٤ فرق مشاة، ولواء واحد مدرع إلى ٩ ألوية مشاة كما أن عنصر الاستطلاع كان ناقصاً بل مهملاً على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى التشكيلات الميدانية. وكان هذا النقص ظاهراً جداً بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

وبرز كنقص عام في الحجم، قلة الوحدات الفنية ووحدات الاصلاح، والوحدات الطبية والعلاجية، ووحدات النقل والاخلاء، كذلك الوحدات الادارية والتخزين، إذ إن هذه الوحدات ذات طابع فني وتخصصي.

أما أبرز عنصر ظهر جلياً في حجم القوات الجوية فهو النقص الشديد في عدد الطيارين المقاتلين، والطيارين المهندسين، لدرجة تأثرت بها القوات الجوية وبالتالي القوات المسلحة، وكان هذا النقص وحده كفيلاً بقيد الدولة في عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كلياً.

والمقارنة التالية تعطي فكرة واضحة عن هذا القصور.

العدو: لكل طائرة من ٢ : ٣ طيارين.

قواتنا: لكل طائرة ٠,٨ طيار.

وهذا هو السبب في أن الطائرات المقاتلة الحديثة كانت توضع فور وصولها في المخازن، ولمدة كبيرة قبل أن تستخدم مثل ما حدث في بقاء سرب طائرات سوخوي ٧ كاملا في صناديقه، فلم تفتح ولم تركب ولم تشترك في قتال معركة يونيو ١٩٦٧.

التنظيم والتسليح:

وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية على أسس سليمة بالنسبة للتشكيلات والوحدات الميدانية والادارية فقط. أما رأس القوات المسلحة القيادة العامة، فلم يعتن بها «تنظيمياً»، فولد الجسم بدون رأس. ولم تمارس القوات المسلحة التطبيق العملي لهذا التنظيم على مستوى القيادة العامة حتى يونيو ١٩٦٧. ولم توضع أو تستكمل التشريعات التي تحدد السلطات والمسؤوليات بالنسبة لمختلف القيادات وهي المحور العملي للقيادة والسيطرة وانضباط القيادات والقوات.

زاد الموقف سوءاً من الناحية التنظيمية بقبول فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية، وجعلها فرعاً رئيسياً منفصلاً في القوات المسلحة. علمًا بأنه لا يوجد مثل هذا الوضع في أي قوات مسلحة في العالم. كما لوحظ خلو الهيكل التنظيمي من عنصر التفتيش والمتابعة على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب عنصر الاستطلاع على جميع مستويات أفرع القوات المسلحة الرئيسية. كما أن عناصر الاستطلاع على مستوى التشكيلات لم يعتنِ بها تدريبياً. وتم وضع وحدة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي في يد وزير الحربية غير المختص.

ومن الملاحظات البارزة في تنظيم وتسليح القوات المسلحة كثرة عدد القاذفات الثقيلة والخفيفة في القوات الجوية مع قلة عدد المقاتلات القاذفة. وفي الدفاع الجوي لوحظ تواجد الصواريخ وأسلحة المدفعية المضادة للطائرات للارتفاعات العالية والمتوسطة وغياب الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات على الارتفاعات المنخفضة يضاف إلى هذا القصور عنصر الانذار البعيد كذلك عنصر الانذار والتتبع للطيران المنخفض مع غياب عنصر الاستطلاع الالكتروني كلياً.

وبالنسبة للقوات البرية يلاحظ وجود دبابات حديثة مع قلة الحاملات التي

تنقلها إلى مسافات طويلة، وغياب عنصر المدفعية ذاتية الحركة. بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الادارية والأجهزة الفنية بالنسبة إلى حجم القوات المسلحة ومطالبها.

كان التسليح عموماً يعتبر جيداً خاصة من الناحية العددية، إذا قيس بالفترة الزمنية التي أعيد فيها تنظيم القوات المسلحة. لكن كان القصور في تطوير هذا السلاح. كذلك في استخدامه بالشكل الأمثل نتيجة لقلة التدريب وعدم وجود الجندي المثقف بالإضافة إلى ضعف القاعدة الفنية والعلمية في القوات المسلحة. كما لم يتواجد أي احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات في المخازن، لخدمة مرحلة التعبئة العامة، خصوصاً في جميع أسلحة البحرية والأسلحة الجوية والدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والفنية في القوات البرية.

كانت القوات المسلحة قبل العمليات في يونيو ١٩٦٧ في حالة «مرتبات سلم منخفضة» إذ تم تسريح دفعة الاحتياط قبل المعركة بثلاثة شهور بغرض توفير مرتباتها. وكانت حالة النقص عموماً في الأفراد والتسليح والمعدات في القوات البرية يوم ١٩٦٧/٥/١٤ قياساً لمرتبات الحرب كالآتي:

نقص ٤٠٪ من الأفراد.
نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة.
نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية.
نقص ٤٥٪ من الدبابات.
نقص ٧٠٪ من المركبات.

ميزانية القوات المسلحة:

زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عن عام ٦٧/٦٦ بعد المعركة مباشرة حتى انقلب إلى لغط واتهام للدولة. كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض ممن كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين «إن القوات المسلحة معذورة في عدم اعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ١٩٦٧/٦٦».

برر هؤلاء هذا العذر بالتعليمات التي صدرت من وزير الحربية - في أوائل ١٩٦٧ - والتي ورد فيها ضرورة تخفيض استهلاك الوقود للعربات والمركبات والمعدات، التي تعمل في الشئون الادارية والنقل والمواصلات ودخل في إطار التخفيض قرار آخر لشمس بدران، هو تسريح دفعة الاحتياطي قبل تاريخها المقرر بثلاثة أشهر بغرض توفير الماهيات لأفراد هذه الدفعة وتكاليفها المعيشية. وقيل وقتها إن السبب في توفير المال هو عجز الميزانية.

والحقيقة أن ميزانية القوات المسلحة التي كانت تشمل المخابرات العامة (١,٥ - ٢ مليون جم) أيضاً يصادق عليها وتنفذ بقرار جمهوري من ٧/١ من كل عام. وكانت ميزانية القوات المسلحة ترصد كمبلغ رقمي واحد تحت زعم السرية والأمن ويمكن القول إن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ هي دعوى خاطئة بدليل أن الميزانية للعام المالي ٦٦/٦٥ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٧/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٨/٦٧ كانت ١٧٤ مليون جنيه أيضاً بالإضافة إلى ميزانية الطوارىء والتي كانت تسمى ميزانية اليمن في هذا الوقت أي لم تتغير ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة.

كما جاء التعليق الخاطىء على عجز ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ كعذر لعدم تمكن القوات الجوية من بناء دشم وملاجىء أسمنتية للطائرات المقاتلة، وبالرغم من عدم اقتناع القوات الجوية بهذا المشروع إذ قالت عنه: «يعتبر مقابر للطائرات» إلا أن وزير الحربية شمس بدران صادق على مشروع بنائها في أواخر ١٩٦٦ أي بعد ربط وتنفيذ الميزانية، ولعدم وجود اعتماد مالي مخصص للمشروع في الميزانية تقرر توزيع تكاليفها على الميزانيات القادمة.

ولكن الشكوى التي أثيرت في ذلك الوقت كانت عن الجمود الاداري في عدم إمكان تحويل اعتمادات مالية من باب إلى آخر في الميزانية بعد التصديق عليها. وربما كان هذا الموضوع هو الذي أجبر وزير الحربية على إصدار قرار بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة ٢٥ - ٣٠٪ بإخراج دفعة من المجندين قبل تاريخها المقرر بثلاثة شهور - تعطيه وفراً قدره مليون - ٢ مليون جنيه - قيمة المرتبات والملبوسات والاعاشة التي يوفرها نتيجة لهذا التخفيض وللأسف الشديد، جاء هذا القرار وطبق في مارس حتى يونيو ٦٧ - وأصبح عدد الجنود العاملين في القوات المسلحة في حدود ٧٥٪ من قوتهم الأصلية. معنى ذلك أن وزير الحربية لم يكن لديه أي احتمال ولو بسيط لصدور قرار الحشد والتعبئة الذي فاجأ به المشير عبد الحكيم عامر القوات المسلحة والدولة في ١٩٦٧/٥/١٤ وأن وفر ٢ مليون جنيه في الميزانية لا يعادل إطلاقاً الجهد الضخم الذي عانته القوات المسلحة يوم ١٩٦٧/٥/١٥ والأيام التالية في إعادة

هؤلاء الجنود إلى وحداتهم، بالإضافة إلى استدعاء الضباط والجنود الاحتياطيين في خطة التعبئة علاوة على استدعاء الضباط والجنود في الاحتياطي الاضافي لإنشاء وتكوين وحدات إضافية أخرى غير مخططة أو مجهزة في خطة التعبئة المشار إليها.

الفصل الخامس

استعداد القوات للمعركة

رفع مفاجيء لدرجة الاستعداد : (*)

منذ عام ١٩٥٧ والقيادة السياسية والعسكرية فى مصر تريد أن تسحب قوة الطوارىء الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الاقليمية ـــ حيث كان فى وجودها مساس بالسيادة الوطنية لمصر (ج . ع . م) .

لقد اتضحت لى رغبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والمشير عبد الحكيم عامر فيما قبل عام ١٩٦٧ ، بانتهاز أى ظرف دولى أو اقليمي ، يسمح بإزالة هذه القوات . وحانت هذه الفرصة عندما أعلنت مصر (ج . ع . م) أنها على استعداد لدخول المعركة ضد إسرائيل ، إذا تعرض القطر السورى للعدوان كما جاء فى تهديدات «ليفى أشكول» وأبا ايبان ، وإسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى والتى وصلت إلى حد الانذار بغزو سوريا . كما أبلغ وزير الدفاع السورى المشير عبد الحكيم عامر بحشد ١١ ـــ ١٣ لواء اسرائيليا على حدوده .

وكان على مصر (ج .ع . م) أن تتحين الظروف السياسية والعسكرية لإزالة قوات الطوارىء الدولية على الحدود الشرقية وللسيطرة على مدخل خليج العقبة .

وقد فوجئت القوات المسلحة المصرية فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٩٦٧/٥/١٤ بصدور توجيهات نائب القائد الأعلى المشير عبد الحكيم عامر ، برفع درجة الاستعداد فى القوات المسلحة من الاستعداد «الدائم» إلى حالة الاستعداد «الكامل» للقتال بحيث يتم ذلك فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه .

كما صدرت توجيهات القيادة العليا فى الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدها فى جهة سيناء ، على أن تتم التعبئة لهذه

* الشكل رقم (٥)

القوات الواردة في الخطة في فترة تتراوح بين ٤٨ إلى ٧٢ ساعة.

إلا أنه لم يتم تنفيذ الأمرين في الزمن المحدد لهما بسبب عدم ممارسة وتدريب القوات عليهما بالجدية المطلوبة قبل هذا التاريخ، وعدم قدرة وكفاءة القوات وأجهزة وزارة الحربية، أو رئاسة الأركان، أو القيادات على استيعاب خطة الحشد والتعبئة، لضعف إمكاناتها سواء في الخبرة أو التدريب أو السيطرة أو حتى الاقتناع بحتمية هذا الاجراء.

تساءل القادة والضباط والجنود بعد وصول هذه التوجيهات المفاجئة عن سبب هذا الحشد، وهو سؤال موضوعي جاء في وقته، لكن لم يحظ الجميع بإجابة أو رد يقنع. والسبب هو عدم إعلان توجيهات سياسية ورسمية من القيادة السياسية، أو مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس المختص بمثل هذه الأمور.

ووقع القادة والضباط والجنود في حلقة «الاشاعات»، الأمر الذي جعلني وزملائي، نتشاءم من هذه البداية. رغم ذلك كثرت التكهنات التي تجيب على سبب التعبئة ثم الحشد. فقد قيل مرة إنه بسبب إلتزام مصر (ج. ع. م) بالقيام بمظاهرة عسكرية تجاوباً مع سوريا، التي ارتبطت معها باتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ١٩٦٦. وقيل مرة أخرى إن الحشد وإجراءات التعبئة هدفهما الضغط العسكري والنفسي على إسرائيل حتى لا تجرؤ على مهاجمة أو تهديد سوريا، فبادرت مصر إلى إعمال إلتزامها القومي بالدفاع عن الشعب العربي في سوريا.

وإنني أعتقد أن هذا الرد الأخير هو الأقرب للحقيقة ـ في ذلك الوقت ـ بالإضافة إلى استفادة مصر من هذا الموقف في رفع وإزالة قوات الطوارىء الدولية من حدود مصر (ج. ع. م.) وإعادة التمركز في شرم الشيخ، واستعادة مصر (ج. ع. م) لسيادتها على مياهها الاقليمية، والتحكم في الممر المائي في مضيق تيران. أي السيطرة على خليج العقبة.

كما أعتقد أن الهدف الأخير كان أملاً وطنياً ملحاً على ذهن كل من جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٥٧. إلا أن قناعة الرئيس عبد الناصر بتحقيق هذا الهدف لا تصل إلى درجة الدخول في صراع مسلح فعلي مع إسرائيل، بخلاف ما يهدف إليه المشير من الزج بالقوات المسلحة في صراع مسلح سريع مع إسرائيل.

دعم اعتقادي بهذه الحقيقة، أن القيادة السياسية لم تصدر أي قرار أو توجيه يشتمّ أو يفهم منه، ان مصر (ج. ع. م.) بالتعبئة والحشد سوف تهاجم أو تحارب إسرائيل، أو تقفل مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية أو الإسرائيلية، وكل هذه الاجراءات ما هي إلا اجراءات حركية لم تتعد في قناعتي في ذلك الوقت أكثر من كلمة تهديد إيجابي لإسرائيل، تشبهاً بما حدث في يناير عام ١٩٦٠ عندما رفعت القوات المسلحة المصرية درجة الاستعداد، وحشدت قواتها في سيناء كي لا تقدم إسرائيل على مهاجمة سوريا. ونجحت خطة التهديد الايجابي في ذلك الوقت.

السبب الحقيقي للحشد:

في ١٩٦٧/٥/١٤ كلفني المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة للتحقيق، ومعرفة مدى صحة المعلومات التى وصلته من دمشق والاتحاد السوفيتي ودول أخرى، عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.

سافرت فعلاً إلى دمشق في اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ ساعة تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة، عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات بل العكس كان صحيحاً، إذ انني شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يوم ١٢، ١٩٦٧/٥/١٣، فلم ألاحظ أي تغير للموقف العسكري العادي.

وأثناء وجودي في دمشق، أخطرت رئيس الأركان السوري اللواء أحمد سويدان بالاجراءات العسكرية التي اتخذت في مصر (ج. ع. م) وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطط العسكرية، وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودي لجميع النداءات اللاسلكية والمترجمة، لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقاً.

وكلمة «التنسيق» في العلاقة القيادية بين قوتين متحالفتين من الناحية العسكرية لا تلزم بالتطبيق الجبري، مثل ما كان سيحدث لو أن القيادة العسكرية بين البلدين موحدة.

عدت إلى القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/١٥ وقدمت تقريري إلى المشير عبد الحكيم

عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، فلم ألاحظ أي ردود فعل لديه عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة.

وكانت هناك ملاحظة هامة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجي الأول لمصر (ج. ع. م) في ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البرية خصص ما يعادل ١/١٠ من قوات المشاة و ١/١٠ من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧.

معنى ذلك أن قوات مصر (ج. ع. م.) لم تحتل مراكزها حسب الخطة «قاهر» لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة خلال العام التدريبي. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات، حرم القوات نفسها، وقائدها بالتالي من ممارسة تطبيق الخطة، لتبين أوجه النقص في الكفاءة القتالية، والنقص في المعدات، أو أسلوب التعاون، أو إمكانية الاتصالات اللاسلكية، وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عملياً، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافي العيوب قبل القتال الفعلي.

ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة في سيناء، وهي فرقة مشاة واحدة، ولواء مدرع خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧ على مشروع تدريبي بسيط، إلا أنه لم يحقق غايته في إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجي الكاملة لمصر (ج. ع. م.) في ذلك الوقت.

سحب قوة الطوارىء الدولية:

كان وجود قوة الطوارىء الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت عن حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السلبيات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر (ج. ع. م.) كما كانت مثاراً لحملات شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر (ج. ع. م) مثل السعودية والأردن.

لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفاً في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر يوماً ما بعد حدوثه عام ١٩٥٧.

ففي عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر (ج. ع. م) لليمن، كان الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بور توفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجيه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ - في ذلك الوقت - فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططاً له إلى مركزه في القاهرة.

ومرة أخرى جاء ذكر هذا الأمل عندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديداً لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب في هذا الطلب، أو مناسبته في ذلك الوقت. ولم تتم أي خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو عليه. أي ظلت قوات الطوارىء الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر (ج. ع. م) وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

بناء على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر أرسلت يوم ١٩٦٧/٥/١٦، خطاباً إلى الجنرال ج. أ. ريكي قائد قوة الطوارىء الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م)، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطوارىء الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فوراً.

في اليوم التالي أي ١٩٦٧/٥/١٧، جاء رد الجنرال «ريكي» بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسؤول عن اتخاذ الاجراءات القانونية، حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً، بل كان المفروض أن يُبلَّغ وزير الخارجية المصري بهذا

الأمر، الذي ينقله بدوره إلى يوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت هذا الموقف قصوراً في فهم الاجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية.

وافق «يوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارىء الدولية يوم ١٩٦٧/٥/١٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيراً من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علمًا بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارىء عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ إن هذه القوات متمركزة على أرض مصر (ج. ع. م) وليس على الجانب الآخر.

في يوم ١٩٦٧/٥/١٨ أعلنت مصر (ج. ع. م) قرار إنهاء وجود قوات الطوارىء الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال ريكي في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر (ج. ع. م) بالنسبة لسحب قوة الطوارىء أن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مقصودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المشير لقوات الطوارىء على الحدود الشرقية كان يعني قوة الطوارىء على الحدود المشتركة مع إسرائيل، وهي الحدود الأرضية المشتركة من رفح شمالاً إلى طابة جنوباً فقط.

فلما بدأ الجنرال ريكي تنفيذ قرار السكرتير العام بسحب قوة الطوارىء، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائلاً: إن القرار يشمل جميع قوات الطوارىء الدولية المتمركزة على حدود مصر (ج. ع. م) الشرقية بما فيها قوات طوارىء شرم الشيخ وغزة وبالفعل أخذت هذه القوات في التجمع في العريش، حتى غادرت مصر (ج. ع. م.).

وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت النية لدى القيادة السياسية والعسكرية هي عدم النظر - ولو مؤقتاً - في غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فهمًا خاطئاً عن مهمة قوات الطوارىء الدولية على حدودنا الشرقية - وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليست ضمن الحدود الشرقية؟

في اعتقادي أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكري، وتجهيز القوات، وقرار تمركزها والواجبات التي كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على الاطلاق. ورغم أنه كان ضمن الخطة «قاهر» تمركز اللواء الرابع مشاة في منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٩٦٧/٥/١٤.

معاناة في تدبير القوات:

تحت ضغوط كثيرة، ومعاناة تم تدبير القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ، وبدأت تمركزها يوم ١٩٦٧/٥/١٨ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية ادمجت معاً ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل.

كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (ادارية، فنية، ومواصلات) في تمركز سرب مقاتل في الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزاً، أما القوات البحرية فقد حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. من الاسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور ورأس نصراني في البحر الأحمر.

كل ذلك جاء تدبيره وتجميعه، وترحيله إلى هذا المحور الجديد الذي لم يكن في حسبان القيادة، متأخراً عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوي والحشد للقوات الذي صدر يوم ١٩٦٧/٥/١٤.

وكان سبب الدعم البحري الجديد زيادة على ما كان موجوداً أساساً وهو ٩ لنشات، والفرقاطة رشيد، هو المعلومات التي وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحري معاد من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نفذت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئاً.

وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها في الأيام الحاسمة.

- أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز في الفتح التعبوي للقوات، والتمركز الاستراتيجي للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئاً. إذ إنه لم يحسب التقديرات الخاصة بتدخل بحري أجنبي في شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارىء الدولية في شرم الشيخ، والتي لم يكن سحبها في الحسبان وبالتالي لم يكن هناك تخطيط مسبق لقفل الخليج ضد الملاحة.
- تبين عدم صحة المعلومات التي وردت في آخر لحظة باحتمال هجوم بحري أجنبي في الجنوب ضد خليج العقبة، حيث لم يحدث الهجوم فعلاً. ويجوز أن تكون

الحركة المخادعة في انتقال حاملة الطائرات الأمريكية (انتريبد) يوم ١٩٦٧/٦/٣ في قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، واحداث التغيير المفاجىء في القوات البحرية.

- أوضح هذا القرار عدم توازن الفتح التعبوي للقوات البحرية في البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع في الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدمير الكباري، بغرض سد قناة السويس مدبرة وجاهزة.

- أوضح أيضاً القصور في إعداد الدولة للحرب حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الاصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقاً. كما أوضح القصور في معرفة شروط والتزامات «حق المرور البريء» الأمر الذي أخذ جدلاً كثيراً في القيادة العامة للقوات المسلحة عند اصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج ضد الملاحة الإسرائيلية.

كل ذلك يدل على صحة اعتقادي، بأن موضوع قفل خليج العقبة في وجه إسرائيل، لم يكن موضوعاً في حسبان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكري مع إسرائيل في أوائل مايو ١٩٦٧.

الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أي تمركز قواتنا في شرم الشيخ)، إن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالاً إلى شرم الشيخ جنوباً وهي مسافة طولها ٤٩٠ كيلومتر بدلاً من مواجهة تمتد من رفح إلى ايلات (٢٥٠ كيلومتر).

الهدف الوطني أم الهدف القومي؟

بانسحاب قوات الطوارىء الدولية من الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م) مع إسرائيل، تم إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كلياً، وتهيأت الظروف في منطقة (شرم الشيخ ورأس نصراني) لاستعادة مصر (ج. ع. م) لحقها المشروع في تفتيش مياهها الاقليمية، والسيطرة والتحكم في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبي) إلى ميناء ايلات الإسرائيلي مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦.

وعندما يتعمق المؤرخون في تحليل موضوع إزالة قوات الطوارىء الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطني، ومقارنته بالهدف الاستراتيجي للدول العربية في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار في سياسة التوسع الاستعماري في الأراضي العربية المجاورة، هنا يكون السؤال هل من المنطق والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجي فتبقى قوات الطوارىء الدولية لتكون حاجزاً سياسياً على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، أم يتغلب الهدف الوطني على الهدف القومي ويتم سحب قوات الطوارىء؟.

الغريب في هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تقتنع بهذا التصور للواقع إلا في السبعينيات، أي ضرورة بقاء قوات الطوارىء ولكن بعد الشعور بالهزيمة.

لذلك أتساءل بيني وبين نفسي باستمرار، ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن مصر (ج. ع. م) لم تطلب سحب قوات الطوارىء الدولية على الاطلاق؟ وأعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر (ج. ع. م) في ذلك الوقت بأي فائدة وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارىء في شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة في سيناء كما سأوضحه فيما بعد.

غلق خليج العقبة:

حتى يوم ١٩٤٩/٣/١٠ كانت ثلاث دول عربية هي السعودية والأردن ومصر تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج). وقبل توقيع الأردن على إتفاقية الهدنة قامت إسرائيل في ١٩٤٩/٣/١٠ بعمل عسكري واحتلت قرية «أم رشرش» التي سميت «ايلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

وبسحب قوة الطوارىء الدولية أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمركز في شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر (ج. ع. م) على المياه الاقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذي يعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمرورالبرىء» في المضيق.

كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسي على أعلى مستوى. وفي اعتقادي أن

هذا القرار كان أخطر القرارات التي اتخذت، والتي أدت في النهاية إلى قيام الحرب. فموضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخراً خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلاً من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة. ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور البريء. إلا أن الموضوعين ارتبطا معاً من حيث الزمن. إذ تزامن إعادة تمركز القوات المصرية في منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارىء الدولية، مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية والمرور البريء بطريقة عاجلة، وغير مدروسة كما سأبين فيما بعد.

لقد بدأ التفكير في موضوع غلق الخليج، عقب إعلان سحب قوة الطوارىء في شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/١٧، حيث اتصل بي المشير عبد الحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرني باستدعاء القادة لعقد مؤتمر في القيادة مساء يوم ١٩٦٧/٥/١٨ بغرض تجهيز وتدبير قوات لإعادة التمركز في شرم الشيخ. كما حدد لي استدعاء قائد المظلات عميد عبد المنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة.

في نفس الليلة أي ١٩٦٧/٥/١٧ تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية في الموقف العام العسكري، إثر إضافة محور جديد، وقوات إضافية جديدة لاعادة احتلال منطقة شرم الشيخ. وما هي واجباتها ومهامها، والهيكل التنظيمي لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأي على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية وتفادياً لاتساع المواجهة على القوات المصرية، بل إن سيطرتنا على وسط وشرق سيناء، كافية لحماية شرم الشيخ نفسها.

أخطرت المشير بالرأي الذي توصلت إليه مع زملائي، قبل انعقاد المؤتمر بدقائق أي يوم ١٩٦٧/٥/١٨، وذكرت له مبررات هذا الرأي، فرد عليَّ قائلاً «لقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات». وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تدبيره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوي، إذ إن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معاً، وعيّن المشير عبد الحكيم عامر، العميد عبد المنعم خليل في هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحة في المضيق، معلناً أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتيبة مدرعات وكتيبة حدود، وكتيبة مدفعية ميدان.

وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشؤون الادارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزاً في سيناء فعلاً. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠ مم، وفي معاونته سرب طائرات «ميج ١٩» تمركز في مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض ألغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ.

ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفيرها. كذلك ظهر القصور العملي لدى القائد الذي تم تعيينه في إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التي ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها في القاهرة أو الاسكندرية على التوالي، إذ انها ليست تحت قيادته.

صدر القرار السياسي بغلق خليج العقبة يوم ١٩٦٧/٥/١٧، ونشرته الصحف المصرية في اليوم التالي وقبل وصول «يوثانت» سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة إلى القاهرة. كان يوثانت يهدف إلى التوسط في النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يمس، بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية.

عرض يوثانت في مقابلته مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أي سفينة عبر الخليج ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواداً استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر (ج. ع. م) عدم مزاولة حق التفتيش للسفن التي تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبد الناصر، سأل يوثانت الرئيس عبد الناصر قائلاً «إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصري عليها»، فأكد الرئيس عبد الناصر نفيه لذلك. وغادر يوثانت القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته.

إن موافقة الرئيس عبد الناصر على النقاط الثلاث المذكورة كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضاً، إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى التعارض في الفكر وفي أسلوب التطبيق بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر.

فبينما الأول يوافق يوثانت بتعهد مصر عدم مزاولة حق التفتيش للسفن التي تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبد الحكيم عامر في نفس الوقت تقريباً أي في

١٩٦٧/٥/٢٢ يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، بفرض عملية التفتيش البحري على جميع السفن التي تحاول عبور المضيق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣.

أهمية القرار ووحدة الرأي:

وفي حديث شخصي مع الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس: «إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمهندس صدقي سليمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/١٧».

بعد مناقشة الموقف السياسي والعسكري وسحب قوات الطوارىء وتقرير المشير عبد الحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبد الناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذى عارض القرار.

كان المهندس صدقي سليمان وأحد الحاضرين - لم يذكر الرئيس اسمه - يريدان فصل موضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وأنه لا مانع من إعادة التمركز، ولكن لا يجب اعتراض الملاحة أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحدة قائلاً: «كيف يمكن لقواتي المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلي يمر أمامها بهذه البساطة»، وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعة. وصدر قرار الغلق.

أثناء رواية جمال عبد الناصر لقصة أخذ قرار غلق خليج العقبة، سألته لماذا صدر القرار هذه المرة بالتصويت؟، ولم يزد الرئيس في الإجابة على القول: «أهمية القرار ووحدة الرأي».

كان هناك اختلاف في الرأي على مستوى القمة القيادية في أسلوب التطبيق، وتراوحت الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبد الناصر يريد التلويح بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسياً واعلامياً إلى هدفه، نرى المشير يرفض هذا الأسلوب ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيداً أن غلق خليج العقبة ضد الملاحة الإسرائيلية، معناه وقوع الصدام العسكري حتمًا.

صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة الغلق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى كثير من التساؤلات، وتخبطت فيه القيادة السياسية بسبب الضغط الخارجي من الدول البحرية الكبرى. كما تخبطت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر أن يدلي بأية تعليمات.

وتخبطت أيضاً قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التي دخلت في التنفيذ على اعتبار أنه خليج دولي.

كان أكثر الأشخاص إحراجاً هو قائد قوة شرم الشيخ نفسه، فعلى سبيل المثال طلب الإجابة الصريحة على الحالات الآتية:

- السماح أو المنع للسفن الحربية.
- السماح أو المنع للسفن الأجنبية التي تحمل بضائع أو سلعاً استراتيجية لإسرائيل، أو حتى بضائع تموينية.
- السماح أو المنع لناقلات البترول.
- السماح أو المنع لسفن حراسة حربية تحرس سفينة إسرائيلية.
- السماح أو المنع لسفن إسرائيلية ترفع علمًا دولياً أو أجنبياً.
- السماح أو المنع لسفن أجنبية مؤجرة لإسرائيل ومتجهة إليها.

وهكذا ظلت هذه التساؤلات تأتي من قائد منطقة شرم الشيخ ابتداءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بالغلق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٦٧/٥/٢٣، ووصلت هذه التعليمات إلى القائد الساعة ١١,٥٩ مساء يوم ٥/٢٢، رغم أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي منذ يوم ١٩٦٧/٥/١٨.

بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسة هي نقل وترحيل القوات التي خصصت لمهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحري. كانت أصعب المشاكل، هي توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة. وموقف هذا المحور التعبوي الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر الرأي أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة.

وتم التمركز لأول مرة في هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صخرية ووعرة. كما ظهرت الصعوبة في التنسيق بين قوات المظلات التي وضعت في غير مهمتها، بينما هي أساساً في الاحتياطي الاستراتيجي العام. كما

نشأت أيضاً الصعوبات الفنية في المواصلات عند تمركز سرب المقاتلات القاذفة في مطار الغردقة، والذي خلا من أجهزة الانذار والتوجيه الضرورية. كما وجد القائد المكلف صعوبة في التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة.

هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ وبدأت في إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وخُصِّصت طائرتا نقل اليوشن ١٤ يومياً لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس. وفي يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج وكانت:

أ - يقفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ساعة ١٢,٠٠ (١٢ ظهراً) يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ أمام السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي. وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى ايلات على اختلاف جنسياتها.

ب - يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

جـ - د - هـ - تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و - إذا لم تستجب السفينة لطلقتي الانذار، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز - يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي.

القرار الذي قلب حسابات الرئيس:

بإعلان مصر (ج. ع. م) غلق خليج العقبة اعتباراً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ تحول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها، إلى قضية قفل الخليج. واتخذ هذا الخبر الصدارة في أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر (ج. ع. م) إعلامياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٢ أعلنت بريطانيا، استراليا وإسرائيل، موافقتها على تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي لا يجوز غلقه في وجه الملاحة البحرية، واقترحت بريطانيا في ذلك الوقت إرسال بعض قطع بحرية من هذه الدول لتأمين المرور في الخليج، لكن الرئيس الأمريكي جونسون رفض الاقتراح.

من كل ما سبق نجد أن الممرات المائية في خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ، وعلى الرغم من أهميتها الكبرى لمصر (ج. ع. م) إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية، أو تجهز وتخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لعام ١٩٦٧.

بهذه الطريقة وفي هذه الظروف صدر أخطر قرار سياسي عسكري، كان هو السبب المباشر في قيام إسرائيل بالهجوم صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥. وأنا اعتبر أن قرار غلق الخليج الذي أعلن يوم ١٩٦٧/٥/١٨ ونفذ من الساعة الثانية عشرة من صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ هو الذي قلب حسابات الرئيس جمال عبد الناصر رأساً على عقب. إذ إن هذا القرار حتَّم بالضرورة تحول المواجهة العسكرية إلى صراع مسلح. بدليل أن إسرائيل لم تتخذ قرار الدخول في المعركة إلا بعد صدور قرار الغلق من مصر (ج. ع. م) وفشل الجهود الدولية في منع الصراع.

رغم أن قراري الحشد وإزالة قوات الطوارىء الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية وللسيطرة على الخليج باحتلال شرم الشيخ. إلا أن صدور قرار غلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية هيأ لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب.

رغم هذا فإن إعلان مصر (ج. ع. م) عن حرية الملاحة في خليج العقبة لجميع سفن العالم - حسب تقديري - لم يكن كافياً لمنع العدوان الإسرائيلي العسكري. إذ إن هناك طرفاً ثالثاً جاءته الفرصة للإطاحة بالرئيس جمال عبد الناصر ونظام حكمه، ألا وهي الامبريالية العالمية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السابع

خطط العمليات الحربية (*)

كان مفهوم الدولة الاستراتيجي العسكري في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧، مقتصراً على تطبيق وتجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية على أسس ومفهوم الخطة «قاهر» الدفاعية عن سيناء، والحدود الشرقية لمصر، كما تحدد هذا الاتجاه الاستراتيجي، ليكون هو الأساس بالنسبة لمجهود القوات المسلحة المصرية، طوال السنوات التي تلت الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أي أن الفهم الاستراتيجي العسكري كان دفاعياً تجاوباً مع الاتجاه السياسي العسكري في منع إسرائيل من التوسع في الأراضي العربية.

الخطة «قاهر»:

وضعت أسس الخطة قاهر بمعرفة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، في بداية عام ١٩٦٦، وأضافت هيئة عمليات القوات المسلحة بعض التعديلات عليها، وعرضت على المشير عبد الحكيم عامر وصادق عليها في ١٩٦٦/١٢/١ وقامت القوات الجوية بوضع خطة جوية اشتقت من الخطة قاهر، أطلق عليها إسم كودي «فهد» وهي للمعاونة المباشرة والاستطلاع، كما وضعت القوات البحرية خطة مساعدة وإسناد للقوات البرية لحماية جنبات القوات البرية في الدفاع عن سيناء، ونظمت الفتح التعبوي لقواتها في البحرين الأبيض والأحمر مسبقاً.

وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة تعليمات مشتقة من الخطة قاهر لكل المناطق العسكرية، وأفرع القوات المسلحة الرئيسة، والتشكيلات الميدانية، كانت هي واجبات العمليات الحربية للقوات المسلحة، كي تتدرب عليها وتقوم بتجهيز

* الشكل رقم (٢)

مسرح عملياتها وإعداد القوات، واستكمال المطالب الفنية والإدارية والمواصلات، وبناء هيكل الدفاع على أساس هذه الخطة.

بنيت فكرة الدفاع في الخطة «قاهر»، على أساس منع العدو من الاختراق والوصول إلى قناة السويس. وتدمير قوات العدو التي تنجح في الاختراق، توطئة للقيام بالهجوم المضاد العام، بالتعاون مع الاحتياطي الاستراتيجي للقضاء على العدو.

وكانت فكرة الدفاع في هذه الخطة، ترمي في جوهرها إلى السماح للعدو بالتورط في هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة أن توقع به خسائر كبيرة، من هنا كان فرض قبول الضربة الجوية الأولى على مصر، وتقبل المبادأة من العدو في المرحلة الافتتاحية من العملية البرية، عاملاً مؤثراً على فكرة قرار قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وكانت تقديرات القيادة بالنسبة لحجم قوات العدو التي ستقوم بالهجوم أقرب لما حدث فعلاً.

وقد بني هيكل الدفاع إجمالاً كما يلي:

١ ـ نطاق أمن: يتمثل في منطقة الحدود الشرقية. وخصصت له الوحدات المناسبة من كتائب الاستطلاع المدرع، وأفواج الحدود، وكتائب الصاعقة.

٢ ـ العمق الدفاعي التكتيكي ويتكون من نطاقين دفاعيين هما:
النطاق الدفاعي الأول: التمد ـ القسيمة ـ أم قطف ـ منطقة العريش، ويحتله ويجهزه ويدافع عنه فرقة مشاة، ٢ لواءا مشاة مدعمان، وفوج مدرع.
أما النطاق الدفاعي الثاني فهو منطقة جبل الحلال، ويدافع عنه فرقة مشاة.

٣ ـ إحتياطي المنطقة: ويتكون من الاحتياطي رقم (١)، فوج مدرع شمال نخل.
إحتياطي رقم (٢) ويتكون من: ٢ لواءي مشاة وقيادة فرقة في منطقة الحسنة.
إحتياطي رقم (٣) ويتكون من لواء مدرع في الكيلو (١٦١) بالطريق الأوسط.

٤ ـ إحتياطي عام القيادة العليا: ويتكون من فرقة مدرعة، ولواء مظلات.

أما الواجبات فهي:

١ ـ النطاق الدفاعي التعبوي الأول، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الأمامي للمضايق.

٢ ـ النطاق الدفاعي التعبوي الثاني، تقوم قواته باحتلال، والدفاع عن الحد الخلفي للمضايق.

٣ ـ محور دفاعي منفصل، في شرم الشيخ مكون من لواء مشاة، تسانده قوات بحرية محدودة.

كانت فكرة هيكل الدفاع هذه عن سيناء سليمة، ونلاحظ أنها قد حققت عدة إعتبارات. فقد أصبح قطاع غزه منفصلاً، ووضعت له أسلحة دعم ثقيلة في العريش مكونة من ١٠ دبابات شيرمان، وقطع مدفعية ميدان ٢٥ رطلاً، وقطع مدفعية مضادة للدبابات، وبعض هاونات متوسطة.

كما تحقق هذه الخطة دفاعات قوية معتمدة على قوات متماسكة، وعلى نقط إرتكاز قوية، أساسها محاور سيناء الرئيسة وخطوط الدفاع المثالية في العمق. وتجدر الإشارة إلى أن عمق الدفاع، كان مكوناً من (٢) نطاقين تكتيكين (٢) نطاقين تعبويين. كما نلاحظ تواجد إحتياطي المنطقة «الجيش» ومرونته، في تقسيمه إلى ثلاث إحتياطات فرعية، بالإضافة إلى إحتياطي عام القيادة العليا، المكون من أكبر تشكيل مدرع لدى القوات المسلحة، ولواء مظلات.

تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود النطاقين الدفاعيين التعبويين شرق وغرب المضايق، وهي المنطقة الحساسة، والتي تعتبر حد المناورة الخلفي لقوات الجيش في سيناء من وجهة النظر العسكرية البحتة. كما نسميه خط الدفاع القومي عن وادي النيل، منذ عمليات الإنجليز والأتراك، في الحرب العالمية الأولى ١٩١٥ ـ ١٩١٧. ومن الغريب أن القوات البرية التي كانت مخصصة لشغل هذا الهيكل الدفاعي، في الخطة «قاهر» تزيد قليلاً عن نصف عدد القوات التي حشدت بدون فكرة أو هدف أو حتى وعي في مايو ويونيو ١٩٦٧.

وقامت القوات البرية بجزء من قواتها ـ فرقة ٣ مشاة وعناصر معاونة قليلة من القوات البحرية والقوات الجوية بالتدريب على واجبات عمليات الفرقة، تطبيقاً للخطة «قاهر» في مشروع عملي بالجنود في فبراير عام ١٩٦٧ داخل النطاق الدفاعي الأول فقط، أطلق عليه إسم كودي «فارس» وحضره معظم القادة، وقد ظهرت ملاحظات كثيرة خلال المشروع التدريبي لهذه الفرقة، عن إعداد مسرح العمليات وعدم كفاءة القادة، على جميع المستويات وأنهم مقيدون بالخرائط، وليسوا قادة

ميدانيين، كما ظهر عدم التنسيق بين التشكيلات البرية، وبين الوحدات التي خصصت رمزياً من القوات البحرية والجوية.

توجيهات المشير:

رغم وجود الخطة «قاهر»، وهي الخطة المعتمدة والتي تم التدريب عليها، إلا أن المشير أخذ يصدر توجيهاته التي كان لها أسوأ الأثر، والتي لم يكن لها أدنى علاقة بالخطة التي صادق عليها.

وقد قصدت أن أسرد فيما يلي هذه التوجيهات للعمليات الحربية الصادرة من المشير عبد الحكيم عامر، بتسلسلها الزمني، إذ انها من وجهة نظري، وللتاريخ، سوف تظهر تطور الفكر العسكري للمشير، ومدى الارتباك العسكري، والبلبلة التي حدثت للقوات والقادة اثر هذا التطور السريع في اتجاهات عمليات عسكرية، أرهقت قواتنا من ناحية فهمها، أو حتى فهم المقصود منها.

وكانت هذه التوجيهات للعمليات، هي المصدر الأساسي لتحرك أو تغير حركة القوات منذ بدء حشدها في سيناء. وللحقيقة، لم يحدث أن تجرأ قائد أدنى من المشير، أن يحور أو يغير أو يعترض على الفكرة أو التطبيق، أو حتى يماطل في التنفيذ.

١ - في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٦٧/٥/١٤، صدرت أولى توجيهات وقرارات نائب القائد الأعلى، تنوه باحتمال قيام إسرائيل بعمل عدواني ضد سوريا. وعزم القيادة السياسية، والعسكرية المصرية أن تتدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا، وتنفيذاً لذلك صدرت القرارات الآتية:

أ - ترفع درجة إستعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل.

ب - يتم حشد القوات المسلحة فوراً على جبهة سيناء، وتنفيذ الخطة الدفاعية «قاهر».

جـ - إيقاف الدراسة بالمعاهد والمنشآت التعليمية.

د - قطاع غزه - تحتل قوات عين جالوت مواقعها، كما جاء في الخطة «قاهر» معتمدة على مواردها الذاتية، وتدعم بالوحدات الثقيلة المجهزة لها في العريش.

هـ - تجهز عناصر فدائية لتنفيذ الخطة «فهد» (٢) بالنسبة للفدائيين داخل إسرائيل - إغارات تدميرية.

و - ينسق العمل العسكري مع سوريا.

ز - القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، تبدأ تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات كما هو وارد في الخطة «قاهر».

وبناء على هذه التوجيهات، أصدرت هيئة العمليات أمرها لقائد قطاع غزة بالدفاع بالموارد الموجودة لديه، مع دعمه بما جهز له مسبقاً بأسلحة معاونة من منطقة العريش. ويعتبر هذا الأمر بالنسبة لقطاع غزة سليمًا ومتمشياً مع المفهوم السابق دراسته. كما شملت هذه التعليمات تغيير مهمة اللواء ٤ مشاة، الذي كان مخصصاً للدفاع عن منطقة شرم الشيخ في الخطة «قاهر»، ودفع مع باقي التشكيلات إلى سيناء، وكان هذا القرار أول خروج عن تطبيق الخطة «قاهر».

٢ - صدر أمر تحرك يوم ١٩٦٧/٥/١٥ إلى تشكيلات ووحدات ميدانية كثيرة، (فرقة ٦) من المنطقة المركزية إلى مناطق تجميع حول الحسنة، خروجاً عن الخطة الدفاعية «قاهر». وكانت هذه القوات مخصصة للنطاق الدفاعي الثاني.

٣ - بدأ التخطيط العسكري السابق إعداده وتجهيزه في الخطة «قاهر»، يتغير نتيجة لسحب قوات الطوارىء من قطاع غزة وشرم الشيخ، الأمر الذي لم يكن محسوباً من قبل، كما بدأ تغير أوضاع القوات والتحركات الكثيرة. وصدرت توجيهات نائب القائد الأعلى، لتجهيز قوة من المظلات لاحتلال منطقة شرم الشيخ على وجه السرعة، بدلاً من اللواء ٤ مشاة. وكان هذا اللواء قد خطط، واستطلع للتمركز في منطقة شرم الشيخ طبقاً للخطة «قاهر».

٤ - صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى في ١٩٦٧/٥/١٦ بفتح مركز قيادة متقدم له في الجبهة الشرقية «بجبل الميثان» كما بدأت توجيهات عمليات تأمين قطاعي غزة والكونتلا، تأخذ مكانها في التحضير والإعداد، ثم جاء بعدها مباشرة، إعداد الخطط التعرضية المحدودة، ضد شمال النقب وجنوبه لاحتمال تدخل العدو بعملياته ضد قطاع غزة ومنطقة الخليج. وهنا حدث تغير كامل في مهمة القوات المسلحة الموضوعة في الخطة «قاهر».

٥ - مساء يوم ١٩٦٧/٥/١٨ أصدرت تعليمات العمليات الجوية، لإتمام الضربات

الجوية، والمظلة اللازمة لوقاية القوات البرية المهاجمة لمنطقة «إيلات»، وأطلق عليها إسم كودي (أسد ١). كما أعدت قوات الجيش الميداني تجهيز نفس الخطة لنفس الغرض، وأطلقت عليها إسم «فجر» وهي خطة تعرضية هجومية.

ونتيجة لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى، بتغيير مهمة القوات التي تلقت تعليماته يوم ٥/١٤ لإجراء عمليات تعرضية مشتركة ضد إيلات، أدى هذا إلى تغيير آخر بالنسبة لمهمة الفرقة السادسة مشاة إذ تم نقلها إلى المحور الجنوبي يوم ٥/١٨.

- قام المشير يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ يصاحبه وزير الحربية شمس بدران، بالمرور على القوات في سيناء. وفي نفس اليوم تصاعدت مشكلة خليج العقبة الذي وصل إليه لواء مظلات. واعتقدت القيادة العسكرية إن اسرائيل سوف تتأثر بهذا العمل. وتقوم بالاعتداء على قطاع غزة، ومنطقة الكونتلا. قد جاء هذا الاعتقاد نتيجة للحرب النفسية والخداعية التي بدأها العدو.

- وفي يوم ١٩٦٧/٥/٢٢ تمت زيارة الرئيس عبد الناصر لقاعدة إنشاص الجوية التي تعد أكبر تجمع للمقاتلات (الميج ٢١) يصاحبه المشيَر، والفريق أول صدقي محمود. وهناك تم استعراض كفاءة واستعداد المقاتلات في سرعة إقلاعها عقب وصول الإنذار إليها.

وكان التبسط والتدليل هو الطابع الظاهر من المشير للطيارين أمام الرئيس عبد الناصر، الذي دُعي لهذه الزيارة بغرض رفع معنويات الطيارين والاعتراف بكفاءتهم وقدراتهم، وتكلم الرئيس مع الطيارين عن الموقف السياسي والصراع في المنطقة، ولم يلفظ بكلمة عن الحرب مع إسرائيل، وبعد انتهاء الزيارة لاحظ المشير إستياء الطيارين، فقال لهم «ما تخافوش سوف تحاربون يا أولاد».

وصدرت توجيهات المشير بدفع الفرقة ٧ مشاة والقوة الخفيفة رقم (١) التي تقرر إنشاؤها وتجميعها في نفس اليوم واللواء مدرع ١٤ إلى منطقة رفح التي تعتبر حيوية للدفاع التعبوي عن قطاع غزة. كما أن تواجد قوات مدرعة وخفيفة بها، تهدد أي قوات من العدو تحاول الاعتداء على قطاع غزة.

كما أصدر المشير توجيهاته بدفع قوات أساسية لمنطقة الكونتلا، بغرض الدفاع عنها. وهذه المنطقة محتاجة بطبيعتها إلى قوات كبيرة، خاصة وانها غير مجهزة من

قبل للدفاع. وقد احتلها اللواء ١١٣ مشاة المدعم بالإضافة إلى لواء مدرع.

زوال «قاهر»:

قبل الاسترسال في بقية تعليمات المشير المضطربة. أقف هنا لحظة لأبين كيف تم زوال الخطة «قاهر». وتم معه خلخلة الدفاع عن سيناء كلياً نتيجة دفع جزء من القوات إلى منطقة رفح، ودفع جزء آخر إلى منطقة الكونتلا.

لقد تغير الحد الأمامي للدفاع فأصبح «الكونتلا ـ القسيمة ـ رفح» ـ بدلاً من خط «التمد ـ القسيمة ـ أم قطف ـ العريش» الذي تحول تلقائياً ليكون النطاق الدفاعي الثاني وترتب عليه سحب قوات من العمق لتحل كل القوات التي دفعت للأمام في الحد الأمامي للدفاع (الكونتلا ـ رفح).

كما قل عمق الدفاع في سيناء، واضطرت الظروف المفاجئة التي تولدت عن دفع القوات إلى الكونتلا ورفح، إلى استخدام إحتياطي الجيش، والاحتياطي الاستراتيجي، للدخول في صلب النطاق الدفاعي، فحرمت القوات المسلحة من الاحتياطي الاستراتيجي القوى.

نشأ عن تواجد قوات الفرقة السابعة للدفاع في رفح ـ وهي غير مجهزة ـ وضع غير سليم عسكرياً. إذ إن المطلوب من القوات، دفاع في شريط ساحلي ليس له عمق دفاعي الأمر الذي جعلها سهلة المنال في أول هجوم إسرائيلي يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وقد نتج عن دفع التشكيلات القوية للأمام، وعلى كلا طرفي المواجهة، أي الكونتلا، ويروز رفح، أن خلا المحور الشمالي والمحور الأوسط من القوات. وهما المحوران اللذان يتوقع هجوم العدو عليهما كما جاء في تقدير، وتصور الخطة «قاهر»، وفعلا حدث ذلك. كما نتج عن دفع الاحتياطي الاستراتيجي، وإشراكه في صلب الهيكل الدفاعي أن قل سمك وكثافة الدفاع عن سيناء عموماً.

تحركات بلا هدف:

رغم كل ما سبق صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ١٩٦٧/٥/٢٠ بتكوين القوة الخفيفة رقم (١) وأسندت قيادتها إلى اللواء سعد الشاذلي، وضمت عناصر متباينة من الصاعقة والمشاة والمدرعات.

تركزت هذه القوة بين رفح والشيخ زويد يوم ٥/٢١ بغرض تهديد خطوط مواصلات أي قوة معادية لقطاع غزة. ثم جذب أنظار العدو للقطاع الساحلي. في نفس الوقت كانت القوة تستعد لشن عملية تعرضية محدودة، ضد منطقة كرم أبو سالم أو في اتجاه الخلصة، وقد أطلق على هذه الخطة إسم «سهم».

لكن هذه القوة سحبت في اتجاه عرضي يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ بطول مواجهة القوات، من رفح إلى المحور الجنوبي، منطقة بئر المالح، وتم هذا التحرك الغريب والخاطىء، نتيجة لتأكيد معلومات المخابرات الحربية (الخاطئة) عن حشد قوة مدرعة كبيرة في اتجاه المحور الجنوبي لسيناء. وبهذا التحرك لم يتحقق أي هدف من الأهداف السابقة.

وبجعل هذه القوة خفيفة الحركة، تم سحب عربات مدرعة من اللواء ١٦ الميكانيكي وهو أحد اللواءين الميكانيكين الموجودين في القوات البرية كلها، لتمكين أفراد كتيبة المشاة، وكتيبة الصاعقة من ركوبها. واضطر قائد الجيش إلى تغيير مهمة اللواء ١٦ الميكانيكي، لتكون مهمة دفاعية صرفة، وهي مهمة لم يكن مدرباً عليها ـ مما أدى إلى انهياره أمام هجوم العدو في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

في ١٩٦٧/٥/٢٠ صدرت توجيهات رقم ٦٧/١٥ عن قوة تأمين شرم الشيخ، وقفل خليج العقبة إعتباراً من ٢٣ /١٩٦٧/٥. ونلاحظ هنا تأخير هذا الأمر حتى يوم ٥/٢٠، بينما كان المفروض احتلال اللواء الرابع مشاة لها في الخطة «قاهر» في يوم بدء التحرك ١٩٦٧/٥/١٤.

ونستنتج من هذا أن نية إغلاق خليج العقبة لم تكن موجودة لدى المشير في أيام ١٤، ١٥، ١٩٦٧/٥/١٦. إلا بعد أن أصدر السكرتير العام يوم ١٩٦٧/٥/١٦ قراره بسحب كل قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ. ولم يجد المشير من القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ ـ إلا لواء مظلات كلف بمهمة دفاعية ليست من خصائصه الأساسية. وفقد المشير وحدة مهمة من وحدات الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المصرية، حيث وصل هذا اللواء إلى شرم الشيخ يوم ١٩٦٧/٥/٢٠.

وتوالت بعد ذلك القرارات بتحريك القوات بدون هدف، فقد صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٩٦٧/١٦. في ١٩٦٧/٥/٢٣، بتجهيز خطة

تعرضية لعزل منطقة النقب الجنوبي وسميت الخطة «فجر»، واشتراك القوات الجوية معها (الخطة أسد) والقوات البحرية (لنشان من القوات البحرية ضد إيلات) في هذه العملية المشتركة برياً، بحرياً، جوياً.

صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٧ في ١٩٦٧/٥/٢٣ بإعداد خطة هدفها، توجيه ضربة جوية مفاجئة ضد قوات العدو في كرم «أبو سالم» رفح، والمسماة «سهم» على أن تبدأ بعد عملية «فجر» بـ ٤٨ ساعة.

كما صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٦ خاصة بتأمين منطقة رفح، والاستعداد بقوات الفرقة السابعة من المشاة، واللواء ١٤ المدرع للقيام بأعمال تعرضية (هجومية) في شمال النقب.

ويمكن حصر الخطط التعرضية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي: ـ

١ ـ العملية التعرضية (فجر):
توجيهات المشير رقم ٦٧/١٦ في ١٩٦٧/٥/٢٣.

ـ **القوات:** فرقة مشاة، لواء مشاة مستقل، لواء مدرع، لواء مدفعية وسط، لواء مدفعية ميدان ـ كتيبة هاون ـ كتيبة مضادة للطائرات، كتيبة مضادة للدبابات، سرية مهندسين، سرب قاذفات لهب، كتيبة طرق، سرية كيمائية.

ـ **الهدف:** عزل منطقة النقب الجنوبي وإيلات.

ـ **القوات الجوية:** تَعاوُن بالخطة (أسد)، وتوفير الحماية الجوية، والاستطلاع الجوي، ومجهود مباشر بقوة ٩ طلعات سرب مقاتل قاذف، وطلعة سرب قاذف خفيف «يومياً» ولمدة ٣ أيام.

ـ **القوات البحرية:** تشترك مع الخطة في قصف ساحل إيلات بلنشات صواريخ، وتدمير مدفعية العدو الساحلية، وقصف مستودعات الوقود ومنشآت الميناء.

ـ **التوقيت:** وقت استعداد العملية الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ وقد عرض الفريق صلاح محسن قائد الجيش قراره أمام الفريق أول مرتجى الساعة ٨ مساءً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٥، فصادق على الخطة، وصدرت توجيهات عمليات

قائد الجبهة الشرقية رقم ٦٧/١ بهذه العملية. ثم صادق المشير على نفس الخطة يوم ١٩٦٧/٥/٢٦.

٢ ـ العمليات التعرضية «سهم»:

ـ **القوات:** اللواء مشاة المدعم، والقوة الخفيفة رقم (١).

ـ **الهدف:** غارة من محور رفح، لصد وتهديد أي قوات للعدو تهدد قطاع غزة.

ألغيت الخطة «سهم» بسبب تحرك القوة الخفيفة رقم (١) جنوباً.

٣ ـ العملية التعرضية «غسق»:

ـ **القوات:** فرقة مشاة

الهدف: غارة قوية في اتجاهين:
(أ) «بيرين» بقوة سرية مدعمة.
(ب) «جيفان راحيل» بقوة كتيبة مدعمة عرض قائد الفرقة قراره على الفريق صلاح محسن الساعة (١٠) صباحاً من يوم ١٩٦٧/٥/٢٨.

٤ ـ العملية التعرضية «سليمان»:

ـ **القوات:** فرقة مشاة، لواء مدرع.

الهدف: صد قوات تهدد قطاع غزة، وإغارة قوية ضد كرم أبو سالم والدنجور.

لم يتم الموافقة على الخطة بسبب تردد، ومناقشة بين قائد الجيش وقائد الفرقة على اختيار المحاور المناسبة للإغارات، وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم ٥/٢٩ وحتى يوم ١٩٦٧/٦/١.

نتائج العمليات التعرضية:

تبين أن العدو سيكون هو الأسبق في شن العمليات التعرضية ـ وعلى ذلك صدر الأمر للفرقة السادسة مشاة، بأن تكون جاهزة لصد عمليات العدو على المحور الجنوبي. وفي هذا استمرار للخطأ في معرفة نية العدو في اتجاه الهجوم، حيث كان هجومه مركزاً على المحور الشمالي. كما صدر الأمر أن تؤجل أي أعمال ترتبط بالعملية «فجر»، وهي أكبر عملية تعرضية، أخذت جهداً كبيراً وخصصت لها قوات

وفي صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ بدأ العدو هجومه، ولم يكتمل تخطيط أي عملية تعرضية من الإغارات البرية الثلاث «فجر، غسق، سليمان». كما انه لم يكن هناك أي وحدة برية أو مدرعة، تدربت قبل ١٩٦٧/٦/٥ على واجبات وممارسة الهجوم من الحركة أو حتى من أي عمليات تصادمية.

تطور فكر المشير وتعديل الخطط:

حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ كانت الخطط الحربية الصادرة عن توجيهات عمليات المشير، متجهة جميعها إلى فكرة الدفاع الوقائي، مع تحضير خطط عمليات برية وجوية وبحرية تعرضية (هجومية) محدودة، مثل الخطة «فجر» ومعها الجوية «أسد» ضد إيلات. والخطة «غسق» ضد النقب الشمالي.

كما أن خطط الدفاع عن سيناء نفسها، خرجت عن أسس أي دفاع البتة بسبب اقتناع المشير بضرورة التمسك والدفاع عن الكونتلا، وقطاع غزة. الأمر الذي جعل الدفاع عن سيناء نفسها غير متوازن، وغير متماسك وليس له عمق أو احتياطي استراتيجي مرن. يضاف إلى ذلك أن المواقع الدفاعية التي احتلتها القوات، ليست مجهزة من قبل فيما عدا منطقة، أم قطف والقسيمة.

بذلك تمركزت القوات التي تحركت من المنطقة المركزية (القاهرة)، ومن منطقة القنال، للحشد في مناطق تجمع، وليس في مناطق دفاعية. وظهر جلياً ان تخطيط المشير للعمليات الحربية، منذ البداية، كان أبعد ما يكون عن تنفيذ وتطبيق الخطة «قاهر» الدفاعية المجهزة من قبل.

ثم جاء التحول الكبير المفاجىء أيضاً للقوات في الخطط العسكرية، وبالتالي في توجيهات المشير للعمليات، للقوات التي فتحت تعبوياً في سيناء. وبدء التساؤل لماذا التحول المفاجىء؟. بل لماذا هذا التراجع؟ وظلت القوات معلقة لا تعلم الهدف من هذه التحولات، والتغيرات في خطط المشير.

وأخيراً صدرت توجيهات المشير رقم ٦٧/١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٩ تحدد الهدف العام للعمليات، وهو صد هجوم العدو المفاجىء وهزيمة قواته وتدميرها. والاستعداد للانتقال إلى العمليات التعرضية في اتجاه سيناء، فلسطين في أقل وقت ممكن طبقاً للخطة «قاهر».

وهذه أول مرة يذكر فيها إسم الخطة «قاهر» لكن للأسف جمد التنفيذ بسبب القيد الذي شغل قوات كبيرة نسبياً في تنفيذ الخطط التعرضية.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٠ في ١٩٦٧/٥/٣٠ «إحتمال قيام العدو بضربة مفاجئة بأكبر حشد ممكن من مدرعاته في وادي لصان والمعين وجنوبها، في اتجاه بئر مالح، المطلة. وهو المحور الجنوبي لسيناء». وأصبح من مهام المنطقة العسكرية الشرقية عمل ستارة مضادة للدبابات على الخط العام (جبل واسطة البحيري ـ جبل خرم ـ المطلة) ولا يسمح باختراقها، وخلق أنسب الظروف لاقتحام الفرقة الرابعة المدرعة وهي الاحتياطي الاستراتيجي العام للإشتباك.

وهنا نلاحظ التراجع في نية المشير وإلغاء جميع الخطط التعرضية (الهجومية) ثم الالتجاء، لا إلى الدفاع الوقائي بل إلى دفاع تقليدي. يضاف إلى هذا إشغال القوات بعمل ستارة مضادة للدبابات (وهي قوات ثابتة أي تنتظر قدوم العدو لتشتبك معه من موقع الثبات). كما ان فقد الاحتياطي الاستراتيجي بدفعه للإشتباك جعل له مهمة أخرى خلاف مهمته الأساسية كاحتياطي إستراتيجي عام.

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢١ في ١٩٦٧/٥/٣١ خاصة بالقوة الخفيفة رقم ١، والتي تحركت باتجاه الجنوب، مَن المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي (ظلت في المحور الشمالي ٦ أيام فقط من ٢٢ ـ ١٩٦٧/٥/٢٨) لمهمة تأمين وادي لصان والمعين، والعمل على جنب العدو ومؤخرته، وقفل الثغرة بين جبل أم حصيرة وجبل خرم.

هذه التحركات العرضية الطويلة للقوات، وأخرى من الخلف للأمام على كل المحاور بطريقة جنونية أرهقت القوات وضاع المفهوم في الفكر العسكري ليكون دفاعاً تقليدياً مصحوباً بخوف من العدو.

توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٤. في ١٩٦٧/٦/٢ تقضي بأن تكون مهمة المنطقة الشرقية هي الدفاع عن منطقة الكونتلا، القسيمة، أم قطف، رفح العريش بغرض هزيمة العدو، وتدمير قواته ومنعها من الوصول إلى قناة السويس، ويركز المجهود الرئيسي للدفاع عن الكونتلا والقسيمة، أم قطف، الحسنة، المطلة.

ـ صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٧ في ١٩٦٧/٦/٣ إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة، بالتعاون مع إحتياطي المنطقة العسكرية الشرقية قائلاً ـ بالنص

«عليكم تدمير قوات العدو التي تحاول إختراق النطاق الدفاعي الثاني في اتجاه بئر المالح، المطلة. تستعد للعمل في الاتجاهات المقررة في الخطة «قاهر». تدمير قوات مظلات العدو التي يحتمل نزولها في نخل، بئر الحمه، الميول الشرقية لمضايق الخاتمية، الجدي، سدر الحيطان».

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٦٧/٢٨ في ٤/ ١٩٦٧/٦ عن احتمال قيام العدو أثناء تقدمه باحتلال مجموعة المضايق ليبقى بها، ويركز عليها بغرض تهديد القناة. خصص المشير القوات وأعطى الفرقة السادسة مشاة رابع واجب زمني منذ بدء حشدها في سيناء يوم ١٩٦٧/٥/١٥ بالإضافة إلى اللواء الاحتياطي ١٢٤، ١٢٥ واللواء المدرع، للتمركز في المضايق، وكانت هذه آخر توجيهات تعطى للقوات البرية في سيناء «إستعداداً للمعركة». إلا أن هذه التوجيهات لم تصل إلى القوات في سيناء.

أربع خطط عسكرية في ٢٠ يوماً:

بدأ حشد القوات المسلحة في الاتجاه الإستراتيجي «سيناء» يوم ١٩٦٧/٥/١٤ واتخذت أوضاعها الدفاعية طبقاً للتخطيط العسكري السابق تجهيزه وإعداد وثائقه في الخطة الدفاعية «قاهر»، كما صدرت أولى توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى في نفس اليوم وأشارت باعتماد قطاع غزة في الدفاع، على موارده الذاتية ودعم بسيط من أسلحة معاونة كانت مخصصة له من قبل في العريش، ويصبح بهذا الشكل منطقة دفاعية منفصلة. كما حشد اللواء ٤ مشاة مع القوات في سيناء، وكان مخصصاً في الخطة «قاهر» للتمركز في منطقة شرم الشيخ.

برفض السكرتير العام للأمم المتحدة بقاء قوات الطوارىء الدولية في منطقتي غزة وشرم الشيخ حدث فراغ عسكري في هاتين المنطقتين لم يكن في حساب المشير من قبل وهنا جاء التطور الأول في تغيير أوضاع القوات كما جاء في الخطة «قاهر»، واضطر المشير إلى دفع الفرقة ٧ مشاة وهي إحدى الفرق الأربع التي تشكل هيكل الدفاع المتزن عن سيناء، إلى منطقة رفح لتأمين قطاع غزة ضد أي تهديد من العدو.

ومنطقة رفح تكون بروزاً جغرافياً، ليس له عمق دفاعي، فاضطر المشير كي يوازن الدفاع في تمركز قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح، أن يصدر توجيهاته

لتمركز الفرقة ٦ مشاة في منطقة الكونتلا على الجانب الآخر من مواجهة الدفاع عن سيناء، وترتب على ذلك تغيير أوضاع بقية القوات في سيناء بدفعها للأمام، لاستكمال اتزان الدفاع، واستمر تعديل أوضاع القوات حتى يوم ١٩٦٧/٥/٢٣.

وجاء التطور الثاني بعد عملية فرض الحصار البحري ضد الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وخوف المشير من قيام العدو والدول البحرية التي تؤيده بتهديد الخليج، فكان هذا الاحتمال هو باكورة الفكر التعرضي في التخطيط العسكري للمشير، وأصدر توجيهاته بإعداد خطط تعرضية محدودة ضد إسرائيل، في الساعة العاشرة صباح يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ صادق المشير على الخطة التعرضية «فجر» ضد النقب الجنوبي، والخطة التعرضية «غسق» ضد النقب الشمالي، كما أصدر توجيهاته إلى القوات الجوية لإعداد الخطة «أسد»، لمعاونة الخطة «فجر» ضد النقب الجنوبي وإيلات، وأمر اللواء ١٤ المدرع بالاستعداد للقيام بعمل تعرضي في المنطقة الخالصة (النقب الشمالي)، كما بدأ اهتمام المشير بفتح محور فرعي جديد (الشط - الطور - شرم الشيخ)، واستعداد القوات البحرية للقيام بعملية بحرية داخل خليج العقبة ضد إيلات.

وجاء التطور الثالث في تخطيط المشير نتيجة لخداع إسرائيلي استجابت له المخابرات الحربية، عن وجود حشود مدرعة إسرائيلية كبيرة في النقب الجنوبي مما جعل المشير يصدر توجيهاته بنقل ثقل القوات في سيناء إلى المحور الجنوبي (الكونتلا - التمد - نخل) وإنشاء الستارة المضادة للدبابات التي ضمت وحدات فرعية كثيرة وانتقال القوة الخفيفة الحركة رقم (١) من الشيخ زويد في الشمال، ثم تعاون الستارة المضادة للدبابات، وإشراك الاحتياطي الاستراتيجي (الفرقة ٤) المدرعة في عمليات الجيش، بدعوى إمكانية تدمير القوات المدرعة الإسرائيلية إذا حاولت الاختراق في هذا المحور ونتج عن ذلك تجميع أغلب القوات البرية في سيناء في هذا المحور. وفي هذه المرحلة ظلت الخطط التعرضية البرية السابق ذكرها قائمة.

وجاء التطور الرابع في تخطيط المشير بعد اقتناعه بموقف الدول الكبرى في هذا الصراع مع إسرائيل، ومعرفته المتأخرة بعدم وجود الحشود المدرعة الإسرائيلية، نتيجة لأول استطلاع جوي ناجح من قواتنا الجوية، ثم اقتناعه المتأخر أيضاً بعدم قدرة قواتنا البرية على القيام بالأعمال التعرضية، وقبوله مبدأ قيام إسرائيل بالضربة الجوية الأولى، فأصدر توجيهاته الأخيرة بالتزام القوات المسلحة بالدفاع التقليدي عن سيناء والعودة إلى أسس الخطة الدفاعية «قاهر»، ولكن المشير ترك القوات في سيناء في أوضاعها وظل يؤكد لآخر لحظة على تدمير القوات الإسرائيلية، بعد اختراقها حدودنا بواسطة قوات الستارة المضادة للدبابات، وجاء يوم ١٩٦٧/٦/٥ والقوات البرية في سيناء في أوضاع غير متزنة، والدفاع عموماً غير متماسك، وبدأ هجوم العدو من المحور الشمالي ولم يتعرض إطلاقاً للقوات الضخمة التي تشكلت منها الستارة والقوات المعاونة لها، بما فيها الاحتياطي الاستراتيجي في المحور الجنوبي.

وقد انتهت هذه التطورات في التخطيط العسكري الذي تغير أربع مرات في ٢٠ يوماً، إلى إنهاك الفكر والأجهزة التخطيطية في القيادة العامة، وفي قيادات القوات الميدانية، كما أُنهكت القوات نفسها من كثرة التغير. وما تبعه من تحركات للأفراد والمعدات بالإضافة إلى حدوث البلبلة في الفكر وفي التنفيذ نتيجة لكثرة التبدل في المواقع والمهمات، وفقدان الثقة بين الجنود وبين القادة الذي انتهى بعدم وضوح الرؤية عند الجميع.

كما أظهرت هذه التطورات عدم وجود إستراتيجية عسكرية ثابتة وواضحة، حيث إن التخطيط لم يكن يتعدى ردود الفعل لأعمال ومبادرات ومعلومات خداعية، يقوم بها العدو ومن يسانده. وأظهرت البون الشاسع بين الأهداف السياسية، وبين استعداد القوات المسلحة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الانفصال بين نظريات وأسس الخطة، وبين واقع الأوضاع في الميدان في الفترة الحرجة، قد ضيع جهوداً مضنية ذهبت هباء، وبدد آمالاً عريضة.

أصدر المشير توجيهات. إلى الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، بتنفيذ الخطة الجوية «أسد» إعتباراً من أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٧.

وأسرعت قيادة القوات الجوية بإصدار التعليمات التفصيلية إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ، وكان ضمن هذه الوحدات مطار العريش، حيث ثبت فيها بعد ان هذه التعليمات، وتوقيت تنفيذها تسربت منه إلى العدو، مما كان موضع إتهام قائد المطار، ومساعده خلال المحاكمات العسكرية التي تمت عقب المعركة.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر إجتماعاً عسكرياً يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ للقادة

اء الهيئات، وظهر في هذا المؤتمر إستمرار نية المشير في إتمام الإجراءات
سيرية، والتدريب لتنفيذ الخطط الهجومية. إلاَّ انه بعد الاجتماع تم لقاء بين
ى عبد الناصر والمشير منفردين، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء
اته السابقة الخاصة بالخطة «أسد» وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من الإصدار
. ويبدو أن المشير إقتنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق بينهما.
قد وصلت برقية عاجلة من سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية يذكر فيها
ح أمريكا من وصول معلومات أكيدة إلى إسرائيل عن نية مصر بالهجوم عليها
ديد توقيت هذا الهجوم، «يقصد الخطة أسد» المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم
/١٩٦٧. وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة.
ر نفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم الجوي.

رغم ذلك ظلت نيات المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية «فجر وغسق»،
ل كبير في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات في الدفاع عن سيناء. هذا المجهود
ثقل كبير، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي، حيث أصبح مؤكداً ـ من
ظره ـ وطبقاً لتقارير المخابرات الحربية الخاطئة ـ ان إسرائيل سوف تقوم
بثقل مدرعاتها في اتجاه المحور الجنوبي. وعلى هذا تـمَ نقل القوات إلى
بينما ترك المحور الشمالي.

في يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ صدر إنذار من المشير نفسه إلى جميع القوات وتم
شره في القوات المسلحة، «يقضي بأن الموقف بلغ أقصى درجات التوتر وعلى
ن يتوقعوا الصدام المسلح ابتداءً من ١٩٦٧/٥/٢٩».

رغم إعلان رئيس الولايات المتحدة تأييده الحاسم لإسرائيل، ومقابلة سفير
سوفيتي العاجلة للرئيس عبد الناصر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ التي نصح فيها
مصر (ج. ع. م) ببدء العمليات الحربية مع إسرائيل إلا أن الرئيس عبد
ان لايزال يتخذ أسلوب الهجوم الإعلامي والسياسي، لكن ليس بدرجة
لى مواجهة عسكرية فعلية.

يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ تم أسر عربة استطلاع تحمل إثنين من قادة كتائب
يدان والمضادة للطائرات، ورئيس عمليات اللواء مشاة، أثناء استطلاع
وجة في نطاق الأمن الأمامي، نتيجة الإهمال وعدم المبالاة وحصل العدو

على وثائق وخرائط عسكرية ، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن قواتنا ، ورغم هذا ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية وتحويل أغلب القوات إلى المحور الجنوبي .

كما صدر الأمر في الساعة ٩ مساء يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ بتحرك مركز القيادة المتقدم للمشير من الإسماعيلية إلى الميثان على الطريق الأوسط كي يفتحه قبل الساعة ٢ صباحاً يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ . وتبين فيما بعد أن المشير كان ينوي التواجد في هذا المقر قبل بدء العمليات يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ حسب تقديره .

تم إعلان تعيين السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية قائداً للدفاع الشعبي . واتخذ القيادة المشتركة مقراً له . كما حدث تحول كبير فى نية واتجاهات المشير بالنسبة لخطط العمليات الهجومية ، إذ صدرت فى تلك الليلة وفى وقت متأخر جداً ، توجيهات كثيرة من المشير إلى رئيس هيئة العمليات الفريق أنور القاضى ، بتعديل الخطط العامة للقوات المسلحة المصرية من خطط هجومية إلى خطط دفاعية وقائية .

وفى يوم ١٩٦٧/٣/٣١ سافر زكريا محيى الدين ومعه لواء عبد المنعم رياض الى العراق وتم الاتفاق مع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف لإرسال مساعدات عسكرية إلى الأردن مكونة من أربع مجموعات لواءات ميكانيكية ومشاه ومدرعة الى الجبهة الشرقية فى الأردن .

وفي ١٩٦٧/٦/٢ تحرك لواء عبد المنعم رياض بوصفه نائبا للمشير عبد الحكيم عامر ومعه عدد ٢ كبقية صاعقة ومجموعة عمليات صغيرة الى عمان وقام بفتح مركز عمليات أساسى للجبهة الشرقية .

الفصل الثامن

المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية

عندما تتطور الأحداث، وتقترب إحتمالات الصدام المسلح مع العدو، يصبح من الضروري توفير أحدث المعلومات التعبوية والميدانية الدقيقة، للجهاز المختص في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو هيئة العمليات التي سبق وأن جهزت الخطط للعمليات الحربية، وحددت واجبات العمليات لأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية على ضوء خطة الدولة الاستراتيجية العسكرية.

وتنشط أجهزة الاستطلاع الجوي والبحري والبري لتوفير هذه المعلومات الحديثة والدقيقة عن حجم العدو - قوته - إتجاه مجهوده الرئيسي - مناطق الحشد - إلخ ذلك من المعلومات حتى يسارع جهاز العمليات الحربية بتطوير الخطط السابقة، كي تطابق المعلومات الحديثة التي ترد له تباعاً من أجهزة الاستطلاع المختلفة.

وهنا تصدر واجبات العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية، ويتم الفتح التعبوي للقوات في المسرح المجهز من قبل، على أساس سليم في التوقيت المناسب وبالأسلوب الصحيح، مع توضيح الرؤية السليمة لهذه القوات بالنسبة للهدف الأساسي لهذا الصراع وأسلوب تنظيم التعاون بينها، وأن يكون هذا الفتح التعبوي للقوات مطبقاً لمبادىء الحرب الأساسية.

وخلال هذه المرحلة، مرحلة الحصول على المعلومات الحديثة وإتمام الفتح التعبوي للقوات وتنظيم أسلوب التعاون بينها، تطبيقاً لأسلوب وقواعد عمليات الأسلحة المشتركة، تتم إجتماعات قتالية في قمة القيادة العسكرية هدفها وضع

اللمسات الأخيرة في تطبيق خطط العمليات الحربية المنتظرة والتي تصدر عقبها واجبات العمليات الحربية النهائية لجميع التشكيلات الميدانية التي ستأخذ مكانها في مسرح العمليات إنتظاراً لبدء المعارك.

وهذه الإجراءات تأتي كلها في مرحلة التحضير والتجهيز للعمليات الحربية المنتظرة وسوف أوجز ما تم في هذه المرحلة، سواء بالنسبة للمعلومات الميدانية أو إجتماعات القمة العسكرية.

دور المخابرات الحربية:

حتى عام ١٩٦٧ لم تكن إدارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع في القوات المسلحة المصرية قد استكملت، تشكيلاً وتدريباً في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، وعنصر الاستطلاع يعتبر القناة الطبيعية التي توفر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية للقوات المسلحة عن العدو سواء في وقت السلم أو الحرب.

ولغياب هذا العنصر حلت إدارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها، في توفير المعلومات للقيادة العليا وأفرع القوات المسلحة الرئيسة والتشكيلات الميدانية وظل أسلوب توصيل المعلومات يعمل مثل وقت السلم، حتى لو كانت المعلومات واردة من مركز المعلومات الأمامي في العريش مثلاً، فإن المعلومات تصل إلى المركز الرئيسي للمعلومات في مكتب وزير الحربية شمس بدران في كوبري القبة للإطلاع عليها ويقوم بإرسالها إلى القوات الأمامية في سيناء وهو أسلوب غير سليم في وقت الحرب أو وقت الاستعداد لها علاوة على التأخير في وصول هذه المعلومات.

وكان مدير إدارة المخابرات وجميع ضباطه موضع ثقة خاصة لدى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران، وزادت هذه الثقة أكثر بعد أحداث «الأمن» التي مارستها هذه الإدارة في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧. وبذا كانت المعلومات عن العدو الصادرة من هذه الإدارة أو فروعها موضع ثقة وتصديق كاملين لدى القيادة العليا.

ولكن ثبت من تطور الأحداث في الفترة الزمنية للفتح التعبوي للقوات في سيناء والتخطيط للعمليات المنتظرة مع العدو والفكر العسكري لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بين ١٩٦٧/٥/١٥ حتى ١٩٦٧/٦/٥، ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو قوته أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة

ومدى عمل طيرانه، كانت خاطئة الأمر الذي جعل تخطيط العمليات الحربية التي أقرها المشير عبد الحكيم عامر والتي اعتمدت على معلومات وتقديرات المخابرات الحربية خاطئة كذلك.

كما أن أوضاع القوات وتمركزها في سيناء خلال هذه الفترة والتي تغيرت أربع مرات تطبيقاً لخطط العمليات كانت خاطئة كذلك، وبذا أصبحت أوضاع التشكيلات الميدانية في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥ غير سليمة، الأمر الذي مكن العدو من الحصول على نصر سريع في معركة ١٩٦٧.

ملخص تقارير المخابرات الحربية:

١ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٥ «مازالت هناك تجمعات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الشمالية من إسرائيل ٥ ـ ٧ ألوية» وهذا خطأ إذ إن هذا العدد من الألوية الإسرائيلية لم يكن موجوداً على الجبهة السورية.

٢ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٦:
«إسرائيل سوف تعيد التفكير قبل أن تقدم على تصعيد الموقف» وهذا التقرير يدلل على تردد إسرائيل وخوفها وهذا غير صحيح.

٣ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٧:
«الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة وهناك حالة منتشرة من الخوف والتساؤل» وهذا تقرير غير صحيح ويدلل على حالة خاطئة بالنسبة للشعب الإسرائيلي، تعكس إنطباعات غير سليمة على قواتنا المسلحة.

٤ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٨:
«عن استمرار إسرائيل في تعبئة إحتياطي الخط الأول، وقدر التقرير حجم القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية؛ ٦ ألوية مشاة ولواء واحد مدرع وكتيبة دبابات»، كان هذا الحجم من القوات الإسرائيلية غير موجود في هذا التاريخ.

٥ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/١٩:
«الأحداث التي جرت في المنطقة قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المبادأة ودفعتها إلى إتخاذ موقف التريث والحذر». أدى هذا التقرير إلى الاستهانة بقوات العدو.

قرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢١ :

ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب - جنوب النقب - والظروف الراهنة ليست ملائمة من وجهة نظر إسرائيل لشن عمليات شاملة نظراً لفقدها عامل المبادأة المفاجأة علاوة على حاجتها الماسة إلى الدعم العسكري الخارجي».

بدأ هذا التقرير يلفت نظر القائد والقوات إلى المحور الجنوبي كما أن التقرير إلى ظروف ليست صحيحة في إسرائيل مما أدى إلى استرخاء في قواتنا المسلحة.

رير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٢ :

عزز العدو قواته أمام الجبهة المصرية بلواء مدرع ودفع أسراباً مقاتلة إسرائيلية مطارات النقب الجنوبي» حاشور - أبراهام - ديمونا - مشاد - مشابيه زامون» قرير لفت نظر القائد المصري إلى الاتجاه الجنوبي وثبت انه خاطىء كما أن طائرات الإسرائيلية لم تعمل إلا من المطار الأول فقط في هذه المنطقة.

ير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ :

ر التقرير الموضوعات التي تمت في مؤتمر قيادة الجيش الميداني الذي حضره ع قادة الفرق وتمت فيه قراءة تقارير المخابرات عن مقارنة قواتنا بقوات العدو الجبهة المصرية وهي :

	القوات المصرية :		القوات الإسرائيلية :
ت	٣	:	١
	٣	:	١
بالقطعة	١٠٠٠	:	غير معروف

قد ثبت خطأ هذه النسب فيما بعد واتضح ان النسب الحقيقية في القوى

	القوات المصرية :		القوات الإسرائيلية :
	١	:	١,٧
	٠,٦	:	١

المدفعية	١	:	٠,٥
طائرات	١	:	٢,٥
طيارون	١	:	٢,٧
مركبات جنزير	صفر	:	١
ونصف جنزير	صفر	:	١

وقد أعطى تقرير المخابرات الخاطىء إنطباع الاستهانة بقوة العدو، بينما لو علمت القيادة العسكرية حقيقة قوة العدو لترددت أكثر من مرة في وضع قرار الحرب.

٩ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ :

«عن سفر وزير الحربية إلى موسكو ومغادرة السكرتير العام للأمم المتحدة بعد فشل مهمته في القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣». اعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة أن «مهمته ناجحة».

١٠ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ :

«ذكر التقرير إهتمام إسرائيل بمنطقة إيلات وجمع قوات إضافية بها وأن حجم القوات الإسرائيلية فيها وصل إلى: ٣ ألوية مدرعة، ٣ ألوية مشاة كتيبتين مدرعتين علاوة على لواء مكانيكي ولواء مشاة إحتياطي».

كان هذا التقرير تأكيداً على نية إسرائيل للعمل على المحور الجنوبي ضد قواتنا المتمركزة في سيناء مما جعل المشير عبد الحكيم عامر يركز حوالى ٧٠٪ من قواته في سيناء على هذا المحور. واتضح فيما بعد أن هذا التقرير خاطىء. وكان تأثيره مدمراً بالنسبة للأوضاع الخاطئة لقواتنا في سيناء، إذ لم يكن لدى العدو في هذا الاتجاه وفي هذا التوقيت حتى بدء المعركة سوى لواء ميكانيكي واحد. اعتقد أن خطة خداع العدو لمخابراتنا قد نجحت.

١١ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ :

«زيادة نشاط العدو تجاه المنطقة الجنوبية للنقب وتعزيزها بلواء آخر» أي استمرار في الخطأ وتأكيد له.

١٢ - تقرير المخابرات يوم ١٩٦٧/٥/٢٩ :

«أكد التقرير على نشاط أكيد للعدو في منطقة وادي الجواني، ووادي لصان

والقادة الإجراءات العسكرية التي تمت لتأمين قطاع غزة والمحور الجنوبي. كما عرض قائد الجيش خططه التعرضية ضد القوات الإسرائيلية في النقب الجنوبي، كذلك الخطط التعرضية في المحور الشمالي ووافق المشير عليها وأمر بزيادة التنسيق والتدريب والتحركات اللازمة لنجاح هذه الخطط التعرضية. وقبل انتهاء الاجتماع أشار الرئيس إلى أهمية قطاع غزة من الناحية السياسية والمعنوية، خاصة على الشعب الفلسطيني، ثم انفرد الرئيس بالمشير في لقاء مغلق لمدة نصف ساعة عاد بعدها المشير للاجتماع وأصدر قراراً بإلغاء العمليات الجوية الهجومية التي كان قد صادق عليها في نفس اليوم وهي الخطة الجوية «أسد» والمزمع تنفيذها فجر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧.

إجتماع يوم ١٩٦٧/٥/٢٨:

بدأ الساعة التاسعة مساء وتم خلاله عرض الموقف العسكري العام في سيناء والمنطقة وبالذات خليج العقبة وانتهى الاجتماع الذي ظل الرئيس طواله مستمعاً، وبعد الاجتماع تم لقاء منفرد بين الرئيس والمشير ولم نعلم شيئاً عما تم فيه سوى ما صدر بعد ذلك من قرار بتعيين السيد زكريا محيى الدين قائداً للدفاع الشعبي ثم طلب المشير الفريق أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في وقت متأخر من نفس الليلة وأصدر إليه توجيهات عمليات جديدة تعدل وتغير التوجيهات السابقة ليكون الدفاع عن سيناء دفاعاً وقائياً، كما ألغى جميع الخطط التعرضية ضد إسرائيل.

إجتماع يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٢:

كان أهم الاجتماعات التي تمت بمكتب المشير عبد الحكيم عامر، بالدور (الطابق) السادس من مبنى القيادة العامة بضاحية مدينة نصر.

شهد هذا الاجتماع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر، وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسة وقادة الميدان ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ورئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية، ومديرو مكتب المشير جميعهم وأنا.

ونظراً لأهمية هذا الاجتماع، ولأنه سبق بداية المعركة بثلاثة أيام فقط نستعرض له بالتفصيل.

بدأ الرئيس عبد الناصر.. الحديث محللاً الموقف السياسي العالمي، ثم الموقف السياسي والعسكري داخل إسرائيل. كما أشار إلى الرأي العام العالمي وخص بالذكر إتجاه الولايات المتحدة من حيث احتمال تقديمها مساعدة مباشرة لإسرائيل في حالة تعرض أمنها العسكري للخطر.

وأنهى الرئيس حديثه التحليلي بالتأكيد على قيام إسرائيل، بالضربة الأولى الوقائية بعد أن أنهت إجراءاتها الداخلية المعتادة، وأشار في هذا الصدد إلى تجربة ١٩٥٦، وتوقع أن تبدأ الحرب خلال يومين، أو ثلاثة على الأكثر، أي في يوم ٤، أو ٥ يونيو، إلا أنه عاد فأكمل حديثه الذي كان أقرب إلى تأكيد إنذاري، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم ٥ يونيو.

وقد تحول الحديث بعد ذلك إلى تفصيل إجراءات الحرب الوقائية وحتمية قيام إسرائيل بالضربة الأولى، مشيراً أيضاً إلى ما حدث عام ١٩٥٦، وفي هذه المرة كانت الإشارة في الحديث موجهة إلى الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

حول هذه النقطة قام نقاش إنحصر في الخسائر المحتملة لقواتنا الجوية وإمكانية توفير القدرة لها. لشن ضربة مضادة، وقد قدر الفريق أول صدقي محمود الخسائر المتوقعة في قواتنا الجوية من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، لكنه قال: إن هذا الإجراء يعني فقد المبادأة من جانبنا، وربما أدى هذا إلى «تكسيح» قواتنا الجوية، وقد نطق الفريق أول صدقي محمود «تكسيح» باللغة الانجليزية.

تطورت المناقشة التي اشترك فيها الرئيس والمشير والفريق أول صدقي محمود إلى استحسان ملاقاة الضربة الجوية من إسرائيل أولاً، بدلاً من فقد عطف العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قدر الرئيس عبد الناصر احتمال دخولها إلى جانب إسرائيل، في حالة قيامنا نحن بالضربة الأولى، كما انها ستقوم بتسجيل وفضح اعتدائنا على إسرائيل، وما سيترتب على ذلك من موقف سيء بالنسبة لنا عالمياً.

وفي آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية في قواتنا الجوية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة.

وقد وافق المشير على ذلك مصدراً أوامره للفريق أول صدقي محمود باتخاذ إجراءات تأمين القوات الجوية ضد الضربة الجوية الأولى، خصوصاً وأن واجب

قواتنا أصبح دفاعياً بشكل عام وإن عجز ٢٠٪ من الضربة الأولى ونحارب إسرائيل أفضل من أن نبدأ الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معاً. إلا أن المشير لاحظ علامات الضيق على الفريق أول صدقي، فتعمد اختصار الجلسة على ما تم من مناقشة، مما لفت أنظار الحاضرين. فقد كان الجميع ينتظرون دور المشير نفسه في الحديث. لكن الرئيس عبد الناصر أنهى الاجتماع بتأكيده على نية إسرائيل في شن هجومها صباح يوم ٥ يونيو وقال إنه يعلم تماماً الخطوات التي تتخذها إسرائيل داخلياً وخارجياً في مثل هذه الأحداث والظروف. متمثلاً بما تم عام ١٩٥٦. أي مفاجأة عسكرية، وحرب قصيرة المدى ونقل المعركة إلى أرضنا.

بعد الاجتماع مباشرة اتصل المشير تليفونياً بالفريق أول جمال عفيفي نائب قائد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وكان جالساً بمكتب الفريق أول صدقي محمود، وأخطره بقراره الذي يقضي بتأمين القوات الجوية ضد الضربة الأولى.

وفي صباح اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٣ حضر الفريق أول صدقي محمود وأخطر المشير، بعدم إمكانية التغيير الشامل في أوضاع أسراب المقاتلات في سيناء، بإعادة تمركزها، وأخبره بأنه اقتصر على نقل سرب واحد من مطارات سيناء إلى مطار كبريت. وكان الفريق صدقي قد بدأ كلامه عن تخوفه من إعادة الطيارين للخلف مما يؤثر على روحهم المعنوية، ووافق المشير على هذا الرأي بأنه ما زالت هناك فرصة للمراجعة على الطبيعة عند زيارته - أي المشير - إلى سيناء يوم ١٩٦٧/٦/٥، وإنه أخطر قائد الجبهة الفريق أول مرتجى بهذه الزيارة.

ولأهمية هذا الاجتماع أرى ضرورة تحليل مواقف أطرافه المختلفة، فقد أوضح الرئيس عبد الناصر تطورات المعركة المتوقعة، ونية العدو تماماً، كما حدد توقيت وتاريخ بدء المعركة مع إسرائيل، وحدد أن بداية المعركة ستكون بضربة جوية أولى من إسرائيل.

أما المشير عامر، فمن خلال مواقفه في الاجتماع تستطيع أن تقول إنه لم يقتنع بتقديرات الرئيس السياسية والعسكرية، كما انه لم يبال بالإنذار الصريح من الرئيس بميعاد المعركة وهو ١٩٦٧/٦/٥، بدليل انه استمر في تنفيذ برنامجه المعتاد، وقيامه بزيارة سيناء في نفس اليوم الذي حدده هذا الإنذار.

وقد كان موقف القادة الحاضرين سلبياً، فهم لم يتلقوا من المشير أي تحذير أو

إنذار باحتمال قيام إسرائيل ببدء عملياتها يوم ١٩٦٧/٦/٥، بل إن هذا الكلام سمعوه من الرئيس عبد الناصر وبالتالي فهم لم يخطروا أحداً بما سمعوه من الرئيس، بل أكثر من ذلك فقد سرت همهمة بعد الاجتماع إعتقد انها منقولة عن المشير نفسه تقول: «هو يعني كانت تقديراته - أي عبد الناصر - سليمة عام ١٩٥٦» إذن القادة الحاضرون لم يقتنعوا بموقف الرئيس وتحذيراته، تشبهاً بقائدهم المشير عبد الحكيم عامر.

وزاد من حدة هذا الموقف وصول ملخص تقرير المخابرات الحربية يوم ١٩٦٧/٦/٢، وعقب الاجتماع مباشرة «يرجح ان إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي، وان الصلابة العربية الراهنة، ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

ولعدم اقتناع المشير بتحليلات الرئيس عبد الناصر، وتأكيداً لموقفه هو، أمر بإعادة طبع هذا التقرير وتوزيعه على القوات بشكل واسع، وبدأ هذا التقرير يصل إلى مستوى الوحدات الفرعية، خلافاً لما كان يحدث لأي تقرير مخابراتي سابق.

إنشغال القوات:

وحتى تعطى صورة حقيقية عن حالة قياداتنا، ودرجة إنشغالها بتلقي توجيهات المشير ومحاولة تنفيذها، وهي تتكرر - أي التوجيهات - بشكل مستمر يومياً، بما في ذلك التحركات التي لم تنته حتى بدء القتال، سنتعرض لأحداث مؤتمر قائد الجيش الميداني الذي تم مساء يوم ١٩٦٧/٦/٣.

عقد الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني هذا الاجتماع في مقر قيادة الجيش في «ريشات لحمان» قبل بدء المعركة بيومين، وحضره جميع قادة التشكيلات من فرق وألوية مستقلة متمركزة في سيناء.

في هذا الاجتماع وزع قائد الجيش صورة توجيهات نائب القائد الأعلى رقم ٢٤ والتي وصلته في اليوم السابق ثم شرح مهمات كل تشكيل بالنسبة لما جاء في هذه التوجيهات، وقد قام قائد الجيش بتوزيعها كتابة في اليوم التالي على التشكيلات.

كما أبلغ القادة بمواعيد عرض قراراتهم على التوالي وذلك بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٤، وبسبب تحضير وتجهيز ما يطلب منهم في الاجتماعات اليومية لقائد

الجيش، لم يتمكن القادة من مباشرة مهماتهم الأصلية في المرور على قواتهم أو جنودهم خلال الأسبوع الأخير من الفتح التعبوي، وهذا هو نفس ما حدث بالنسبة للرؤساء في تشكيلاتهم.

وقد أذاع قائد الجبهة - وهذا قبل المعركة بيوم واحد - نبأ زيارة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٩٦٧/٦/٥، بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة صباحاً، وهو الميعاد المنتظر لوصوله إلى مطار «بئر تمادا» وقد حدد في هذا الاجتماع عدد المستقبلين ووظائفهم التي تتراوح بين الفريق أول، والعميد، وهم ٢٨ قائداً يحضر بعضهم بهليوكوبتر للإستقبال.

واستكمل قائد الجيش خطة مرور المشير، كذلك برنامجه خلال هذه الزيارة بأن قال: «يحضر المشير بعد الاستقبال في المطار، مؤتمر تنظيم التعاون للتشكيلات الميدانية، الذي سيديره قائد الجبهة الفريق أول مرتجى الساعة ١٢ ظهراً»، وهو إجراء يتم لأول مرة «رغم أنه مرحلة ضرورية من إجراءات الفتح التعبوي للقوات» ثم يتوجه المشير بعد ذلك إلى مقره في الميثان.

وفي هذا المؤتمر أيضاً إستكمل قائد الجيش تعليماته اليومية، بأن أمر بإجراء ضرب نار فردي للمقاتلين، الذين لم يسبق لهم الضرب، وأعطى تعليمات تدريب للفرق كالآتي: تدريب على الهجوم من العمق ومن الحركة حتى مستوى الكتيبة في ثلاث فرق مشاة.

وجدير بالذكر ان هذا النوع من التدريب لم يتم من قبل، كما أن جميع فرق الجيش لم يصل تدريبها في وقت السلم إلا إلى مستوى الكتيبة في الدفاع وهو غير كافٍ، علاوة على انه دفاع فقط. أي انهم رغم دخولهم الحرب لم يتدربوا على الهجوم من قبل.

كما سرد قائد الجيش تعليماته باستقبال القوة الكويتية، كي تصل إلى العريش في وقت مناسب، للاحتفال بها، واستقبالها إستقبال الأخوة الأشقاء في السلاح، وحدد قائد الجيش وصولها حوالى الساعة الثامنة صباحاً.

اليوم الأخير قبل بدء المعركة:

كي تكتمل الصورة لا بد وأن نعرف ماذا حدث في يوم ١٩٦٧/٦/٤. فمن الغريب انه بعد انقضاء واحد وعشرين يوماً على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح

التعبوي في سيناء، لم يكن الجيش الميداني قد وصل إلى حالة مناسبة في الإعداد، أو الاستعداد سواء للدفاع أو للهجوم.

ففي الصباح وصل اللواء توفيق عبد النبي، وكان ملحقاً عسكرياً في باكستان، كي يتولى منصب قائد الستارة المضادة للدبابات الجديدة، وعند استلامه للقيادة ظهر له أن كتيبة دبابات ثقيلة، وسرية مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة هاون ثقيل لم تصل بعد. وان ٧ دبابات فقط وصلت من كتيبة دبابات أخرى، وان جميع أفراد الستارة المضادة للدبابات من الاحتياطي غير المدرب مع نقص كبير جداً في المرتبات والأسلحة، والمعدات والأصناف الهندسية لإقامة التجهيزات.

وفي هذا اليوم تم تحرك قيادة فرقة مشاة ولواء مشاة من نخل إلى الكونتلا.

ولما كان قائد الفرقة ٩ المدرعة والمشكلة حديثاً قد وصل يوم ١٩٦٧/٦/٣ ولم تكن وحدات الفرقة قد وصلت بعد، فقد أمر قائد الجيش بوضع لواء مدرع لم يستكمل بعد تحت قيادته، وكلفه بالإشتراك مع الفرقة ٤ المدرعة بالضربة المضادة.

كما وصلت بعض عناصر اللواء ١٨ مشاة من اليمن، عدا كتيبة مشاة، وكتيبة مدرعة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مضادة للطائرات، واضطر قائد الجيش إلى حجز كتيبة مشاة، وكتيبة هاون من لواء إحتياطي، وضمها إلى اللواء ١٨ مشاة.

وفي الساعة السابعة مساء. اتصل الفريق أول مرتجى، بالفريق صلاح محسن وأخطره عن ميعاد وصول المشير إلى بئر تمادا حوالى الساعة ٩ في صباح اليوم التالي، وحدد له خط سير المشير، وهو: قوات الستارة، تنظيم التعاون ثم لواء ١٨ مشاة، ثم التوجه إلى قيادته في الميثان، كما حدد له عدد المستقبلين من رتبة العميد حتى رتبة الفريق أول، وعددهم ٢٨ قائداً وهو تكرار لما أذاعه في اليوم السابق.

وفي الساعة الحادية عشرة مساء، عقد قائد الجيش الفريق صلاح محسن مؤتمره اليومي، وبدأه بالإتصال بالفريق أنور القاضي لمعرفة المجهود الجوي المخصص للعملية الدفاعية، والعمليتين الهجوميتين «فجر» و«غسق» ثم نظم إحتياطي الجيش، وطلب حصر الأسلحة التي لا تتوفر لها ذخيرة، ووعد بإحضارها ثم دبر النقص الموجود في ضباط اللواء ١٨ مشاة.

كما ظهر ان كتائب النقل ينقصها ٣٠٠ سائق، وبدراسة موقف المواصلات

الخطية إكتشف نقصها في الخط المباشر بين قيادة الجيش وبين القوات المتمركزة على المحور الجنوبي، وأصدر أوامره بأن يتم تدبير ذلك قبل يوم ١٩٦٧/٦/٨.

وفي ذلك اليوم تم نقل ١٦ جهازاً لاسلكياً تخص اللواء مشاة إحتياطي كانت في القرش غرب القناة إلى الستارة المضادة للدبابات التي لا تملك أي جهاز لاسلكي.

كما تمت تحركات كثيرة من وحدات مضادة للطائرات زودت بتعليمات حديثة إلى مطارات سيناء، وإلى محطات الرادار في سيناء، والتي كانت مفتقرة إلى هذا العنصر، وجاءت هذه العناصر من وحداتها الأصلية في المناطق العسكرية الأخرى، أو من المطارات الداخلية في غرب القناة أو الدلتا أو المنطقة المركزية.

وتم إصدار تعليمات تنظيم عملية استقبال كتيبة المغاوير الكويتية التي ستصل في اليوم التالي بالقطار إلى العريش، مع التنسيق في مواعيد وقوف قطارها كي تتم حفاوة واستقبال جيدين، وهو اهتمام زائد على أعلى مستوى ميداني.

وفي النهاية نظم قائد الجيش أيضاً التحركات التي ستتم في اليوم التالي أي يوم /١٩٦٧/٦، وهي لا تقل في حجمها وكثافتها عن أي تحركات تمت في ذلك اليوم الأيام السابقة.

أما عن القوات الجوية، فقد أقامت الشؤون العامة للقوات الجوية، حفلاً نيهياً للقوات الجوية والدفاع الجوي المتمركزة في منطقة أنشاص. وكانت عليمات لإقامة هذا الحفل قاصرة على الشاي والموسيقى، ولكن أموراً أخرى فية حولت هذا الحفل البريء إلى حفل ساهر إمتد إلى ساعة متأخرة من الليل ر الذي جعل الإشاعات المغرضة والأكاذيب، تأخذ الفرصة في التشنيع والافتراء طاول على القوات الجوية وقياداتها.

الفصل التاسع

المعركة

بدء المعركة: (*)

كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعبويين في غاية الأهمية، الأول من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة، إلى جهة غير معنية بالعمليات «مكتب الوزير شمس بدران بكوبري القبة» في الساعة السابعة صباحاً، بينما وصل إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة في الساعة ٩,٤٠ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

أرسل الإنذار الثاني من الفريق عبد المنعم رياض الذي كان بالقيادة المتقدمة لنائب القائد الأعلى بعمّان في الساعة السابعة صباحاً أيضاً، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهي غرفة عمليات الدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي إطلاقاً.

وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلاً صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الأول:

تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحدات نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالى الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش الذي كان يعمل كمركز إستطلاع تعبوي للجيش في نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع

* الشكل رقم (٣)

والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة في الساعة ٧ صباحاً من نفس اليوم إلى قياداته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكوبري القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كرؤية لاحتمال قيام العمليات الحربية أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية.

إستقبل الضابط المناوب في كوبري القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائمًا في القيادة العامة بمدينة نصر، إستلم هذه الإشارة المقدم علي شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه في غرفة نومه عقب استلامها، أي حوالي الساعة ٧ صباحاً. ولم يعلق المشير أو المقدم علي شفيق صفوت بأي تعليق على فحوى الإشارة. إلا أني علمت بعد ذلك متأخراً في نفس اليوم أي ١٩٦٧/٦/٥، ان هذه الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أي هيئة عمليات القوات المسلحة في الساعة ٩,٤٠ أي بعد حدوث الهجوم الفعلي.

كما إن القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأي هجوم على القوات الأمامية، إلا حوالى الساعة ٨,٣٠ أيضاً في نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريباً.

خطأ في الإنذار الأول:

عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة في الساعة ٤ صباحاً. وبعد أن قام بالتأكيد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلاً خاطئاً، وذيَّل الإشارة المرسلة منه بالآتي: «إن الوحدات الأمامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالي والأوسط تقوم «بتغيير قواتها من إحتياطي المنطقة»، وأضافت الإشارة أنه صدرت تعليمات من قيادة الفرق الأمامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة».

ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدات العدو الأمامية للفتح التكتيكي على كلا المحورين إستعداداً للهجوم على قواتنا في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

الإنذار الثاني:

في محطة عجلون للإنذار المبكر «بقرية عجلون بالأردن» جهاز رادار ممتاز يرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل، ومدى عمله جيد جداً،

وتم ربطه لاسلكياً بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال. أحدهما يمثل مصدر المعلومات الإستراتيجية والتعبوية لمصر (ج. ع. م) والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكوبري القبة. وجهاز الاستقبال الثاني كان بغرفة العمليات الرئيسة للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي أي يستمع فقط لما يذاع في المركز الرئيسي. هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات.

وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثَّت محطة عجلون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل، تتجه نحو الجنوب الغربي مترجمة باللفظ الكودي «عنب» «عنب» «عنب».

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي - بالجيوشي - الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة قال عنه في التحقيق: «إنه غيّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» إنتهى، فغير على التردد التالي. على أي حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسي للطيران والدفاع الجوي عن مصر (ج. ع. م).

أما المحطة الفرعية وهي محطة إستماع فقط خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران في كوبري القبة فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضي (ج. ع. م) مصر في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب في كوبري القبة، لم يخطر الوزير لعدم وجوده في مكتبه بكوبري القبة، أو في مدينة نصر، وبعد مرور حوالى ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار. وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسة بالجيوشي. أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من إسم كودي يدلل على طائرات العدو المغيرة. فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسة بالتهكم قائلاً: «عنب أيه وبصل أيه.؟! دول فوق دماغنا» أي ان الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطاراتنا، وكانت الساعة ٨,٤٥ بتوقيت مصر (ج. ع. م) فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أي محطة إنذار أخرى في مصر (ج. ع. م) أي إنذار باقتراب طائرات العدو وذلك

لسببين أولاً: ان طيران العدو في الاقتراب تم على مستوى منخفض جداً. ثانياً: إن محطات الإنذار والرادار كانت هي الهدف الأول التعبوي للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال في أدق مرحلة، بل في أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعي الإشارة» و«تحمل المسؤولية» و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية. كما تمت التبليغات الآتية من الفريق عبد المنعم رياض الساعة ١٠ صباحاً من عمان يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهي: (٢) حاملتا طائرات من ٢٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشترك في العمليات الحربية. و١٦ طائرة قادمة من الحاملات في البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبطت في مطار رامات دافيد، كما أسقطت طائرة للعدو في قطاع غزة وأسر قائدها، (٢) إثنان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة.

تقييد نيران الدفاع الجوي:

قامت من مطار الماظة طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الساعة ٨,١٥ والساعة ٨,٣٠ صباحاً، الأولى تحمل المشير والفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وبعض ضباط مكاتبهم متجهة إلى بئر تمادا في سيناء، والثانية تحمل رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعي متجهة إلى مطار أبو صوير للزيارة حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية لـ(ج.ع.م) مصر. طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيران في مطارات القناة. وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وان جميع المطارات تضرب في وقت واحد ولم تمض على إقلاعه من الماظة سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط. وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مطار أبو صوير قبل ضربه بدقيقة أو بدقيقتين وكانت قيادة الدفاع الجوي قد أصدرت أمراً إلى جميع المطارات وجميع عناصر الدفاع الجوي بين القاهرة وسيناء، بالتوقف عن إطلاق النيران في المدة من الساعة ٨ إلى الساعة ٩ صباحاً، لعبور الطائرتين.

والمعروف ان الأوامر المستديمة لتعريف إجراءات فتح النيران، تقضي بفتح النيران عند حدوث أي اعتداء مباشر، بالرغم من قيدها لأي سبب مثل السبب السابق، أي ان تفتح النيران فوراً في حالة الاعتداء المباشر، أي ان العدو إذا حاول

الهجوم على أي مطار أو أي عنصر من عناصر الدفاع الجوي، يلزم مقابلته فوراً دون استئذان أو تردد.

والسؤال الآن لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوي هذا الأمر المستديم؟ لا أحد يعلم، إنما هو ذهول المفاجأة أحدث التوقف الذهني، كما أنني أقول إن عدم الممارسة العملية للقيادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطرة من القائد المباشر تضاف إلى الذهول أيضاً.

عاد المشير بطائرته ومعه الفريق أول صدقي محمود، والفريق أنور القاضي، ونزلوا بالطائرة اليوشن (١٤)، مضطربين في مطار القاهرة الدولي، حيث استقل المشير «تاكسي» ووصل إلى مقر القيادة في بدروم مبنى مدينة نصر الساعة ١٠,٣٠ تقريباً، ودخل مذهولاً من هول المفاجأة.

وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعي واقعة الهجوم على مطار أبو صوير، بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن ٢٨ المرصوصة على ممر المطار صفاً واحداً. كما لاحظا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوي المحيطة بالمطار أو حتى من أي رشاش أو بندقية في أيدي رجال الدفاع الأرضي. إذ إن الطائرات المغيرة كانت في مدى عمل هذا السلاح البسيط، مرة أخرى فإن السبب هو الذهول الذهني وعدم السيطرة.

الهجوم الجوي الإسرائيلي:

قبل بداية الهجوم الجوي بثوان بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتي» في إعاقة خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا بداية التخلخل وفقد السيطرة على قوتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوي.

في الساعة ٨,٤٥ بدأ الطيران الإسرائيلي قصف محطات الرادار، والمطارات وأجهزة الدفاع الجوي. في سيناء «٤ مطارات» وفي منطقة القناة «٣ مطارات»، كذلك مطار المنصورة.

في ذلك التوقيت فقط أي الساعة ٨,٤٥ علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة أن الهجوم الإسرائيلي المفجىء قد بدأ. وكانت المفاجأة التكتيكية أكثر تأثيراً على القيادات الجوية وعناصر الدفاع الجوي بسبب شلل المواصلات

بأنواعها والإعاقة والتشويش على أجهزة الرادار كلها .

وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلي ، بقية مطارات مصر (ج . ع . م) الداخلية في المنطقة المركزية « القاهرة » ، ثم المطارات الجنوبية ، لدرجة انها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تتصوره مخابراتنا الحربية التي قالت لقواتنا الجوية « بأن المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط » .

وهكذا تم تدمير طائراتنا القاذفة الثقيلة في الأقصر ورأس بناس ، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية الجنوبية لمصر .

كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم في الساعة ٨٫٤٠ يوم ١٩٦٧/٦/٥ .

الخطة الإسرائيلية « كولب » :

خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة ، وهي حوالى ١٦٤ طائرة للإشتراك في الضربة الجوية المفاجئة ، التي تمت بنجاح في أربع ساعات تقريباً « ما بين الساعة ٨٫٤٠ صباحاً والساعة ١٢ ظهراً » .

تركت مهمة الدفاع الجوي عن قلب إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي ، ولوسائل الدفاع الجوي السلبية ، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات ، بما في ذلك المطارات الخمسة الأساسية التي حشدت فيها أغلب الطائرات التي قامت بالضربة الجوية كما ساهمت أربع طائرات استطلاع امريكية من قاعدتها فى اسبانيا حيث نزلت فى إسرائيل وقام بطلعات ليلية ونهارية فى مناطق العمليات لصالح إسرائيل .

كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب ، من جميع الأنواع في استكمال خطة التعاون الجوي مع قواتها البرية ، التي قامت بالفتح والهجوم في نفس توقيت الضربة الجوية تقريباً .

طريقة تنفيذ الخطة :

إستغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات . أي ان التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧ .

وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر (ج . ع . م) التي كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية . وكانت كلها جاثمة على الأرض عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز ت ي ١٦ ، كانت في برنامجها اليومي في التدريب

على اختراق الضاحية من بني سويف «قاعدتها» إلى أسوان وبالعكس أي انها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر (ج. ع. م) كما انها لم تكن في درجة الاستعداد الكامل، كما تنص الأوامر منذ يوم ١٩٦٧/٥/١٤.

تم الهجوم الجوي الإسرائيلي على نسقين، وعلى ارتفاع منخفض جداً في المجيء، وارتفاع عالٍ جداً في طريق العودة. كان كل نسق مكوناً من ٨٠ طائرة أغلبها من طراز «ميراج ٣، ٥» كما استخدمت طائرات «الفوتور» على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس.

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة، ومحطات الرادار للإنذار، على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م) ومطارات القناة الثلاثة، ومطار المنصورة، ثم عادت إلى قواعدها للتموين بالوقود والذخيرة.

أكمل النسق الثاني الهجوم على بقية مطارات مصر (ج. ع. م) وكانت القاذفات الثقيلة ت. ي ١٦ المتمركزة في غرب القاهرة وبني سويف من نصيب هذه المجموعة فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوي المصري، من القاذفات وعددها ٥ في التدريب، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها في منطقة «الجيوشي» بالهبوط في مطار الأقصر المدني، وفعلاً نفذ الأمر، وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو، قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض.

والسؤال لماذا لم يصدر الأمر إلى هذا التشكيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمنطقة الجيوشي بالتوجه إلى الخرطوم، أو إلى جده مثلاً أو إلى مطار العظم بليبيا، فالوقود كان كافياً للقيام بذلك. ولماذا لم يصدر إليه الأمر بتنفيذ الخطة «فهد» التي أمر المشير عامر الفريق أول صدقي بتنفيذها؟

يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة، أي لم تلقن للعمليات، وبالتالي لم تُملأ بالقنابل والذخيرة؟.

وتتوالى الأسئلة، ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقنابل وهي في أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطها في مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من قبل أي نوع من أنواع الطائرات الحربية، كما انه لم يذكر في الخطة الإسرائيلية «كولب»؟

أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع ومخابرات إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إني لا أستبعد أن ترددات شبكات اللاسلكية والسلكية، كانت سهلة المنال وفي أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل «أنتنيوف ١٢» المتمركز في مطار شرق القاهرة أمر طائراته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوي مباشرة وكان تصرفه سلبيًا.

لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة، كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت البطيئة التفجير ضد ممرات المطارات لتدميرها. حيث إن القنبلة الواحدة تحدث حفرة في الممر قطرها من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق ١,٥ إلى ٣ أمتار ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفرة.

وللعلم فإن قواتنا الجوية في ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية جهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات مر واحد فقط. ومن هنا جاء الشلل، مثلما جاءت المفاجأة.

كان زمن الهجمة الجوية، للنسق الواحد، ٤٥ دقيقة، إقلاع وطيران واقتراب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملء في القواعد الرئيسة بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع سرائيل أو تنشر قواتها الجوية في مطاراتها المختلفة التي تزيد عن عشرين مطاراً، غبة في تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد» ولتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات الهوك» والميكانيكين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملء من ٧ إلى ١٠ دقائق هو زمن قياسي. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا لجوية عموماً، ١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والخفيفة.

تاح الضربة «كولب»:

وضعت الخطة «كولب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات ئيسة الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جداً من ٣٠ إلى ٥٠ متراً فوق سطح حر، متجهة غرباً فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة ما تمركزت فيها نة الإرشاد والتوجيه والتشويش «ليبرتي» الأمريكية وكانت هذه السفينة مجهزة جهزة اليكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة في

المنطقة ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل وأجهزة توجيه إلكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جداً وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على قنوات وترددات متعددة، وأجهزة إليكترونية لفك وحل أي شفرة كودية، وأجهزة إتصال دولية تربطها مع قيادتها في الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية وذلك في اتصال كودي دائم.

حينما وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإشارية في الجزء الجنوبي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي نقطة ثابتة أخذت «ليبرتي» بمساعدتها باتجاه ملاحي آخر إلى الهدف على أرض مصر (ج. ع. م).

جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة ليبرتي كمساعدة فنية كبيرة جداً لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحي نحو هدفهم. إذ إنه لا يوجد طيار في العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ متراً على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه في اتجاهه السليم، مهما كان متقيداً بعدادات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبور سعيد، وهي مسافة كبيرة نسبياً. ويجب أن لا ننسى ان الطائرة المقاتلة «الميراج» بها طيار واحد يقوم بمهمتين «قائد وملاح» في نفس الوقت، ولذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتي» بمهمة توجيه وتصحيح إتجاه، وتوزيع على أهداف سيناء وفي منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هي مفتاح الضربة الجوية التي ساعدت على نجاحها.

التداخل والتشويش:

أضافت السفينة ليبرتي بأجهزتها الإليكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التي تعمل عليها أجهزتنا اللاسلكية، والقنوات الإشارية التي تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا ـ في ذلك الوقت ـ في عدم الحرص على أمن المواصلات عموماً، كل هذا مكّن السفينة أن تحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تمركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء في الجيش الميداني، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوي، خاصة أجهزة الرادار سواء الإنذار أو التوجيه.

وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عالٍ جداً إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية فتم

التشويش على أجهزتنا اللاسلكية ، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة ، كما تم تداخل لاسلكي بين كل محطتين تابعتين لنا كانتا على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة ، أو قائد سرب جوي ، وطائرات تشكيلة وهي في الجو .

بالإضافة إلى التشويش الراداري على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء مسحاء . فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل .

وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا في الجو من المحطة الرادارية في القاعدة التي كانت توجهها إلى مناطق القتال . وقامت الزوارق والطائرات الاسرائيلية بضرب السفينة ليبرتى مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ نتج عنه قتل ٣٤ بحاراً وأصيب ١٧١ من طاقمها .

واعتذرت إسرائيل عن الحادث وتمكنت الادارة الامريكية والمخابرات المركزية من التعتيم على الحادث حتى لاتتكشف المساعدة المباشرة الحربية الامريكية إلى اسرائيل فى معركة يونيو ١٩٦٧ .

رد الفعل المصري :

أثناء الضربة الجوية ، تمكن حوالى ٣٠ طياراً مقاتلاً شجاعاً من قواتنا الجوية من الإقلاع وسط الهجمة الجوية ، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية واستشهد منهم ١٢ طياراً .

أما قوات الدفاع الجوي ، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١ ، سام ٢ ، فقد أطلقت صواريخها دون دقة ، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة . وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة . وكانت كلها بلاغات خاطئة ، لأنها خاصة بإسقاط الخزانات الاحتياطية للوقود التي تسقطها طائرات العدو عقب الهجمة مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة . لكن قواتنا في الدفاع الجوي احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمعرفتها . ولعدم وجود مواصلات تبادلية ، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلكية ، كذلك لعدم وجود وعي أمن المواصلات ، فقدت القيادة الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي ، والقيادات الميدانية ، السيطرة على وحداتها وعناصرها في اتجاه المسرح الرئيسي « القاهرة ـــ سيناء » .

تخريب المواصلات الخطية :

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥ ، نجحت طائرة هليكوبتر إسرائيلية تحمل طاقم تدمير في النزول بجوار الطريق الأوسط في منطقة الختمية ، حيث كان يمر الكابل المحوري الرئيسي عبر قناة السويس إلى سيناء ، والذي كان يتفرع بعد ذلك إلى محورين رئيسيين على الطريق الأوسط ، والطريق الشمالي في سيناء ، ويخدم كل المواصلات السلكية للقوات الجوية والدفاع الجوي ، بما فيها محطات الرادار الإنذارية ، كما يخدم ـ جميع التشكيلات البرية وينتهي بسنترال أنشىء حديثاً في العريش.

والغريب، بل والمدهش أن طاقم التدمير الإسرائيلي، والطائرة الهليكوبتر أتما العمل بتدمير الخط المحوري في أكثر من مكان بطريق التفجير، أمام نظر وأعين جنودنا الذين كانوا يتحركون بعرباتهم على نفس الطريق، ولم يبلغوا حتى قياداتهم بما يحدث. اعتقد انه الجهل وعدم الفهم.

الخداع الأمريكي لمصر:

إن الدور الأكبر للولايات المتحدة، قد تم عن طريق الخداع السياسي لمصر بدرجة سهلت على إسرائيل تنفيذ مخططها العدواني في الوقت المناسب كما لعب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت «جونسون» دوراً بارزاً في هذا الخداع.

في يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ وهو بدء إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» إلى الرئيس عبد الناصر تدل على حسن النوايا. واقترح جونسون إرسال نائبه «همفري» لزيارة المنطقة ودعا كافة الأطراف إلى الالتزام باحترام إتفاقية الهدنة وان (ج. ع. م) يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لقيام أي عدوان في المنطقة. أما بالنسبة لمشكلة خليج العقبة فيمكن عرضها على محكمة العدل الدولية.

وفي نفس ذلك اليوم، وصلت رسالة من جونسون إلى كوسيجين يقترح فيها التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، ويطلب جونسون من الاتحاد السوفيتي مساعدته في عدم قيام مصر ببدء أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

بالفعل استجاب الاتحاد السوفيتي لطلب جونسون، فطلب سفيرا الدولتين الأعظم مقابلة عبد الناصر ـ في وقت واحد تقريباً ـ وطلبا منه عدم البدء في أية عمليات عسكرية ضد إسرائيل. وقد وعدهما الرئيس عبد الناصر بذلك.

في ذلك الوقت ولدى مغادرة «يوثانت» سكرتير هيئة الأمم المتحدة القاهرة بعد مقابلة عبد الناصر التي استجاب فيها لـمقترحات يوثانت الثلاثة حول الملاحة في خليج العقبة، سأل يوثانت الرئيس عن تخوف إسرائيل والرأي العام العالمي من نية مصر (ج. ع. م) بدء العدوان على إسرائيل وقد رد الرئيس ينفي هذا الأمر. كان

جونسون يتوقع رفض الرئيس عبد الناصر لهذه المقترحات فلما علم بقبولها تجاهل متابعة مجهودات يوثانت.

وكان الاتحاد السوفيتي قد أبلغ جونسون يوم ١٩٦٧/٥/٢٧ بأن إسرائيل تخطط للهجوم على (ج. ع. م) فقام جونسون بتحويل هذه المعلومات إلى أشكول رئيس وزراء إسرائيل، ولم يتخذ أي إجراء يوقف فيه هذا الهجوم تلبية لروح التعاون والوفاق الدبلوماسي مع الأتحاد السوفيتي.

في يوم ١٩٦٧/٦/٢، كان الموقف السياسي قد تصاعد، وإزاء الضغط الدولي والأمريكي بصفة خاصة نجح الرئيس عبد الناصر في إقناع المشير عبد الحكيم عامر، في مقابلة خاصة بينهما بتغيير خطط الهجوم، والالتزام بالدفاع، والعمل على تلافي الضربة الجوية الإسرائيلية، وقد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتأهيل جونسون لهذه اللعبة الخداعية، فأكدت له أن مصر (ج. ع. م) ليس لديها خطط للهجوم على إسرائيل، وان الأخيرة يمكنها بسهولة كسب المعركة على العرب. وفي نفس اليوم أيضاً وصلت رسالة من الرئيس جونسون إلى إسرائيل يتعهد فيها بالعمل على صيانة وسلام، وحرية إسرائيل، وصيانة حرية المنطقة بأقصى درجة ممكنة من فاعلية المساندة الأمريكية.

قام الرئيس جونسون في نفس الوقت بأخطار الاتحاد السوفيتي، للاتفاق على عدم المواجهة بين الدولتين الأعظم في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل ما في حدود أمن وسلامة إسرائيل «اي اخطار الاتحاد السوفيتي بنية الولايات المتحدة في حالة الضرورة».

وقد رفض الرئيس جونسون الاقتراح البريطاني بقيام الدول البحرية العظمى بالتدخل بحريا للسيطرة على مياه خليج العقبة. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت عام ١٩٥٧ «بالتزام أمريكي للمحافظة على حق المرور البري في مضيق تيران، كذلك بحق إسرائيل بالرد بالقوة إذا أغلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية». وبذلك لم يبق إلا انفراد إسرائيل بعدوانها على العرب، بعلم وتأييد الرئيس جونسون الذي حرصت إسرائيل على موافقته أولاً.

فقد قام «أبا أيبان» وزير خارجية إسرائيل في أواخر مايو ١٩٦٧، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقابل الرئيس جونسون بعد معرفته لوجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية، والإدارة، والبنتاجون، وتأكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويقف بجانبها، بل ويضمن سلامتها وأمنها، وقد قال جونسون لايبان: «إن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تقرر أن تسير وحدها».

وقال أيضاً إن الولايات المتحدة سوف تستخدم أي وسيلة، بل كل الوسائل لفتح المضيق.

وتأكد لإسرائيل قبل أن تصدر قرارها بدخول الحرب أي قبل ١٩٦٧/٦/٢ أن لديها أضواء خضراء كثيرة، وموافقات بل تأييد ومساعدة من الولايات المتحدة، ومن الرئيس جونسون شخصياً.

وفي ١٩٦٧/٦/٣، طلب «يوست» مندوب جونسون الشخصي، مقابلة وزير الخارجية محمود رياض، ليبلغه رسالة جديدة من جونسون يوافق فيها على استقبال زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية في واشنطون. وفي نفس اليوم، بدأ العد التنازلي لبدء العمليات الهجومية الإسرائيلية ضد (ج. ع. م) مصر بعد أن اتخذت قرار الحرب. وتشكلت وزارة الحرب وبدأت التعبئة العامة. وهو نفس اليوم الذي أنهى فيه جونسون خداعه للعرب.

من هنا جاء وصف هذا الصراع على لسان الرئيس عبد الناصر وهو يشرح الموقف للرئيس بومدين في يوليو ١٩٦٧ بالقاهرة، قائلاً: «إن الامبريالية الغربية تمكنت بأسلوبها الخداعي أن تمسك رأس السمكة الكبيرة يقصد (ج. ع. م) وساعدها في ذلك البيروقراطية العسكرية فينا».

موقف القوات في سيناء:

وصل المشير ومعه الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي والفريق أنور القاضي، إلى مقر القيادة العامة بضاحية مدينة نصر حوالى الساعة ١٠,٣٠ صباح يوم ٥ يونيو.

توجه الفريق أول صدقي على الفور إلى مقر قيادته بمنطقة الجيوشي وهناك علم بعد اتصالات تليفونية مع معظم القواعد الجوية والمطارات، انها جميعاً هوجمت، أو انتهى تدميرها، والطائرات على الأرض، كما علم انه فقد حوالى ٨٥٪ من قواته الجوية ولم تبق لديه سوى ٣٠ طائرة مقاتلة «ميج ١٧ وميج ٢١» وان جميع القاذفات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائياً.

أصدر المشير أوامره إلى الفريق أول صدقي ، بتنفيذ الخطة الجوية «فهد» وهى الخطة التى جهزت عقب التصديق على الخطة « قاهر » الدفاعية منذ ١٩٦٦ . ولكن ، لم يتم تنفيذ هذا الأمر لعدم وجود أداه التنفيذ .

وفى حوالى الساعة ١١ صباحاً كلفنى المشير بالاتصال بالقيادة السورية لأخطارها بالموقف ، ومحاولة تنفيذ خطط القصف الجوى على مطارات اسرائيل الشمالية ، وهى جزء من الخطط التي كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السورى «اللواء أحمد سويدان» .

إتصلت به لاسلكياً ، وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية «رشيد» لكننى لم أحصل على رد إيجابى ، وكان كل مانطق به هو جملة واحدة «نحاول سيدي» ثم علمت بعد ذلك انه لم تصدر أية أوامر من الجانب السوري باتخاذ أي موقف مضاد أو تعرضي ، أو حتى تدخل فى أى عمليات إطلاقاً ضد أسرائيل .

كما كان الفريق عبد المنعم رياض فى عمان قد طلب من القيادة السورية نفس طلبي قبل ساعة أو أكثر . إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبياً أيضاً .

بعد ظهر نفس اليوم حضر الرئيس جمال عبد الناصر ، كما حضر أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقون * ، والفريق أول علي علي عامر ، إلى مقر القيادة العامة ، حيث جلس أعضاء مجلس قيادة الثورة صامتين فى غرفة المشير يستمعون إلى البلاغات التي كان يحولها المقدم على شفيق صفوت مدير مكتب المشير من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوى إلى وسائل الإعلام المختلفة ، وكانت كل البلاغات عن إسقاط أعداد كبيرة من طائرات العدو ، وكلها بيانات كاذبة .

أما الرئيس عبد الناصر فقد جلس بجوار المشير الذي كان يدير المعركة ويتصل بالقادة سواء الموجودين فى الميدان ، أو في مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي والذى كان يبلغه شخصياً بعدد الطائرات الإسرائيلية التى دمرت . ولم تكن الأعداد بالطبع صحيحة .

كانت الاتصالات فى ذلك اليوم مركزة مع قائد الجيش الميداني ، الفريق صلاح محسن «وقائد الجبهة الفريق أول عبد المحسن مرتجى» وقائد المحور الشمالي الذى كان العدو قد بدأ يخترقه ، وكان المتكلم من العريش دائماً هو اللواء «نصر الديب» قائد المنطقة الإدارية .

* هم السادة عبد اللطيف بغدادى — حسن ابراهيم — كمال الدين حسين .

حتى تلك اللحظة لم يكن قد ظهر شيء في الموقف العام بالنسبة للقوات البرية ونية العدو الحقيقية، فيما عدا قوات المحور الشمالي «شمال العريش» وقوات الفرقة السابعة مشاة ببروز رفح، «واللواء ١١ مشاة».

كان التأثر بادياً فقط على ضياع قواتنا الجوية، وكانت لغة التشجيع بالدفاع والتمسك بالأرض، هي الشعور السائد حتى الساعة السادسة مساء. في تلك اللحظة غادر الرئيس جمال عبد الناصر مبنى القيادة، مشيراً إلى الجالسين بأفضلية ترك المشير يتفرغ لعمله، وإدارة المعركة، خاصة وان الجالسين كلهم، لا يؤدون أي عمل أو مساعدة فعلية.

خلال الاتصالات التي تمت مع المشير من قوات سيناء تردد طلب واحد مشترك من الجميع وهو طلب المعاونة الجوية والغطاء الجوي. كما علم المشير من الفريق صلاح محسن أنه ينوي دفع اللواء ١٤ المدرع واللواء مشاة، لوقف تقدم قوات العدو المتجهة إلى العريش، فأمر المشير الفريق أول صدقي بمحاولة جمع أعداد من الطيارين للإشتراك في معاونة قوات النطاق الدفاعي الأول صباح ١٩٦٧/٦/٦ .

وقد اعتزل المشير في غرفته ليلاً في ذلك اليوم. ولم ينم أحد من الموجودين في مبنى القيادة العامة في تلك الليلة.

بدأت الاتصالات تقل من سيناء نتيجة خلل المواصلات، حيث تم قطع الخط المحوري الرئيسي مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥ . كما ان التداخل والتشويش على المحطات اللاسلكية الرئيسة تم صباح نفس اليوم كما ذكرت سابقاً. إستمر الاتصال بالعريش وكان المتكلم دائمًا هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية الذي حفظ الجميع اسمه من كثرة ما تردد أمامهم.

عاد الرئيس عبد الناصر إلى القيادة ومعه شمس بدران، ودخل على المشير في غرفته ثم خرج بعد حوالى ٢٠ دقيقة فقط من دخوله حيث وجد المشير في حالة عصبية، بدت في احمرار وجهه بشدة، وقمت أنا بتوصيل الرئيس إلى الباب الخارجي حيث قال لي: «إن حالة المشير لم تسمح حتى بالكلام أو المناقشة. كما أشار إلى أن الأخبار الواردة من الإذاعات الخارجية مزعجة».

القتال في نطاق الأمن:

في نفس الوقت الذي قامت فيه القوات الإسرائيلية الجوية بضربتها كانت

قواتها البرية تفتح النيران من وحداتها الأمامية للهجوم، بعد تمهيد نيران من المدفعية والطيران على مواقع، الماسورة، كرم ابن مصلح، أبو عجيلة، القسيمة والكونتلا.

ثم تحركت قوات العدو المدرعة، والمشاة المحملة على عربات مدرعة في اتجاه خان يونس، الدرب التركي، وادي الأزارك، أم بسيس والصبحة، وادي خراف الفحامي، والحياني، ولم تتم أي معاونة جوية من جانب قواتنا فارتدت قوات الأمن إلى النطاق الدفاعي الأول.

القتال على النطاق الدفاعي الأول:

بدأ العدو الهجوم على قوات الفرقة ٧ مشاة، في الساعة ٩ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. وبمعاونة الطيران استطاع العدو اختراق الجانب الأيسر للفرقة «اللواء ١٦ مشاة» ثم اتجه غرباً.

تمكنت حوالى ٢٠ دبابة للعدو من التحرك جنوباً من غرب منطقة الشيخ زويد في اتجاه العريش. ووصلت إلى النصب التذكاري في مدخل العريش حوالى الساعة ٦,٤٠ مساء وبذلك تم حصار وعزل قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح.

ومنذ الساعة ٢,٥٠ بعد ظهر نفس اليوم بدأ الهجوم على أم قطف حيث تمكنت (٢) سريتا دبابات، وكتيبة مشاة من اختراق الخندق ١، ٢، وعلى الفور دفعت قواتنا بسرية ذاتية الحركة ١٠٠ مم لصد هجوم العدو، وتمكنت من استرداد الموقع. وفي صباح اليوم التالي كرر العدو هجومه على نفس الموقع وتم الاستيلاء على «أم قطف» في الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦.

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، بدأ العدو مهاجمة القسيمة بلواء مشاة ولواء مدرع. تمت إشتباكات بالنيران وحاول العدو الالتفاف لكنه لم ينجح. وبناء على طلب سابق من قائد الفرقة، ظهر تشكيل جوي مصري في سماء القسيمة للمعاونة، لكنه دخل في قتال جوي مع طائرات العدو.

حاول العدو الهجوم مرة أخرى في الساعة السادسة مساء من الأمام والخلف وتمكنت قوات الفرقة (٢) من رده، وكانت دفاعات القسيمة هي المنطقة الوحيدة التي فشل العدو في الاستيلاء عليها وصمدت حتى ١٩٦٧/٦/٦. إلى أن قامت بالارتداد العام غرباً.

أما الهجوم على الكونتلا فقد بدأ في الساعة ١٢,٥٥ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٥ وقد بدأ الهجوم بقصف مدفعي من لواء ميكانيكي. على قواتنا التي تمكنت من صد هجوم العدو، ثم قام اللواء الأول المدرع بمطاردة العدو داخل حدود إسرائيل. وقد اتضح فيما بعد ان هذا الهجوم الإسرائيلي على الكونتلا كان هجوماً تثبيتياً فقط، بهدف منع قواتنا من الحركة. وهكذا انتقل الهجوم والقتال إلى النطاق الثاني.

القتال على النطاق الثاني:

بدأ الهجوم على العريش في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٦٧/٦/٥ حيث تقدم اللواء ١٤ المدرع، وكتيبة مشاة من منطقة الكيلو ١٦١ إلى العريش للدعم ومحاولة إيقاف تقدم العدو.

قاد هذا التشكيل، اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية بالعريش تطوعاً، وتم الاشتباك مع العدو، ولكن تدخل طيرانه دمر معظم دبابات التشكيل.

وتمكنت ٢٠ دبابة للعدو، من اختراق مواقع التبة ٣٨ شمال العريش حيث وصلت إلى النصب التذكاري، ثم تابعت التقدم إلى الغرب على الطريق الساحلي، وفي منطقة النخيل غرب العريش أعادت الدبابات الملء، ثم اشتبكت المدفعية الساحلية غرب العريش، مع قول دبابات العدو تمكنت من تدمير دبابتين، وطلبت قوات العريش معاونة جوية صباح يوم ٦/٦، إلا انها لم تصل.

هذه التحركات التي ذكرتها وواقعة الهجوم على العريش هي نفس الحديث الذي كان يسمع بوضوح بين المشير وبين اللواء نصر الديب في غرفة القيادة مساء يوم ٦٧/٦/٥ وسمعه الرئيس عبد الناصر أثناء وجوده بجوار المشير، وحفظ الرئيس إسم «اللواء الديب» لتكراره خلال هذا الحديث التليفوني. وبسقوط العريش وأم قطف، ومحاولة تقدم العدو غرباً، صدرت أوامر قائد الجيش بارتداد بقية قوات النطاق الأول، والتمسك بمواقع النطاق الثاني. وكان ذلك في الساعة ٦ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦.

معركة بئر لحفن:

في الساعة الرابعة صباح يوم ٦/٦، إشتبكت مجموعة جنوب غرب العريش (اللواء عثمان نصار) أثناء تقدمها لدعم العريش مع قوات العدو المكونة من كتيبة مدرعة، وفي الساعة ١١,٣٠ صدرت الأوامر بارتداد القوات إلى النطاق الثاني

والتمسك به تنفيذاً لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي بلغه الفريق أنور القاضي إلى اللواء محمد صادق شرف قائد منطقة القنال وشرق الدلتا لتوصيله إلى قيادة الجيش الميداني في سيناء.

وتمت الموافقة على تجهيز النطاق الثاني والتمسك به وهو الخط الذي يمتد من جبل لبنى حتى التمد. وجاء في نص الإشارة اللاسلكية: ترتد قوات اللواء نصار، قوات اللواء سعدى إلى النطاق الثاني، تتم العملية ليلاً. إجراء هجمات مضادة محلية. يرتد اللواء ١ المدرع، واللواء ١١٣ مشاة إلى الخلف من الكونتلا، تتمسك الفرقة ٦ مشاة بالتمد ونخل. تتجمع الفرقة ٤ المدرعة في المنطقة من وادي البروك، نخل وتستخدم الشفرة على قدر الإمكان. تعيين اللواء صادق شرف قائداً لمنطقة القناة، يتم تأمين المضايق مع تكوين إحتياطي.

ولأن الاتصالات كانت مقطوعة بين هيئة عمليات القوات المسلحة في القاهرة وبين أي قوات في الجبهة بما فيها قائد الجبهة أو قائد الجيش. فقد تم تبليغ هذه المعلومات إلى العريش، عن طريق خط تليفوني هوائي يخص قوات الحدود وهو الذي كان يتكلم المشير من خلاله مع اللواء نصر الديب. واعتقد ان القرار بالانسحاب إلى النطاق الثاني والتمسك به نبع من الفريق أنور القاضي الذي عرضه على المشير فجر يوم ١٩٦٧/٦/٦، ووافق عليه.

أما يوم ١٩٦٧/٦/٧ فقد كان يوم هرولة القوات كلها بالإنسحاب إلى غرب القناة، وفي تقديري ان عدم وجود حملة كافية لقوات الستارة المضادة للدبابات جعلها تفضل الثبات في مكانها، وإن كان قد علم بعد ذلك انه لم يتم أي هجوم للعدو على قوات الستارة، وكانت شباك التمويه والإخفاء تغطي أسلحتها، أي انها لم تقاتل إطلاقاً.

القتال على النطاق التعبوي:

في الساعة ٩,٥٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/٧، دفعت قواتنا كتيبة صاعقة وكتيبة دبابات، وسرية استطلاع إلى رمانة لصد هجوم العدو والمتقدم على الطريق الساحلي، «مجموعة الـ ٢٠ دبابة» ودارت معركة بين القوتين يوم ٦/٨ حيث تدخل طيران العدو، واشتركت مقاتلاتنا «ميج ١٧» في ضرب قول العدو، لكن قواتنا ارتدت إلى القنطرة شرق.

مساندة القوات البحرية:

قامت القوات البحرية بمساندة الجانب الأيسر للقوات البرية في سيناء إذ ظلت دورياتها تعمل في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء، من بدء حشد القوات، وأثناء تقدم قول دبابات العدو «قول ٢٠ دبابة» يوم ١٩٦٧/٦/٧ على الطريق الشمالي قرب رمانة، قامت القوات البحرية بضربه وتعطيله وعرقلة تقدمه، فطلب معاونة جوية لوقف هذا القذف من البحرية المصرية، فسارعت طائرات العدو بمهاجمة القطع البحرية على الساحل الشمالي لسيناء، فأصابت السفينة «ليبرتي» الأمريكية التي كانت تعمل في هذه المنطقة لصالح القوات الإسرائيلية وكانت الإصابة مدمرة واعترفت إسرائيل بخطأها واعتذرت للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الخطأ.

لم تستطع القوة المصرية التي لم يكن لها قائد استطلاع للأرض التقدم، بل غرست معظم العربات والمعدات الثقيلة في أرض سبخية معروفة بجوار بحيرة البردويل. فتمركزت الوحدات الصغيرة بعد انسحابها في منطقة مرتفعة شمال القنطرة شرق، حيث استمرت مدافعة عن مدينة «بور فؤاد».

معركة الفرقة الرابعة المدرعة:

صدرت تعليمات هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش الفريق صلاح محسن في الساعة السابعة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، باستمرار الفرقة ٤ المدرعة في أماكنها بالمضايق إلى أن يصدر أمر بانسحابها، وقد أجاب قائد الجيش انها في مواقعها بالمضايق بناء على أوامره السابقة حتى الساعة الثانية عشرة من يوم ١٩٦٧/٦/٧.

ثم أرسلت إشارة شفرية في الساعة ٧,٤٠ صباح يوم ٦٧/٦/٧ من هيئة العمليات إلى قائد الفرقة ٤ المدرعة اللواء صدقي الغول. هذا نصها: «استمر في مواقعك إلى أن يصدر أمر منا بالانسحاب. أفد عن تمركز وحداتك الآن. قيادة الجيش على نفس التردد مستمعة» لكن اللواء صدقي لم يفد بوصول الأمر. أي ان الإشارة لم تصل إليه. وقد طلبت قيادة الجيش إرسال هذه الإشارة عن طريق قيادة منطقة القناة في الإسماعيلية ضماناً لوصولها إلى اللواء صدقي الغول.

كانت جميع الإشارات إعتباراً من ظهر يوم ٦/٦، تصب آلياً في الإسماعيلية

بقيادة منطقة القناة . بسبب انسحاب قيادتي الجبهة والجيش في وقت واحد ودون أن يسبقهم إلى المكان الجديد قيادة تبادلية .

في نفس الوقت تمت معركة ألوية الفرقة ٤ المدرعة حوالى الساعة ١١٫٤٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧ حيث اشتبك اللواء ٢ المدرع مع مدرعات العدو في وادي الجدي . واشتبك اللواء ٣ المدرع مع مدرعات العدو المتقدمة في اتجاه الإسماعيلية كما اشتبك اللواء ٦ الميكانيكي مع مدرعات العدو في المدخل الغربي لمضيق متلا .

إرتداد القوات إلى غرب القناة :

في الساعة الثامنة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة إلى « قائد الجيش » الفريق « صلاح محسن » رأساً بارتداد القوات إلى غرب القناة خلال ليلة واحدة .

شهداء للتاريخ :

بالرغم من الظلام الذي ساد رؤية القادة والضباط في الميدان فقد شهدت سيناء بطولات خارقة من أفراد القوات المسلحة . وسيشهد التاريخ كيف يسترخص أبناء هذا الوطن دماءهم في الدفاع عنه ، ولكن هذه البطولات وروعتها قد تاهت في الظلام الرهيب الذي أسدلته الهزيمة على هذه الصورة المجيدة في يونيو ١٩٦٧ .

القتال على الجبهة الشرقية

العمليات الجوية . بدأت الهجمات الجوية لدول الجبهة الشرقية (الأردن ــ العراق ــ سوريا ــ المقاومة الفلسطينية) على مطارات البلد ــ رامات رافيد ــ عكرون ــ ناتانيا بالاضافة الى اهداف فى تل أبيب ومصفاة البترول فى حيفا ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥ انتهت بتدمير اكثر فى طائرات اسرائيلية

ردت اسرائيل لقاءات جوية على مطارات عمان والمغرق و H 3 في الأردن وخمس قطارات سورية بعد ظهر نفس اليوم نتج عنها خسائر ٨٠٪ فى القوة الجوية الاردنية ، ٥٠٪ من القوة الجوية السورية .

العمليات الارضية . اعتمدت عمليات الفنية القديمة على ٢ لواء مدرع اردنى (٤٠ ، ٦٠) ولواء عراق ، ٢ كتيبة صاعقة مصرية وعناصر من المقاومة وتمت معركة تصادمية ناجحة فى قطاع جنين ولكن كانت سيطرة الطيران الاسرائيلى على مسرح العمليات ساحقة لاجبار القوات على الانسحاب شرق نهر الأردن يوم ٦/٨ وكان مجلس الأمن الدولى : قد أصدر قراره بوقف العمليات يوم ١٩٦٧/٦/٧ وقبلته الأردن . أما على الجبهة السورية فقد بدأت اسرائيل هجومها على هضبة الجولان صباح يوم ١٩٦٧/٦/١٠ بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النيران يوم ١٩٦٧/٦/٩ . وتمكنت القوات الاسرائيلية من الاستيلاء على هضبة الجولان يوم ١٩٦٧/٦/١٠ .

الفصل العاشر

إنسحاب القوات من سيناء

قرار الانسحاب:

ظهرت أول نية للمشير بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة ٥,٥٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦ يطلب فيها وضع خطة إنسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة.

وقد طلبني المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، قائلاً لي: عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس، ثم أضاف «أمامك ٢٠ دقيقة فقط».

فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إليَّ شخصياً من المشير، الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل، أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر. فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاة متماسكة حتى هذا الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعي إطلاقاً التفكير في انسحابها.

أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة إنسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جداً، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودوَّنها اللواء تهامي في ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط إنسحاب القوات وتوقيت التمركز في هذه الخطوط.

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه. واضعاً إحدى ساقيه على كرسي المكتب، ومرتكزاً بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي.

بادرت المشير بقولي: «على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوطاً عامة لتحقيق فكرة سيادتك، ونرجو الإذن بأن يقرأها اللواء تهامي، وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله: ترتد القوات إلى الخط كذا.... يوم كذا ثم إلى الخط... يوم كذا وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب - أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليالٍ».

عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي: «أربعة أيام وثلاث ليالٍ يا فوزي، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص». ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيستيرية، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمراراً أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير. بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الإسماعيلية «قيادة القناة» أن المشير قد أصدر أمره إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة في ليلة واحدة. والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦، أي حوالى الساعة الخامسة مساء، إلا إذا كان الأمر قد صدر فعلاً قبل الظهر من المشير، إلى قائد ما، لم نكن نستطيع حتى تلك اللحظة الاستدلال عليه.

وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة لشخصه، وفرقته فقط، دون أن يخطر قيادته العليا والقوات التي تجاوره، وهذا عمل من الأعمال التي تحرم عسكرياً في جميع القوانين العسكرية إذ انه يمس أمن وسلامة بقية القوات مساً مباشراً.

وجرى العرف العسكري على أن مثل هذا الأمر يتم كتابة، ويدقق القائد المنفذ في توقيع القائد الأعلى على مثل هذا الأمر. كل هذا يسبب الحساسية وفوضى التنفيذ، والدمار المتوقع للقوات عموماً إذا تم الانسحاب الكلي أو الجزئي بدون تنظيم أو سيطرة. وفي بعض الدول الكبرى يسمح كعرف أيضاً أن تطلق النيران على أي جندي يحاول الانسحاب منفرداً، أو حتى على أي جماعة تنسحب بدون أوامر تنظيم وتوقيت، وتأمين هذا الانسحاب.

الغريب أن الفريق أول مرتجى قائد الجبهة قد عرف بأمر الانسحاب، من القوات المنسحبة نفسها، وقرر أن ضابط شرطة عسكرية توجه إلى قيادته، وأخبره بالأمر مدللاً على ذلك بأنه الوحيد الموجود في الموقع بعد انسحاب القوات فعلاً، أي لم يتم اخطاره لا من القيادة العليا ولا من قيادة الجيش الميداني، كما قرر أنه سأل الضابط عن مصدر الأمر فرد عليه الضابط بأنه أمر المشير شخصياً. وهنا أعود بالقارىء لنتذكر أن كلمة أمر المشير لها فعل السحر والطاعة، ولقد نفذ الفريق أول مرتجى بالفعل هذا الأمر وعاد بقيادته إلى الإسماعيلية.

كما قرر لي عند مقابلته في الإسماعيلية يوم ١٩٦٧/٦/٧، ان المواصلات الداخلية بين قيادته وبين قيادة الجيش، وبين قيادته وبين التشكيلات والمحاور كانت مقطوعة من ليلة ١٩٦٧/٦/٥، غير أن الفريق أول مرتجى قرر فيما بعد أنه اتصل بالمشير شخصياً وكلمه يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرتين بخصوص موقف القوات البرية.

أما قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن، فكان على اتصال بالفريق أنور القاضي، والمشير شخصياً طوال نهار يوم ١٩٦٧/٦/٥ مرة مباشرة وبقية المرات عن طريق اللواء نصر الديب في العريش، وقد عرض على الفريق أنور القاضي فكرته الابتدائية عن ارتداد القوات إلى النطاق الثاني، ولكنه طلب التصديق من المشير قبل أي تنفيذ.

وقد تبين بعد ذلك ان الفريق صلاح محسن إتصل رأساً بالمشير يوم ١٩٦٧/٦/٦ واتصل هاتفياً في السابعة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ باللواء صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة، وأخبره أن المشير عامر أصدر أوامره بالانسحاب إلى غرب القناة، وعلى الفرقة الرابعة المدرعة إحتلال المضايق حتى الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٧ لحماية إنسحاب القوات، ثم تنسحب الفرقة الرابعة بعد ذلك. ومن هنا جاءته الموافقة على فكرته من الفريق أنور القاضي في الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، أما سيطرة الفريق صلاح محسن على قوات الجيش، فكانت مفقودة أصلاً نتيجة تدخل المشير في أعماله حتى الصغيرة منها، وإصداره لأوامر كثيرة، وصلت إلى حد نقل «سرية» لدعم مكان آخر مطلوب له قوات، علاوة على التغييرات ذات الحجم الكبير في الأعداد، والتي كانت تتوالى عليه يومياً خلال الأيام العشرة الأخيرة قبل بدء المعركة، ثم كان شلل المواصلات الداخلية بين تشكيلاته، بل وقطعها نهائياً، مكملاً لفقد سيطرته تماماً على الميدان.

ولأهمية الاتصالات في ذلك اليوم ١٩٦٧/٦/٦ الذي أصدر فيه المشير أمر الانسحاب إلى غرب قناة السويس، وفي ليلة واحدة فسنوردها كما رواها القادة فيما بعد.

- الساعة ١١,٣٠ صباحاً تمَّ إتصال بين المشير وبين الفريق أول مرتجى تكلم فيه الأخير عن إقتراحاته بالنسبة لانتقال القوات إلى خط الدفاع الثاني وموقف الفرقة الرابعة المدرعة، كاحتياطي عام.
- الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر تمَّ إتصال تليفوني بين الفريق صلاح محسن، والفريق أول مرتجى، أخطره فيه أن المشير يطلب قيام الفرقة الرابعة المدرعة بهجوم مضاد لفك حصار القسيمة.
- الساعة ٤ مساء، صدر أمر المشير الشفوي بالانسحاب إلى غرب القناة لمن؟ لا أحد يعلم.
- الساعة ٤,٣٠ مساء كلفني المشير بوضع اقتراح أو مشروع إنسحاب القوات.

إشاعات حول خبر الانسحاب:

لعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب، تطوع ضباط كثيرون خاصة من أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، بزيادة تفصيلات وإضافات على الأمر نفسه، فزاد الغموض أكثر. وحدثت بلبلة في التنفيذ، وأصبحت حالة إنهيار القوات مادياً ومعنوياً هي السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك.

لقد انتشر خبر الانسحاب بأي طريقة، وبأي شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسؤولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تمركز المنسحبين، وطرق إنسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هاكستب، ومرة أخرى إلى دهشور.

كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط، وضباط صف الشرطة العسكرية التي كانت تلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذي انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية.

ووصل الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر

رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسي للمعلومات عن عمليات إنسحاب القوات من سيناء، أي التي عبرت قناة السويس. ومنها تم انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦ بقيادة نقيب إسمه ضرغام.

كما وصلت إشاعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بجوار معسكر الجلاء، بإخلائه، وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفت مثل هذا الخبر الكاذب بنفسي يوم ١٩٦٧/٦/٧، وكل هذه البلبلة في الآراء تتجه إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوي بالانسحاب يوم ١٩٦٧/٦/٦، والقاضي باعادة أفراد الجيش الميداني وعددهم ١٢٠ ألف فرد إلى غرب قناة السويس سالمين.

أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين فهو عبور الجنود قناة السويس غرباً، كيفما اتفق، وبأسلحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعاً أو أغلبهم في اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب في الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيراً على الأقدام، أو بأي وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفي منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرد إستمروا في السير إلى قراهم حوالى أسبوع من يوم ١٩٦٧/٦/٧، وبعدها عادوا، وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أي أسلحة.

تراجع أخير للمشير:

كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعليمات، في محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة في منطقة المضايق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ١٩٦٧/٦/٧، وتم اخطار الفريق أنور القاضي بذلك عن طريق الإسماعيلية.

وخلال ليلة ٦، ٧ يونيو كان المشير يصارع انهياراً نفسياً نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل في غرفة نومه التي تقع خلف مكتبه ببدروم القيادة. ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هي العامل الأساسي في هذا الانهيار اليائس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوي بالانسحاب كما ذكرت سابقاً.

كان الكل في تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الوجوم واليأس والانهيار وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليتلقى مكالمات تليفونية إنحصرت في مكالمة مع الرئيس عبد الـناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية، وثالثة مع وزارة الخارجية، إنتهت بمناقشة ولغط كثير برز على لسان شمس بدران في صورة إستدعائه للفريق أنور القاضي، حيث سألـه عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميداني، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضايق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى.

وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة، كان أول من انسحب في الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد صباح يوم ٦/٧ وتمركز وحـده ومجموعـة قيادتـه، بدون أجهـزة لاسلكي في جنوب البحيـرات، بحجـة استحضار قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد في تلك الليلة.

وكان السؤال هو لماذا تراجع المشير في استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر صباح يوم ٦/٦، وحاول التغيير في أمره مساء نفس اليوم.؟

دوافع وأسباب هذا التغيير غير واضحة، ولكني بعد استقراء الأحداث فيما بعد، استنتجت أن هناك رأياً صادراً من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوي، ولو دفاعاً تقليدياً تمسكاً بالأرض؟ كما كان هناك إتجاه آخر صدر من السفير السوفيتي، والملحق العسكري السوفيتي في صورة سؤال يقول لماذا لا تترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيـمته؟ في حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

ويخيل إليَّ إن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ إن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتي على وجه السرعة وصل من الجزائر وشمل ٤٠ طائرة «ميج ١٧» إعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٠ وكان وزير خارجية الجزائر قد سبقهم الى القاهرة يوم ١٩٦٧/٦/٧ .

إلا أن هناك رأياً آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تليفوني بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر يطلب الأول فيه الرأي عن إمكانيه الصمود في المضايق بدلاً من الانسحاب رأساً إلى غرب القناة، فلم يتلق رداً من الرئيس سوى جملة مُرَّة - كما علمت فيما بعد هي: «يعني كنت أخذت رأيي في الانسحاب الأول» «وجاي دلوقت تسألني رأيي عن المضايق؟».

هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان في حالة غير عادية، فهو الذي أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦، ثم عاد وكرره تأكيداً للفريق أنور القاضي الساعة الثامنة مساء نفس اليوم، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام وفي ليلة واحدة إلى غرب القناة.

وفي صباح يوم ٦/٧، كلفني المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية في محاولة لوقف إنسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها في منطقة المضايق، مضافاً إليها أي قوات أخرى يمكن أن تساعدها.

توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية واصطحبت معي اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكري، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرتجى، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد اسماعيل واللواء الدغيدي قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء.

أخطرتهم جميعاً بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأي قوات أخرى، للتمسك بالمضايق. فقرروا جميعاً وبلا أي تردد، بل بطريقة عصبية عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فطالما لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها.

وحدث جدل بيني وبين القادة الموجودين جميعاً، وعلى رأسهم الفريق أول مرتجى الذي سارع بطلب المشير تليفونياً، وأخطره - أي الفريق مرتجى - بـالموقف ليقنعه، ثم ترك لي سماعة التليفون كي يكلمني المشير شخصياً. وبالفعل قال لي المشير كلمتين لا ثالث لهما «خلاص يا فوزي - إرجع أنت إلى القاهرة».

- بهذه البساطة، وبهذه السهولة، وبالقول القاطع من المشير إنتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة؟!

مظاهر اليأس

في طريق عودتي إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٦/٧، سلكت الطريق الجنوبي المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثاً نطق وحده بالحقيقة المرة التي وضعت فيها قواتنا وهي «عدم الميل أو الرغبة في القتال». شاهدت خمس دبابات جديدة «ت ٥٥» على الجانب الشرقي للقناة، متروكة بدون أطقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو في قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر

قد دمرت في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٦/٧، ما عدا معبراً شمال البحيرات، وقد أخطرت اللواء عماد ثابت مدير إدارة المدرعات الذي شاهدته بالصدفة حينما كان متوجهاً ورئيس أركانه اللواء حسني عيد إلى غرب القناة للمساعدة في إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس بدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقي هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات. فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل.

وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات أمرت رئيس أركان المدرعات اللواء حسني عيد بتكليف طاقم هاون كان متمركزاً على بعد قليل مني، بإطلاق عدة طلقات للإزعاج بجوار الدبابات.

إلا انه عاد ليخبرني بأن ضابط الطقم رد عليه قائلاً: «بلاش يا فندم لحسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا».

هذا هو المثل الواقعي للانضباط القتالي، وهو نفس المثل لروح القتال أيضاً.

غادرت المنطقة في اتجاه السويس، ووجدت نفس الحال، ونفس الروح، بل شاهدت بعيني مظاهر اليأس والاستسلام مضافاً إليها الفوضى بكل مظاهرها ولم أجد في أي وحدة أو جماعة ضابطاً واحداً بين مجموعة جنوده إطلاقاً.

وفي نفس اليوم تمت محاولة للقتال على المحور الشمالي، مع قول دبابات للعدو وهو القول الذي بدأ الاختراق الأول على الساحل، يوم ١٩٦٧/٦/٥، وكان مكوناً من ٢٠ دبابة، وقد سميت هذه المعركة كما ذكرت سابقاً «معركة جلبانة».

عدت من منطقة القتال مساء يوم ٦/٧ إلى مقر القيادة في مدينة نصر، فوجدت أن الجو العام هو اليأس والهزيمة. وبدأ يترامى إلى سمعي عبارات تعني أن النشاط الدبلوماسي قد بدأ يأخذ طريقه بين القيادة العليا «المشير وشمس بدران» وبين وزارة الخارجية، كما علمت أنه تمت مقابلات واتصالات بين المشير وشمس بدران وبين السفير السوفيتي في نفس اليوم.

إندحار القوات المصرية:

كان قرار المشير عبد الحكيم عامر بانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، في ليلة واحدة إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقي في اندحار القوات المسلحة المصرية، وهي القوات التي لم تعط فرصة لقتال العدو.

وقد تعمدت القوات الإسرائيلية التي وصلت إلى القناة مساء يوم ٦/٧ أن تقبض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر فأسرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى في العريش.

بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور، فيعبروا قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم.

كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا في تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول. فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة والضباط وليس المعدات أو الجنود وكان هذا التصرف إستجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات في العريش: «بالانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط في ليلة واحدة».

وحتى المعبر الأخير الذي تركته قائماً شمال البحيرات يوم ١٩٦٧/٦/٧ دمر في اليوم التالي بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسي الجيش، وقائد مكتب مخابرات الاسماعيلية وبذا تم غلق القناة وحجز بها ١٣ سفينة.

كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكيدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التي تجمعت على الشاطىء الشرقي للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية في القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور.

حتى الدبابات المصرية الجديدة «ت ٥٤، ت ٥٥» استخدمت في نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود، إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هي ٤٧ دبابة قادمة من المحور الجنوبي، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد وصلت كلها فرادى.

لم أدرك في ذلك الوقت معنى كلمات المشير ولم أعلم الى أين أتجه بعد ذلك . وبانصراف المشير من مقر القيادة العامة أصبحت القوات المسلحة بلا قيادة .

وعلمت بعد ذلك أن المشير توجه الى شقة خاصة باللواء عصام خليل بالزمالك وقضى فيها ليلة ١٩٦٧/٦/٨ .

وبقى شمس بدران فى القيادة ، على مكتب المشير ، ونام فى غرفة نومه في تلك الليلة ، ونظراً لأهمية تلك الأيام فسأذكر ماحدث فيها بالتفصيل .

يوم ١٩٦٧/٦/٨ :

قابلت شمس بدران فأخبرني أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران قائلاً « الروس حيساعدونا ، وأنت ستمسك القوات المسلحة ، والمشير قدم استقالته ، وأنا كما سأقدم إستقالتى إلى الرئيس عبد الناصر . إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضاً ، وأنا قلت كده للفريق أول صدقي محمود ، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة » .

في تلك اللحظة أدركت معنى كلمة « المشير مساء أمس » خلّي بالك من القوات المسلحة .

أخطرت القادة الآتية أسماؤهم بعد ، بما ذكره لي شمس بدران وهم : « فريق أول سليمان عزت ، فريق أول صدقي محمود ، فريق أول أحمد حليم امام ، فريق أول هلال عبد الله هلال ، فريق أول عبد المحسن كامل مرتجى ، فريق أول جمال عفيفي ، فريق أنور القاضي » .

بدأت ترد إليَّ إستقالاتهم في اليوم التالي فجمعتها وسلمتها إلى سامي شرف ، مدير مكتب الرئيس للمعلومات في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠ .

ومع مساء نفس اليوم ١٩٦٧/٦/٨ علم القادة أن المشير موجود بمنزله بالحلمية ، فذهب إليه عدد كبير منهم وعلى رأسهم الفريق أول علي علي عامر ، و الفريق أول صدقي محمود ، والفريق أول سليمان عزت ومعظم القادة من رتب

الفريق أول والفريق واللواء وبعض الضباط من الرتب الأخرى بالإضافة إلى شمس بدران. وجميعهم كانوا من الضباط المقربين.

وصلت إلى هذا الجمع متأخراً، وعرفت أن الكل ينتظر مقابلة المشير، الذي اختلى بشمس بدران ثم خرجا معاً من باب المنزل الخلفي، دون أن يعلم أحد من القادة بذلك، إلا بعد انصرافهما بفترة طويلة فغادروا المنزل دون أن تتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير.

ذكرني هذا الجمع من القادة المقربين، بالاجتماعات التي كانت تتم في القيادة في أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس، وبين المشير في أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤.

وبنهاية يوم ١٩٦٧/٦/٨، كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن، وفي ذلك اليوم أيضاً بدأ التركيز في الهجوم على سوريا، كما صدر قرار وقف إطلاق النيران من مجلس الأمن، ووافقت مصر عليه مضطرة، بعد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتي بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب.

يوم ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧:

فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية غروب يوم ٦/٩، وقد أعلن القرار من قصر القبة وأسند الرئاسة بموجب الدستور إلى السيد زكريا محيي الدين.

وفي رواية أخرى على لسان الكاتب محمد حسنين هيكل، انه رأى إسم «شمس بدران» مكان إسم «زكريا محيي الدين» في مسودة قرار الرئيس بالتنحي، لكن الرئيس غير الاسم في آخر لحظة، وهذه رواية صحيحة كما علمت من الرئيس نفسه فيما بعد إذ قال: «إن ذكر إسم شمس بدران جاء على لسان المشير في آخر لقاء معه مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨، ولكن هذا الإسم لم يكن يهدف إليه أو يعنيه في شيء وهكذا أخفى الرئيس عبد الناصر الاسم الحقيقي الذي يعنيه حتى إذاعة بيان التنحي».

في خطابه سرد عبد الناصر مؤامرة أمريكا وإسرائيل واعترف بأن حجم الهزيمة

لم يكن متوقعاً، كما ذكر كثافة هجوم الطيران الإسرائيلي، واتجاهه غير المتوقع، وأعلن بكل شجاعة تحمله لمسؤولية الهزيمة.

وناشد الرئيس في خطابه جميع المصريين بأن يعمل كل فرد في موقعه، كما ذكر أن القوات البرية انسحبت من سيناء، ولم تستطع تحمل عدم وجود غطاء جوي لها، وأشاد بموقف القوات المسلحة ورجالها، ولم يشر بأية كلمة عن مسؤولية القائد العسكري المسؤول عن المعركة، ولا عن قيادات القوات المسلحة أيضاً وتحمل وحده بكل شجاعة المسؤولية التاريخية دون ذكر أي شخص آخر.

وكان لهذا القرار ردود فعل مختلفة لكنها قوية، فبينما ظهر فرح إسرائيل والولايات المتحدة التي تابعت الأحداث الداخلية في مصر، في انتظار قرار استسلامها لإسرائيل، رفض الشعب المصري كله، والحكومة المصرية، ومجلس الأمة وجميع الهيئات والنقابات هذا التنحي.

كما رفضت كل شعوب الدول العربية بلا استثناء هذا القرار من الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر، وتجمع الشعب المصري في شوارع القاهرة وعلى طول شاطىء النيل حتى منطقة منشية البكري، حيث كان يقيم الرئيس.

وانهالت البرقيات من الدول العربية، والمكالمات الشخصية من قادة ورؤساء العرب، واجتمع مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ورفضا القرار، كما أصدر السيد زكريا محيي الدين بياناً للشعب وللأمة، يرفض ترشيح الرئيس له بل طالب مجلس الأمة بضرورة تواجد الرئيس في المجلس الذي ظل منعقداً إلى أن وعد الرئيس بالذهاب إليه لمناقشة القرار. ولكنه في اليوم التالي ونتيجة للكتل البشرية المتراصة التي أوقفت الحياة العامة، داخل القاهرة كلها لم يستطع الرئيس الذهاب واضطر أمام هذا الضغط الشعبي المصري والعربي أن يصدر البيان التالي في ١٠ يونيه ١٩٦٧:

«إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان، إن الأمر كله بعد هذه الفترة، يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام، إنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت، فإن صوت

الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد، ولهذا فإن القرار مؤجل».

«إن الهزيمة، لا بد وأن تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة وفاحصة وافية، على كثير من جوانب عملنا».

وبعدول الرئيس عبد الناصر عن التنحي تحت ضغط الجماهير المصرية والعربية والأفريقية والعالم الثالث كله ثبت للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس عبد الناصر هو الزعيم الوحيد والقوي الذي يجب على كل من الدولتين الأكبر التعامل معه دون سواه في المنطقة العربية كلها.

وقد أعلن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في نفس ذلك اليوم اعتزالها، بينما استمر الهجوم الإسرائيلي على سوريا بالرغم من إعلان وقف إطلاق النيران. أما المشير عامر فقد اعتكف في منزله بالجيزة إعتباراً من ذلك اليوم، وبدأ بعض الضباط القادة «المقربون السابقون» في الاتصال به في منزله والمطالبة بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، لكن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران أعلنا نبأ إعتزالها جميع مناصبهما، وظهر ذلك في الصحف يوم ١٩٦٧/٦/١٠.

وكان الملحق العسكري السوفيتي قد حضر إليّ صباح يوم ٦٧/٦/٩ طالبا مني معرفة الأسلحة والمعدات التي فقدت أو دمرت في القتال في أفرع القوات المسلحة، أو بياناً بالأسلحة الباقية، كما طلب معرفة الأسلحة والمعدات المتوفرة لدينا بعد وقف إطلاق النيران ومكان تمركزها، ونفس هذا الطلب بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

كان هذا الطلب مفاجأة لي إذ انه حتى تلك اللحظة، لم يكن بمقدور أي فرد أن يجمع مثل هذه البيانات، وكان هدف الملحق العسكري الذي كلف به من قيادته بموسكو، هو سرعة دعم قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات المطلوبة.

وقد استجاب الاتحاد السوفيتي بسرعة غير متوقعة، إذ بدأ الجسر الجوي بكثافة ابتداء من يوم ١٩٦٧/٦/١١ والهبوط بالطائرات «تي ٢٢» الضخمة في مطاري القاهرة الدولي، وغرب القاهرة، والغريب في الأمر أن عناصر المدفعية المضادة للطائرات في منطقة القاهرة كانت تفتح وبدون سيطرة نيراناً طائشة على جميع

الطائرات التي تعبر سماء القاهرة دون أي انضباط خلال يومي ١٠، ١١ في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تعج بالناس وجميع المواصلات متوقفة.

وفي ذلك اليوم تم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أذيع في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠ وقف إطلاق النيران على الجبهات الثلاث مصر والأردن وسوريا، بعد أن حققت إسرائيل أهدافها كاملة وتم لها الإستيلاء على سيناء، عدا شريط رأس العش وبور فؤاد، كما تم الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان في ستة أيام وانتقل الصراع إلى ردهات الأمم المتحدة حتى صدر القرار ٢٤٢ الشهير.

تحدي السلطة الشرعية:

في يوم ١٩٦٧/٦/١١ في الساعة ٩ صباحاً، حدث تجمهر غريب غير متوقع من بعض ألوية وعمداء، وعقداء القوات البرية وجميعهم ممن يقال عنهم «مقربون».

كان عددهم يزيد عن خمسين ضابطاً تجمعوا في البهو الداخلي بمقر القيادة بمدينة نصر مطالبين «بضرورة حضور المشير للقيادة، وممارسته للسلطة» وكانت الكلمات تتناثر من أفواههم «لا قائد إلا المشير» أين المشير؟

وقد علمت من اللواء عبد الرحمن فهمي أقدم الضباط المتجمهرين أن المشير كان قد وعدهم بالحضور إلى القيادة، عندما ألحوا عليه في مساء اليوم السابق.

واجهت هذا الجمع من الضباط بمفردي في البهو، مذكراً إياهم بصوت عالٍ وبحدّة ان هذا التجمهر ضار بهم، وانه لا توجد لدي أي معلومات عن حضور المشير إلى القيادة. وأضفت ان المشير موجود بمنزله بالجيزة ثم أمرتهم بالانصراف فوراً.

بعد وقت قليل من تفرق الضباط أخطرني ضابط أمن المقر أن حوالى ١٢ عربة مصفحة (من عربات سريتي الحراسة «شرطة عسكرية») مسلحة تحت قيادة ضابطين من نفس السريتين قد دخلت عنوة من الباب الرئيسي للقيادة ورفع أفرادها أسلحتهم إلى أعلى مهللين ومطالبين باستمرار قيادة المشير عبد الحكيم عامر.

«لا قائد إلا المشير» نفس هتافات الضباط الذين سبقوهم في التجمهر، وقد علمت فيما بعد أن هذه الهتافات قد بدأت عند مرور العربات والجنود أمام منزل

الرئيس عبد الناصر في منطقة منشية البكري التي تعد المدخل الطبيعي إلى مقر القيادة بمدينة نصر.

خرجت لمواجهة هذا التجمهر العسكري الثاني على باب المدخل الداخلي للقيادة، وطلبت حضور أحد ضباط القوة، الذي لم يجرؤ على المثول أمامي، فأرسلت إليه مرة أخرى أمراً بالانصراف، وإلا قبضت عليهم جميعاً وحاكمتهم محاكمة عسكرية ميدانية فورية فانصرفوا جميعاً.

عرفت بعد ذلك أنهم توجهوا إلى منزل المشير في الجيزة حيث رابطوا هناك بأسلحتهم وذخائرهم وعرباتهم، مكونين، فيما بينهم قوة حراسة شخصية للمشير عبد الحكيم عامر.

وحتى تلك اللحظة، لم يرغب الرئيس جمال عبد الناصر أن يبدي مجابهة أو يحدث صداماً مع المشير، وعلى ذلك ظلت هذه القوة قائمة في حراسة المشير بمنزله بالجيزة تمون بالتعيينات والوقود، والمرتبات كأي قوة أخرى من وحدات الحراسة والشرطة العسكرية، بل استكملوا نقل إحتياجاتهم من معسكر الحلمية حيث كان يقيم المشير سابقاً، إلى منزل الجيزة.

وقد اتصل بي الرئيس عبد الناصر في الساعة الحادية عشرة صباحاً وكان قد علم بمظاهرة الضباط كبيري الرتب، ومظاهرة سريتي الشرطة العسكرية وسألني عن الموقف ومطالبهم أو هتافاتهم، وكيف تصرفت معهم، وإن كانوا ذهبوا أم لا، فأجبته على جميع أسئلته.

تعيني قائداً عاماً للقوات المسلحة:

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/١١ إتصل بي الرئيس عبد الناصر وأخطرني بأنه تم تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملي لمثل هذه المسؤولية من الآن، فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسؤولية. ثم أخطرني بأن هذا أول قرار يصدره، وانه سيعلن في الإذاعة الساعة ٢,٣٠ بعد ظهر نفس اليوم.

قبول إستقالات القادة وإحالتهم للمعاش:

في الساعة ٣ بعد ظهر نفس اليوم إتصل بي الرئيس مرة أخرى وأخطرني، بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم:

فريق أول سليمان عزت	قائد القوات البحرية
فريق أول محمد صدقي محمود	قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
فريق أول محمد أحمد حليم امام	مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
فريق أول هلال عبد الله هلال	مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
فريق أول جمال عفيفي	نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
فريق أول عبد المحسن كامل مرتجى	قائد عام الجبهة الشرقية وقائد القوات البرية
فريق أنور القاضي	رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

كما صادق الرئيس عبد الناصر بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة على إحالة الآتية أسماؤهم إلى المعاش:

لواء عبد الرحمن فهمي، لواء عبد الحليم عبد العال، لواء عثمان نصار، لواء حمزة بسيوني، لواء طيار إسماعيل لبيب، عقيد جلال هريدي، لواء محمد فؤاد علوي.

كما أمرني الرئيس بضرورة الاتصال بهؤلاء شخصياً، وتبليغهم هذه القرارات وقبول الاستقالة أو الإحالة إلى المعاش إعتباراً من يوم ١٩٦٧/٦/١١ وأن ينفذوا القرار في نفس اليوم.

ثم عاد الرئيس للإتصال بي بعد الظهر وأخطرني أنه علم أن المشير قد أمر شمس بدران بالإفراج عن النقيب شرف عبد المنعم أبو زيد وبعض ضباط الصف من السجن الحربي قبل اعتزاله، وعلم أنهم خرجوا فعلاً وقال إن هذا الإجراء غير سليم، طالباً مني إعادتهم مرة أخرى إلى السجن الحربي، والإسراع في محاكمتهم.

تعيين قائد القوات الجوية:

وفي نفس اليوم جرى إتصال آخر بيني وبين الرئيس عبد الناصر، أبدى لي فيه رغبته في اختيار الفريق مدكور أبو العز، وكان محافظاً لأسوان في ذلك الوقت، ليتولى منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

وكان الفريق مدكور أبو العز رئيساً لأركان القوات الجوية أيام الصراع على السلطة.

وقد قام مكتب الرئيس باستدعائه من أسوان، كي يعمل في نفس الليلة ويستلم قيادة القوات الجوية.

أول لقاء مع الرئيس:

حدد لي الرئيس الساعة ٧ مساء يوم ١٩٦٧/٦/١١، كموعد للقائه في منزله ومعي تقرير عام عن الموقف، كما طلب مني آخر كشف مُعَدَّل عن ضباط القوات المسلحة.

كان هذا أول لقاء لي على انفراد مع رئيس الجمهورية، حيث بدأ في دراسة، وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى في القوات المسلحة «ألوية، عمداء» وأخذ يسألني عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم.

أخذ الرئيس عبد الناصر يركز في تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذي كان موجوداً بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير في إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة، حتى أسماء القادة الكبار ومنهم دفعته كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت.

كما لمست في نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتي ذكر إسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاوناً شخصياً مع المشير، معطين ولاءهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض له الرئيس بسوء، وركز في أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران وظهر عدم معرفتي ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتي عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط.

وقد أثارت هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكاً كثيرة في نفسي لم أحددها في تلك الجلسة. كما استنتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتهما، وعلاقتهما العاطفية والأخوية بالرئيس عبد الناصر سوف تلعب دوراً هاماً في تفكير الرئيس فيما بعد.

والحقيقة أني لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها في شخصية الرئيس عبد الناصر، واستمر اللقاء في تحديد الأهداف العريضة، والصعبة التي ستدخلها القوات المسلحة الجديدة، في فترة حددها الرئيس بثلاث سنوات تقريباً.

كما سألني عن رغبتي في إعادة التنظيم للقوات المسلحة، وأهدافي وأسلوب

عملي، في توحيد قيادة القوات المسلحة، وفي التدريب والتنظيم والانضباط والشؤون المعنوية، والتسليح، وشؤون الضباط، والجنود عموماً.

تعيين رئيس الأركان:

سألني الرئيس في نفس اللقاء عمن أرشحه ليكون رئيساً للأركان العامة فذكرت إسم الفريق عبد المنعم رياض بدون تردد، أو انتظار في التفكير.

إندهش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتي به وصفاته، ثم وافق على تعيينه طالباً مني استدعاءه فوراً من عمان حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لنائب القائد الأعلى في عمان ابتداء من يوم ١٩٦٧/٦/٢.

تعيين وزير الحربية:

طرح الرئيس مركز وزير الحربية، ورشح لهذا المنصب إسمين هما السيد عبد المحسن أبو النور، والسيد أمين حامد هويدي.

وأخذ يسترسل في ذكر صفات ومؤهلات وعلاقة كل منهما به، ثم سألني عن علاقتي الشخصية بهما، ووقع الاختيار على أمين هويدي ليشغل منصب وزير الحربية.

وقد قال الرئيس، أتمنى أن يتم التعاون الوثيق بينكما، وأن تبذلا كل جهد، وبالرغم من أنني سوف أنفرغ لمساعدتكما في بناء القوات المسلحة على أسس علمية جديدة وروح جديدة، إلا أن المهمة شاقة.

إلغاء بعض القرارات الجمهورية:

في نفس اللقاء لمح لي الرئيس بأنه سوف يلغي بعض القرارات التي كان يشعر أن المشير اغتصب بها صلاحيات ليست له. ولما قلت له ضاحكاً إنها قرارات كثيرة جداً، رد بقوله سوف أكتفي الآن بقرارين فقط.

وعلى هذا قرر الرئيس إلغاء قرار منح السلطة المالية «ميزانية نثرية» الخاصة بالشؤون العامة، وكان حجمها سنوياً منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٧ من ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه سنوياً.

ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة، بل كانت تصرف بإمضاء أي ورقة

من المشير أو شمس بدران، أو حتى علي شفيق صفوت، كما ثبت فيما بعد في قضية الشؤون العامة.

أما الشيء الثاني، فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية، في تطبيق القانون رقم ٦٦/٢٥، الخاص بالأحكام العسكرية، وهي أحكام مسحوبة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصياً.

وهكذا بدأت مهمة الرئيس عبد الناصر الجديدة من يوم ١٩٦٧/٦/١١ مباشرة في بناء القوات المسلحة الجديدة، على أسس علمية جادة لم تحدث في التاريخ من قبل.

ولكن كان هناك موضوع مزعج آخر يجب الانتهاء منه قبل أن تبدأ عجلة البناء والصمود في الدوران. كان يجب أن يحسم الصراع على السلطة.

الفصل الحادي عشر

نهاية الصراع على السلطة

أجبر الشعب المصري، بل شعوب الأمة العربية كلها، الرئيس جمال عبد الناصر على الرجوع عن قرار التنحي، ورغم إعلان الرئيس تحمله المسؤولية إلا أن الجميع كانوا يعلمون أنه ليس المسؤول عما حدث.

وجد الرئيس عبد الناصر نفسه بعد عودته أنه أمام موقف حرج تجاه المشير وأعوانه، ذلك ان المشير لم يقدم إستقالته تحريرياً إلى الرئيس عبد الناصر، واقتصر تصرفه على توصيته للقادة الكبار بتقديم إستقالاتهم، كما ظهر في الصحف إعتزال المشير جميع مناصبه في الدولة يوم ١٩٦٧/٦/١٠.

وعندما أصر الشعب على إعادة جمال عبد الناصر، بدأ المشير يتساءل لماذا جمال عبد الناصر فقط، لماذا لم يـذكر الشعب، أو حتى القوات المسلحة إسم المشير مقترناً باسم عبد الناصر كما تعود دائمًا؟

في تلك اللحظة شعر المشير أنه أصبح وحيداً في تحمل مسؤولية الهزيمة وانه سيواجه وحده الشعب معزولاً من أي مساندة من القوات المسلحة التي طالما تباهى بأنه صانعها وحاميها وقائدها.

نفوذ وسلطة المشير:

كان المشير عبد الحكيم عامر يمثل مركز قوة، له نفوذه، وسلطاته الاستثنائية الكثيرة، وكلها صادرة من مجلس قيادة الثورة، أو مجلس الرئاسة، أو الرئيس عبد الناصر نفسه، على التوالي منذ قيام ثورة ١٩٥٢، وحتى عام ١٩٦٧.

كان المشير يشعر دائمًا أن القوات المسلحة وراءه، وانه صاحب الكلمة العليا

في مستقبل [illegible] [illegible] العلاقة المفضلة مع الرئيس عبد الناصر، وقد ظهر تفاصيل كل هذا في أحداث الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي نشأ بين أعضاء مجلس الرئاسة، كان المشير يشعر بقوته «وهي قوة القوات المسلحة» صاحبة الثورة وأداة التغيير في الدولة. ويعلم أن عبد الناصر نفسه يتحاشى الصدام معه أو مواجهته علنياً، كما حدث بالنسبة لبقية أعضاء المجلس.

وتمكن المشير نتيجة تطور الصراع لصالحه أن يبعد الرئيس عبد الناصر عن القوات المسلحة ويقلص إختصاصاته، وممارسته لصلاحياته إلى أدنى حد ممكن.

بيت المشير يتحول إلى حصن:

بدأ المشير عامر في جمع أعوانه من قادة وضباط القوات المسلحة الذين استقالوا أو أحيلوا للمعاش، وعلى رأسهم شمس بدران في منزله بالجيزة، وكان أغلبهم يبيت هناك.

نقل إلى منزله، وبأوامر منه سريتى شرطة عسكرية « الحرس الخاص » تتكونان من ٤ ضباط، ٢٩٠ فرداً كاملتى التسليح والذخيرة، كما أحضر المشير من قريته « اسطال » بمحافظة المنيا، حوالى ٣٠ فرد مدنى، معظمهم من الفلاحين فاندمجوا مع أفراد سريتى الشرطة العسكرية، يشاركونهم معيشتهم، ومهماتهم فى الحراسة والدفاع عن منزل المشير الذى كان يقع بشارع الطحاوى بمحافظة الجيزة، وقد وضع هؤلاء شكاير رمل، وأقاموا مزاغِل لاستخدام أسلحتهم فى الدفاع وتحول البيت إلى شبه حصن.

أخذ المشير يكثف الاتصالات الخارجية من المنزل مع أصدقاء ومعاونين وأقارب ورجال صحافة وأعضاء في مجلس الأمة، وغيرهم، يعاونه في ذلك شمس بدران وبعض أعوانه من ضباط القوات المسلحة، المحالين إلى المعاش أو الموجودين في الخدمة، لكن الكل مرتبطين بشمس بدران إرتباطاً شديداً وبصفة خاصة بعض ضباط دفعته.

أعقب هذا خطوة أخرى في محاولة لإثارة الشعب لصالحه، وذلك انه أعاد طبع استقالته التي قدمها عام ١٩٦٢، وتم توزيعها بمعرفة معاونيه المقيمين معه في المنزل، ووصلت هذه الاستقالة إلى رجال الصحافة وبعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ضباط القوات المسلحة.

وتطورت الأمور لتحدث بعض الحوادث الفردية، منها قيام المقدم المتقاعد جلال هريدي، بإطلاق الرصاص على بعض رجال الأمن خارج منزل المشير عندما حاولوا اعتراضه في الدخول.

بعد الحادث مباشرة، إتصل بي المشير تليفونياً قائلاً: «يا فوزي أحسن تبعد رجال الأمن عن المنطقة التي يقع فيها منزلي، أنا عندي رصاص يقابل أي رصاص يا فوزي». رددت عليه قائلاً في نفس المكالمة: «هذا وضع غير لائق يا سيادة المشير وغير شرعي، ثم إن جلال هريدي هو الذي بدأ بفتح النار، ووضعه في منزل سيادتك هو وأعوانه وضع غير سليم وهم جميعاً على المعاش».

وكان رد المشير أن أغلق التليفون منهياً بذلك المكالمة.

سافر المشير إلى قريته «اسطال» وبقي هناك لمدة أسبوع تقريباً، حيث لحقه شمس بدران، وعباس رضوان، وبعض الضباط الكبار، والمحالين إلى المعاش وحتى تلك اللحظة كانت العلاقة العاطفية من الرئيس عبد الناصر تجاه المشير ما زالت موجودة. هذه العلاقة التي استمرت طوال عمر الثورة مع المشير فقط دون بقية أعضائها، وكان الرئيس يود أن ينتهي موضوع المشير بسلام.

لكن رفض المشير الأسلوب السلمي، والأحداث التالية لذلك غيرت عاطفة وشعور الرئيس عبد الناصر، وأصبح لا مفر من المواجهة العنيفة لتصفية مثل هذا الموقف الغريب.

المجابهة بالقوة:

شعر الرئيس عبد الناصر أن تصرفات المشير والشكل الذي تحول إليه منزله بالجيزة تشكل جبهة ضد الرئيس، وزاد هذا الشعور كثرة المقابلات التي كانت تتم في منزل المشير مع أعضاء مجلس الأمة وأقاربه وأعوانه، وأعوان شمس بدران، وكذلك اتصالاته خارج المنزل.

وبدأت الأخبار تظهر اتجاه ونية المشير في الإسراع بالمجابهة. كما بدأ شمس بدران وأعوانه من الضباط المتقاعدين في وضع خطط عسكرية، بغرض تمكين المشير من الوصول سراً إلى القيادة الرئيسة الميدانية الوحيدة في ذلك الوقت، وهي قيادة الجبهة الشرقية في منطقة الإسماعيلية، وكان يرأسها في ذلك الوقت اللواء أحمد إسماعيل. كما علم أن بعض وحدات الصاعقة في أنشاص، وبعض الطيارين،

سوف يشتركون في تلك العملية كما تمت إتصالات مع أحد أفراد الفرقة الرابعة المدرعة وبعض ضباط الإشارة.

عند الوصول إلى تلك المرحلة نشطت أجهزة الأمن في الدولة، المخابرات العامة، المخابرات الحربية، إدارة المباحث العامة، وأجهزة أمن رئاسة الجمهورية في تتبع هذه الاتصالات ومعرفة نية المشير الحقيقية من هذه التجهيزات.

وقد انحصرت هذه الخطة كما ثبت في التحقيق والمحاكمة فيما بعد، في أن يصل المشير إلى أنشاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش في القصاصين وأبو صوير، حيث يستلم قيادة الجيش الميداني الوحيد في تلك الفترة.

كانت الخطة تقضي بإجبار الرئيس عبد الناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة على ترك الحكم يوم ١٩٦٧/٨/٢٧. أي قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي يوم ١٩٦٧/٨/٢٩. كما علم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت في منزل المشير بالجيزة يوم ١٩٦٧/٨/٢٣، وتقرر تنفيذها وكان يوم «ي» أي اليوم الأول لبدء التنفيذ.. هو ١٩٦٧/٨/٢٧ وكلمة السر «نصر».

حادث واحد أنهى تردد الرئيس عبد الناصر: ذلك الحادث هو مقابلته لشمس بدران بمنزله في منشية البكري.

طلب عبد الناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلي في القوات المسلحة، الذي كان يعتمد عليه شمس بدران، كجهاز أمن «خاص وسري» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله «لا يوجد تنظيم سري داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوات المسلحة، في صفه وفي صف المشير وأن الرئيس لا يمكنه أن يمس المشير، أو يمسه هو بأي ضرر. وأن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس، إذا حاول إيذاء المشير».

وروى لي الرئيس بعد ذلك انه كان يعتبر شمس بدران ابنا له في الثورة، وإنه بالرغم من معاونته للمشير في القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس، هكذا كان اعتقاد الرئيس عبد الناصر حتى تلك المقابلة التي تأكد فيها ان شمس بدران يعمل ضده.

وأنهى الرئيس المقابلة وأخذ قراره، وأبلغني بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة

لمجابهة المشير، وأعوانه، وحصنه في الجيزة بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذي يمنع المشير من تماديه في معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه في وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسؤولين وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها.

تطهير منزل المشير:

في الساعة ٤ مساء يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ كلفني الرئيس عبد الناصر بتطهير منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، والقبض على الضباط المتقاعدين، وضباط وجنود سريتي الشرطة العسكرية، والمدنيين المتمركزين في المنزل بأسلحتهم وذخائرهم.

وكنت قد قمت قبل ذلك ومنذ إبلاغ الرئيس لي بموقفه، بتجهيز قوة مسلحة من سرايا الشرطة العسكرية الميدانية، ودعمتها بتسليح أكبر من التسليح المقرر لها نوعاً وكمّاً، كما أضفت إليها بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي. وأوكلت قيادتها إلى مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبد الكريم، بعد أن قمت بالتفتيش عليها واختبار مدى كفاءتها، وتسليحها ونضوجها الوطني، وقد قمت بوضع الخطة، وجعلت القوة في حالة استعداد لحين صدور الأمر.

بعد أن صدر الأمر، توجهت إلى منزل الرئيس في منشية البكري وأجريت التنسيق اللازم وتنظيم التعاون مع الوزراء شعراوي جمعه، وأمين هويدي، وسامي شرف، بالنسبة لواجبات رجال الشرطة المدنية، والمخابرات، والاتصالات اللاسلكية.

وعلمت أن المشير قد حدد له موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر في الساعة ٧ مساء نفس اليوم بمنزل الرئيس في منشية البكري، وأن المشير سيبقى بمنزل الرئيس لحين انتهاء مهمتي في تطهير منزله بالجيزة.

أعطيت قائد القوة تفصيلات بالمهمة، وحددت له مواقيت التنفيذ كما حددت له مكان تجمع القوة حيث يتم التلقين النهائي، بالمهمة، قبل توزيع القوة إلى مجموعات لحصار منزل المشير وتنفيذ المهمة. وفي الساعة التاسعة مساء نفس اليوم توجهت القوة إلى أماكن تجمعها وتم حصار منزل المشير. وقد أمرت قائد القوة بعدم فتح النيران بدون أمر شخصي منى وقد عاوننى فى المهمة الفريق صلاح محسن واللواء سليمان مظهر والمقدم صلاح السعدنى.

عندما وصلنا إلى باب المنزل الرئيسي يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ وجدته مقفلاً

بسلسلة حديدية وقفل. خلف الباب كان يقف شمس بدران، عثمان نصار، عبد الحليم عبد العال، جلال هريدي، وآخرون. وجميعهم مسلحون بالرشاشات القصيرة، وفي أيديهم وجيوبهم قنابل يدوية.

أخطرت شمس بدران، فلم يذعن للأمر، وفي تلك اللحظة وصل عباس رضوان وهو يقيم بمنزل قريب من منزل المشير ليسأل عليه. وعندما علم بعدم وجوده بالمنزل طلب مني الانتظار فترة، لحين معرفة الموقف داخل منزل المشير. واصطحب معه شمس بدران، بينما بقي الضباط المتقاعدون خلف باب الحديقة الخارجي.

خلال النقاش الذي تم صدرت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامري، كما وصلني بلاغ من أحد أفراد القوة عن مشاهدة دخان حريق من الشباك رقم كذا، ورقم كذا، وقد علمت فيما بعد أن مجموعة شمس بدران قامت بحرق وثائق وخرائط سرية، تجرمها لو وقعت في يدي.

خرج عباس رضوان وشمس بدران من داخل المنزل، فتحا باب الحديقة الخارجي وطلبا مني الدخول مع قائد القوة مبادرين «بقولهم» إحنا مستعدين تنفيذ ما تطلبه». وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض.

أصدرت الأمر رقم «١» وهو أمر علني في الميكروفون اليدوي طالباً نزول جنود سريتي الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولاً، حيث كانت لواري حمولة ٣ طن جاهزة لركوبهم بعد تفتيشهم، حيث توجهوا برفقة ضباط وحرس إلى السجن الحربي.

تلا ذلك صدور الأمر رقم «٢» وهو يخص نزول الأفراد المدنيين بدون أسلحة أو ذخيرة، وانتظرت تنفيذه مثل الأمر الأول، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالي، كل أمر يأخذ وقته في التنفيذ قبل صدور الأمر الذي يليه. وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين إلى السجن الحربي وكان أولهم شمس بدران الذي رحل إلى سجن القلعة.

أمرت بدخول قوتي إلى المنزل «البدروم» الدور الأول، السطوح، الجراج، والحديقة فقط، وهي الأماكن التي كان يشغلها شمس بدران والضباط الذين معه والجنود، والمدنيون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين فى حمولة ١٣ لورى سعة ٣ طن. وساعد القوة ضباط الشرف، والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل.

بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتي على منزل المشير من الخارج. وعينت إثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تليفون خارج باب المنزل للاتصال.

حوالى الساعة الخامسة فجر يوم ١٩٦٧/٨/٢٦، إتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته «المهمة انتهت بخير» وبعد نصف ساعة تقريباً وأثناء مغادرتي شارع الطحاوي بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير وبرفقته السيدان زكريا محيي الدين وحسين الشافعي حيث أوصلوا المشير إلى منزله، محددة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية في الدولة

وبتحديد إقامة المشير محمد عبد الحكيم عامر في منزله،وبعد القبض على أعوانه إنتهى أكبر تحد للسلطة الشرعية في الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعوانه من تنفيذ مخططاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة في البلاد.

المشير يحاول الانتحار:

منذ يوم ١٩٦٧/٨/٢٦ والمشير تحت الحراسة في منزله بالجيزة غير مصرح له بالخروج، وغير مصرح بالدخول لسوى أهله، لكنه ظل مستمراً في الاتصالات الخارجية سراً، بهدف بث الإشاعات وتأليب الرأي العام ضد السلطة الشرعية في الدولة.

وإزاء هذا النشاط المريب، إضطر الرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قراراً بتحديد إقامة المشير منفرداً في مكان منعزل، يتعذر منه إجراء أي اتصالات خارجية. وبعد البحث إستقر الرأي على أن ينقل المشير وحده إلى منزل منعزل في طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم.

وقد قمت صباح يوم ١٩٦٧/٩/١٣ بتنفيذ مهمة نقل المشير إلى استراحة المريوطية حيث توجهت ومعي الفريق عبد المنعم رياض، واللواء سعد عبد الكريم

وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير، وكان الضابط المناوب في ذلك اليوم هو العميد سعيد الماحي الذي اشترك معنا في هذه المهمة.

وزعت المجموعة الموجودة معي إلى قسمين، قسم بقيادة الفريق عبد المنعم رياض، تدخل منزل المشير وتدعوه للخروج والتوجه إلى المكان الجديد، والقسم الآخر إحتياطي داخل الحديقة،ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلي أسيطر على القسمين.

دخل أفراد القسم الأول الباب الداخلي للمنزل، ودعا الفريق عبد المنعم رياض المشير للقيام معه، فتردد المشير أولاً، وحاول رفع عصا خشبية كانت بجواره، ولكن الفريق رياض نصحه، وتلطف معه، وأشار إليه بالقيام معه.

في تلك اللحظة تناول المشير شيئاً ما، ووضعه في فمه وأخذ يلوكه مما لفت أنظار عائلته، وبالذات إبنته نجيبة التي كانت واقفة بجواره فصرخت مشيرة إلى أن أباها تناول سمًا. ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الإتزان وقام مستنداً إلى كتف الفريق رياض الذي اصطحبه إلى الخارج، حيث كنت واقفاً واشتركت في مساعدة المشير على السير ومصاحبته إلى خارج المنزل.

عند سماعي أن المشير تناول شيئاً أفقده الإتزان، وصراخ بناته بأن أباهم تناول سمًا، أمرت بعربة إسعاف بدلاً من عربة ركوب، لكن المشير رفض الركوب فيها فأشرت لأقرب عربة وركب فيها المشير، والفريق عبد المنعم رياض وإثنان من ضباط الحرس الجمهوري، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادي فوراً.

في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشيء الذي في فمه، والتي قالت بنته إنه سم، ونجح أحد المرافقين في العربة بالاحتفاظ بما لفظه المشير في جيبه،حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى.

هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أعطي مزيجاً مقيئاً في الفم، ثم أعطي حقنة لنفس السبب. ثم طلب فنجاناً من القهوة وشربه. ثم كشف عليه طبياً بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الاخصائيين الذين أقروا أن حالة المشير الطبية سليمة.

عندما وجدت أن حالة المشير جيدة، أمرت بالتوجه إلى خارج المستشفى وسار المشير من الغرفة إلى باب المستشفى الخارجي على قدميه، يحيط به جميع المرافقين من ومن أطباء المستشفى.

ركب المشير السيارة حيث توجهنا إلى استراحة المريوطية، وأثناء الطريق كان المشير عادياً. وطلب سيجارة، ثم لم يتبادل معنا أي حديث، وعند وصولنا إلى الاستراحة كان في استقبالنا، اللواء محمد الليثي ناصف، ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري، وطبيب خدمة، وبعض أفراد الخدمات للإعاشة والحراسة، وقدموا أنفسهم إلى المشير الذي لم يطلب منهم أي شيء، سوى عصير جوافه، ثم استمرت جلستنا أنا والفريق رياض مع المشير في الاستراحة حوالى ساعة ونصف.

تكلم المشير عن الأوضاع العسكرية قائلاً: «يمكنكم طلب سلاح من الاتحاد السوفيتي عندكم الرجالة في البلد كثير، وعليكم استئناف القتال». ثم انتقل إلى الحديث عن حالته قائلاً: «تبلغوا الرئيس انه إذا لم يُنه هذا الموقف في ٢٤ ساعة، فإن الرئيس سيتحمل مسؤولية ما يحدث» وانتهت الجلسة بعد أن استأذنا من المشير وغادرنا والفريق رياض الاستراحة، وبمجرد عودتي للمقر قمت بتبليغ الرئيس رسالة المشير الشفوية.

وفاة المشير:

نام المشير في إستراحة المريوطية، وكان بلاغ طبيب الخدمة في تلك الليلة إستمرار القيء وألم في الأسنان، يطلب عصير جوافه باستمرار، وفي يوم الخميس ١٩٦٧/٩/١٤، طلب اللواء الليثي ناصف المكلف بالحراسة والأمن إختيار إستراحة أخرى خلاف إستراحة المريوطية، تتوفر فيها ضروريات الأمن والحراسة، وأشار علي بمعاينة فيلتين مفروشتين بالمعادي، تحققان مطالب أمنية أكثر، لانتقاء احداهما لتكون المقر الجديد للمشير بدلاً من استراحة المريوطية.

توجهت بعد ظهر اليوم إلى المعادي، وبرفقتي اللواء الليثي ناصف وأثناء المعاينة وصل اخطار عاجل بانتحار المشير ووفاته، وكانت الساعة ٧ مساء تقريباً.

قطعت الرحلة، وتوجهت فوراً إلى استراحة المريوطية، بعد أن كان بلاغ انتحار المشير ووفاته قد وصل إلى الكثيرين، فوجدت هناك السيد أنور السادات، ومعه شقيق المشير الأكبر، وعدد كبير من المحققين والأطباء.

وعندما أبلغ الرئيس بخبر إنتحار المشير، أمر بضرورة إتخاذ كل الإجراءات القضائية وأن يتم التحقيق بمعرفة وزير العدل، والنائب العام، ومجموعة كبيرة من الاخصائيين الشرعيين، والنيابة العامة.

تم الكشف الطبي بمعرفة الأطباء الشرعيين مع المحققين، كما تم تشريح الجثمان بعد الوفاة بثماني ساعات. وثبت في التقرير الطبي وجود شريط رفيع من قماش لاصق إلى أسفل جدار البطن الأمامي يخفي تحته جزءاً من شريط معدني، مما يستعمل لتعبئة أقراص الدينالين معبئة بمادة بيضاء ثبت بعد ذلك انها مادة الأكتونين.

أخذت أقوال جميع الشهود الذين كانوا مع المشير منذ يوم ٦٧/٨/٢٥ كما أخذت أقوال أفراد عائلة المشير بمعرفة المحققين، وأقر أول الشهود وهما عريف محمد أحمد لطفي، ومنصور أحمد علي، وكانا ملازمين للمشير قبل وفاته مباشرة، بأن المشير ذهب إلى الحمام، ومكث برهة ثم عاد إلى سريره، وراح في غيبوبة، واستغاث الأخير، فحضر طبيب الخدمة الرائد إبراهيم علي بطاطه الذي ذكر ما يلي في التحقيق.

«إنه في يوم ١٩٦٧/٩/١٤ الساعة الخامسة مساء، مررت على المشير ووجدته نائماً، وفي الساعة ٦ مساء حضرت على استغاثة السفرجي ووجدت المشير في غيبوبة فأعطيته حقنة كورامين، وحقنة أمينوفلين، ثم قمت بعمل تنفس صناعي بالأكسوجين، لكن تحققت الوفاة الساعة ٦,٤٠ مساءً».

وجاء في أقوال إبنته نجيبة التي كانت أول من اتجه اعتقادها ان المادة التي رأيتها في فم والدها قبل مبارحته المنزل بالجيزة يوم ١٩٦٧/٩/١٣ كانت سامة، مما اقتضاها أن تهيب بسرعة إسعافه.

وعندما سئلت في التحقيق ماذا كان المشير يلوك؟ أفيونا «مادة مخدرة» أصرت انه تناول على وجه اليقين سماً، مما يقطع بأن فكرة إنتحار المشير بالسم، لم تكن غائبة عن علم أسرته.

وكان قرار النائب العام الذي صدر في القاهرة يوم ١٩٦٧/١٠/١٠، وأرفق

بالتقرير الطبي الشرعي الذي احتوى على أربعة تقارير نوعية أخرى كالآتي:

«وبما انه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة واردة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله، وبين أهله يوم ١٩٦٧/٩/١٣، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً».

لذلك

نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً.

النائب العام «محمد عبد السلام»

وبوفاة المشير محمد عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومحاكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا في مؤامرة الاستيلاء على السلطة في مصر زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية، ولكن بعد أن فقدت كيانها وهيبتها في معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمناً وموضوعاً.

وفي نفس الوقت وبالرغم من الحقائق التي ذكرتها عن الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر الذي انعكس على أسلوب صنع القرار الاستراتيجي العسكري والسياسي في مصر فإن التاريخ سوف يقف حائراً أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر والتي لم أتمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لي كما لو كانت لغزاً غامضاً.

الفصل الثاني عشر

البداية من الصفر

مر عليّ يوما ٩، ١٠ يونيو، والإحساس بالضياع النفسي يملأني طوال إقامتي في هذين اليومين بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر.

طوال هذين اليومين كانت مصر بلا قيادة، فالقيادة السياسية غير قائمة بإعلان جمال عبد الناصر عن قراره بالتنحي، والقيادة العسكرية العليا، أيضاً غير موجودة، باعتزال المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في منزليهما، بالإضافة إلى قادة أفرع القوات المسلحة الرئيسة الذين قدموا استقالاتهم وأخلوا مراكزهم.

ووجدت نفسي وحيداً، أشغل مركزاً في القوات المسلحة، وأكبر رتبة باقية في مكانها، فاعتزمت ملء هذا الفراغ، وتحمل مسؤولية إجبارية لم تكن حتى تلك اللحظة ملكي.

وضعت لنفسي عدة مهمات أولوية عاجلة، فرضتها الظروف المحيطة بي في القوات المسلحة، كان يتحتم عليّ أولاً إعادة القيادة والسيطرة السريعة على القيادات الموجودة في أماكنها، وعلى أفراد القوات المسلحة عموماً وهكذا كلفت بعض الضباط كبيري الرتبة من الذين أثق فيهم شخصياً لملء الفراغ في القيادة الإقليمية والمحلية، وفي المناطق العسكرية، خاصة المنطقة الشرقية «قناة السويس» التي كان مكلفاً بها اللواء صادق شرف منذ معركة يونيو.

كما كلفت قيادة الشرطة، بتنظيم عودة الأفراد العسكريين، من قراهم إلى مناطق تجمع عسكرية، ليسهل ترحيلهم إلى وحداتهم المعروفة لدى قيادة الشرطة العسكرية. وقد تمت عملية الاستدعاء علناً في الإذاعة وبمساعدة سلطات الحكم

المحلي في المحافظات. وكان الأفراد متجاوبين خصوصاً بعد إذاعة عودة الرئيس جمال عبد الناصر لتحمل مسؤولية الحكم.

كان العمل التلقائي الثاني هو تسهيل عملية استلام الأسلحة والمعدات، بمجرد إنزالها من طائرات النقل السوفيتية الضخمة التي كانت قد بدأت في افراغ حمولتها منذ يوم ١٩٦٧/٦/٩ وبعد أن تم ترميم الحفر في الممرات بسرعة ثم كانت الخطوة الثانية هي سرعة دفع هذه الأسلحة والمعدات، خاصة الطائرات المقاتلة القاذفة إلى أماكن استخدامها، إذ بادرت الجزائر بإمدادنا بأربعين طائرة من طراز «ميج ١٧» كأول دعم جوي لتعويض الخسائر الكبيرة في القوات الجوية. وعلى هذا وقع العبء المبدئي في العمل في تلك اللحظات، على القوات الجوية والدفاع الجوي.

كل هذا جعل أهدافي وتصرفاتي واضحة، لدى القادة المحليين الذين بقوا في مراكزهم: «إنني أسعى إلى بدء تكوين خط دفاعي مبدئي غرب قناة السويس، بسرعة، مستعيناً بأقرب وحدات مقاتلة في تلك المنطقة وتدعيمها بأي أسلحة ومعدات تحاول القيادات النوعية جمعها، حتى يطمئن المواطنون بأن قواتهم المسلحة متماسكة. كما أننا بهذا العمل نحاول في نفس الوقت صد الإشاعات التي كان يروجها العدو في إذاعاته عن إمكانية عبوره لقناة السويس غرباً.

في ذلك الوقت كانت الحياة في القاهرة، وبقية مدن مصر تكاد تكون متوقفة. المواطنون واجمون من حالة الضياع والغضب، في نفس الوقت كانت المدفعية المضادة للطائرات حول القاهرة تطلق نيرانها بدون سيطرة أو تمييز على أي طائرة مدنية أو عسكرية، تقترب أو تحاول عبور أجواء القاهرة.

عودة الهدوء:

بحلول يوم ١١ يونيو بدأ شعور المواطنين في الهدوء، وعادت الحياة تقريباً إلى طبيعتها بعودة الرئيس جمال عبد الناصر إلى تحمل مسؤولياته.

كان أول قرار أصدره الرئيس عبد الناصر هو تعييني قائداً للقوات المسلحة المصرية، بعد أن تأكد من قبولي تحمل المسؤولية، كما شاورني في تعيين الفريق مدكور أبو العز، الذي كان يشغل منصب محافظ أسوان في ذلك الوقت ليكون قائداً للقوات الجوية.

بدأت أولاً في تكليف بعض ضباط أركان الحرب من الرتب المتوسطة ممن أعرفهم وأثق فيهم، ليكونوا معاً مجموعة سكرتارية وإدارة لمعاونتي في مهمتي الجديدة.

وزعت عليهم تخصصاتهم وواجباتهم، وتفاهمت معهم حول أسلوب العمل معي والتنسيق فيما بينهم لإدارة الأعمال في مكتبي. ثم أعلنت أسماؤهم داخل القوات المسلحة كلها.

كانت الخطوة الواجبة التالية هي تأمين المواصلات السلكية واللاسلكية بين قيادتي في مدينة نصر، وبين أفرع القوات المسلحة الرئيسة والمناطق العسكرية المركزية والخارجية. وقد تم ذلك كله عن طريق إدارة الإشارة. أما آخر تلقين داخلي فكان تعيين قائد لمقر القيادة، والبدء في تنفيذ واجبات التأمين المحلي والشؤون الإدارية التي تخص المقر ذاته.

وظهر نفس اليوم تلقيت مكالمة من الرئيس جمال عبد الناصر يدعوني فيها لمقابلته في الساعة السابعة مساء في منزله، وأوصاني باحضار كشف بأسماء ضباط القوات المسلحة معي.

بداية الطريق:

إستغرقت الجلسة مع الرئيس عبد الناصر حوالى ساعتين، بدأها بحديث مكثف حدد فيه أسلوب العمل المباشر معه، بعد أن اطمأن على شعوري وعزيمتي في تحمل مسؤولية الواجب والمهمة التي قبلتها. والتي كان الرئيس قد وصفها بقوله: «إنها مريرة وصعبة، تحتاج إلى مجهود شاق خاصة في هذه الظروف».

ولاحظت بعد ذلك أن الرئيس بدأ يستعرض عدة نقاط شكلت موضوعات جدول أعمال تلك الجلسة.

كان أول موضوع هو تعيين القيادات العليا لقمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة مبتدئاً بالقيادة العامة، ثم قادة الافرع الرئيسة، ثم رؤساء هيئة القيادة العامة ومديرو الإدارات التخصصية، وأخيراً قادة المناطق العسكرية.

وقد تم في تلك الجلسة ترشيح الفريق عبد المنعم رياض كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة. كما سبق الذكر، وبدأنا بعد ذلك في تسمية باقي القيادات الكبيرة

مستعينين بكشف أقدمية الضباط بالقوات المسلحة.

ثم استطرد الرئيس في ذكر التوجيهات السياسية والعسكرية التالية:

١ - ضرورة الصمود العسكري بسرعة أمام العدو الذي كان يذيع في ذلك الوقت تفاصيل انتصاراته على القوات المسلحة المصرية، وإن الشعب المصري سوف يجبر جمال عبد الناصر على الاستسلام، وطلب الصلح مع إسرائيل، وان موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ينتظر مكالمة من جمال عبد الناصر تفيد بذلك.

وعلى هذا كان اتجاه الصمود في تلك الفترة يهدف إلى منع العدو من استغلال نجاحه عسكرياً.

٢ - السرعة في تماسك الشعب والحكومة، مع القوات المسلحة، وهنا بين لي الرئيس نيته في تولي رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، حتى يباشر بنفسه أمور الدولة والشعب معاً.

وقال إنه سوف يركز مجهوده على إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وما يتطلبه ذلك من دعم في التسليح والميزانية، والمعنويات والشؤون الإدارية.

٣ - ذكر الرئيس عبد الناصر في ذلك اللقاء إتجاهات السياسة الخارجية المصرية، في عدم قبول الهزيمة العسكرية وقال إنه «سوف يسير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية طالما انها تسعى إلى إنسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو ١٩٦٧، وتحقق أهداف الشعب الفلسطيني، وذلك كأسلوب زمني يتفق مع أمور تكتيكية كثيرة. منها اننا لا نستطيع مواجهة العدو عسكرياً في الوقت الحاضر، وثانيها محاولة إقناع دول العالم خاصة الاتحاد السوفيتي اننا لا نريد الحرب من أجل الحرب، وإنما لإعادة الأراضي والسيادة، المغتصبة بالقوة». وأضاف عبد الناصر: «نحن مضطرون إلى السير مع القرار الدولي الذي نحاول أن نخرجه بأفضل شكل ممكن».

وأظهر الرئيس قناعته بأن استرداد الأرض لا يتم إلا بالقوة مثل ما أخذ بالقوة، والقوة تحتاج إلى سلاح متطور حديث، وإلى تنظيم وتدريب متواصل عنيف. ومن هنا جاءت الحاجة إلى دعم الاتحاد السوفيتي، كما طلب مني الرئيس عبد الناصر دوام الاتصال والتعاون مع الزميل محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت.

٤ - بالنسبة للوطن العربي أبدى الرئيس في حديثه لي ضرورة التعاون والارتباط الوثيق بالدول العربية جميعاً، وقال إن الصراع العربي الإسرائيلي، لا يصح أن تكون مصر هي الطرف الوحيد فيه. ولا دول المواجهة فقط. وأضاف يجب أن تشترك جميع الدول العربية كل حسب قدرته إشتراكاً مباشراً في هذا الصراع. وهذا الارتباط مع الدول العربية جميعاً إستراتيجي، وسوف يستلزم بالضرورة توحيد القرارات السياسية مع العرب وأن نبتعد عن أية اتجاهات غير قومية.

٥ - أما من ناحية الاتحاد السوفيتي فيجب توطيد الصداقة والتعاون معه، كما يجب إشعاره بأنه شريك في الهزيمة حتى يتحمل عبء دعمنا بالأسلحة والمعدات الحديثة، والخبراء والمدربين.

كما يجب أن نحاول إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية إعادة بناء القوات المسلحة على أسس علمية وانضباطية، والسماح لخبرائه بالإشراف العملي والمتابعة تحت قيادتك وتعليماتك.

وقال عبد الناصر: «عليك أن تثبت للاتحاد السوفيتي أن الجندي الجديد يمكنه إستيعاب استخدامات الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، بكفاءة وسرعة، حتى يمكن الضغط عليه باستمرار في توريد الأسلحة والمعدات».

واستطرد الرئيس في هذه النقطة قائلاً: «ليس أمامي باب مفتوح في هذا الشأن سوى باب الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية معه. ويجب علينا أن نفتح هذا الباب على مصراعيه كي يفتح لنا ما هو ترسانة أسلحته الحديثة إذ يجب أن تكون نوعية وحجم الدعم مختلفاً عما كان عليه الحال قبل ١٩٦٧.

٦ - وعن الواجب العسكري للقوات المسلحة قال الرئيس عبد الناصر، طالما ان الشعب رفض الهزيمة، فقد أصبح لزاماً علينا أن نسترد الأرض والسيادة بالقوة وتحرير الأرض وهذا معنى أفضل لتكون المعركة الدفاعية، معركة تحرير.

ثم أضاف: «أنا عارف إسرائيل من عشرين سنة، لا تستجيب إلا بالقوة وإسرائيل بعد حصولها على هذا المكسب سوف يركبها الغرور. خاصة انها كسبت أكثر من قدرتها، كما انها تحتاج لدعم سياسي ومعنوي من دول العالم لفترة طويلة كي تعزز مكاسبها، وتهضم ما أكلته، وهو أكبر من طاقتها. وعلى ذلك أصبح من الضروري الدخول معها في صراع سياسي وعسكري عربي حسب قدرتنا، صحيح أنها سوف تستغل تفوقها بأن تقوم هي بالفعل، بينما نكتفي نحن برد هذا الفعل،

... وبالتدريج نقوم نحن بالعمل ضدها أولاً، وننتظر رد الفعل».

إنني أقدر الزمن الذي يمكن لقواتنا المسلحة أن تصل فيه إلى قدرة الدخول في معركة التحرير بحوالى ثلاث سنوات، ولا يصح أن تزيد عن أربع.

تعليمات محددة:

إحتوى هذا اللقاء على كل الشؤون السياسية والعسكرية التي بدأت بها مهمتي كقائد عام للقوات المسلحة المصرية يوم ١٩٦٧/٦/١١، وكانت تعليمات محددة خاصة فيما يتعلق بالقوات المسلحة ومهمتها من الناحية الموضوعية والزمنية. وهذا التلقين هو الذي مكنني من وضع الخطوط الرئيسية لمهمة القوات المسلحة طوال السنوات الثلاث التالية.

وقبل أن ينهي الرئيس المقابلة سألني عن تعليقي على ما قاله من توجيهات فرددت قائلاً: «توجيهات سيادتك واضحة وكاملة، ومحددة موضوعاً وزمناً وليس لي الآن سوى تعليق واحد. فالعدو سوف يتدخل في مهمة إعادة بناء القوات المسلحة، محاولاً العرقلة والتأخير، كما سيسعى لخفض الروح المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة والشعب. وفي تقديري أن عملية إعادة تنظيم وتسليح وتدريب وانضباط القوات المسلحة على أسس ومفاهيم جديدة تحتاج إلى جهد كبير وصبر وتعاون وثقة في النفس وإيمان بالهدف وشرف المهنة وبعون الله سوف نعيد ثقة الشعب وآماله في قواته المسلحة».

ذهبت إلى مكتبي بعد هذا اللقاء، وأخذت أدون التوجيهات التي ذكرها الرئيس جمال عبد الناصر، لأحولها إلى خطوط رئيسة صادرة من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأسميتها «توجيهات عمل القوات المسلحة في المرحلة القادمة» التي تغيرت فيها مهمة القوات المسلحة المصرية من تأمين النظام والثورة إلى مهمة أخرى هي تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان.

أظهرت في تلك الخطوط العريضة مهمة القوات المسلحة وحجم القوات المطلوبة، وتوقيتات بناء وتسليح وتدريب القوات. كل هذا لعرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة للدراسة والمناقشة واستخراج أول توجيهات إستراتيجية لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية على أسس جديدة، من أعلى مجلس قيادي في القوات المسلحة المصرية الجديدة.

وهكذا بدأت عجلة العمل تتحرك داخل القوات المسلحة وبسرعة لإعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية.

وكان الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هو باكورة الحركة الإيجابية للشعب المصري وقواته المسلحة في تحقيق الصمود السياسي والعسكري.

تأييد ودعم عربي لمصر:

قبل أن يعلن عن وقف العمليات الحربية وإطلاق النيران وصل إلى القاهرة وزير خارجية الجزائر - عبد العزيز بوتفليقة - يوم ١٩٦٧/٦/٧ حاملاً تأييد الرئيس هواري بومدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد إسرائيل وأن الجزائر مستعدة لدخول جيشها كله في المعركة ولدى الجزائر طائرات مقاتلة قاذفة لتعويض مصر عن خسائرها في الطائرات وأوصى بأخذ طيارين مصريين معه في عودته للجزائر لقيادة هذه الطائرات والعودة بها إلى جبهة القتال. غادر بوتفليقة القاهرة ومعه حوالى عشرين طياراً إلى الجزائر حيث عادوا بطائرات ميج ١٧ إلى مصر في اليوم التالي، واستمرت الجزائر ترسل دفعات من الطائرات المقاتلة في مجموعات في الأيام التالية. وصلت إلى ٤٠ طائرة ميج ١٧.

وتلا ذلك دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب جميعاً يوم ١٩٦٧/٦/١٨ حيث تم الاتفاق على توحيد كلمة العرب وتأييد موقف دول المواجهة في الصراع الدبلوماسي الذي استمر بعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تصميمهم على استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ووقف ضخ البترول إليها كذلك. وظهر في هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة للتضامن العربي.

وكانت الخطوة التالية من الملك حسين إذ حضر للقاهرة يوم ١٩٦٧/٧/١١ وتمت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي أوضح له امتنان شعب مصر من موقف الملك حسين الذي بادر بالوقوف وقواته المسلحة وشعبه مع مصر مشيراً إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي تمت في القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٣٠ وأن شعب مصر لن ينسى تضحية الأردن في مشاركة القتال مع مصر وخسارته للضفة الغربية وأن مصر

تعدة للتعاون والمشاركة في مرحلة الصمود القادمة مع الأردن وأن أي مكاسب ن أن تحصل عليها مستقبلاً سوف تتقاسمها مع الأردن. كما بين الرئيس الناصر للملك حسين أهداف مصر في المرحلة القادمة التي تعتمد على رفض يمة والتمسك بالتضامن العربي وتحديد إستراتيجية قومية عربية موحدة. كما أظهر طرار مصر إلى زيادة التقارب مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بسبب يد الكامل من أمريكا لإسرائيل ودعمها بالسلاح، كما أوضح للملك حسين أن سر ترى أنه لا سبيل إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي إلا بالقتال إذ إن إسرائيل تنسحب من الأرض إلا بعد أن تدفع ثمناً باهظاً مقابل هذا الانسحاب. فهي يد صلحاً نهائياً مع مصر ثم الأردن ثم سوريا وبقية الدول العربية وبهذا تكون رائيل قد نجحت في تصفية القضية الفلسطينية ثم تتوالى المكاسب السياسية لاقتصادية والسيطرة على المنطقة العربية كلها. واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلاً: ا سوف نتمشى مع محاولات السلام في الأمم المتحدة إذ أننا نحتاج إلى وقت يل لاستعادة مقدرتنا العسكرية ولكننا لن نرضخ مطلقاً لإسرائيل. كما فوض رئيس عبد الناصر الملك حسين بأن يتكلم مع الأمريكيين عن لسان مصر بشرط حد هو عدم إبرام إتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل كما أن مصر تفتح الباب للملك سين للوصول بالحل السلمي من أجل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. سافر الملك حسين من القاهرة إلى نيويورك وتكلم في الجمعية العامة لهيئة الأمم تحدة باسم العرب جميعاً.

وكان لقاء الصمود العربي في القاهرة في ١٩٦٧/٧/١٣ والأيام التالية له حيث تمع الرؤساء الخمسة عبد الناصر والأتاسي وبومدين وعارف والأزهري وتناقشوا الموقف مؤيدين موقف الصمود وتحرير الأرض واتفق الرؤساء على سفر الرئيسين واري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً لإجراء مباحثات سرية وعاجلة القادة السوفييت ثم يعودان للقاهرة لإبلاغ الرؤساء الباقين بالنتيجة.

وخلال إجتماعات الرؤساء الخمسة أشار الزميل محمود رياض بوجهة نظر ديدة عن استئناف ضخ البترول مع تخصيص ١٠٪ من موارد النفط لمعاونة دول واجهة وقدر قيمة ذلك بحوالي ١٥٠ مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت وقد فى هذا الاقتراح القبول من جميع الرؤساء إذ انه سوف يعود على الدول العربية ي تعتمد على عائدها من النفط فقط بالفائدة كما انه يعين دول المواجهة من الناحية الاقتصادية تعويضاً عن الضرر الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول من إحتلال الأرض العربية.

سافر الرئيسان هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو وعقدت مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت إستغرقت يومين ضغط فيهما الرئيس بومدين ضغطاً شديداً على القادة السوفييت كي يقوم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية بالتأييد السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم لصالح دول المواجهة والعرب، كذلك لسرعة الدعم العسكري لمصر وسوريا لامكان الصمود ضد إسرائيل.

عاد الرئيسان إلى القاهرة يحملان وجهة نظر القادة السوفييت وبعد مناقشة استمرت يومين إقترح رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب الذي حل مكان الرئيس الأزهري ضرورة تحرك العرب في إطار حل سياسي تفكر فيه جيداً وفي حالة الموافقة يستلزم جمع الأمة العربية كلها من أجل إيجاد الحل السياسي المعقول. وطلب دعوة وزراء الخارجية العرب إلى مؤتمر يعقد في الخرطوم في أوائل أغسطس ١٩٦٧ يمهد لاجتماع قمة عربي يتم في أواخر نفس الشهر.

وهكذا جاء أول لقاء قمة عربي في الخرطوم يوم ١٩٦٧/٨/٢٨ حضره جميع رؤساء الدول العربية ووفودها ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد أحمد الشقيري غير أن سوريا لم تحضر هذا المؤتمر.

حدث لقاء فكري وتضامن عربي في هذا المؤتمر ووصل الرؤساء إلى قرار جماعي في الصراع العربي الإسرائيلي دلل على تأييد لموقف وسياسة الرئيس عبد الناصر وحدد القرار إطار الحل السياسي الذي يريده العرب في عدم التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها أو الصلح معها. كما تمسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول البترول: السعودية والكويت وليبيا، كما تم لقاء بين مصر والسعودية على تسوية مشكلة اليمن وعودة باقي القوات المسلحة الموجودة في اليمن إلى مصر، وبذا تم صفاء العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

تأييد ودعم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لمصر:

سارع الاتحاد السوفيتي إلى أمداد مصر بالأسلحة والمعدات من يوم

١٩٦٧/٦ وكانت بداية هذا الدعم إرسال ٣١ طائرة ميج ٢١ و٩٣ طائرة
ج ١٧ منقولة جواً عن طريق يوجوسلافيا واستمر هذا الدعم عن طريق النقل
وي بطائرات الأنتينوف ٢٢ وعن طريق النقل البحري. فوصلت خلال الشهر
ل بعد الهزيمة إلى ٥٤٤ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل بحري كونت في مجموعها
ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن خسائر القوات المسلحة في
ركة يونيو ١٩٦٧ ولم يطالب الاتحاد السوفيتي بثمن هذه المعدات والأسلحة.

كما سارعت ألمانيا الشرقية وبولندا ويوجوسلافيا بإرسال طائرات قتال ميج ١٧
سلحة ومعدات مدفعية مضادة للطائرات وأجهزة إتصال لاسلكية وعربات نقل
دات عسكرية أخرى.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/١٦ وصل وفد عسكري سوفيتي كبير بقيادة الجنرال
نكوف للمساعدة في استقبال المعدات والأسلحة من الموانىء البحرية والجوية
زيعها على وحداتنا التي بدأت إعادة تجميعها وتنظيمها لإنشاء أول خط دفاعي
ب قناة السويس وكان هذا الوفد بداية لإعداد كبيرة من الخبراء السوفييت تغير
مهم بعد ذلك ليكونوا «مستشارون» عسكريين من مختلف الرتب وعلى درجة عالية
الخبرة والكفاءة القتالية والفنية.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢١ وصل الرئيس بدجورني ومعه مارشال الاتحاد السوفيتي
خاروف» رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية. وبدأ مباحثات قمة مع
ئيس عبد الناصر ومعه السادة زكريا محيي الدين وعلي صبرى ومحمود رياض وأنا
انت مباحثات سياسية وعسكرية هامة جداً حددت معالم جديدة لعلاقات متينة بين
تحاد السوفيتي ومصر بدأت بالاتفاق على هدف واضح إتفق عليه الجانبان هو
الة آثار العدوان الإسرائيلي» وإعطاء القوات المسلحة المصرية الأولوية في الدعم
سكري السريع والحديث والمتطور كي تتمكن من إعادة بناء قواتها من جديد على
س علمية وروح معنوية عالية مع إشتراك الاتحاد السوفيتي بالمستشارين والخبراء
عدد الذي يتفق عليه كل من المارشال زخاروف والفريق أول فوزي وأن تكون
سبقية في ذلك للقوتين الرئيسيتين الدفاع الجوي والقوات الجوية سواء بالنسبة
سلحة والمعدات وأعداد الطيارين المقاتلين. كما طلب الرئيس عبد الناصر من
فد السوفيتي طلبات إستراتيجية عاجلة بهدف إظهار عمق التعاون السوفيتي

العاجل وذلك في زيادة قطع الأسطول السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط مع استعداد مصر لإعطاء تسهيلات في موانىء البحر الأبيض المتوسط حتى يتوازن التواجد السوفيتي البحري مع الأسطول السادس الأمريكي الذي تعتبره إسرائيل إحتياطياً إستراتيجياً لقواتها. كما طلب الرئيس عبد الناصر بعد شرح الفرق في مدى عمل الطائرات المقاتلة القاذفة الإسرائيلية من نوع الميراج والميستير بالنسبة لمدى عمل الطائرات المقاتلة القاذفة السوفيتية وأن الأولى قادرة للوصول إلى عمق (ج. ع. م) (مصر) حتى مرسى مطروح بينما الطائرات السوفيتية محدودة المدى. طلب طائرة مقاتلة قاذفة بعيدة المدى حتى يمكن ردع إسرائيل في العمق إذا اعتدت علينا مرة أخرى ووعد الوفد السوفيتي بعرض هذا الطلب ومناقشته في موسكو وانتهت الجلسة الأولى بطلب من الرئيس باجتماع منفصل بين المارشال زخاروف والفريق فوزي لتحديد مطالب القوات المسلحة المصرية العاجلة بالتفصيل مع مناقشة حجم وتنظيم القوات المسلحة اللازمة لتحقيق الهدف العسكري الذي تحدد سياسياً في أول هذه الجلسة كما أوصى الرئيس هذه اللجنة الفرعية بتحديد زمن وصول هذه الأسلحة والمعدات.

عقدت الجلسة الفرعية بعد ظهر نفس اليوم واستغرقت أربع ساعات وحضرها رئيس هيئة أركان حرب وقادة الأفرع الرئيسة ورؤساء هيئات القيادة العامة ومديرو إدارات الأسلحة التخصصية حيث عرضت موقف القوات المسلحة المصرية التفصيلي وحددت مبادىء للعمل والتطبيق أولاً وأخذت موافقة المارشال زخاروف عليها أولاً ثم بدأت المناقشات التفصيلية على كل سلاح. وانتهت هذه الجلسة بكشف كبير جداً من الأسلحة والمعدات الحديثة وأمام كل نوع ميعاد التوريد. وراجع زخاروف قدرة القوات المسلحة الجديدة التي طعمت بجندي مثقف جديد لاستيعاب استخدام هذه الأسلحة في أقل وقت ممكن كما راجع الجدية وقوة الإرادة والتصميم في القادة الجدد في القوات المسلحة، وانتهت هذه الجلسة الحامية بوعد من زخاروف بضرورة عرض هذه الطلبات الضخمة على القيادة السياسية في موسكو. وكرر ذكر المعدات والأسلحة والذخائر والعربات التي وصلت مصر حتى الآن سواء من الاتحاد السوفيتي أو الدول الاشتراكية الأخرى، كما وعد بالبقاء معنا في مصر حتى ينتهي من مساعدتنا مع المستشارين السوفييت في بناء خط الدفاع الأول غرب القناة والإطمئنان على فاعليته وقوته ومرونة خطط نيرانه ودوران عجلة البناء في إنشاء وتكوين القوات المسلحة المصرية الجديدة التي ارتاح لتنظيمها وقيادتها

ومعنوياتها. ثم أكد لي وللقادة الموجودين ضرورة إعطاء الثقة للمستشارين السوفييت وكان القادة الحاضرون قد حددوا عددهم مبدئياً بـ ١٢٠٠ مستشار. وإن أصدر وثيقة تعامل محددة تبين العلاقة القيادية وأسلوب العمل للمستشارين للموافقة عليها من القيادتين السياسيتين للدولتين مصر والاتحاد السوفيتي.

قبل عقد الجلسة الثانية بين الوفدين المصري والسوفيتي في اليوم التالي أخطرت الرئيس عبد الناصر بما تم في الجلسة الفرعية مع المارشال زخاروف وتمت في هذه الجلسة مناقشة الوضع الاقتصادي في مصر بعد الهزيمة والذي عرضه السيد زكريا محيي الدين. وأمكن تحديد مدى التعاون والدعم الاقتصادي من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى المرتبطة في هذا المجال. وانتهت هذه الجلسة بعد مناقشة أمور سياسية أخرى وعاد بودجرني يوم ١٩٦٧/٦/٢٤ وترك زخاروف والوفد العسكري والمستشارين لمساعدة القوات المسلحة المصرية.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر ليبلغه موافقة القادة السوفييت على قرارات وتوصيات ووجهات نظر مؤتمر القمة الأول الذي عقد مع بودجرني. وأكد عزم القادة السوفييت والقوات المسلحة السوفيتية على زيادة علاقة الصداقة والتعاون مع مصر وقواتها المسلحة في هذه المرحلة ومستقبلاً. كما أبلغ الرئيس عن قرارات القيادة السوفيتية بدعم القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي بطائرات السوخوي الجديدة وطائرات التدريب من ميج ٢١ والدبابات الجديدة، كما ذكر للرئيس خطوات التقدم الجاري إتخاذها في إنشاء خط الدفاع الأول غرب القناة وبداية دوران عجلة البناء والتدريب والتنظيم في القوات المسلحة المصرية والدور الذي قام به هو والمستشارون العسكريون الموجودين معه.

وقد برز دور خاص للمارشال تيتو خلال شهر أغسطس ١٩٦٧ في زيارته لسوريا ومصر وفي ضغطه على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرئيس جونسون بالذات سعياً وراء حصول العرب على قرار عادل ومنصف من مجلس الأمن علاوة على ما قدمته من دعم عسكري من يوجوسلافيا عقب المعركة مباشرة وبالذات في أسلحة المدفعية المضادة للطائرات. وقبوله مرور طائرات الجسر الجوي السوفيتي عبر أجواء يوجوسلافيا إلى مصر وسوريا.

وهكذا ساهمت جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لمصر وقواتها المسلحة في أحرج الأوقات وكانت في الحقيقة السند القوي في تحقيق الصمود ضد إسرائيل في مرحلة تعتبر أشق المراحل التي مرت في تاريخ مصر المعاصر.

وفي هذه المرحلة أيضاً لم تهدأ أعصاب المصريين جميعاً وخاصة الرئيس عبد الناصر والقادة السياسيين والعسكريين إلا بعد أن تم إنشاء وتجهيز وإعداد خط الدفاع الأول غرب القناة وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وكان ذلك في نوفمبر ١٩٦٧.

واستمر الرئيس جمال عبد الناصر يقود ويدفع ثلاث إتجاهات رئيسة بجهد شخصي خارق بمعدل ١٦ـ١٨ ساعة عمل يومياً في شؤون القوات المسلحة وصراعها في البناء وقتال العدو في وقت واحد وفي السياسة الخارجية وفي العمل الداخلي والشعبي خاصة في التنمية والاستثمار، وكان هذا الجهد مثلاً تاريخياً في المثابرة والقدوة الحسنة لجميع القيادات العسكرية والسياسية والشعبية مضحياً بصحته التي بدأت تتأثر نتيجة لهذا الجهد بالإضافة إلى التأثير النفسي للهزيمة الذي ظل ملازماً له حتى النهاية.

تعييني وزيراً للحربية:

كان الرئيس عبد الناصر قد وقع اختياره على السيد أمين حامد هويدي ليشغل منصب وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧. واستمر في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٦٧ حيث اكتمل الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة، وتم بناء أول خط دفاعي غرب قناة السويس.

ولما كان السيد أمين هويدي يشغل في نفس الوقت منصب المشرف على إدارة المخابرات العامة، فقد رأى الرئيس عبد الناصر أن يتفرغ السيد أمين هويدي لإدارة المخابرات والتركيز عليها بوصفها إدارة أمنية، إستراتيجية على أعلى مستوى.

وصدر قرار بتعييني وزيراً للحربية إعتباراً من ١٩٦٨/١/٢٠ علاوة على وظيفة القائد العام للقوات المسلحة، وأصبح وزير الحربية قائداً عسكرياً لأول مرة. واستمر هذا التنظيم إلى وقتنا الحالي، حيث يجمع وزير الحربية بين الصفة السياسية والقيادية، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة في نفس الوقت.

الفصل الرابع عشر

الصراع العسكري

سيطرة العدو على سيناء:(*)

مساء يوم ١٩٦٧/٦/٨ أبلغ الرئيس عبد الناصر وزير الخارجية محمود رياض قبول مصر وقف العمليات الحربية إذ لم يعد في إمكان القوات المسلحة مواصلة القتال ووصل هذا البلاغ إلى مندوبنا في هيئة الأمم المتحدة في نفس الليلة وتم من صباح اليوم التالي احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية لنهر الأردن. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن بوقف العمليات في المنطقة فإن إسرائيل استمرت في عملياتها ضد سوريا واحتلت مدينة القنيطرة كما ضربت ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس.

بدأت قوات إسرائيل احتلال شبه جزيرة سيناء ٦١٠٠٠ كم٢ - ١٥٠,٠٠٠ نسمة عدا الجزء الصغير الذي يضم بحيرة الطينة شرق وجنوب مدينة بور فؤاد شمال رأس العش شرقي قناة السويس، وأخذت تنشر وتوزع قواتها على الأجزاء الحيوية من سيناء التي تزيد مساحتها على ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل نفسها وبدأت السيطرة العسكرية من قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية لإسرائيل ومقرها بئر سبع والتي فتحت لها مراكز قيادات متعددة على المحاور التعبوية الجديدة. فكان المحور الرئيسي بئر سبع - العوجة - جبل لبنى - علامة الكيلو ١٩١ - أم خشيب - قناة السويس، طوله ٢٧٠ كيلومتراً حيث تمركزت قيادة أمامية للقوات التي تمركزت شرق قناة السويس على مواجهة ١٧٠ كم في أم خشيب. والمحور الثاني كان بئر سبع - القسيمة - الكونتلا - رأس النقب ذهب - شرم الشيخ - الطور ٥٠٠ كم تقريباً،

* الشكل رقم (٤)

ادته الأمامية (برية وجوية وبحرية) في شرم الشيخ.

صبحت المناطق الحيوية للقوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء هي منطقة
ة السويس ـ منطقة وسط سيناء حيث تمركز الاحتياطي لجبهة القناة
ـ المليز ـ تمادا) منطقة شرم الشيخ والساحل الشرقي لخليج العقبة ـ منطقة
الميناء ومنطقة مخازن الوقود) ـ منطقة الساحل الشرقي لخليج السويس (من
الطور).

تصت كل هذه المناطق الحيوية وخطوط مواصلاتها الطويلة قوات كبيرة من
ام السيطرة كما أصبحت إعاشة هذه القوات اليومية والاحتياجات الإدارية
المواصلات الأرضية والمياه موضع إزعاج مستمر للقيادة الإسرائيلية. كما
مرونة تحرك الاحتياطي التعبوي لإسناد القوات الإسرائيلية المتباعدة على
تي ذكرتها مقيداً بالطرق المرصوفة القليلة والتي تعترضها المرتفعات الكثيرة
شبه الجزيرة والمضايق الخمسة ـ (المزار ـ الخاتمية ـ الجدي ـ متلا ـ سدر ـ) في
لشمالي من شبه جزيرة سيناء.

دم توفر المياه اضطر العدو إلى إنشاء خطوط طويلة جداً من مواسير المياه
رها في العريش على الساحل الشمالي ثم بطول قناة السويس حتى عيون
قرب من مدينة بور توفيق مع تركيب محطات لضخ المياه في نقط كثيرة على
الخط، ثم اضطر كذلك إلى إمداد المياه بواسطة السفن الصغيرة من ميناء
ول خليج العقبة إلى رأس محمد في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ثم
ر خليج السويس حتى رأس سدر لإمداد جنوده بالمياه المعبأة في خزانات
للاستهلاك المحلى. كما اضطر إلى إنشاء طريق بمحاذاة الشاطىء الشرقي
يس أسماه طريق الإمدادات والتموين كي يسهل توصيل الإعاشة اليومية
لتمركزة شرق قناة السويس وبطولها، كما زاد من إنشاء مناطق الشؤون
نقط الذخيرة ونقط المياه في عمق المحاور كلها لإمكان استمرار تدفق
ـ والتموين اليومي لقواته الموزعة على كل محاور شبه جزيرة سيناء.

طر العدو للسيطرة والاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء إلى تمركز أكثر من
جندي وضابط في المواجهات المختلفة أو الاحتياطي المحلي أو الاحتياطي
و أفراد الشؤون الإدارية والمواصلات الداخلية أو التخزين أو الورش

والاصلاحات الميدانية المتقدمة. وباستمرار هذه السيطرة اضطرت إسرائيل إلى تغيير هذه الوحدات كل ثلاثة شهور وبدأت بوضع جنود إحتياطيين معظمهم من اليهود الشرقيين، قدرتهم العسكرية محدودة حتى لا ترهق القوات العاملة المدربة في طول بقائها في هذه المواجهات البعيدة عن مركز القيادة في بئر سبع. كما كان استمرار بقاء هذه القوات في سيناء مؤثراً في عجلة الانتاج والتنمية التي تعتمد عليها إسرائيل في دوام بقائها ومن هنا كان حرص إسرائيل الدائم على اختصار زمن الحروب خوفاً من امتداد فترة التعبئة العامة حيث غالبية البالغين من أفراده مسجلون ضمن الاحتياطي العام.

وإزاء الضغط العسكري الذي بدأ من جانب القوات المصرية على الوحدات التي تمركزت شرق قناة السويس وأعمال قصف المدفعية ونسف المنشآت الإدارية ومخازن المياه في سيناء بواسطة الدوريات المقاتلة، اهتزت الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين واضطر موشي ديان وزير الدفاع إلى زيارة الجنود على الجبهة المصرية يوم ١٩٦٧/٧/١٥ لتهدئة مشاعرهم، وأشاد بانتصارات القوات المسلحة الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ وكان رد الجنود الإسرائيليين ان هذا الانتصار مثل العملة الورقية ليس لها رصيد مضمون.

هكذا كان شكل وطريقة سيطرة إسرائيل على سيناء مصداقاً للمثل العسكري الذي يقول: «إن احتلال الأرض شيء ولكن الاحتفاظ بها شيء آخر»، وكان موشي ديان أثناء معركة يونيو ١٩٦٧ قد اقترح على لجنة الدفاع أن ينتهي غزو سيناء عند خط المضايق ولكن لجنة الدفاع لم توافقه على رأيه وكان حرص ديان من اقتراحه هذا هو تقليل حجم القوات المطلوبة للتمسك والسيطرة على هذا الخط بالإضافة إلى أنه مانع طبيعي له مميزات أكثر من خط قناة السويس.

واعتمدت إسرائيل على قواتها الجوية والقوات المحمولة جواً ووحدات المظلات كاحتياطي سريع الحركة لاستكمال النقص في القوات وفي قوة النيران فأبقت هذا الاحتياطي على درجة عالية من الاستعداد لإسناد قوات أي محور بسرعة في حالة الضرورة. فمركزت ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة القاذفة في ثلاثة مطارات أمامية بصفة دائمة هي شرم الشيخ وتمادا والمليز ووضعت وحدات المظلات والوحدات المنقولة جواً وطائرات الهليوكوبتر في مطاري جنوب النقب وشماله.

واعتمدت إسرائيل على اللّنشات البحرية المسلحة بالمدفعية للقيام بالدوريات
ة في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء وقاعدتها أسدود ودوريات خليج
س وقاعدتها إيلات ورأس نصراني.

قناة السويس:

لولا وجود الساتر الرملي على الشاطىء الشرقي لقناة السويس لما تمكن
يليون من التمركز على هذا الشاطىء - والساتر الرملي هو عادم حفر قناة
س إرتفاعه من ١٢ - ٢٠ متراً وعرضه من القمة ٢ - ٣ متر وهو في الجزء
لقناة السويس مرتفع أكثر من النصف الشمالي للقناة. وطبيعة الأرض شرق
ساتر صحراء مكشوفة وواطئة وتأخذ في الارتفاع التدريجي المريح شرقاً حتى
٥ كم حيث تبدأ السفوح الأمامية الغربية لمضايق سيناء المعروفة. وهكذا
تمركز القوات الإسرائيلية الأمامية مرتكزاً على الساتر الرملي شرق قناة
، ومكوناً لخط دفاعي ضيق جداً وليس لمناطق دفاعية ذات عمق. وضعت
على الساتر نقطاً أمامية من فصائل تضم كل منها ٣٠ فرداً تقريباً بفواصل
٧ كم وذلك على طول قناة السويس البالغ ١٧٠ كم عدا المناطق شرق
ك المرة. وكونت هذه المجموعات وحدات أمن أمامية ووحدات استطلاع
ونقط مراقبة أرضية وجوية وبدأت هذه الوحدات تضع الأسلاك الشائكة
والموانع الأخرى على الساتر الرملي كما جعلت نيران الأسلحة الصغيرة على
لتعاون مع النقط المجاورة كي تكون نيراناً سطحية متقاطعة على سطح مياه
لغ عرضها ٢٠٠ متر.

تعميق هذا الخط الوقائي قامت إسرائيل بمركزة وحدات أكبر مكونة من سرايا
على المحاور الرئيسة الثلاثة شرق قناة السويس فقط وهي من الشمال إلى
القنطرة شرق حتى جلبانه - الإسماعيلية شرق حتى مدخل مضيق
لشط حتى مدخل ممري متلا والجدي - كل هذه القوات كونت في مجموعها
ن من المشاة و (٢) كتيبتا دبابات، ٣ كتائب مدفعية هاون ثقيل.

الاحتياطي لهذه القوات فتكون من لواء ميكانيكي ولواء دبابات وتمركز في
اء وكانت قيادة قوات جبهة قناة السويس في أم خشيب وهي أعلى مرتفع
ح الغربية للمضايق وفي منتصفها.

وخصصت إسرائيل الطريق الساحلي شمال سيناء من رمانة إلى العريش لإنشاء معسكرات في نقاط متعددة لاستقبال وتجميع الجنود وتوزيعها كذلك معسكرات للراحة والترفيه علاوة على مناطق لشؤون إدارية كثيرة.

وبعد تصاعد العمليات العسكرية (معارك المدفعية ودوريات القتال الليلية وغارات الطيران) ركزت إسرائيل على تحصين مواقعها الدفاعية بالإسمنت والحديد وزادت من الموانع الأرضية وعمقت خنادق الإيواء ومراكز القيادات الفرعية والأمامية كما زادت من المواقع التبادلية والاحتياطية ولم تحاول زيادة عدد القوات بقدر ما زادت من قوة النيران.

كما مدت مواجهة قناة السويس جنوباً إلى الشاطىء الغربي الضيق لخليج السويس عندما زادت غارات رجال الصاعقة المصرية في مهاجمة مناطق البترول ومناطق التجميع للوحدات الإسرائيلية في سدر وأبو زنيمة والطور فامتدت مواجهة قناة السويس من ١٧٠ كم إلى ٤٥٠ كم.

وقد اعتبرت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بعمقها واتساعها حجم حاجز أمن لها ولتجمعاتها السكانية وظلت تدفع بالقوات والامكانيات المادية أكثر من ثلاث سنوات الأمر الذي سبب استنزافاً شديداً لمواردها المادية والبشرية.

إستغلال سيناء:

حاول الإسرائيليون استغلال شبه جزيرة سيناء في أوجه قليلة اقتصرت على البترول والسياحة. وكان استغلالها للبترول في حقلي سدر وأبو زنيمة إستغلالاً مشوباً بالخوف والنهب فاعتادت شفط زيت البترول بأقصى معدل ممكن حتى تجعل تنمية البئر أمراً مشكوكاً فيه مستقبلاً، وهي طريقة استغلال غير اقتصادية وغير أمينة. كما ركزت على منطقة شرم الشيخ لتكون منطقة سياحية وترفيهية فأنشأت الفنادق وشقت الطرق وما يتبع ذلك من انشاءات جذبت إليها السياح وفي الطريق إلى شرم الشيخ قامت إسرائيل برصف طريق دير كاترين لتسهل على أفواج السائحين زيارته ضمن برنامج السياحة.

أما التجمعات السكانية والمستعمرات فقد اقتصرت على مناطق رفح والشيخ زويد وإيلات والشاطىء الشرقي لخليج العقبة وشرم الشيخ واعتمدت على بدو سيناء في اليد العاملة لتنمية هذه المناطق.

لومات من داخل سيناء:

منذ بداية احتلال سيناء كان أول اهتمام للقيادة العسكرية المصرية الحصول أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة عن العدو المتمركز في سيناء. وكانت سيلة الوحيدة لجمع هذه المعلومات هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع ات في العمق التكتيكي والتعبوي للعدو إذ إن نقط المراقبة من جانبنا سوف سر معلوماتها عن العدو في الشاطىء الشرقي للقناة دون التحركات التي تتم ه ليلاً أو نهاراً. وأما معرفة أنواع الأسلحة وحجمها وقوة العدو وأماكن تمركزه يقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيرانه في المطارات الأمامية له فكانت تتم صلة دفع دوريات استطلاع من الضباط وضباط الصف من ٢ ـ ٣ أفراد فقط من . المخابرات الحربية يتسللون خلف خطوط العدو يتحركون ليلاً ويراقبون نهاراً غرق مهمة الدورية من ١٠ ـ ١٥ يوماً تعود بعدها بحصيلة معلومات دقيقة ة للغاية تتبعها دورية أخرى في منطقة أخرى. وهكذا واصلت هذه الدوريات ها حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أوضاع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

وكانت مهمة الاستطلاع الجوي بالصورة الفوتوغرافية تتابع هذه المعلومات ـ عليها بعد ذلك.

وبناء على هذه المعلومات كانت تحدد مهمات الدوريات المقاتلة ومناطق قذف ية بعيدة المدى. وأخيراً كانت هذه المعلومات الدقيقة هي الركيزة التي بنيت خطط العمليات العسكرية المصرية لتحرير الأرض.

وكان اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مديراً للمخابرات الحربية والاستطلاع ا الوقت.

صراع العسكري

بدأت القوات الإسرائيلية بعد إعلان وقف إطلاق النيران يوم ١٩٦٧/٦/٨ وحدات استطلاعية ووحدات أمن أمامية ونقط مراقبة على طول قناة السويس معتمدة على الساتر الرملي بهدف معرفة ما يحدث على الجانب الغربي لقناة س، وكانت قواتنا في هذه الفترة تتجمع وتتوزع في نقط دفاعية محاولة تشكيل ـ فرعية كونت فيها بعد أول خط دفاعي غرب القناة.

قامت وحدات العدو ببعض الأعمال الاستفزازية ضد قواتنا اتسمت بالغرور

والاستفزاز فنزل أفراد منهم للاستحمام في مياه القناة وجلس البعض الآخر على الشاطىء الشرقي لصيد الأسماك كما قامت بعض نقط مراقبة العدو بوضع مكبرات للصوت على الساتر الرملي أخذ جنود العدو يذيعون منها أغاني عربية ويطلقون النكات والضحكات، الأمر الذي استفز الضباط والجنود، وكانت الأوامر قد صدرت لقواتنا التي تمركزت على الجانب الغربي للقناة في ذلك الوقت باحترام قرار وقف إطلاق النيران إلّا إذا حاول العدو القيام بأعمال مضادة أو الاعتداء، إلا أن جنودنا لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم إزاء هذا الاستفزاز، فقاموا بإطلاق النيران على أفراد العدو وأوقعوا بهم إصابات قاتلة كما أمكنهم تدمير مكبرات الصوت التي وضعها العدو فوق الساتر الرملي.

وكان هذا العمل الاستفزازي من جانب العدو ونجاح جنودنا في الرد عليه وإسكاته بداية للصراع العسكري على الجبهة المصرية منذ الأيام الأولى لقرار وقف إطلاق النيران. وتدرج هذا الصراع من تبادل نيران الأسلحة الصغيرة إلى نيران الرشاشات المتوسطة ثم الثقيلة إلى تبادل قذفات الهاونات ثم تبادل نيران المدفعية (الميدان) وانتقل الصراع من مكان إلى مكان حتى شمل المواجهة كلها.

وبدأت وحداتنا في تحصين مواقعها وتعميق الخنادق للأفراد وللمعدات كما بدأ العدو في رفع أعمدة المراقبة بالنظر على الشاطىء الشرقي وكلما دمرتها قواتنا أعاد إقامتها بأعمدة حديدية بدل الخشبية، وهكذا تصاعدت الأعمال العسكرية الفردية بين الجانبين وظلت كذلك فترة إلى أن تحولت إلى أعمال عسكرية جماعية في بعض المناطق ثم تطورت حتى شملت المنطقة كلها وبدأت الأحداث البارزة تظهر مكونة تطور الصراع العسكري بين الجانبين.

وكان هدف العدو في كل الاستفزازات السابقة وتبادل إطلاق النيران الفردية هو محاولة خفض الروح المعنوية لقواتنا وبث روح اليأس والاستسلام.

معركة رأس العش: (*)

إنتهت معركة يونيو ١٩٦٧ واحتل العدو شبه جزيرة سيناء عدا جزء صغير من الأرض شرق وجنوب مدينة بورفؤاد تمركزت فيه وحدات صغيرة من الصاعقة والمشاة، ووحدات صغيرة من المدفعية المضادة للدبابات عززت بعد المعركة بزيادة

(*) شكل ٥

أسلحتها وحصنت مواقعها وأمنها ببعض الألغام المضادة للدبابات وتم التنسيق مع وحدات المدفعية (الميدان) على الجانب الغربي للقناة لمساعدتها بالنيران.

قام العدو يوم ١٩٦٧/٧/١ بالهجوم على جنوب الموقع بقوات قوامها سرية دبابات - (عشر دبابات) - مدعمة بكتيبة مشاة ووحدة مهندسين يعاونها سرب طائرات مقاتلة قاذفة. هجم العدو بالمواجهة على موقع رأس العش بدباباته ولكنه فشل فطلب معاونة طيرانه في الهجمة الثانية لتمهيد الموقع وخفض روحه المعنوية وقامت الدبابات تعاونها الطائرات بالهجمة الثانية ولكنه فشل ودمر له ثلاث دبابات وقتل بعض أفراده.

ثم حاول الالتفاف على يسار الموقع للهجوم ولكن ملاّحة بحيرة الطينة كانت مانعاً بالنسبة لدباباته فحاول اقحام المشاة من الجنب في الملاحة مؤيدة بنيرن الدبابات من المواجهة والطيران من كل جانب ولكنه فشل للمرة الثالثة.

وكان لتصميم رجال هذا الموقع وحسن تحصينهم في الأرض مع دقة استخدام الألغام المضادة للدبابات ونيران المدفعية (الميدان) من الجانب الغربي أثره في صمود هذا الموقع وخسارة العدو الذي لم يجرؤ بعد ذلك على محاولة إزالة هذا الموقع طوال مدة الحرب، وأصبح هذا الموقع بصمود مقاتليه القدم الوحيدة لنا في سيناء.

أثناء خوض هذه المعركة حاول العدو المناوشة والاقتراب إلى بور فؤاد من الشرق على الشريط الأرضي الضيق جداً بين البحر الأبيض المتوسط وملاحة الطينة. ولكن وحدات المدفعية المضادة للدبابات المدعمة بالألغام الأرضية منعته من ذلك. وخرجت قواتنا من معركة الصمود الأولى في رأس العش بدروس كثيرة منها عدم تأثير نيران الدبابات على الأفراد المحصنين في الأرض تحصيناً جيداً وأن قنابل الطائرات مثل قنابل المدفعية لا تؤثر إلا على فرد واحد أو إثنين في حالة سقوطها مباشرة عليها كما ثبت أن الجندي المتمتع بروح معنوية عالية والمتمركز في موقعه بعناد لا تنزعه من موقعه أي قوة بل يمكنه كسب معركة دفاعية واحداث خسائر كبيرة في العدو.

كانت معركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ بعد مرور عشرين يوماً على قرار وقف إطلاق النيران في جبهة قناة السويس باكورة المعارك الصغيرة التي جعلت من الصمود والتمسك بالأرض وحسن استخدام النيران خير مثل لاستمرار الواجبات

العسكرية التي ستقوم بها التشكيلات البرية التي استمرت تعيد تنظيم وتحصين مواقعها الدفاعية غربي قناة السويس.

وفي نفس الأسبوع تمكن بعض الضباط وضباط الصف من الصاعقة من عبور قناة السويس عند الشط شمال مدينة السويس ونجحوا في تفجير مخزن ذخيرة كبير كانت قواتنا قد تركته أثناء انسحابها من سيناء حتى لا يستفيد به العدو وظلت النيران والانفجارات مستمرة فيه لمدة ثلاثة أيام.

معركة السيطرة الجوية على القناة:

قدر العدو بعد فشله في معركة رأس العش يوم ١٩٦٧/٧/١ أن استعدادنا وتجهيز قواتنا غرب قناة السويس تسير بخطوات سريعة خصوصاً بعد أن علم بقوة نيران المدفعية (الميدان) التي دعمت وحدات رأس العش فزاد في عدد طلعات الاستطلاع النهارية فوق قناة السويس وأخذت هذه الطلعات تأخذ شكل المسح الجوي بالصورة وبالنظر على جميع المواقع الدفاعية التي تبنى غرب قناة السويس وعلى امتدادها من بور سعيد شمالاً حتى السويس جنوباً كذلك في عمق هذه المواجهة.

وكان هذا العمل المستمر من جانب العدو يكشف تجهيزاتنا الدفاعية ويوضح للعدو يومياً وبالتفصيل وحدات الدعم الجديدة في المنطقة كذلك نوعية الأسلحة ومكانها بالضبط خصوصاً أسلحة النيران الطويلة المدى مثل مدفعية الميدان، ومراكز القيادات وأماكن تشوين الذخيرة، وعقد المواصلات الخ. كان هذا الاستكشاف التفصيلي من جانب العدو يهدد ويعرقل استمرار تشكيلاتنا البرية في البناء والتجهيز، وكان موقف قواتنا الجوية لا يسمح في ذلك الوقت بالمجابهة الجوية، كما لم تكن قوات الدفاع الجوي قد تمكنت من ملء فراغ منطقة القناة بالأسلحة المضادة للطائرات من مختلف الأنواع فاضطررت إلى إصدار التعليمات إلى الفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية لمنع طيران العدو من الحصول على السيطرة الجوية بهذا القدر فوق قناة السويس؛ إذ إن تجهيزاتنا الابتدائية مكشوفة لديه يومياً وتركت له اختيار الوقت المناسب كذلك المنطقة المناسبة في قناة السويس لمواجهة محدودة بأكبر قوة طيران يستطيع تدبيرها لهذا الغرض. كان الغرض المهم من هذه التعليمات هو أن نمنع العدو من السيطرة جواً على قناة السويس ولنثبت له أن قواتنا الجوية المقاتلة موجودة. وضع الفريق مدكور أبو العز تقديراته مراعياً كل الظروف حتى لا تحدث خسائر في طائراتنا وتحقق الواجب في نفس الوقت.

وقد انتهز الفريق مدكور الفرصة يوم ١٩٦٧/٧/١٤ وواجه العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس بعشر طائرات من طراز ميج ١٧ في وقت واحد تقريباً، تساندها عشر أخرى على استعداد للدخول في المعركة الجوية. وقد فوجىء العدو بهذا العدد وهذا التحدي فانسحبت طائرات استطلاعه، وجهز تشكيلاً من أربع طائرات دخل بها معركة جوية بعد حين مع طائرات الميج ١٧، وكانت للأخيرة السيطرة، فأصيبت طائرتان للعدو وانسحبت طائراته الأخرى ولكنه جهز نفسه لليوم الثاني ١٩٦٧/٧/١٥ حيث وقعت معركتان جويتان خلال هذا اليوم لم يكن حظه فيهما أفضل من اليوم السابق وانسحب تاركاً المنطقة الجوية لقناة السويس لسيطرة قواتنا الجوية، وبذا نجحت قواتنا الجوية وارتفعت معنويات الطيارين وعادت إليهم الثقة في أنفسهم وفي سلاحهم الميج ١٧ كما استأنفت تشكيلاتنا البرية مهمتها في اعداد وتجهيزات ودعم منطقة غرب القناة.

كان هذا أول صراع جوي يحدث بعد معركة يونيو ٦٧ خرجت منه قواتنا الجوية بالثقة والمعنويات العالية.

تدمير وإغراق المدمرة «إيلات».

إعتقد العدو أن استيلاءه على أرض سيناء يسمح له أيضاً بالسيطرة البحرية على المياه المحيطة بها وباستهتار وغرور اقتربت المدمرة «إيلات» وهي أكبر قطعة بحرية حربية لديه من المياه الاقليمية المصرية في منطقة بور سعيد البحرية يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ واكتشفت بمعرفة أجهزة الاستطلاع البحرية لقواتنا فأصدرت قراري المباشر إلى قائد القوات البحرية بالتصدي بقواته المتمركزة في قاعدة بور سعيد البحرية لهذه المدمرة وإغراقها طالما انها اخترقت المياه الاقليمية المصرية وهذا يعتبر عملاً عدائياً.

أصدر قائد القوات البحرية فوراً أوامره إلى قائد القاعدة البحرية في بور سعيد باعداد (٢) لنشين من صواريخ «كومر» السوفيتية والخروج فوراً لمهاجمة مدمرة العدو بغرض تدميرها وإغراقها وأعد بقية القطع البحرية في القاعدة كاحتياطي. ولنش الصواريخ كومر السوفيتي مجهز بعدد (٢) صاروخ سطح/سطح، من طراز «ستيكس» الذي تزن رأسه المدمرة واحد طن وكانت إجراءات الاستطلاع والتجهيز للصواريخ قد تمت في القاعدة البحرية قبل الخروج لتدمير الهدف وليس كما اتبع قبل ذلك في حادثة تدمير ٢ لنش طوربيد يوم ٧/١١ لقواتنا.

هجم اللنش الأول رقم ٥٠٤ ــ القائد ــ نقيب أحمد شاكر ــ على جانب المدمرة مطلقاً صاروخه الأول فأصاب المدمرة إصابة مباشرة وأخذت تميل على جانبها فلاحقها بالصاروخ الثانى ثم تابعه اللنش الثانى رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله بصاروخين آخرين بعد مرور ساعتين تقريباً بعد الهجوم الأول فأكمل إغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلا بحرياً شمال شرقى بورسعيد وكان ذلك ظاهراً امام القائد المحلى على شاشة الرادار بقاعدة بورسعيد البحرية .

غرقت المدمرة « إيلات » الإسرائيلية بعد الساعة السابعة مساء يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ ومعها حوالى ٢٥٠ فرداً بحرياً إسرائيلياً بصواريخ سوفيتية تطلق لأول مرة في معركة بحرية جريئة تمت بسرعة ، وعاد اللنشان إلى قاعدتهما في بورسعيد سالمين وحاز النقيب قائد سرب اللنشات وسام النجمة العسكرية كما وزعت نياشين أخرى على بقية أفراد الطاقم .

حاولت الطائرات الهليوكوبتر الإسرائيلية إنقاذ بعض أفراد المدمرة إيلات الذين نجحوا في الهبوط إلى الماء قبل غرقها .

كان لهذا العمل الجريء رد فعل معنوي كبير جداً على قواتنا وخاصة القوات البحرية . بينما طالبت الإذاعة الإسرائيلية بالثأر لإغراق أكبر قطعة بحرية لدى إسرائيل وقتل عدد كبير من بحارتها .

كان للخبر عند الرئيس عبد الناصر وقع المفاجأة السعيدة . ولكن كان رد الفعل من جانب العدو عنيفاً كما سنرى فيما بعد .

المعارك الثلاث السابقة بدأت بفعل العدو الذي أصابه الغرور بعد يونيو ١٩٦٧ . ولكن الاستهتار في تصرفات العدو كان واضحاً أيضاً وكانت نتائج المعارك الثلاث نجاحاً ملحوظاً لقواتنا . ولم تكن الناحية المادية هي الأساس في هذه النتائج بقدر ماتحقق من فوائد في الناحية المعنوية لقواتنا المسلحة وللشعب أيضاً خاصة وأنها جاءت بعد الهزيمة بأيام . وكان النجاح موزعاً على أفرع القوات المسلحة الرئيسية فمعركة رأس العش في ١٩٦٧/٧/١ كانت باكورة النجاح لتشكيلاتنا البرية وكانت معركة الطيران في ١٤ ، ١٩٦٧/٧/١٥ نجاحاً لقواتنا الجوية ، وظلت معركة إيلات البحرية في ١٩٦٧/١٠/٢١ مجداً دائماً لقواتنا البحرية .

كان رد الفعل عنيفاً من جانب إسرائيل التي لم تهنأ بعد بانتصارها في يونيو ١٩٦٧ وترددت أصوات الثأر من إسرائيل ضد المصريين وبدأ تصعيد العمليات بين الجانبين .

شر معها. ولكن مصر بادرت بإخلاء المواطنين من منطقة السويس وأضاعت صة على إسرائيل بل واعـدت في نفس الوقت الشعب المصري لبداية صراع مع رائيل يستمر لسنين طويلة. وكانت بداية لاعداد الشعب والدولة لحرب طويلة.

اء النسق الدفاعي الأول غرب القناة:

كان أول عمل ميداني أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع ليم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث قام اللواء أحمد اعيل الذي عين قائداً للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية وما ن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهـاونات والرشاشـات سطة والثقيلة ثم تكونت كتائب مشاة لكل كتيبة قائدها. وتمركزت على الشاطىء بي لقناة السويس وبدأت في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا ل بعد اسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة وكانت الصعوبة في استكمال حة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة ثم دفع ات وخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا د الشاق من القيادة العامة في القاهرة والقيادة المحلية في المنطقة التي تمركزت ها في منتصف المنطقة تقريباً في «القصاصين». وكانت مهمة الفريق عبد المنعم ض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت هي متابعة هذا - يومياً والمرور على الوحدات التي أخذت في تدعيم تمركزها في المنطقة.

وبتكوين وتجميع ٥ ألوية مشاة، ٢ لواء مدرع، ٥ كتائب صاعقة وتوزيعها خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس ظهر أول هيكل لخط دفاعي. ست مواجهة القناة من بور سعيد شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً بطول ١٧٠ كم سمين الأول من بور سعيد حتى البحيرات المرة وشملت ٣ ألوية، والقسم الثاني لبحيرات حتى ميناء الأدبية وشمل ٢ لواء. كما وزعت كتائب الصاعقة على مين وتمركز ٢ لواء مدرع في منطقة الجوف في عمق القسم الجنوبي، وبذا ت مواجهة قناة السويس لأول مرة، ولكن بقوات قليلة وضعيفة جداً في قوة م وقوة النيران. كما شاركت الجزائر بقوات رمزية وصلت فيما بعد إلى قوة لواء دعمت خط الدفاع الأول.

وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال لاشنكوف الذي ما لبث ق به المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية في يوليو

١٩٦٧ ، والجهود المركزة التي بذلاها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل ، أمكن إرسال أسلحة الدعم التي وصلت إلى مصر من موانيها البحرية والجوية رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدرعة كأول احتياطي مدرع كامل في المنطقة .

ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة النيران في المنطقة كلها بعد أن اطمأنت على خطط نيران اللواءات المشاة التي عاونتها وحدات كاملة من المدفعية (الميدان) ووحدات الهاون الثقيل .

كانت السيطرة الكاملة من قيادة المنطقة على مواجهة ١٧٠ كم وبعمق ٦٠ كم عملية صعبة ، فأصبح من الضروري النظر في إعادة تنظيم القوات في المنطقة بشكل آخر يحقق سلامتها وقدرتها الدفاعية على صد أي عدوان عليها من إسرائيل .

وتطورت قوات النسق الأول الدفاعي فيما بعد إلى قوات جيشين ميدانيين كاملين توزع مهماتهما على نفس المواجهة مع ازدياد عمقها وتكثيفها . وبدأت المواجهة تأخذ شكلها وحجمها من القيادات الميدانية والقوات كما قسمت هذه المواجهة إلى مناطق رئيسية ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية وبدأت قوات المواجهة نشاطها الإيجابي مع العدو .

ولم ينتهِ شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نسق دفاعي غرب القناة مع احتياطي مدرع قليل قد تم إنشاؤه وتمركزه وزال خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه في يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة .

عملية نجع حمادي :

شعر العدو أن ضرب مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس لم يحدث شللاً في مصادر الطاقة المستمدة من البترول فخطط لضرب هدف آخر للطاقة الكهربائية المتولدة من السد العالي .

ففي ليلة ١٠/٣١ ــ ١٩٦٨/١١/١ وكانت ليلة قمرية قام العدو مستخدماً طائرتي هليوكوبتر نقل بعيدة المدى طراز سيروسكي وستراكيوز وسوبر فريلون على متنهما جماعتا إبرار جوي مدعمتين بجماعتي فنيين ، واقترب من ساحل البحر الأحمر حيث لا توجد دفاعات أرضية أو أجهزة إنذار رادارية أو دفاعات مضادة للطائرات سواء في

منطقة البحر الأحمر أو في منطقة الصعيد ، وانتقى منطقة خالية من المواطنين حيث يمر خط الجهد العالي لكهرباء السد العالي غرب النيل على هضبة نجع حمادي ، وتمكنت الجماعة الفنية من تدمير عمود رئيسي للجهد العالي بأسلاكه ، فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة التنفيذ وهي تمد الوادي شمالاً والقاهرة والوجه البحري بنسبة معينة من كهرباء السد العالي ولم تنجح الجماعة الثانية التي حاولت التأثير على قناطر نجع حمادي . وعادت طائرتا الهليوكوبتر ، إلى إسرائيل ، ولكن العملية فشلت بدورها في احداث الشلل المستهدف في مصادر الطاقة .

نجحت السلطات المحلية في إصلاح برج أسلاك كهرباء الجهد العالي بسرعة فاستأنف دفع التيار الكهربائي كالمعتاد وبالتالي لم يتأثر الإنتاج الصناعي أو الزراعي في مصر .

ولكن كانت هذه الغارة بمثابة تنبيه لي لاستكمال شبكة الإنذار الجوي جنوباً حتى وصلت إلى آخر موقع على الحدود الشرقية مع السودان والبدء فى إنشاء نسق ثانٍ لأجهزة الإنذار الجوي بطول الحافة الشرقية لوادي النيل رابطاً المنطقة المركزية بمنطقة أسوان الدفاعية وعلى نسقين جهة الشرق .

وكان القرار الثاني لي بعد هذه الغارة أن بدأت بإنشاء منظمات الدفاع الشعبي من كتائب وسرايا محلية شعبية ووزعت عليها الأسلحة والذخيرة وأجهزة المواصلات وكونت غرفة عمليات بسيطة في كل محافظة ربطت خطياً ولاسلكياً مع بقية قيادات السيطرة على كل نواحي الجمهورية كما انشأت قيادة عسكرية نظمت وسيطرت على كتائب منظمة الدفاع الشعبي في الجمهورية .

كما تم تحويل كتيبة فدائية ١٤١ فلسطينية ـــ مصرية كانت متمركزة في عمان فأمرت بضمها إلى وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف القيام بعمليات عصابات فدائية ضد مطارات إسرائيل منطلقة من الجبهة الأردنية .

عمليات المقاومة الفلسطينية

قامت قوات المقاومة الفلسطينية بعمليات جريئة بعد هزيمة ١٩٦٧ منطلقة فى الجبهة الأردنية . ففى شهر ديسمبر ٦٧ هاجمت مستعمرة بتاح تكفاه قرب تل أبيب ونسفت خط الحديد بين تل أبيب والقدس وهاجمت قطار السكك الحديد بين تل أبيب وبئر سبع . وفى مارس ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة خسرت فيها اسرائيل ٢٩ قتيلا و٧٠ جريحا . وفي أغسطس ١٩٦٨ تمت معركة السلطة بعد نجاح دوريات المقاومة مهاجمة اهداف اسرائيلية فى الضفة الغربية . وفى عام ١٩٦٩ اشتركت عناصر من المقاومة فى عمليات أرضية وبحرية قامت بها الضفادع البشرية والصاعقة المصرية ضد ميناء ايلات ومخازن الوقود بها .

الفصل الخامس عشر

إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة

توحيد القيادة:

كان أول عمل تنظيمي عليَّ القيام به بعد تحملي مسؤولية قيادة القوات المسلحة في يوم ١٩٦٧/٦/١١، هو البدء بإعادة وتوحيد القيادة العامة للقوات المسلحة على أسس علمية وعملية مراعياً مسؤولية القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة والمتابعة والابتعاد عن أسلوب التعارض والازدواج في الاختصاصات والسلطات حتى تتحقق وحدة الفكر ووحدة التطبيق في الإدارة وفي المتابعة.

وبعد تعيين الفريق عبد المنعم رياض رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة أتممت تعيين قادة الأفرع الرئيسة للقوات البحرية ـ الجوية ـ الدفاع الجوي ـ ورؤساء هيئات القيادة العامة ـ عمليات ـ تنظيم وتسليح وإدارة ـ تدريب ـ تفتيش ومتابعة ـ إمدادات وتموين ـ والشؤون الفنية هيئة الشؤون المالية والإدارية ومديري الإدارات التخصصية مثل إدارة المشاة ـ إدارة المدرعات ـ إدارة المدفعية إدارة المخابرات ـ إدارة شؤون الضباط ـ إدارات الإمدادات والتموين المختلفة ـ إدارة التوجيه المعنوي ـ إدارة الشرطة العسكرية ـ إدارة المركبات ـ إدارة الخدمات الطبية الخ.

وكانت باكورة هذا التنظيم هي توحيد قمة القيادة العامة للقوات المسلحة متمثلة في القائد العام ونائبه رئيس الأركان بحيث تكون إدارتها واحدة في مكتب واحد. وتم إلغاء مكتب وإدارة القيادة العليا ومكتب رئيس الأركان وهي التسميات السابقة. وبرز مكتب واحد عُيِّن له مدير يعمل لكل من القائد العام ورئيس الأركان في وقت واحد وبذا توحدت قمة القيادة العامة للقوات المسلحة ومنع التعارض

والازدواج في الفكر وفي القيادة والسيطرة وفي إصدار التعليمات والأوامر.

وبدأت أضع المسؤوليات والسلطات لكل القيادات الكبيرة سواء في القيادة العامة أو لقادة أفرع القوات المسلحة مطبقاً في ذلك مبدأ ان المسؤولية توازي السلطة وتعادلها. وكلفت رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد بالتعاون مع قادة الأفرع الرئيسة ورؤساء الهيئات ومديري الإدارات التخصصية بوضع أول وثيقة تظهر وتحدد مسؤوليات وسلطات قيادات القوات المسلحة جميعاً وأضيف إليها إختصاصات وسلطات المجالس القيادية على مستوى القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم القيادة العامة ثم قيادة الأفرع الرئيسة ثم قيادة التشكيلات الميدانية الكبرى. ومن هنا دخلت إعادة تنظيم القيادة في إطار تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة المرتبطة بالقيادة والسيطرة على القوات المسلحة بوصفها أداة منفذة للدفاع عن الدولة وداخل إطارها الطبيعي لتحرير الأرض.

حجم القوات المسلحة:

جاء في خطة تحرير الأرض التي تم وضعها، بيان حجم القوات المسلحة المستهدف لتحقيق مهمة القوات المسلحة بعد ثلاث سنوات، وقدر هذا الحجم بعد دراسة وإحصائيات كثيرة عن قدرة شعب مصر أولاً وقدرة العدو وإمكاناته وتطوره ثانياً ومعلومات عن مسرح العمليات المنتظر براً وبحراً وجواً، وإمكان الدعم والتسليح والمعدات المطلوبة لهذا الحجم والممكن توريدها من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وإمكان مشاركة الدول العربية وخاصة دول المواجهة ومدى استيعاب جنودنا لاستخدام هذه الأسلحة والمعدات في أقل وقت ممكن، وإمكان إعداد الطيارين والفنيين في القوات الجوية وفي قوات الدفاع الجوي، وشمل حجم القوات المسلحة القوات الآتية:

١ ـ تشكيلات برية:

مجملها ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، (٢) فرقتان مدرعتان (٣) ألوية مدرعة مستقلة، ١ لواء استطلاع، (٢) لواءي مظلات ٤٤ كتيبة صاعقة، ٢ لواءي أبرار جوي. علاوة على وحدات الرئاسة العامة ووحدات دعم ومعاونة، ووحدات إدارية وفنية وطبية ووحدات سيطرة ونقل على مستوى التشكيلات الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة كذا على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة.

وروعي في هذا الحجم التوازن العملي بين وحدات القتال ووحدات الصدم ووحدات النيران واعتبارات أخرى هامة مثل خفة الحركة والمرونة والاعتماد الذاتي وتناسق التركيب التنظيمي ومدى القيادة والسيطرة في كل تشكيل أو وحدة داخل التشكيلات الميدانية التي تتضمنها الخطة.

٢ ـ قوات جوية:

مجملها ٦٠٠ طائرة مقاتلة قاذفة يقودها ٨٠٠ طيار ذوي كفاءة عالية مشكلة في ألوية جوية، كل لواء يخصص له (٢) مطاران أو قاعدة جوية، (٢) لواءان قاذف خفيف، (٢) لواءان قاذف ثقيل، (٥) ألوية هليوكوبتر، ٢ لواءان نقل ومواصلات، هذا خلاف طائرات التدريب التي قدرت في الخطة بـ ١٢٠ طائرة.

٣ ـ قوات الدفاع الجوي:

٨ فرق دفاع جوي ـ كل فرقة تقود، وتسيطر على: ٣ ـ ٥ ألوية صواريخ ومدفعية ثقيلة وخفيفة مضادة للطائرات، ٨ كتائب رادار توجيهية وللإنذار علاوة على نقط الملاحظة ومواصلاتها وأجهزتها، مع إنشاء غرف عمليات دفاع جوي لكل فرقة، أو لواء منفصل على أن يرتبط بغرفة عمليات دفاع جوي رئيسة وأخرى تبادلية.

٤ ـ قوات بحرية:

لم تذكر الخطة أي وحدات إضافية على حجم القوات البحرية التي كانت لدينا، بقدر ما نصت على التوازن التعبوي بين عدد القطع الكبيرة والقطع الصغيرة السريعة مع زيادة عناصر الاستطلاع الجوية البحرية على مستوى قيادة القوات البحرية وإنشاء لواء انزال بحري بمعداته وضرورة تواجد لنشات المدفعية السريعة وزيادة عدد وحدات الضفادع البشرية ومحاولة زيادة الموانىء الحربية في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مع زيادة عدد وحدات الورش والاصلاحات ومراعاة صلاحية جميع القطع البحرية للعمليات بصفة دائمة.

٥ ـ وحدات الرئاسة العامة:

وهي تشمل الوحدات المقاتلة والمعاونة ووحدات السيطرة خارج التشكيلات الميدانية من ناحية التنظيم والعمليات، وعادة تكون تحت قيادة وسيطرة الإدارات التخصصية في القيادة العامة، وتدفع إلى التشكيلات المقاتلة عند الضرورة وأشارت

إليها الخطة وراعت وجودها لسد العجز في أي اتجاه تعبوي تستدعي الضرورة إنشاءه أو في الاحتياطي العام.

٦ - وحدات إدارية وفنية:

شملت الخطة إنشاء وحدات كثيرة إدارية وفنية إذ إن الوحدات الموجودة أصلاً لا تتوازن مع الحجم المطلوب توافره من التشكيلات المقاتلة في الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة. ولاختلاف نوعية تجهيزات ومعدات هذه الوحدات وضرورة تواجد المهنيين العاملين فيها من ضباط وجنود فقد استغرق إنشاؤها وتكوينها مدة طويلة وأخذت أولوية متأخرة عن التشكيلات المقاتلة. ولكن كان تواجدها ضرورياً للغاية نظراً لاعتماد القوات المسلحة عليها خاصة إذا زادت فترة العمليات. وكانت معظم هذه الوحدات تخص كلاً من هيئة الإمدادات والتموين وإداراتها ومخازنها وهيئة الشؤون الفنية وإداراتها كذلك وحدات الشؤون الإدارية والإمداد والإصلاح على مستوى التشكيلات الميدانية في كل الأفرع الرئيسة.

٧ - وحدات السيطرة:

وهي تشمل وحدات الشرطة العسكرية والمرور في القواعد وفي خطوط المواصلات وفي المناطق الخلفية للجيوش الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة. وقد تحولت معظم هذه الوحدات في الخطة إلى عناصر خدمة مرور وإرشاد ميداني أكثر منها خدمة أمن. كما نصت الخطة على إنشاء كتائب وسرايا شرطة انضباط رئيسة.

٨ - المنشآت التعليمية:

شملت المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية وتركزت الزيادة في الحجم على إنشاء المدارس المهنية والتخصصية إذ إن هذا العنصر كان ناقصاً على جميع المستويات في القوات المسلحة. وكانت الصعوبة تتمثل في طول الفترة اللازمة تحويل المجند إلى مهني. وبعد وصول المعدات الحديثة المتطورة أصبح وجود الجندي المؤهل المهني أمراً ضرورياً. وكانت الأعداد المطلوبة في الخطة من المهنيين مفاجأة لجميع المهتمين ببناء القوات المسلحة الجديدة.

٩ - إدارة ووحدات التوجيه المعنوي:

ركزت الخطة على ضرورة تواجد هذا العنصر على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى كل التشكيلات الميدانية في كل أفرع القوات المسلحةكما أعيد تنظيم الإدارة

واتسع اختصاصها وأوليت أهمية تتناسب مع مسؤوليتها الكبرى في تشكيل وترسيخ الوعي الوطني والقومي لدى كل مقاتل في القوات المسلحة.

١٠ - أظهر حجم القوات المسلحة المطلوب في الخطة أنني مضطر لإعطاء أولوية للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حتى أحقق التوازن بين أفرع القوات المسلحة كذلك في زيادة الوحدات الإدارية والفنية على مستوى القوات المسلحة وداخل التشكيلات الميدانية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي إدارياً وفنياً.

التنظيم:

قام رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء أحمد زكي عبد الحميد ومعه نخبة تتمتع بالذكاء والقدرة بإعادة تنظيم جميع القيادات والإدارات والتشكيلات والوحدات في القيادة العامة وفي أفرع القوات المسلحة الرئيسة وإداراتها ووحداتها كما قام بإنشاء وتشكيل وتنظيم جميع القيادات والتشكيلات والوحدات الجديدة المطلوب إنشاؤها في الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة.

عاون رئيس هيئة التنظيم مندوبون متخصصون من أفرع القوات المسلحة ومن الأجهزة والإدارات التخصصية والفنية، والإدارية، كما عاونه المستشارون العسكريون السوفييت كل في اختصاصه.

طبَّق رئيس هيئة التنظيم مبادىء التنظيم والتسليح والأفراد والمعدات التي سبق أن صادقت عليها وهي مبادىء تحقق مهمة الوحدة أو التشكيل في العمليات الحربية واضعاً مرتبات الحرب كأساس في وضع التنظيم أو إعادته كما راعى المرونة ومبدأ الاقتصاد في القوى وفي خفة الحركة وتوازن قوى الصدم والنيران وخفة الحركة والاكتفاء الذاتي وركز رئيس هيئة التنظيم، واللجان التنفيذية معه، جهودهم على استكمال حجم القوات المسلحة السابق التصديق عليه من القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

وبذلت هيئة التنظيم والإدارة جهداً خارقاً في إنجاز هذا العمل في أقل وقت ممكن وكان التوافق الزمني نتيجة لدقة برنامج العمل في أجهزة القيادة العامة والمحدد له أزمنه ثابتة ومنسقة في كل هيئة وإدارة بحيث يكون اليوم المحدد للإنتهاء من تنظيم وحدة ما، يكون هو نفس اليوم الذي تسلم فيه الأسلحة والمعدات والأجهزة والعربات لهذه الوحدة وهي فترة بسيطة تقاس بأيام فقط تقوم بعدها أجهزة التدريب

المسلحة في خطة الإنشاء يحتاج إلى كميات كبيرة من السلاح. وتعاونت الدول الاشتراكية الأخرى مع الاتحاد السوفيتي في الاستجابة لطلبات القيادة المصرية من التسليح الجديد سواء من ناحية الكم أو النوع وصممت القيادة المصرية أن يكون السلاح الجديد حديثاً ومتطوراً. فدخلت الدبابة الجديدة ت ٥٥ والطائرة ميج ٢١ المعدلة ذات الموتور ٥١١ ي التي أضيفت إلى تسليح القوات الجوية المصرية قبل أن تعمم في دول شرقية كثيرة.

وكانت صفقات السلاح الجديد من الاتحاد السوفيتي تتم في شكل إتفاقيات بواقع ثلاث إلى أربع إتفاقيات في السنة الواحدة ابتداءً من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١. وكانت إتفاقيات التسليح تتم على شكل قروض مالية ذات مميزات وشروط مريحة جداً؛ فعلاوة على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات فإن أقساط أي قرض كانت توزع على أربعين سنة بالإضافة إلى الفائدة الضئيلة التي لم تزد في أي إتفاق تسليح عن ٢,٥٪ وإذا قورنت أسعار التسليح من الاتحاد السوفيتي بأي أسعار من أي دولة أخرى نجد أن الفارق كبير جداً فمثلاً كان ثمن الطائرة الميج ٢١ ٣/٤ مليون جنيه مصري حتى عام ١٩٧٠ بينما كان ثمن الطائرة الميراج التي اشترتها ليبيا من فرنسا عام ١٩٧٠ أكثر من مليون دولار والطائرة الفانتوم الأمريكية عام ١٩٧٠ أيضا كان ثمنها بين ٦ ـــ ٨ مليون دولار أى أن قيمة أسعار السلاح الروسى للدول الصديقة يؤخذ على أساس سياسي وتعاونى أكثر منه سلعة تجارية .

أصدرت تعليمات موجهة إلى جنود القوات المسلحة للاهتمام والعناية بالسلاح الجديد وحرصت على حضور تسليم الجندي الجديد لسلاحه الفردي في احتفال عسكري مذكراً المقاتل بأهمية السلاح بالنسبة للفرد وضرورة الحفظ والرعاية والحب والالتصاق بين الفرد المقاتل وبين سلاحه. كما خصصت يوماً كاملاً من كل أسبوع للصيانة ولاختبار الأسلحة والمعدات وشددت على ضرورة تواجد قائد الوحدة والضباط طوال هذا اليوم مع الجنود أثناء قيامهم بواجبات وتعليمات الصيانة للسلاح والمعدات.

وكانت قدرة القوات المسلحة على استيعاب استخدام الأسلحة الحديثة في وقت قصير وأيضاً في الاحتفاظ به وصيانته دعوة حقيقية للاتحاد السوفيتي للاستجابة إلى المزيد من طلبات التسليح الضخمة التي كانت القيادة المصرية تسارع في طلبها.

وكانت إدارة البحوث والتطورات العسكرية وفروعها وفنيوها يفكرون ويحاولون تطوير الأسلحة السوفيتية طبقاً لخبرتهم. وكنت أبعث إلى وزير الدفاع السوفيتي هذه الأفكار مؤيدة بالرسومات والتصميمات فتقوم أجهزة التطوير بالاتحاد السوفيتي بالاستجابة إلى كثير من أفكار المصريين وتسارع في تطوير السلاح على مستوى التصنيع الميداني وتعميم هذا التطور أو التعديل على قواتهم المسلحة وقواتنا والدول الصديقة الأخرى.

وقد شمل التطور استخدام السلاح والمعدات في التطبيق العملي في الجبهة. فمثلاً قام جندي مؤهلات علوم في كتيبة دبابات في النسق الدفاعي الأول بإقامة حاجز من أسلاك الكونسرتيا أمام دباباته وعندما حاول العدو ضرب صاروخ مضاد للدبابات من نوع س س ١٢ على هذه الدبابة اصطدمت زعانف الصاروخ بأحد أسلاك هذا المانع البسيط وأخذت تلف داخل المانع مثل الطائر الذي يقع في الشباك ولم يصل الصاروخ المعادي إلى الدبابة. وكان هذا العمل من الجندي تطوراً فنياً نبع من تفكيره ومبادرته. وتم تعميم هذه الفكرة الذكية التي أمنت جميع الدبابات والمعدات المشابهة نتيجة لاستخدام هذا المانع البسيط أمام الخط الدفاعي الأول في الجبهة كما طبق هذا الأسلوب في تأمين الدفاعات عموماً.

وكان التطور في التسليح وفي المعدات واضحاً في إدارة المهندسين العسكريين حيث الضباط والجنود المهرة الذين تمكنوا من تطور واستخدام معدات العبور أو تصنيع أو تطبيق أي أداة تتحرك على سطح مائي حاملة أثقالاً وأفراداً.

كما كان تطوير طائرات القوات الجوية والصواريخ وأجهزتها بمعرفة المهندسين والفنيين في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ملفتا لنظر الاتحاد السوفيتي الذي تجاوب في تطبيق جميع التعديلات التي طلبت منه وكان أبرزها ما عاد على الطائرات السوفيتية الصنع من زيادة المدى للطائرة أو زيادة الحمولة من الصواريخ والقذائف الأمر الذي زاد من قدرة الطائرة المقاتلة والقاذفة قتالياً.

وكانت الحاجة ماسة إلى تسليح القوات المسلحة برشاشات قصيرة ١/٢ بوصة للدفاع ضد الطيران الواطي جداً، كذلك لعربات نصف جنزير للعمل مع الوحدات الميدانية بدلاً من العربات ذات العجلات. ولم نجد في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى هذين النوعين فتم السعي للحصول عليهما من الغرب

جلترا وبلجيكا وألمانيا الغربية لشرائها وتم وصولها إلى
، وقت مبكر في أواخر ١٩٦٧ وسدت فراغاً كبيراً.

ات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧ بأنه تحرير الأرض
وحدات ليس لها هذا الواجب فتم إلغاء الوحدات

ية الجنائية - وحدات حرس الجمارك التي حولت إلى
الأسماك - وحدات مراقبة الطيور - وحدات مراقبة
وزارة التموين - وحدات مكافحة المخدرات التي
تب على ذلك إعادة تنظيم إدارة السواحل إذ إن
وكان التخطيط التنظيمي ينص على إدماج إدارة
إن كلتا الإدارتين تعملان في مهمة واحدة ولكني
ركة التحرير.

عة وكانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود
ت مكلفة بزراعة ٥٠ ألف فدان ذرة في مديرية
لزراعة.

لخاصة من المهندسين والمهنيين العسكريين في
، إلى وزارة الإسكان كذلك إلغاء وحدات النقل
كانت قد شغلت عناصر كثيرة من إدارة المركبات
مؤسسة النقل العام.

ع الطائرات والصواريخ ومجلس إداراتها لعدم
على قسم البحوث والتطورات ومراكز الإصلاح
في الإصلاح الفني وتصنيع بعض قطع الغيار
لاحات الدورية في موتورات الطائرات.

ووحدات القوات المسلحة إلى واجبها الطبيعي
فقط.

تنظيم أسلوب القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة:

من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧؛ عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة وعدم ممارسته لأي سلطة فعالة رغم النص على كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، كذلك توزيع المسؤوليات بين جهتين غير متكافئتين هي هيئة الأركان للقوات المسلحة ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة «للشؤون العامة» الذي تحول قبل الهزيمة إلى وزارة الحربية على غير أساس علمي ودون الاستناد إلى أي تجربة.

وترجع ضرورة هذا الموضوع إلى عام ١٩٤٨ حين حدثت أول هزيمة عسكرية معاصرة وعلى أثرها قامت ثورة ٢٣ يوليو لتضع حداً للفساد السياسي والعسكري ونشطت عملية التطور الموضوعي في الدولة عامة وفي القوات المسلحة خاصة حتى جاءت هزيمة أخرى عام ١٩٥٦ اقتصرت هذه المرة على الناحية العسكرية بينما شكلت الناحية السياسية نصراً كبيراً حجب الهزيمة العسكرية وغطى على أسبابها واقتنصته القوات المسلحة لصالحها واستغلته أسوأ استغلال وتفشت فيها روح اللامبالاة وعدم تقدير المسؤولية وخيل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهل المنال بأسس أخرى غير الصراع المسلح.

وهكذا بدأت القوات المسلحة تهمل في مسؤولياتها الأساسية وهي التدريب والانضباط العسكري والاعداد للحرب وانزلقت نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت هزيمة أخرى في يونيو ١٩٦٧ وشملت الناحيتين السياسية والعسكرية معاً بنطاق أوسع وعمق أكبر.

ومن هنا جاءت حتمية إعادة البحث بعمق عن الأسباب الحقيقية لهذه الهزيمة من وجهة نظر بناء وتنظيم القيادة الاستراتيجية سعياً وراء تطور موضوعي يحدد تحديداً واضحاً الأجهزة المسؤولة عن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع وعن القوات المسلحة في الدولة ومسؤوليات كل منها وسلطات كبار المسؤولين فيها تجنباً للانزلاق مستقبلاً إلى اتجاهات أو أوضاع قد تتسبب في هزيمة جديدة.

ولهذا فقد وضعت أمام لجنة البحث والاعداد في القيادة العامة الجديدة التي أرأسها واشترك فيها كل من الفريق عبد المنعم رياض واللواء مصطفى الجمل واللواء

يط وإدارة العمليات بينما وزارة الحربية مسؤولة عن شؤون الضباط بما فيها من
وتعين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط.

وانفردت وزارة الحربية بالتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي للقوات بينما
القيادة العامة (العليا) مسؤولة عن التدريب القتالي. ثم جاءت اعتبارات الأمن
استغلتها وزارة الحربية في غير مفهومها لتقف عائقاً منيعاً في وجه القيادة العامة
بة لتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب. فكانت القوات تجد نفسها أمام
زين يصدران إليها التعليمات ويطالبانها بمهام متعارضة وكان طبيعياً أن تنال
وعات الأمن النصيب الأكبر من اهتمام القوات.

والعبرة الناتجة من هذا الازدواج يجب أن تكون العمل الجاد على وضع الإطار
يم لمجال عمل واختصاصات كل من رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني
ارة الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة بما يكفل تكاملها وعدم تعارض
صاصاتها حتى لا تعرقل الأمور وتضيع المسؤوليات.

كما بين هذا البحث الفرق بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية ولكل مزاياه
وبه. فبينما تمارس القيادة الجماعية على مستوى الدولة في موضوعات متشعبة
ب توافر خبرات ومعرفة كثيرة كما أن عامل الوقت لا يكون حاسماً في وقت
لم. أما في القوات المسلحة وفي زمن الحرب فإن القيادة الفردية تكون الطريقة
يسة إذ انها توفر وحدة العمل حيث لا يتيسر الوقت للمناقشة وبشرط أن يكون
رار الفردي في نطاق القرار الجماعي أو جزءاً منه. ولا شك فإن الدمج بين
ريقتين يحقق المثالي بالنسبة للقيادة والسيطرة على القوات المسلحة في السلم
رب معاً.

إن مسؤولية العمل الواحد لا يمكن أن تتجزأ. وطالما أنه ليس هناك مسؤولية
ن سلطات فإن الأمر يقتضي تركيز السلطة في يد قائد واحد ضماناً لتأمين وحدة
ل ومركزية القيادة. وإن نظام التسلسل القيادي وتبعية كل قائد لقائد مسؤول
د أكبر يضمن عدم استغلال أي قائد لسلطاته. والمبدأ المتبع في كل دول العالم هو
يترك القائد ليمارس سلطاته للقيام بواجباته ومسؤولياته ثم يحاسب على نتيجة
ه دون التدخل في أسلوب ممارسته لقيادته.

وإذا كان من الخطأ أن نحمل الفرد مسؤوليات بدون تفويض سلطات له تمكنه

من القيام بهذه المسؤوليات فإن من الخطر منح سلطات [illegible]
محددة وإلا انقلب الأمر إلى استغلال هذه السلطة غير المسؤولة بما يؤدي إلى الفساد
والانحراف.

ونظراً لاحتمال حدوث أخطاء بواسطة القائد الواحد وحتى لا تكون سلطاته
مطلقة غير مقيدة ومدة قيادته غير محدودة وجب أن يقف وراءه مساعدون
متخصصون في كل مجال وأن تحدد مدة قيادته. وهنا جاءت حتمية تشكيل مجالس
للدفاع أو الحرب أو جهاز للسيطرة «قيادة» وبهذا النظام نضمن صدور القرار بشكل
جماعي يمنع التطرف في الفكر مع تخويل القائد مسؤولية تنفيذه دون تقييد لما يتمتع به
هذا القائد من روح المبادأة والابتكار داخل الإطار العام للقرار الجماعي.

إن أحد العوامل الهامة للسيطرة الناجحة هو التقسيم الواضح للسلطات
والواجبات والمسؤوليات بين القائد ومرؤوسية وتكون المسؤولية الأولى للقائد هي اتخاذ
القرارات المسببة في أقصر وقت ممكن وتخصيص المهام لقواته بدون أي تأخير.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة وضعت مشروع قانون بشأن تنظيم القيادة
والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة وعرضته على الرئيس
عبد الناصر في أوائل ١٩٦٨ وقد اندهش لمحتوياته ولكنه أعجب بنصوصه خاصة
وانها منطقية ومعتمدة على دراسة علمية وتاريخية خاصة.

وقد أرفقت بمشروع هذا القانون مقدمة بسيطة أذكر بها الرئيس أن هذا
المشروع هو أول عمل تنظيمي وتشريعي، تم بعد جهد علمي وخبرة تاريخية يبعد
الدولة عن احتمالات هزيمة عسكرية مستقبلاً، وأنه أول مشروع قانون يحدد
مسؤوليات وسلطات جميع المسؤولين عن شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة
والسيطرة على القوات المسلحة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات
المسلحة.

كرر الرئيس الإطلاع على المشروع لعدة أيام متصلة ثم وافق عليه وقمت
بإجراءات التصديق على مشروع القانون لدى السلطة التشريعية، وخرج القانون
رقم ٤ لعام ١٩٦٨ لأول مرة في تاريخ تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وعن
القيادة والسيطرة على القوات المسلحة في مارس ١٩٦٨. وبتطبيق هذا القانون

ع أول أساس علمي لمسؤوليات وسلطات قمة القيادة الاستراتيجية في الدولة
جهزة والقيادات المسؤلة عن شؤون الدفاع والسيطرة على القوات المسلحة.

وكان توحيد قمة القوات المسلحة التي أشرت إليها مقدمة لاندماج أفرع
ت المسلحة الرئيسة معاً وتحولت القوات المسلحة إلى رأس واحدة وإلى جسم
،وجاء تحديد المسؤوليات والسلطات في هذا القانون لكل عضو من أعضاء هذا
الضخم فأصبح متماسكاً يعمل بأسلوب واحد وتحت قيادة واحدة من أجل
واحد. وزالت البيروقراطية عن القوات المسلحة والتي كانت تقوى فكرة
صالية بين أسلحة القوات المسلحة المختلفة.

ونظراً لضخامة وخطورة المسؤوليات التي حددها القانون لوزارة الحربية فقد
على تحديد وتنظيم إختصاصات ومسؤوليات الأفرع الرئيسة والأجهزة المختلفة
ات وصلاحيات كبار المسؤولين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك ضماناً لتوفير
قرار في وزارة الحربية.

لقد عملت لجان التنظيم بدأب وثقة في إعداد التشريعات المكملة لهذا الإنجاز
م تبعاً لأولويات حددتها في أشد الأوقات حرجاً لملء الفراغ التشريعي للقوات
حة. وبالرغم من انتهاء اللجان من هذا العمل الضخم إلا أن وقتي لم يسمح
ته وإصداره إذ كان تواجدي مع القوات الميدانية في الجبهة وغيرها في المناطق
كرية المختلفة له أولوية قصوى لبدء تصاعد العمليات العسكرية مع العدو
ت استصدار هذه التشريعات المكملة للقانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨.

ن خاصة للحرب:

بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية خاضت أكثر من أربعة حروب منذ
١٩٤٨ حتى الآن إلا أن القوانين النوعية عن الميدان لأفرع القوات المسلحة
ة والمختلفة في اداء واجباتها لم تصدر حتى انتهاء مدة خدمتي في القوات
حة.

من خلال الدراسات التي سبقت إصدار القانون ٦٨/٤ وجدت أن جميع
المتقدمة تفرق بين القوانين المدنية والجنائية للمواطنين وبين القوانين العسكرية
كرين وتضع للأخيرة قواعد من حيث تجريم الفعل والإجراءات تختلف عن

مثيلتها في الأولى خاصة في أعمال الميدان وفي أوقات الحرب أو الإعلان عنها أثناء حالات طوارىء والتعبئة في الدولة. إذ إن المخالفات والجرائم الميدانية تختلف كلياً عن جرائم ومخالفات المواطنين عموماً في وقت السلم، كما أن نوعية الواجبات والمسؤوليات في كل قطاع من قطاعات العمل والواجب في كل سلاح رئيس من أفرع القوات المسلحة تختلف في ادائها وفي جرائمها عن السلاح الآخر. فمثلاً نوعية مخالفات وجرائم الطيار في الجو أو المقاتل البحري في البحر أو حارس الحدود والسواحل أو القائد في الميدان أو عامل الاتصال الخطي أو اللاسلكي في مسرح العمليات - كل يختلف عن الآخر من وجهة نظر مخالفاته وتجريمه. فأصبح من الضروري إصدار قوانين نوعية لكل فرع من الأفرع الرئيسة مثل قانون الجيش - قانون الطيران - القانون البحري - قانون السواحل والحدود، وهكذا، وكلها تخص أسلوب ومعالجة قضايا هؤلاء الأفراد في الميدان.

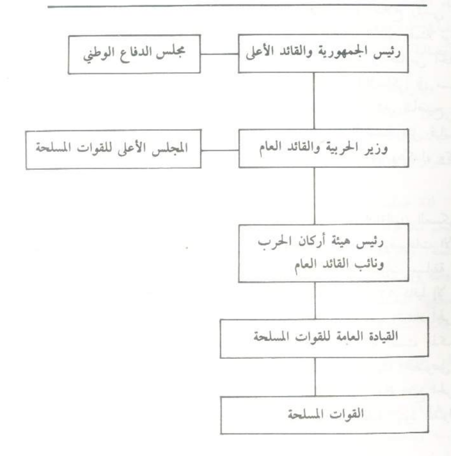
إن القانون رقم ٦٦/٢٥ المطبق حالياً يعتمد أساساً على القانون العسكري الصادر عام ١٨٩٤ بعد أن عدلت فيه البنود والفصول الخاصة بموضوعات الأمن ومحاولة قلب نظام الحكم فقط. وعلى ذلك عندما تعرضنا في سنوات سابقة إلى محاكمات ميدانية في وقت الحرب لم يكن القانون العسكري ٦٦/٢٥ كافياً لا من الناحية الإجرائية والشكلية فقط إذ إن الناحية الموضوعية في تصنيف وتعداد الجرائم المختلفة في كل واجبات ومسؤوليات جميع أفراد القوات المسلحة ليست مذكورة بالتفصيل وإن ذكرت فليس لها عقوبات مقننة. وأهم ما ورد فيها بهذا الخصوص هو ما جاء تحت عنوان «الإهمال في الخدمة» وهي عبارة عامة لا تحدد بدقة جميع الجرائم الميدانية. وقد اعتمد القضاة العسكريون لاستكمال قضاياهم على بنود القوانين الجنائية المطبقة في الدولة.

وكان قانون الجيش القديم مطبقاً إلى أن حلت محله لوائح وقرارات وزارية وإدارية تبين الأخطاء والمخالفات والجرائم ولكن لم تقنن العقوبات فجميعها ليس لها سند دستوري إذ انها مجرد لوائح وقرارات وليست بقوانين.

وكنت قد كلفت إدارة القضاء العسكري ببحث هذا الموضوع واستكمال الشكل الناقص من الناحية التشريعية في مجالنا العسكري خاصة في قوانين الميدان النوعية ولكني لم أتابع هذا الجهد نظراً لوجود أولويات أخرى مهمة وعاجلة.

هيكل القانون رقم ٤/١٩٦٨

بشأن تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة



الفصل السادس عشر

رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة

القتال هو المهنة الدائمة لجميع أفراد القوات المسلحة. وهو إعداد القائد والضابط والجندي في وقت السلم إعداداً خاصاً في كل فنون القتال المعروفة والمكتسبة من خبرات معارك سابقة. والكفاءة القتالية تبدأ بالفرد أولاً وتعبر إلى مجموعة أفراد يكونون جماعة أو طاقماً يزداد إلى وحدة قتالية إلى تشكيل قتالي إلى جيش أو مجموعة جيوش. وبدءاً بالفرد أيضاً يكون التخصص النوعي أو المهني، إذ إن الوحدة القتالية هي خليط متجانس من التخصصات القتالية تعمل في وقت واحد لهدف واحد تحت قيادة واحدة. وجميع المواطنين القادرين على العمل والانتاج يصلحون للتجنيد في صفوف القوات المسلحة ما عدا من يقوم منهم بعمل ما جسماني أو عقلي يضر به نفسه أو يضر الآخرين من حوله فهذا الفرد لا يصلح للتجنيد بالقوات المسلحة ومن هذا المنطلق فإن وضع شروط أو قيود أمام المواطنين القادرين على الانضمام لصفوف القوات المسلحة غير جائز. وبما أن مصر تتميز بالقدرة البشرية فلماذا لا تستفيد القوات المسلحة من هذه الميزة وتجعلها أساس الانتقاء للفرد المناسب لها والفرد الصالح هو الدعامة الأولى في مقومات القدرة القتالية.

المقاتل الصالح:

المجند خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجند الأمي للقوات المسلحة في عصرنا الحالي الذي تميز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هي المفضلة على باقي القدرات. وكانت القيادة العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب في انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات

المسلحة وكان عدم قبولهم يأتي دائمًا تحت عبارة «لم يصبه الدور» أو «غير لائق طبياً». وكانت اللائحة الطبية التي تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندية وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلصق دائمًا بدعاوى الأمن.

بادرت بعد تعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٩٦٧/٦/١١ بإعلان رغبتي في قبول المؤهلات العليا للتجنيد وعن طريق أجهزة الاعلام أعلنت عن إسقاط القيود التي كانت تحجب التحاقهم جنوداً بالقوات المسلحة وجرى تغيير جذري في شروط اللائحة الطبية وتجاوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية وارتفعت نسبة المجندين منهم إلى ٩٣٪ وكانوا هم المقاتلون الصالحون.

لاحقت بنفسي وقادة أفرع القوات المسلحة ورؤساء الهيئات ومديرو الادارات والقادة عموماً بداية تدريبهم في معسكرات التدريب والمدارس التخصصية والمهنية والتحاقهم بالوحدات والتشكيلات الميدانية كأسبقية لاستكمال قوات الجبهة. بالتحاق هؤلاء الجنود بالوحدات الميدانية وتدريبهم بعناية ارتفعت الكفاءة القتالية في القوات المسلحة وتبين أن المقاتل المؤهل ثقافياً هو العمود الفقري للقدرة القتالية في القوات المسلحة.

التدريب عموماً:

التدريب العملي الشاق المستمر هو الأساس لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. والتدريب يبدأ منفرداً وينتهي مشتركاً. والتدريب العملي التخصصي أو المهني المركز عقب فترة التدريب الأساسي مباشرة والذي لا يزيد عن أسبوعين أو ثلاثة فقط يجعل فترة تأهيل الفرد للقتال قصيرة. والتدريب عموماً يختص القائد والضابط بقدر أكبر وتركيز أكثر مما يناله الجندي. ومساعدات التدريب والمدربين وتخصيص معدات وأسلحة من كل نوع وذخيرة وميزانية سخية لأغراض التدريب، مع متابعة مراحله بواسطة أجهزة متابعة على مستوى عال يجعل عملية التدريب عموماً عملية جادة ومثمرة.

وأهداف التدريب وأسلوبه وأشكاله ومراحله والأجهزة القائمة بشؤونه ومتابعته معروفة. ولكني سوف أبين المبادىء والقواعد الجديدة علاوة على تطور أسلوبه في مرحلة كنا أشد ما نكون فيها حاجة إلى اختزال مدته مع التركيز على رفع مستواه وأن يكون التدريب عموماً وسيلة لتنمية الانضباط والروح المعنوية.

بالإضافة إلى القواعد المدونة في تعليمات التدريب العادية تمت بتعميم التعليمات والأسس الجديدة التالية على جميع قادة القوات المسلحة في نفس الوقت الذي كنا نعيد فيه تنظيم وتسليح القوات المسلحة وننشىء وحدات وتشكيلات جديدة ونصمد بقواتنا المحدودة أمام العدو غرب قناة السويس.

١ ـ القائد العام هو المسؤول الأول عن رفع الكفاءة القتالية عن طريق التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة والمسؤول الذي يليه هو قائد التشكيل أو الوحدة.

٢ ـ رفع كفاءة المقاتل رأسياً أفضل بكثير من الاتساع الأفقي بدون كفاءة قتالية.

٣ ـ قائد التشكيل ـ جيش أو فرقة ـ مسؤول عن مستوى وأعمال ونتائج مستويين من القادة داخل تشكيله، بمعنى أن قائد الفرقة مسؤول عن أعمال ونتائج قادة اللواءات وقادة الكتائب وهكذا تشمل المسؤولية درجتين أدنى من القائد، وتعمدت في تعليماتي أن أزيد الايضاح في هذا الموضوع أكثر.

٤ ـ التدريب عموماً لجميع الوحدات خارج النطاق الدفاعي الأول يعتبر الواجب الأول للقائد وعلى ذلك يعتبر حضوره شخصياً مع وحدته أثناء التدريب أمراً ملزماً كما يعتبر اشرافه ومتابعته لهذا الأمر سبباً قانونياً للاعتذار عن تلبية أي دعوة لتواجده في مكان آخر حتى لو كانت الدعوة من الوزير أو رئيس الأركان.

٥ ـ التدريب عموماً يكون جدياً وعملياً ومتواصلاً نهاراً وليلاً وتحت أي ظروف غير طبيعية بحيث تكون نتائجه مثمرة في أقل وقت ممكن.

٦ ـ يتواجد المستشار السوفيتي للقائد ومعه وتحت إشرافه وفي معاونه كذا جميع المستشارين على المستويات الأدنى ويتم لقاء جماعي في نهاية التدريب اليومي تذكر فيه الملاحظات والنتائج بحضور جميع أفراد الوحدة علناً.

٧ ـ تدون نتائج التدريب على استخدام الذخيرة الحية بحيث تكون واقعية بحضور القائد ومستشاره وتسجل ويتم مقارنتها على نتائج سابقة ويرفع تقرير عنها إلى القيادة الأعلى.

٨ ـ لا مبالغة في دعم وحدات المشاة بوحدات مدفعية أو دبابات أكثر من الدعم الميداني المقرر في تكوين الوحدة التنظيمي وأن تكون قيود الأمان لأفراد الوحدة

برقاش التي يخترقها الرياح البحيري - عرضه وقوة تيار المياه به مشابهة لقناة السويس - ومنطقة شرق فرع دمياط غرب مدينة بنها، ومنطقة التل الكبير التي تخترقها ترعة الإسماعيلية، ومنطقة البرجات التي يمر بها فرع رشيد، علاوة على مناطق صحراوية أخرى خلف مناطق الجيشين الثاني والثالث.

ولما كان عبور قناة السويس هو بداية معركة التحرير أصبح التدريب لجميع وحدات القوات المسلحة على العبور أمراً ملزماً. وتم تدريب جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة الميدانية على العبور. وبتكرار هذا التدريب نهاراً وليلاً في المناطق التي أشرت إليها أطلق الجنود على هذا النوع من التدريب اسم «طابور العبور».

وجاء هذا التشبيه نتيجة للتكرار ضماناً لاتقان الأداء حتى وصلت إلى مرحلة عبور الأفراد بمعداتهم نهاراً مثلاً وهم معصوبي الأعين تدليلاً على كفاءاتهم في أداء واجب العبور.

وكنت أحضر بنفسي مشروعات التدريب على واجبات العمليات المشتركة على مستوى الفرقة في منطقة التدريب والتي كانت تستغرق ثلاثة أو أربعة أيام متصلة. وكان الأداء أقرب إلى أداء المعركة، إذ يبدأ بتجميع الفرقة المشاة أو الميكانيكية أو المدرعة غرب الرياح البحيري ثم تعبره ثم تقاتل شرقه وتتابع الاندفاع شرقاً حتى تصل إلى بحيرة قارون بجوار الفيوم قاطعة مسافة ٧٠ كلم تقريباً.

وكان المستشارون السوفييت يشاركون قادة الوحدات القائمة بالتدريب في هذه المشروعات وكان الكبار منهم ينضمون إلى قادة هيئة التفتيش والمتابعة ويعملون كحكام يراقبون سير العمل.

وكثيراً ما كان الرئيس عبد الناصر يحضر لمتابعة سير المشروع ويستمع إلى تعليقات القادة والصعوبات التي تواجههم كما كان يتأكد بنفسه من مقدرة الوحدة القتالية ودرجة نجاحها من الحكام والمراقبين للمشروع.

وكان اشتراك أسراب القوات الجوية مع التشكيلات الميدانية موضع اهتمام زائد من جانب جميع القادة إضافة إلى التأكد من كفاءة الاتصالات اللاسلكية ومدى التنسيق والتعاون بين القيادة الأرضية والجوية في المشروع.

وتوالت المشروعات التعبوية على مستوى جميع الفرق . وعندما كان يحل دور فرقة ما من قوات الجبهة يقوم قائد الجيش بإخلاء هذه الفرقة من مكانها في الجبهة ويوكل مهمتها الدفاعية إلى لواء أو أكثر وتنتقل الفرقة إلى منطقة التدريب لتنفيذ مشروعها التعبوي مرتين كل عام تقريباً . وقد يستغرق المشروع من عشرة الى خمسة عشر يوماً . ويضاف إلى قوات المشروع لواء كامل ميكانيكي أو مدرع كي يأخذ دور العدو في المشروع وبذا يتحقق شكل المعركة الحقيقي . وكان معدل المشروعات العملية بجنود على مستوى الفرقة قد وصل الى ٤٠٠ مشروع سنويا بينما كانت المشروعات على مستوى الكتيبة لاتتعدى ٨٠ مشروعا فى السنة قبل عام ١٩٦٧ .

أما تدريب لواءات وأسراب القوات الجوية على واجبات عملياتها فكان يتم عادة مع تدريب الفرق المشاة أو المدرعة أو الاثنين معاً ويقوم اللواء الجوي بمعاونة الفرقة في التدريب في واجبات الاستطلاع والمعاونة الأرضية من الجو إلى الأرض كذا من الجو إلى الجو مع التأكيد على المعاونة بالنيران والقنابل والصواريخ في منطقة مجاورة قريبة لأرض المشروع تكون على مرأى ومسمع من قوات الفرقة التي يعاونها اللواء الجوي في المشروع وذلك بعد وضع هياكل من الاكشاك الخشبية تمثل عربات ومعدات وأفراد العدو ويقوم حكام المشروع بتسجيل الاصابات المباشرة لطائرات اللواء الجوي .

أما تدريب القوات البحرية على واجبات العمليات الحربية فقد شمل التدريب على مساندة الجانب الأيسر لقواتنا على الشاطىء الشمالي لسيناء والذي أخذ شكل دوريات بحرية من قطع صغيرة ولنشات طوربيد وصواريخ ليلاً ونهاراً كانت تقوم منذ عام ١٩٦٧ بواجب العمليات بالإضافة الى واجب التدريب في نفس الوقت ، وأيضاً التدريب في عرض البحر الأبيض المتوسط الذي كنت حريصاً على زيادة عدد أيامه بالنسبة لجميع القطع البحرية . وكانت الظروف المتاحة للتدريب على واجبات العمليات الحربية في البحر الأبيض المتوسط أفضل بكثير من ظروف القطع البحرية التي تواجدت في البحر الأحمر وذلك لتوفر أجهزة الاصلاح في ميناء الاسكندرية عنها في أي ميناء في البحر الأحمر الأمر الذي ألجأنا إلى إرسال القطع البحرية الكبيرة الى الهند وباكستان للإصلاح .

اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على التدريب المشترك بين اسطولنا ووحدات المجموعة البحرية السوفييتية الخامسة الموجودة في البحر الأبيض المتوسط . وتعاونت كل من قيادة القوات البحرية مع قيادة الأسطول السوفيتي وخططوا أشكالاً مختلفة من التدريبات المشتركة والفنية . وانضم الى هذه التدريبات التي غطت مسافات كبيرة

أثناء استخدام الذخيرة الحية والمفرقعات والألغام في الحدود الميدانية الحقيقية حتى يعتاد الجنود على جو المعركة الحقيقي.

٩ ـ على جميع الوحدات في التشكيلات الميدانية ـ في القوات الجوية والقواعد البحرية وقوات الدفاع الجوي وفرق المشاة والمدرعات ولواءات المدفعية والدبابات الخ ـ أن تستهلك مرتبات الذخيرة والصواريخ والمفرقعات والقنابل والوقود التي رفعت إلى ما يزيد عما كان مقرراً من قبل بمقدار عشرين ضعفاً بالإضافة إلى معدلات الاستهلاك في الموتورات والماكينات المقررة والمصدق عليها مني لأغراض التدريب، وهكذا تم تسجيل ساعات الطيران لكل طيار وزيدت معدلاتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ١٩٦٧، وأيضاً ساعات الابحار لكل قطعة بحرية وذلك لدفع الكفاءة القتالية للفرد وللمجموع.

وبتطبيق هذه القواعد والاشراف عليها من الفريق صلاح محسن وعناصر هيئة تدريب القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة والقادة كان الانجاز فى التدريب الانفرادى والتدريب المشترك والتدريب الادارى والمهنى والفنى فى القوات المسلحة . انطلقت عجلة التدريب فى انضباط وانتظام كاملين وحماس شديد طبقاً للبرنامج الزمنى الذى حدد فى خطة إعداد المقاتلين فى القوات المسلحة . وكان الدليل على جدية التدريب فى القوات الجوية أننا خسرنا ٨٣ طائرة خلال الثلاث سنوات أثناء التدريب بينما كانت خسائرنا فى العمليات مع العدو فى نفس الفترة لا تتعدى ٢٣ طائرة .

كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد الهائلة التي تضمها القوات المسلحة هي اعداد الطيارين المقاتلين المقررين في خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أي اعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين في السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خمسون طياراً فقط يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين في السنة الواحدة ـ معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات ـ ومن ثم كان لا بد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين في الزمن المحدد. فقمت بفتح باب القبول لجميع العسكريين في القوات المسلحة المؤهلين طبياً وعلمياً ورغبة كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين بالإضافة إلى كلية الطيران في بلبيس. وأصبح تخرج الطيارين في حدود ٣٠٠ ـ ٤٠٠ طيار سنوياً. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتي لرفع الكفاءة القتالية

والتخصص كل ثلاثة شهور، وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من العدد المطلوب من الطيارين في أوائل عام ١٩٧٠ واضطرت القيادة السياسية والعسكرية إلى الاستعانة بالاتحاد السوفيتي لاستكمال العدد المطلوب من الطيارين السوفييت الذين وصلوا في مارس ١٩٧٠ ليشاركوا في الدفاع الجوي عن العمق المصري فقط.

أما الصعوبة الثانية فكانت في تدريب أفراد طواقم الصواريخ سام ٣ بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبير من كتائب صواريخ سام ٣ التي أضيفت إلى تسليح قوات الدفاع الجوي بما يساوي أربعة أضعاف ما كان مخططاً له في أواخر عام ١٩٦٧. وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ سام ٣، وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدربين لهم من الضباط الفنيين بالدفاع الجوي ومدربين من المستشارين السوفييت ومترجمين لغة روسية من المصريين والسوفييت وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ ـ قائد وضباط وجنود ـ كلهم مؤهلات عليا ومهنيين بالإضافة إلى ٣٠٠ جندي مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتي لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المجندين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوي. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت في أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة ـ أفراد ومعدات وتسليح ـ من الاتحاد السوفيتي حضروا في مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوي ـ صواريخ ـ حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوي.

التدريب على واجبات العمليات:

قامت هيئة عمليات القوات المسلحة بالتعاون مع هيئة التدريب وقادة الجيوش الميدانية وقيادات المناطق العسكرية بوضع مشروعات تدريب للتشكيلات والوحدات الميدانية على مستوى الفرق المشاة والميكانيكية والمدرعة والوحدات الخاصة وباشتراك أفرع القوات المسلحة الرئيسية بحرية ـ جوية ـ دفاع جوي للتدريب على واجبات العمليات المقبلة لكل تشكيلات القوات المسلحة ـ وكان هذا التدريب يتم في شكل مشروعات تحدد أهدافها هيئة العمليات بحيث تكون مماثلة للواجب ومدى العمل والقدرة القتالية التي تحددت لهذا التشكيل في خطة العمليات المنتظرة وهي الخطة ٢٠٠ التي كانت تتطور في تفصيلاتها كل ستة شهور ابتداءً من أوائل عام ١٩٦٨.

احتاج هذا النوع من التدريب إلى مناطق تدريب شاسعة تماثل في معالمها منطقة قناة السويس وسيناء. فخصصت مناطق تدريب في غرب القاهرة بمنطقة

في شرق البحر الأبيض المتوسط لواء من القاذفات الخفيفة الـ ٢٨ المصرية مع أسراب الاستطلاع البحرية السوفيتية.

كما تمت مشروعات تدريب إنزال بحري مشتركة سوفيتية مصرية على سواحلنا الشمالية اشتركت فيها بالإضافة إلى معظم القطع البحرية المصرية مجموعة الانزال البحري السوفيتي التي كانت متمركزة في بور سعيد وعليها وحدات إنزال لمساعدة القوات المصرية عند تنفيذ واجب تحرير أرض سيناء كما انضمت وحدات أخرى في هذه المشروعات كي يتحقق التعاون والتنسيق لكل عناصر القتال مثل المدفعية الساحلية المصرية - لواء مشاة مدعم من قوة المنطقة الشمالية العسكرية -.

وكانت قمة مشروعات التدريب على واجبات العمليات البحرية المشتركة هي المشروع التي تم بتعاون واشتراك ثلاث قوى بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط ي ١٩٦٩/٩/٢ واستغرق أربعة أيام وهي القوات البحرية السورية والقوات لبحرية المصرية وقوات المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية وكانت سفينة القيادة لتابعة لأسطول البحر الأسود السوفيتية هي السفينة القائدة. وقد حضرت هذا لتدريب واكتشفت وقتئذ وجود أجهزة رادارية تعمل على المستوى الواطي جداً ولم علم عن وجودها في الاتحاد السوفيتي قبل ذلك فقمت بطلب أربعة أجهزة منها ستجاب الاتحاد السوفيتي لطلب توريدها إلى قواتنا.

اختتمت هذه المشروعات التي كانت عاملاً هاماً في رفع الكفاءة القتالية والفنية واتنا البحرية بمشروع تدريبي جريء للعمليات المقبلة لغواصاتنا استطاعت من لاله أجهزة تجميع المعلومات التعبوية والاستراتيجية في قيادة القوات البحرية أن صل على كم هائل من هذه المعلومات.

فقد صدقت على تنفيذ جدول زمني لتدريب غواصاتنا للإبحار من قواعدنا حرية والقيام برحلات بحرية تعبوية إلى موانىء إسرائيل الجنوبية في البحر الأبيض سط. وكانت الرحلة تستغرق ١١ - ١٤ - يوماً ويتواجد المستشار السوفيتي مع قائد واصة. وكانت رحلة كل غواصة تتم في سرية كاملة ولا يعلم قائدها عن مهمته بعد مسيرة يوم كامل من بدء الرحلة وتقطع الرحلة نهاراً تحت الماء وليلاً على طح. وتبقى الغواصة داخل مياه ميناء العدو يوماً أو يومين تجمع فيها المعلومات التحركات في الميناء - عدد أجهزة الانذار والرادارات وتردداتها - درجة استعداد قوات العدو - أسلوب العدو في الدفاع الأرضي والبحري - النشاط البحري لدوريات العدو البحرية - وكلها معلومات هامة وفنية جداً تعطي درجة نجاح كبيرة عند قيام أي غواصة أو لنشات أو قطع أخرى بمهمة عمليات أو إنزال ضد ميناء العدو في معركة التحرير الشاملة.

هكذا رفعت الكفاءة القتالية لقواتنا البحرية خلال الثلاث السنوات، وإذا أضفنا في الاعتبار حجم ونوعية هذه القوات عند تنفيذ الخطة ٢٠٠ الشاملة يمكن لقواتنا البحرية أن تنجز الكثير من العمليات المؤثرة.

وكان برنامج خروج جميع القطع البحرية إلى عرض البحر والضغط على ضرورة رفع الصلاحية الفنية لجميع القطع البحرية في أي وقت كذا القاعدة المعنوية التي وضعتها في أسلوب ترقي ضباط البحرية إلى رتب القيادة الكبرى بحيث لا يرقى ضابط إلى هذه الرتب إلا إذا كان قد مضى ثلثي مدة خدمته بالكامل في وحدات بحرية مقاتلة صالحة. كما قمت بتعديل صفقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه مصري كان متفقاً عليها قبل ١٩٦٧ لتوريد احتياجات قطع بحرية كبيرة استبدلتها بمعدات استطلاع وأجهزة رادار بحرية وقطع بحرية صغيرة وهو ما يناسب موقفنا البحري إذ إن استراتيجيتنا العسكرية في المجال البحري لا تتعدى أعمال القتال البحري التعبوي فقط.

الاعداد المعنوي للقوات المسلحة

الحرب النفسية:

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ انطلقت الثورة المصرية بعدما يقرب من مائة عام عاشتها مصر تحت سيطرة الاستعمار وأعوانه وحكم الرجعية. واستشعرت إسرائيل من وراء هذه الثورة خطراً يهدد مخططاتها ومطامعها في المنطقة فبادرتها بالتحرش والعدوان خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وكانت هذه القوات تشكل حزام الأمن للدولة العميلة.

وبدأت تحرشات إسرائيل بالثورة بالاعتداءات المتكررة على الأراضي المصرية، وفي عام ١٩٥٥ عقدت القيادة السياسية المصرية صفقة الأسلحة الشرقية وبدأت سلسلة الضغوط النفسية والاقتصادية والعسكرية ضد مصر... وشنت حرب

٣ ـ مشكلة المسافة بين الضباط والجنود:

كتب الكثير عن مشكلة المسافة التي يجب المحافظة عليها بين الضباط والجنود. ن المرغوب فيه أن يكون هناك قدر قليل جداً من المسافة يتواجد في التنظيم رمي للقوات المسلحة ولكنه يحقق التكتل الاجتماعي في نفس الوقت.

ولقد استغل الإسرائيليون هذه المشكلة وبثوا سموم دعايتهم المغرضة بين أسرى عام **١٩٥٦** وعام **١٩٦٧**.

وأجرت إسرائيل أبحاثاً سيكولوجية على الأسرى المصريين عام **١٩٦٧** وكانت يدة عن الاستهتار بالجندي المصري فقد وجدوا أنه يتمتع بقوة تحمل كبيرة وكفاءة نية جيدة مع روح هجومية جريئة يتوج هذا كله الإيمان بالله ركيزة الصبر صمود وأشاروا في أبحاثهم وكتبهم ودعاياتهم عن المسافة الكبيرة بين الضابط صري والجندي وأهمها عنصر الطعام.

ولقد بحثت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هذا الموضوع وخاصة إدارة وجيه المعنوي للقوات المسلحة وإدارة المخابرات الحربية وفي سجلاتها الكثير عما من أسئلة وإجابات من الضباط والجنود المصريين الأسرى في إسرائيل خلال عام ١٩ وكذا عام **١٩٦٧**.

كما أني التقيت شخصياً مع عدد كبير من القادة والضباط العائدين من الأسر لمت منهم الكثير مما أثير معهم أثناء الأسر.

أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض باط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات **١٩٦٧** وأوضحوا لهم الفارق بينهم نتا في أسلوب القيادة وفي النواحي الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة سرائيليون يتحدثون طويلاً إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، نهم يحترمون جنودهم على العكس منا رغم أن الجنود المصريون حسب قولهم ـ ون جداً وبسطاء وجهلة ولكنهم أقوياء يسودهم الضبط والربط وهم هدافون دفعية يجيدون الحفر والاصابة ولكن ضباطهم جامدون. وشهادة حق قالها القادة سرائيليون عن الجندي المصري عام **١٩٦٧** جاء فيها: «... ولكن بعض الجنود الأخص في ممر متلا حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم قاتلوا ببسالة حتى ت في محاولة الاقتحام غرباً إلى القناة وذلك تماماً على نحو ما فعلوه في الفالوجا عام **١٩٤٨** حيث كان جمال عبد الناصر يحارب كضابط صغير..».

ومن الحوارات التي دارت في معسكرات الأسرى في إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضابط الإسرائيلي والجنود، ان ضباطهم دائماً يستخدمون كلمة «اتبعوني» وليس كلمة «تقدم» وهذا هو السبب في أن خسائرهم في الضباط تشكل أكثر من **٢٢٪** من مجموع الخسائر.

تعليمات الاعداد المعنوي للقوات المسلحة:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة في أغسطس **١٩٦٧** تعليمات الاعداد المعنوي للقوات المسلحة بهدف التحطيم العملي لجدار الرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته خلال مراحل الحروب الثلاث الماضية، وإعادة الثقة والاطمئنان إلى نفوس القادة والضباط والجنود ورفع معنوياتهم بأسلوب علمي وعملي يستند إلى معطيات واقعية إلى جانب الحماس الوطني.

كان لا بد من عبور كل أفراد القوات المسلحة **للممر المعنوي** لاختيار القائد القدوة حتى يكون الأفراد تحت قيادته في حالة اقتناع كامل به كقائد يصدر لهم الأوامر قائلاً «اتبعوني» وهم خلفه في ثقة واحترام وحب وأن لا تكون بينهم أية مسافة بل الجميع على قلب واحد وفكر واحد وعقيدة واحدة.

وعندما بدأت القوات المسلحة تستعيد أنفاسها خطوة خطوة وبدء التدريب بهمة ونشاط ليلاً ونهاراً وبدء التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية ثم الوحدات والتشكيلات الأكبر كان ذلك في حد ذاته **خطوة هامة** على طريق رفع معنويات الضباط والجنود وإشعارهم بجدية القيادة في العمل على استعادة الأرض. وكنا نعرف أن الدفاع سيطول وأنه لا يمكن عبور قناة السويس إلى الشرق إلا بعد تمام الاستعداد الذي قدرته القيادة السياسية بحوالى ثلاث سنوات وبدأت عجلة العمل تدور من رئيس الجمهورية إلى أصغر قائد.

كما كانت الاشتباكات المستمرة بالمدفعية والهاونات والدبابات وأعمال القناصة عاملاً مساعداً في رفع معنويات الرجال.

وبدأت أعمال التجهيز الهندسي وإعداد المواقع والتحصينات مع الأمن وتوعية الضباط والجنود وحل مشاكلهم والمتابعة والبحث خلف الشكاوى، وكان الدفاع النشط المبني على أعمال التراشق بالنيران والاستطلاع والدوريات واستخدام وسيلة

[illegible] عاملاً حاسماً في تحطيم جدار الخوف.

القائد الأعلى بالجبهة لحل مشاكل الجنود الاجتماعية:

وقد زار الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة جبهة قناة السويس خلال شهر مارس ١٩٦٨ واجتمع بالقادة والضباط والجنود وتعرف على مشاكلهم العامة والخاصة واستغرقت زيارته للجبهة يومين كان هدفها الأكبر الاتصال بالضباط والجنود لحل مشاكلهم العامة والخاصة وأوصاني بالالتزام بهذا الأسلوب أثناء مروري اليومي على الوحدات والاهتمام بطعام الجنود.

الوقاية:

أصدرت تعليماتي إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية بكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة وتوفير الوقاية لها مع تحقيق مبدأ التصاق الفرد بالمعدات والسلاح في كل وقت وفي كل مكان.

ومن أهم التعليمات التي أصدرتها وأشرفت شخصياً على تنفيذها هو اعتبار جميع الأفراد الاداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم ومعداتهم إلى رفع كفاءتهم الادارية مع درجة استعدادهم للدفاع عن أنفسهم والقتال. المهم أن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تدخر وسعاً في إمداد التشكيلات بما تحتاج إليه من معدات ومواد لتحقيق الوقاية وهي أحد عناصر رفع المعنويات حيث تحقق للفرد الأمان.

عقيدة القتال:

عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً هاماً مع قادة الجيوش والمناطق العسكرية والتشكيلات بغرض الاطمئنان على الروح المعنوية للجنود وأن يتأكد شخصياً أن عقيدة القتال لجميع أفراد القوات المسلحة أنه لا مفر من الحرب كما يؤكد ذلك شخصياً لهم. وركز سيادته على أهمية توضيح الموقف وشرح الأمور السياسية للجنود والضباط ومعرفة الموقف الدولي تماماً لأن معرفة الحقيقة تحقق الثقة.. وأشار القائد الأعلى إلى ضرورة التركيز على الناحية الدينية للضباط والجنود وركز أيضاً على أهمية الضبط والربط وتحسين طعام الجنود والاهتمام بمطابخ الوحدات الميدانية وحل مشاكل الجنود الاجتماعية.

وقال جمال عبد الناصر:

«المركزية خطيرة وتسبب مشاكل كبيرة ويجب أن نعمل أي شيء ونفرضه رغماً

عن العادات والتقاليد... ويجب أن تأخذ وتعطي مع الناس ونعمل أسلم الأشياء.. ويجب تحديد الاختصاصات تماماً وبوضوح لكل فرد وكل فرد يقول رأيه بصراحة».

كما أوصى الرئيس جمال عبد الناصر **بتكوين لجنة للحرب النفسية** لدراسة وسائل تدمير معنويات العدو ورفع معنوياتنا قائلاً: «فالعدو هدفه أن يقلب البلد علينا وعلى القوات المسلحة على أساس حل سلمي - والأمريكان لن يعطوا حل سلمي وأمريكا لا تقبل إلا الاستسلام.. والجبهة الداخلية حالياً فيها ضيق واليهود عندهم كل المزايا واحنا ساكتين ويقول الشعب فين كذا.. وفين كذا.. وقد يعمد العدو إلى استخدام الغازات أو سلاح جديد.. والخسائر لها تأثير كبير على الجبهة الداخلية ولا نحتمل أن نجد في كل قرية مأتماً وهذا له تأثير معنوي خطير».

وقال جمال عبد الناصر عن أهمية العناصر التي يوكل إليها عملية التوجيه المعنوي تتم على أسس سليمة: «مش ممكن يوكل التوجيه المعنوي في الفرقة إلى نقيب واحد.. لذا يجب اختيار أحسن الأفراد في الدولة ممن تتوافر لديهم الكفاءة والوطنية والغيرة على الوطن ويجندوا في الجيش لهذا العمل. ويجب أن يبدأ القادة في غرس روح القتال العالية للقوات وعلى القادة الاهتمام شخصياً بهذا». وقال لي الرئيس عبد الناصر: «عليك إصدار تعليمات بهذا ثم تقوم القيادة بعمل اختبارات ويجب مراعاة أهمية الضبط والربط وليس التحبب إلى الضباط»، ثم قال أيضاً: «يجب تكوين مجلس حرب في كل جيش ويجتمع ويناقش الموضوعات من حيث المبدأ وعلى حسب قرارات المجلس تصدر قرارات القائد».

الممر المعنوي:

كان لا بد من الحصول على نصر عسكري ولو جزئي وإظهار تصميم وقدرة الجيش المصري وعقيدته في تحرير الأرض وأن القوات المصرية المسلحة قد تطورت... ولهذا قررت أن يمر كل أفراد القوات المسلحة خلال ممر معنوي يحقق عقيدة تحرير الأرض. أصبح واجبنا العبور شرقاً وقتال العدو في سيناء حتى نحقق أهدافنا مهما كانت الخسائر ومهما كان ردع العدو الجوي أو الأرضي.. وسيحاول العدو بكل ما يملك من أسلحة أمريكية متطورة أن يثبت أننا لسنا أقوياء وأن لا فائدة من الدعم الروسي لنا.. وهذا الجزء الأخير هام جداً لنا معنوياً ويجب التركيز عليه وعلى أهميته وفائدته.. إن الشعوب العربية والعالم ينظر إلينا الآن بعد أن

نجحت القوات المسلحة والشعب في الصمود.. يجب أن نثبت أننا مقاتلون قادرين على تحرير أرضنا وفداء الوطن.

والقوات المسلحة المصرية تضم حوالى ثلاثة أرباع مليون فرد أو أكثر تمثل كل البيوت في مصر ويجب أن يمر كل هؤلاء الأفراد في ممر معنوي بحيث يكون كل جندي نواة ثورية داخل عائلته وبحيث يعمل الجميع من أجل هدف واحد هو: إزالة آثار العدوان علينا وبحيث تثبت عقيدة أنه لا مفر من الحرب لتحرير الأرض.

القائد القدوة:

القائد هو العمود الفقري للوحدة العسكرية. والقدرة القتالية للجيش ترتبط ارتباطاً مباشراً بمقدرة كل قائد على حدة في حدود مسؤولياته. وأياً كانت رتبة القائد فهو مسؤول مسؤولية شخصية وكاملة عن الوحدة أو العملية المكلف بها. ويمكن بل ويجب عليه أن يسند لمرؤوسيه سلطة حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفاعلية والمسؤولية ولكنه وحده ـ بطبيعة وضعه ـ يتحمل المسؤولية الأخيرة عن كل ما يحدث في حدود السلطة الشرفية المسندة إليه. إن القائد يعين عن طريق السلطات المختصة ولكن تعيينه لا يكون نافذاً إلا عن طريق مرؤوسيه.. وهذا لا يعني أنه يتعين أن يسمح للجنود باختيار قادتهم، بل يعني أن الموقف الأفضل هو أن يعترف الجنود بقائدهم ويقدرونه كما لو كانوا قد انتخبوه بأنفسهم.

وعندما يحظى القائد بثقتهم لن يصبح في حاجة إلى اللجوء إلى القانون والقيادة الفظة.. وإذا اضطر إلى توقيع عقوبة فسوف يقبل مرؤوسوه ذلك باعتباره أمراً عادلاً وله ما يبرره.

وليست هناك وحدات سيئة بل قادة سيئون فقط... فالقائد يمثل فضائل الحكمة والاخلاص والطيبة والشجاعة والصرامة. من أجل ذلك عملنا على أن نبني في القوات المسلحة المصرية القائد القدوة.

الصمود والايمان:

دأب العدو الإسرائيلي تمشياً مع خطته في الحرب النفسية على التهديد بخلخلة دفاعاتنا بضربات قوية وعنيفة بقواته الجوية ومحاولات تهديد الشعب المصري بأعمال تدمير وتخريب في عمق الجمهورية وإحداث الذعر بين الأهالي بهدف تحقيق أهدافه السياسية.

وهنا أسجل أن فطرة الايمان التي يتمتع بها شعبنا كانت من أهم العوامل التي ساعدت على صموده وصمود قواته المسلحة في تلك الفترة التي كان شعار التوجيه المعنوي فيها هو «الصمود والايمان»، وخاصة بعد أن شفع الايمان بالعمل على توفير الأسس المادية للصمود.

فلقد كنا نستعد لكل عمل محتمل من جانب العدو بأعمال التأمين أولاً ثم التجهيز لعمليات نشطة حتى قوة كتيبة مشاة مدعمة تعبر شرقاً وتقوم بعمليات اغارات واقتناص لأفراد ومعدات ومواقع العدو وأصدرت أوامري أن تكون هذه القوات جاهزة لتنفيذ مهامها في مواجهة كل فرقة اعتباراً من أوائل ١٩٧٠ حيث انتقلت قواتنا المسلحة إلى مرحلة الردع.

وحتى تكون عملياتنا ذات قيمة معنوية لقواتنا ومحطمة لمعنويات العدو؛ أصدرت أوامري بالتركيز على الفرد المقاتل الإسرائيلي والقيام بعمليات اقتناص لأفراده. ووضعنا مهمة لكل كتيبة في الجبهة للحصول على أسير إسرائيلي شهرياً على الأقل. وأن تكون المبادأة في كل شيء وأن يعطوا الفرصة للقادة المرؤوسين على جميع المستويات بالتصرف والحذر.

وكانت هذه الاجراءات من الخطوات الحاسمة في رفع معنويات الجنود والضباط وحانت لحظات النصر بخطف الأسرى وتساقط الطائرات الفانتوم والسكاي هوك وأسر الطيارين الاسرائيليين وارتفعت المعنويات.

الفكر الواحد:

وحدة الفكر بين أفراد القوات المسلحة هي أساس وحدة عملهم، وكانت جلسة المصطبة على مستوى الفصيلة في الهواء الطلق وبعد العشاء في جو أسري منفتح، وعلاقات إنسانية سليمة، وروح متفائلة، أسلوب جيد لتحقيق وحدة الفكر المطلوبة.

خطة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة:

أعيد تنظيم إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة واتسع اختصاصها وأصبحت على جانب كبير من المسؤولية للاقتناع بأن الوعي الوطني والسياسي يجب أن يكون مشتركاً فكراً وعقيدةً في عقل وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة. وركزت القيادة العسكرية على تأهيل القادة أنفسهم تأهيلاً عملياً على واجباتهم

حيث يكونوا قدوة حسنة للضباط والجنود في وحدتهم، كما شملت الخطة
ت الضباط والجنود على أسس علمية حديثة الغرض منها رفع معنويات
مية هذا الموضوع ألزم التشريع الجديد لبناء القوات المسلحة أن يصدق
ورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة على خطة التوجيه المعنوي،
سلوب تطور القوات المسلحة عسكرياً سواء من ناحية الفرد أو المعدة
هذين المخططين إلى مستوى أرفع وأقوى لما لهما من فاعلية في تقدم
حة ونهضتها.

وب العمل المعنوي في القوات المسلحة:

عامل البشري هو الذي سيكسبنا النصر وخاصة إذا دعم معنوياً وباقتناع
بر عاملاً استراتيجياً كبيراً في تقديرنا وأن الصمود هو الذي يعطينا القوة
دة الوعي عن اقتناع»..

د هو المسؤول عن التوجيه المعنوي والربط الاجتماعي كطبقة واحدة
مع المحافظة على التقاليد العسكرية السليمة وخاصة مع تطور نوعية
ري أخيراً، وأوضحت لهم أن الروح القتالية الهجومية معنوياً تغطي
فاءة القتالية للقوات».

هذه هي المبادىء الرئيسية التي أصدرتها ضمن توجيهاتي إلى لواء محمد
فوظ مدير إدارة التوجيه المعنوي لتكون أساس وأسلوب العمل المعنوي
سلحة.

أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة في التنفيذ وكان أهم السمات
طوير أجهزة التوجيه المعنوي الآتي:

قائد الوحدة أو التشكيل هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن التوجيه
حدة».

رة أسبوعية على مستوى القوات المسلحة سميت نشرة الحقائق بالإضافة
أسبوعية خاصة من إدارة التوجيه المعنوي.

وحدة أو تشكيل مساعد القائد للشؤون المعنوية.

- أدخل في قرار القائد للمعركة فقرة رئيسة توضح الحالة المعنوية والفكرية للقوات قبل المعركة كما كانت هذه الفقرة إحدى المقومات الأساسية في خطط العمليات.
- ويقدم القائد أو مساعده للشؤون المعنوية تقرير معنوي عن الموقف المعنوي في الوحدة أو التشكيل موضحاً فيه:
  - درجات قياس الحالة المعنوية للأفراد ضباط وجنود.
  - التربية الوطنية والقومية والدينية.
  - أسلوب الترفيه والعلاقات العامة.
  - أسلوب المكافآت والحوافز.
  - الخدمات الاجتماعية للأفراد شؤون شخصية - شؤون طبية - رعاية الخ..
  - روح الجماعة السائدة في الوحدة.

والحقيقة أن تطور نوعية الجندي المصري أخيراً وإدخال عناصر المؤهلات العليا كجنود في القوات المسلحة أعطى القوات المسلحة دفعة قوية نحو التقدم وأمكن الاقتناع بهؤلاء الرجال في تخصصات عديدة في كل الميادين التخصصية والعامة دفعت بالعسكرية المصرية بخطوات سريعة نحو النصر.

حائط الصواريخ وأثره في رفع الروح المعنوية:

لم تتوقف خطوات تنفيذ خطة بناء القوات المسلحة وصممت معي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات للجيوش والمناطق العسكرية على استمرار التدريب العملي للقوات مع بناء حائط الصواريخ حفاظاً على أمن القوات المسلحة وأمن مصر وشعبها. ونجح حائط الصواريخ في إسقاط الطائرات الفانتوم والسكاي هوك الأمريكية الصنع وبدأت بشائر النصر في نجاحنا في إقامة قواعد الصواريخ ونجاح رجال الدفاع الجوي في إسقاط الطائرات.. وهكذا ارتفعت المعنويات وزادت الثقة في النفوس وبدأت أولى خطوات النصر لتحرير الأرض.

وكان الاعداد المعنوي لقادة وضباط وجنود القوات المسلحة والعاملين معها هو الدعامة الأولى التي دفعت القاعدة العريضة كي تبني نفسها وتقاتل العدو في وقت واحد طوال حرب السنوات الثلاث كما كان الاعداد المعنوي عاملاً قوياً في رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والوازع الحقيقي لبدء معركة تحرير الأرض.

وكان تفاعل الشعب مع قواته المسلحة فكراً وعقيدةً لبدء معركة التحرير مرده

ا لمسه الشعب في فكر وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة نتيجة منطقية لاعداده عنوياً.

لمكافأة والتشجيع والتنافس الشريف:

يحتاج الفرد إلى دعم وتقدير رؤسائه ليتأكد من أنه يسير على الطريق الصحيح وليأخذ من تشجيعهم زاداً يعينه على تخطي الصعوبات، وينبغي توخي العدالة في التقدير، وأن يكون التشجيع بطريقة تذكى نار الحماسة في نفوس الرجال. وقد كنت أختار اللحظات المناسبة أثناء زيارتي للضباط والجنود في مواقعهم لأستمع إلى مطالبهم وأشجعهم، وكانت المكافآت تعطى في أرض المعركة بعد عملية قتال ناجحة لدورية عبرت شرقاً وأحضرت أسيراً أو حصلت على معدات أو معلومات ذات قيمة. كما كنت ويشاركني القادة نعطى المكافآت الكبيرة نظير جهد ممتاز قام به فرد أو أفراد معينون سواء في العمليات أو التدريب أو في الرماية. كما كان للسلوك الانضباطي والتقدم في العمل مكافآت تشجيعية مادية ومعنوية.

ولم تطبق هذه القاعدة على الأفراد فقط؛ فالوحدة التي كانت تستحق كلها كلمة تقدير أو ثناء تحصل عليه في صورة لا تقل أهمية عما كان يفوز به الأفراد البارزون.

وكنت أبارك التنافس الشريف بين الوحدات فهو أمر مرغوب فيه في حدود التدريبات والمناورات ذات الجانبين؛ فهي تكسب المنافسة واقعية والرغبة في الفوز أمر يلقي أكبر قدر من الاستحسان ويشجع العمل الجماعي وروح الفريق ويجعل أعضاء هيئة القيادة كياناً أكثر تماسكاً وارتباطاً، ويصبح التعاون في القتال أكثر فاعلية.. وترتفع بذلك معنويات الرجال.

* * *

لقد كانت مقومات الاعداد المعنوي للمعركة والأساليب المتطورة التي اتبعت خلال حرب الثلاث السنوات دافعاً حقيقياً لرفع القدرة القتالية للفرد وللتشكيل في القوات المسلحة، كما اقتنع القادة والأفراد بأن العامل المعنوي والوعي السياسي له تقديره ووزنه في تنمية روح القتال.

الفصل السابع عشر

عمليات ومعارك الجبهة

إعادة التنظيم والتجميع:(*)

كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعد معركة يونيو مباشرة هو الاسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة حيث تتولى قيادة المنطقة توزيع هذه الوحدات بأسلحتهم الفردية وكذا ما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهاونات والرشاشات الثقيلة والمتوسطة. ثم تكونت كتائب مشاة وتعين لكل قائد وتمركزت على الشاطىء الغربي لقناة السويس مع الوحدات التي ظلت متماسكة ومتكاملة عدداً وعدة. وبدأت هذه الوحدات في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى لواءات مشاة وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة. وتم تكوين وحدات متكاملة وزعت على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس وظهر أول خط دفاعي ممتد حوالى ١٧٠ كلم على طول الساحل الغربي للقناة - بو رسعيد - شمالاً حتى ميناء الأدبية جنوباً. ثم وصل الدعم السوفيتي إلى الموانىء المصرية بحراً وجواً ودفع رأساً إلى منطقة القناة حيث تم استكمال الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران للواءات المشاة كما استكمل عناصر مدرعة كاحتياطي بتكوين الفرقة الرابعة المدرعة.

النشاط الايجابي:

بعد إتمام بناء الخط الدفاعي الأول غرب قناة السويس والاطمئنان على الوحدات وقوة نيران المدفعيه والدبابات، وبعد نجاح قواتنا في معركة رأس العش في

* الشكل رقم (٦)

١٩٦٧/٧/١ وصمود هذا الموقع وخسائر العدو التي تكبدها رغم تفوقه العددي واستخدام قواته الجوية ضد هذه القوة الصغيرة الصامدة. وبعد أن نجحت البحرية المصرية في تدمير المدمرة الإسرائيلية في ١٩٦٧/١٠/٢١. وتحدي قواتنا الجوية بطائراتها الميج ١٧ لطائرات العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس في يوم ١٩٦٧/٧/١٤؛ ارتفعت معنويات القوات المسلحة عامةً والقوات الجوية خاصةً وعادت الثقة في الطيارين وطائراتهم الميج ١٧ ورغم أن هذه المعارك الثلاث التي بدأت من جانب العدو الذي أصابه الغرور في انتصار ٥ يونيو ١٩٦٧ فقد كانت النتائج نجاحاً ملحوظاً في جانب قواتنا رفع معنوياتنا بعد الهزيمة بأيام وشمل قواتنا البرية والجوية والبحرية. وكان رد الفعل عنيفاً على إسرائيل التي لم تهنأ بعد بانتصارها في ٥ يونيو ١٩٦٧ وترددت أصوات الثأر في إسرائيل ضد المصريين وبدء تصعيد العمليات من الجانبين.

دوريات الاستطلاع خلف الخطوط:

اهتمت القيادة العسكرية المصرية في الحصول على أوفر المعلومات وأدقها عن العدو والمتمركز في سيناء وكانت دقة هذه المعلومات ضرورية للغاية. وكانت الوسيلة الموجودة هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع قوات العدو في العمق التكتيكي والتعبوي حيث إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطىء الشرقي للقناة كذا التحركات التي تتم خلفه نهاراً وليلاً. أما معرفة أنواع الأسلحة ومجموع وقوة العدو وأماكن تمركزه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيراته في مطاراته الأمامية فقد تحققت بمواصلة دفع دوريات استطلاع ضباط وضباط صف من ٢ ـ٣ـ أفراد فقط، تسمى دوريات خلف الخطوط تعود بعد فترة قد تصل إلى ١٥ يوماً ومعها حصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية ويتبعها دوريات أخرى في مناطق أخرى وهكذا حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أفرع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

معارك مدفعية الميدان:

مع بداية إنشاء وتكوين وحدات النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس واستكمال هذه الوحدات إلى تشكيلات ميدانية أكبر زادت الأنساق الدفاعية وتكونت نطاقات متماسكة على طول مواجهة قناة السويس وترابطت مع بعضها مكونة عمقاً دفاعياً دخلت فيها الأسلحة المعاونة من المدفعية (الميدان) والهاونات بعياراتها المختلفة، كما كثفت هذه النطاقات الدفاعية بوحدات دبابات ومدافع مضادة للدبابات. وتكون احتياطي الجبهة من وحدات مدرعة وخفيفة الحركة. وبدأت جميع الوحدات في تجهيز المواقع الميدانية الأصلية والهيكلية والتبادلية والاحتياطية للأسلحة وللمعدات مستخدمة الأرض والموانع أحسن استخدام.

وبعد تمركز القيادات المحلية في كل قطاع من الجبهة كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة الميدانية في الجبهة هو وضع وتنسيق خطط نيران التشكيلات والوحدات في كل قطاع من المواجهة. وخطط النيران تحتاج إلى استطلاع ومعرفة أوضاع العدو وأوضاع قواتنا وضمان وسائل الاتصال بين كل وحدة نيران وقيادتها حتى تصل إلى القيادة الميدانية الأعلى.

وكان مقياس قدرة الموقع أو القطاع الدفاعية هو قدرة وكفاءة خطط نيرانه الدفاعية وخطط القصف المضاد لنيران العدو. وكان كل قطاع دفاعي يضع أكثر من خطة نيران لمقابلة أي احتمالات في تغيير اتجاهات العدو أو تغيير مواقع تجمعاته، وتنسيق خطط نيران القطاعات الدفاعية المتجاورة كأمر ضروري لاستغلال وتجميع نيران أكبر عدد من القطاعات على هدف واحد أو عدة أهداف في وقت واحد.

وكانت خطط نيران وحدات الجبهة تعتمد أساساً على مدفعية الميدان بأنواعها الكثيرة والهاون بعياراته المختلفة. وكانت أسلحة المدفعية بأنواعها تتدفق على مصر عبر الجسر الجوي والبحري من الاتحاد السوفيتي بعد معركة يونيو ١٩٦٧ بأولوية إمداد بعد الطائرات المقاتلة مباشرة. وكان الفريق عبد المنعم رياض يعطي أولوية واهتماماً خاصاً بتسليم هذه الأسلحة إلى وحدات المدفعية الميدان وتسارع إلى أماكنها في جبهة القتال. ومدفعية الميدان تشكل عنصر عضوي داخل تنظيم كل تشكيلات المشاة والمدرعة من اللواء حتى الفرقة بالإضافة إلى لواءات المدفعية التي تعاون الجيش الميداني، ومن هنا جمعت خطط نيران هذه التنظيمات النوعية على مواجهة الجيش الميداني بالنسبة لمواقع العدو أو تجمعاته أو منشآته إلى هدف مدفعية لواء أو هدف مدفعية فرقة أو هدف مدفعية جيش وذلك تطبيقاً لقدرة تجميع نيران وحدات مدفعية الميدان أو المرونة في توزيعها على عدة أهداف. وضربت قيادة ووحدات وأفراد مدفعية الميدان في الجبهة المثل العليا في القدرة والكفاءة القتالية علاوة على التضحية والفداء واحتفظت بالبطولات الميدانية الذي يعلو شعارها منذ إنشائها.

وبعد إنشاء النسق الأول الدفاعي في نوفمبر ١٩٦٧ بدأت عمليات مـدفعية الميدان كسلاح رئيسي في عمليات الجبهة طوال مرحلة الصمود. فبدأت في استخدام الضرب المباشر على أهداف العدو على الساتر الرملي، ثم تدرجت إلى استخدام نيران سرية مدفعية ثم نيران كتيبة غير مباشرة على أهداف العدو في العمق التكتيكي في قطاع من المواجهة يحدد بمعرفة القيادة المحلية. وكان استطلاع مـدفعية الميدان مستمراً يومياً نهاراً وليلاً. كما كانت كتائبها تسارع إلى تغيير مواقع وحداتها بعد كل اشتباك مع العدو حتى لا يتمكن من تسجيل نقط فتح نيرانها.

وبعد ضرب أهداف العدو التي تظهر على الساتر الرملي انتقلت مدفعية الميدان في كل قطاع منفصل إلى ضرب أهداف العدو في النطاق التكتيكي والتعبوي محدثة خسائر سواء في الأفراد أو المعدات أو في مناطق الشؤون الادارية ومخازن الذخيرة. ورد العدو بمدفعيته على مواقعنا الدفاعية وانتقل تبادل نيران المدفعية من قطاع إلى آخر حتى شمل الجبهة كلها. وكانت مدفعيتنا تخصص وحدات مدفعية ذات كفاءة خاصة في رصد مواقع مدفعية العدو عند إطلاق نيرانها وترد عليها فور إطلاق نيرانها فتسكت فوراً. وهكذا أطلق على مرحلة الصمود بأنها معارك مدفعـية الميدان.

وعندما بدأت الدوريات المقاتلة من قواتنا في العبور ومهاجمة مواقع دفاعية للعدو وكانت مدفعية الميدان تساندها بالنيران المباشرة أو غير المباشرة على موقع العدو قبل إتمام الهجوم على الموقع مباشرة كما تمت هذه المساندة في كثير من الأحوال بستائر دخان من طلَقات مدفعية الميدان ستراً لاقتراب قوة الـدورية من الهدف.

وكان التحذير الموجه مني لمدفعية الجبهة ألا تفتح نيرانها في وقت واحد حتى لا يكشف العدو خطة نيران مدفعية الجبهة كلها في اشتباك واحد.

كما تمكنت مجموعة لواء مدفعية من الاشتباك مع رتل متحرك من عربات ودبابات العدو. وقد بدأت مهاجمته وهو على مسافة ٣ كيلومترات شرق قناة السويس وعلى طريق تقدم رئيسي. وأدت دقة المدفعية وكثافتها إلى تعطيل وإتلاف رتل العدو، وهكذا دخلت تحركات العدو خاصة الجماعية بعربات نقل التموين أو الذخيرة وفي حدود ٢ ـ ٥ كيلومترا شرق قناة السويس وعلى طول المواجهة تحت تهديد مدفعية الميدان المصرية.

وكانت مناطق الشؤون الادارية للعدو أو نقط تخزين المياه والذخيرة وورش إصلاح العربات المتقدمة هي الهدف الثمين لمدفعية الميدان المصرية. وكان يتم قصف الهدف عندما يتم العدو إستكماله وهو تحت مراقبة أجهزة استطلاع المدفعية يومياً. ويجهز قذف مثل هذا الهدف بتجميع نيران لواء مدفعية كاملاً، وعندما يبدأ الضرب تشتعل النيران ويستمر القذف عليه لمدة ٣ دقائق فقط ثم تنتقل مدافع اللواء بالكامل من مكانها التي اشتبكت فيه إلى مكان آخر مجهز من قبل وتستمر النيران مشتعلة في الهدف لمدة يومين وتشاهد بواسطة جنودنا على الضفة الغربية للقناة.

فإذا تصورنا تجميع نيران مدفعية لواء بالكامل ومدى تأثيرها على هدف واحد ولمدة ٣ دقائق نخرج بالحساب الآتي: ٣٦ مدفع × ٣ دقائق × ١٠ طلقات في الدقيقة لكل مدفع × ٥ كج وزن القذيفة على الأقل تكون النتيجة أكثر من ٥ طن من مادة شديدة الانفجار على هدف واحد في وقت واحد.

وإذا علمت أن المنطقة شرق السويس أرض صحراوية مكشوفة حتى ٢٠ كيلومتر عمقاً يمكن تصور مدى التأثير على شلل التحركات وعدم تمكن العدو من التجميع سواء للأفراد أو المعدات أو الاحتياطيات خوفاً من تأثير نيران مـدفعية الميدان والتي وصل عدد القطع من جميع الأنواع حتى نهاية عام ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠ قطعة مدفعية ميدانية انتشرت في شكل وحدات على طول مواجهة قناة السويس وفي العمق حتى ٥٠ كلم.

ولم يكن لدى العدو من تصرف إزاء تفوق المدفعية المصرية إلا أن يزيد من استخدام الأرض والساتر لانقاذ أرواحه ومعداته فبدأ من منتصف ١٩٦٨ يعدل من مواقعه الدفاعية شرق القناة ويحصنها تحصيناً شديداً مستخدماً قضبان سـكة الحديد من القنطرة إلى العريش ومعه شكاير الرمل والفلنكات الخشبية ومساعدات اسمنتية أخرى، وتمكن العدو من تحويل النقط المكشوفة إلى ملاجىء تحت مستوى سطح الأرض، كما استمر في إنشاء النقط الحصينة فوق هذه الملاجىء وبناء نقط ضرب الأسلحة الصغيرة فوق الساتر الرملي. كما عمّق خنادق المواصلات بين كل نقطة وأخرى، أما التحركات الخلفية للعربات والأفراد فاقتصر على إجرائها ليلاً.

ولأغراض نفسية أذاع العدو استكمال خط برليف الدفاعي من ٣٥ موقعاً دفاعياً يحتوي كل منها على فصيلة من الأفراد علاوة على نقط الملاحظة ونقط الضرب

باشر التي غطت نيرانها المسطحة مياه قناة السويس . وبدأ في وضع الألغام المضادة للأفراد
الأسلاك الشائكة حول هذه المواقع .

وكان تصرف قياداتنا المحلية بعد ذلك في استخدام نيران المدفعية المباشرة ضد النقط المقامة
لى الساتر الرملي بمدفعية مضادة للدبابات كذا استخدام الهاونات ذات خط المرور العالي حيث
سقط القذيفة خلف الساتر الرملي غير المنظور لنا .

وهكذا أصبحت نيران المدفعية المصرية ، والتي أضيف إليها بعد ذلك وحدات مدفعية
قيلة عيار ١٥٥ مم وعيار ١٣٠ مم ميدان وقواذف صاروخية ، مؤثرة جداً على العدو خاصة منذ
ن تطور استخدام مدفعية الميدان في عمق العدو بدخول الطائرات الهليوكوبتر المصرية كنقط
لاحظة جوية ، وأيضاً بطريقة الضرب المساحي باستخدام الصورة الجوية .

واستمرت معارك مدفعية الميدان مع أهداف العدو طوال عام ١٩٦٨ والتي استهلكت
طناناً من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة . وكانت مسؤولية مديري التسليح في الجيوش
زملائهم في القيادة العامة أن يواجهوا معدل الاستهلاك اليومي لدوام الامداد للوحدات الأمامية
لأمر الذي أدى إلى زيادة نقط تشوين وتخزين ذخائر المدفعية في الجبهة لأكثر من معدل واحد
خط ذخيرة » كامل خلف كل فرقة مدفعية علاوة على معدل آخر في منطقة خطوط
لمواصلات الخلفية حتى يسهل الامداد بالذخيرة لوحدات مدفعية الميدان ، وشعر العدو أنه
دافع عن سيناء بدون أمل . اذ وصلت خسائر افراده بسبب القصف المدفعى فقط خلال عام
١٩٦/ الى ١٢٠٠ إصابة .

وكان الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان والمستشارون السوفييت يمرون يومياً
قريباً على مواقع مدفعية الميدان وعلى القوات . وجاءت لحظة من اللحظات السيئة لاتحدث
لا نادراً إذ شاهد العدو رتلاً من عربات القيادة قادماً من بورسعيد إلى الإسماعيلية على الطريق
الموازي لقناة السويس واستشعر العدو أن به شخصية عسكرية هامة فتبع سير هذا الرتل من
العربات حتى وصل الى جزء من الطريق شمالاً للإسماعيلية عند كوبري الفردان لزيارة مواقعنا
بها ثم إلى مواقعنا في نمرة ٦ بالإسماعيلية حيث أطلق العدو عدداً من طلقات المدفعية ١٥٥ مم
استشهد البطل الفريق عبد المنعم رياض وجرح قائد الجيش الثاني نتيجة لقذف مدافع العدو
وفقدت بذلك نائبي وزميلي وصديقي الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض يوم

١٩٦٩/٣/٩ في الخندق الأول للموقع الأول في النسق الأول لقوات الجيش الثاني في مواقعنا بمدينة الإسماعيلية. وتحولت جنازته في وسط القاهرة والتي اشترك فيها الرئيس عبد الناصر إلى ملحمة وطنية وكان غضب الشعب ومطالبته بالثأر وقوداً جاهزاً لمقاتلي الجيش الثاني للقيام بأكبر عملية عسكرية منذ يونيو ١٩٦٧ .

هدم جدار الخوف:

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في أول أغسطس ١٩٦٧ تعليمات إعداد وتدريب القوات المسلحة وخطوات إستكمال الدفاع في جبهة قناة السويس وخطط النيران وخطط التجهيزات الهندسية وبدأت في إعادة تنظيم القوات المسلحة وتدريبها ورفع كفاءتها القتالية ولكن كثيراً ما كان يحدث تعطيل مؤقت لاستمرار التدريب والاعداد عندما تصل معلومات تؤكد احتمالات هجوم العدو غرباً واقتحام قناة السويس وهذا كان يضطر القيادة العامة إلى رفع درجات الاستعداد وإعادة الوحدات من مناطق التدريب إلى مناطق تمركزها وإيقاف مدارس المعركة التي تم فتحها على طول الجبهة.

وكان العدو الإسرائيلي يناوش قواتنا بقصفات مدفعية مركزة على مدينة السويس وبور توفيق وحدثت بعض الخسائر بين الضباط والجنود والكثير من المدنيين. وكان الاشتباك بالمدفعية يستمر لفترة طويلة مثلما حدث يوم ١٩٦٧/٩/٤ في منطقة الإسماعيلية ورقم ٦ لفترة طويلة طوال الليل. كما نشط العدو في عمليات الاستطلاع البحري في خليج السويس.

والحقيقة أن العدو كان بين وقت وآخر يرد على قواتنا بإغارات جوية أو قصفات مدفعية بعيدة المدى ونيران دبابات استمراراً لبناء جدار الخوف والرعب من العدو الإسرائيلي في نفوس جند مصر.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات بضرورة إزعاج العدو ومعرفة تفصيلات مواقعه الدفاعية والقيام بعمليات استطلاع بقوة في نطاق مواقع العدو التكتيكية على الشاطىء الشرقي للقناة وعلى طول مواجهة قناة السويس بهدف هدم جدار الخوف أمام المقاتلين المصريين وتحطيم خرافة تفوق الجندي الإسرائيلي.

ونفذت تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة بإعداد العناصر المدربة من الضباط والجنود من مختلف أفرع القوات المسلحة مشاة - صاعقة - مظلات -

ـمليات الدفاع النشط:

أت القوات المسلحة تستعيد قدرتها خطوة خطوة. وبدأ التدريب بهمة ونشاط
لاً مع التركيز على الرماية بجميع أنواع الأسلحة، كما بدأنا في أوائل عام
خطوات التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية ثم
ت والتشكيلات. وتعتبر بداية التدريب على العبور خطوة هامة في رفع
الضباط والجنود بأمل الثأر من عمليات ١٩٦٧. وشعر الجميع بجدية العمل
أشرقت شمس الأمل في استعادة أرضنا بإذن الله.

جاءت زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر للجبهة
مارس ١٩٦٨ واجتماعه بعدد كبير من القادة والضباط والجنود لمعرفة
الخاصة وبحث المشاكل العامة. والحقيقة أن الكثير من المشاكل كانت تجد
لى المستوى الأعلى. كما اجتمع الرئيس بكل القيادات المشتركة ومنهم قيادة
جزائري وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفوس الجميع. وكانت الاشتباكات
بالمدفعية والهاونات والأسلحة بعيدة المدى والقريبة وأعمال القناصة التي
باً إلى جنب مع أعمال التجهيز الهندسي واعداد المواقع والتحصينات ثم
لدوريات المقاتلة نقطة تحول كبيرة حركت وحولت الدفاع إلى نشاط دائم ليل
ما كان استخدام قواتنا لأسلوب السد الناري ضد طيران العدو الواطىء
ا في حرمان العدو من التحليق بقرب المواقع عاملاً آخر في تحطيم جدار

نقطة العدو القوية في الدفرزوار في أكتوبر ١٩٦٨:

لفت قيادة الجبهة التشكيلات بتطوير عمليات الدفاع النشط التي لم تتعد
القصف بالمدفعية والهاونات وأعمال دوريات الاستطلاع والاستطلاع بقوة
القتال والاقتناص وأعمال القناصة إلى عمليات أكبر بعبور قوات من سرية
عمة في عمليات إغارة ليلية عبر مواقع العدو في مواجهة هذه التشكيلات
قدرة الدفاعات الإسرائيلية وكشف خطط نيرانها واختبار أعمال عناصر
في القيام بهجمات مضادة على قواتنا ومدى قدرتها وتوقيتات وصولها
نها. وتم إعداد خطط بمعرفة التشكيلات دربت عليها وحدات خاصة منها
فرادها اختياراً دقيقاً ونقلوا إلى معسكرات التدريب، وأشرفت عليها قيادات
ت إشرافاً مباشراً. وكانت إحدى هذه الاغارات، الاغارة المركزة على موقع

العدو في الدفرزوار حيث قام العدو بإنشاء نقطة قوية في الدفرزوار على الساتر الترابي تتعاون بالنيران والقوات مع قوات العدو في منطقة تل سلام إلى الجنوب الشرقي منها. تمت دراسة موقع العدو بمراقبته ليل نهار لفترة طويلة ومعرفة نظام الانذار وخطة الوقاية وعادات العدو الإسرائيلي وتحركات الامدادات إلى الموقع وأسلوب الحراسة والغيار.

وكلف قائد التشكيل بمهمة قيادة هذه الاغارة من موقع متقدم على الشاطىء الغربي لمواقعنا في الدفرزوار، ووضعت خطة النيران بالمدفعية والهاونات والرشاشات لمعاونة هذه القوة في عملية الاغارة سواء في التمهيد للعملية إذا نفذت صاخبة أو في المعاونة عند الطلب أو للمعاونة في الانسحاب.

وقام التشكيل بعمل تجربة للاغارة على موقع مماثل أقيم على ترعة الإسماعيلية على ساتر عال أحيط الموقع بالأسلاك والألغام كموقع العدو في الدفرزوار. وفي التوقيت المحدد لاجراء العملية التي قرر قائد التشكيل أن تتم ليلاً، وفي هجوم صامت، عبرت القوة من الاتجاهين ونجحت في الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة، وتسللت إلى مدخل موقع العدو من الناحية الشرقية واقتحم الأفراد المواقع، وفوجىء الإسرائيليون بقواتنا داخل خنادق مواصلاتهم ومواقعهم وحدث اشتباك دام حوالى عشر دقائق وعادت قوة الاغارة بقواربها عبر المانع المائي وفقدنا في هذه العملية ثمانية من الشهداء، ولكن كان لا بد من هذه العمليات التعرضية لتدريب قواتنا تدريباً واقعياً على الطبيعة والوصول إلى العدو الإسرائيلي في حصونه المنيعة لاحداث أكبر قدر ممكن من الذعر. ورد العدو على هذه الاغارات بقصفات مدفعية على مواقعنا وبدأ يحصن مواقعه أكثر وقام بإنشاء نقطة قوية أخرى تتبادل مع النقط الأولى للتعاون بالنيران والقوات.

ورغم أن هذه الاغارة لم تنجح في الحصول على وثائق أو أسرى من العدو الإسرائيلي ورغم تكبدنا خسائر إلا أن هذه الاغارة على موقع العدو الحصين وليلاً وفي هدوء أحدثت ذعراً للعدو الإسرائيلي وأعطت قواتنا الثقة في إمكانية العبور بقوات كبيرة والقيام بأعمال قتال مؤثرة على العدو.

تصاعد العمليات العسكرية في جبهة قناة السويس:

تطورت الخطة العامة التي وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة لتحرير

ض المحتلة وأطلق عليها الخطة «٢٠٠» ليضاف إليها اعتبارات ومقومات جديدة
ب تطور قواتنا المسلحة ونشاطها في أعمال الدفاع النشط والاغارات القوية،
ماً حسب تطور قوات العدو من ناحية الحجم والتنظيم والتسليح، وقدرة وكفاءة
ن الطرفين. وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أهداف التدريب
مليات الحربية لكل تشكيل قتالي في أفرع القوات المسلحة وفي تشكيلات الجبهة
يشين الثاني والثالث، وفي وحدات المناطق العسكرية في أنحاء الجمهورية.
ذا بنيت مشروعات التدريب على العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية
قوات المسلحة المصرية طبقاً لمنهج وأسلوب الخطة الاستراتيجية العسكرية.

وبدأت القوات في استكمال التجهيز الهندسي بمعاونة المهندسين العسكريين
التجهيز الهندسي لمواقع المشاة أو الأسلحة الأخرى لمواقع القوات والعربات
ابات ومرابض المدفعية والهاونات. وخطط لإنشاء مواقع أصلية ومواقع تبادلية
ع هيكلية ومواقع تبادلية للسيطرة، مع زيادة الاهتمام بحفر مواقع للدبابات في
ل الأول لتستطيع الدبابات المناورة بالحركة والنيران بحرية على طول الجبهة،
ندة الأعمال التعرضية المطلوبة من التشكيلات والوحدات. كما صدرت
ات بحماية تشوينات الذخيرة والاحتياطيات في الجيوش والمناطق. ومما زاد الثقة
القيادات، إعطاء قادة الجيوش والتشكيلات سلطات إصدار الأوامر التي تكسر
القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة. وأخذت على
، إصدار التوجيه الآتي لقادة الجيوش لإعطائهم الثقة في أنفسهم وفي أسلوب
م «لن أعترض على أي إجراء يتم من قائد الجيش شخصياً يعود عليّ بتكاليف
يكون هدفه الوقاية».

كما أصدرت أوامري باعتبار جميع الأفراد الاداريين مقاتلين ومعهم أسلحتهم
تهم القتالية بالإضافة إلى رفع كفاءتهم الادارية مع درجة استعدادهم للقتال
اكهم فعلياً مع وحداتهم في الأعمال القتالية.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها للجيوش الميدانية بتصعيد
ات الحربية. وأصبح الدفاع المرتكز على دفاعات قوية يزداد قوة يوماً بعد يوم
إلى دفاع نشط فعال وإجراء تدريب واقعي حقيقي تطبيقاً للتدريب القتالي
ات والتشكيلات ونصت التعليمات بالآتي: «يجب على الجيوش الميدانية
ل على أسرى من العدو الإسرائيلي وإرسال دوريات قوية ومجموعات للعمل

خلف الخطوط بالتنسيق مع المخابرات الحربية».

ورفعت قيادات الجبهة الشعار التالي: «اقتل الإسرائيلي أينما وجد، الفرد أهم من المعدة في القتل». وكان شهر يونيو ٦٩ هو اكثر شهور العام بروزا لخسائر اسرائيل فى الأفراد والمعدات.

أسر الضابط الإسرائيلي «دان افيدان»:

نشطت الدوريات بمختلف أنواعها على طول الجبهة وأعمال القنص والاقتناص للمعدات والأفراد. كما نشطت أعمال التجهيز الهندسي والتدريب على مهام العمليات في الخطة ٢٠٠ بمشروعات بجنود وفي أوضاعها الحقيقية للمعركة وفي نطاق جبهة الجيوش الميدانية.

كلف قائد الجيش الثانى الميداني قادة التشكيلات شخصياً بضرورة التخطيط للحصول على أسرى من العدو. ووضعت الخطط المنفذة لهذا التكليف وبدأت التشكيلات في التمهيد لهذه العملية الضرورية ونجحت الفرقة الثانية المشاة في قطاع اللواء ١١٧ مشاة جنوب الإسماعيلية في الحصول على أسير ضابط يسمى «دان افيدان» أثناء تحركه بعد الغروب عائداً إلى موقعه في الدفرزوار في سيارة جيب وعادت به الدورية وسلمته حياً ومعه وثائق إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٦٩/١٠/٢٢.

دفعت التشكيلات عناصر من أفرادها مدربين تدريباً عالياً لتنفيذ مثل هذه المهام وكانت الدورية المكلفة بالحصول على أسرى صغيرة فى الحجم قوية فى رجالها وعزيمتهم وأسلحتهم، كانوا خمسة رجال، اثنين ضباط وثلاثة ضباط صف من سرية استطلاع اللواء ١١٧ مشاة عبروا قبل الفجر إلى الضفة الشرقية وحفروا حفرا شخصية اختبأوا بها طول النهار حتى سنحت لهم فرصة عبور سيارة جيب عائدة إلى مواقعها في الدفرسوار وكانت خطتهم كالآتي:

رص أربعة ألغام على الطريق في الحفر الموجودة في الاسفلت وتغطيتها بنفس لون الأرض.

تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات ــ اثنين اقتناص ــ اثنين تأمين والفرد الخامس مراقبة وانذار وحراسة على الساتر الرملي خلفهم.

بالصبر والمثابرة وقوة التحمل تمكنت هذه المجموعة الصغيرة من أسر الضابط بعد انفجار اللغم في السيارة وقتل السائق نتيجة الانفجار وتمكنوا من أسر الضابط

الذي كان قد أصيب في فخذه وبطنه من الانفجار والذي قال لأفراد الدورية بعد أسره: «أنا ضابط إداري ما ليش دعوة» كما تم أسر رقيب إسرائيلي مصاب بإصابات خطيرة وتعاون الأربعة على حمل الأسيرين مستخدمين البنادق والبطاطين كمحفة للنقل حتى وصلوا إلى الشاطىء الشرقي وأعطى المراقب إشارته لتحرك القارب إليهم من الضفة الغربية وتم نقل أسير واحد والثاني ترك مكان الحادث حيث توفي متأثراً بجراحه.

وأصيب الإسرائيليون بذهول شديد ولم يحدث ما كنا نتوقعه من انتقام سريع سواء بالطيران أو المدفعية أو الهاونات إلا في صباح اليوم التالي حيث نشطت قوات العدو الجوية وكذا مدفعيته وهاوناته. وكان لدينا أسلحة الردع للرد الفوري بالمدفعية والهاونات ومن مرابض الدبابات في النسق الأول التي كانت تناور لاحتلالها عند اللزوم.

ولم تحدث أي أحداث أو إصابات في أفراد قوة الدورية وعادوا سالمين وزارهم قائد الجيش في اليوم التالي ومنحوا ميداليات العبور ومكافآت مالية وقد كان لهذا الحادث العظيم أثر كبير في نفس أفراد قوات الجيش الثاني خاصة والقوات المسلحة وشعب مصر عامة فهذا أول أسير ضابط تأسره القوات المصرية منذ عام ١٩٤٨ ونشرت الصحف في مصر والعالم هذه القصة وصورت هذا الضابط الإسرائيلي «دان افيدان».

معركة لسان بور توفيق في ١٠/٧/١٩٦٩:

ظهرت أهمية لسان بور توفيق بعد عملية إصابة معمل تكرير الوقود ومخازنه في الزيتية جنوب السويس حيث يمكّن موقع اللسان من استخدام العدو لنيران المدفعية المباشرة ضد منطقة البترول وميناء الأدبية كما يضع هذه الميناء الهامة ومنشآتها تحت تهديد مستمر نتيجة تعرضها المباشر لنيران العدو علاوة على عدم إمكانية استخدام ميناء السويس نفسها بحرية تحت تهديد نيران العدو المباشرة فأصدرت توجيهاتي إلى قيادة الجيش الثالث الميداني باحتلال هذا اللسان وتدمير قوات العدو به وتعزيز هذا العمل لحرمان العدو من استخدامه وبدأ تأمين ميناءي السويس والأدبية من تهديد نيران العدو المباشرة.

خططت قيادة الجيش هذه العملية وخصصت الكتيبة ٤٣ صاعقة ضمن

قطاعاته للقيام بها على أن تتم ليلاً وتكون عملية صامتة أي بدون تمهيد نيراني من مدفعية الميدان أو نيران دبابات. وفي ليلة ٩/١٠ يوليو ١٩٦٩ قامت قوات الكتيبة ٤٣ صاعقة وبتنظيم محكم وبسكون كامل بالوصول إلى موقع لسان بور توفيق مستخدمة قوارب المطاط بالمجاذيف وفاجأت العدو من الجانب الشرقي البعيد ودمرت قوات العدو ومعداته جميعاً. وكان العدو يحتل هذا اللسان بقوة سرية مختلطة. ونجحت الكتيبة في هذه المعركة ولم يحدث لأفرادها إلا إصابات وجروح نتيجة تسلق اللسان فقط، وظهرت خطوات تنفيذ هذه المعركة من الناحية القتالية والانضباطية والسيطرة والتنسيق ليلاً كما لو كانت مشهد «بيان عملي».

وكانت هذه المعركة فاتحة معارك لقوات الجيش الثالث الميداني والتي توالت بنجاح بعد ذلك.

معركة الجزيرة الخضراء:

انزعج العدو من توالي نجاح قواتنا في عملياتها نهاراً وليلاً دلت على قدرة قتالية جديدة لقواتنا فأراد أن يقلل من هذا النجاح فقامت كتيبة مدعمة بعناصر مهندسين بالهجوم ليلاً على الجزيرة الخضراء الواقعة جنوب لسان بور توفيق وكانت تتمركز فيها سرية مشاة يدعمها بعض الرشاشات القصيرة المضادة للطائرات من قواتنا.

وكاد العدو ينجح في هجومه واستعادة الجزيرة لولا تمسك أفراد السرية بمواقعهم. وقاتلوا العدو ليلاً باستخدام خطوط النيران الثابتة للأسلحة الصغيرة والرشاشات وكانت المعلومات أثناء هذه المعركة ناقصة لدى قيادة الجيش الثالث الميداني لانقطاع الكابل البحري للمواصلات التليفونية فأمر قائد الجيش تلقائياً بضرب الجزيرة كلها بنيران مدفعية الجيش وكانت مفاجأة لأفراد وقوارب العدو ولنشاته التي وقعت تحت تأثير نيران المدفعية المركزة فتم قتل وتدمير جميع قوات العدو ولنشاته فوق الجزيرة بينما كانت قوات السرية المصرية بالجزيرة مخندقة مسبقاً في الأرض الصخرية بالجزيرة والتي احتاجت لمجهود كبير من أفراد السرية المصرية لاعداد هذه الخنادق، وانسحبت فلول العدو الإسرائيلي تاركة خلفها معداتها ولنشاتها المدمرة وكان تصرف قائد الجيش باستخدام مدفعية الجيش بالكامل في تركيز نيراني ضخم على الجزيرة هو العامل المؤثر الذي ساعد النيران الثابتة لقوات السرية على قوات العدو المكشوفة فوق سطح الجزيرة.

وكانت معركة ثانية ناجحة لصالح الجيش الثالث الميداني .

ونتيجة لفشل قوات العدو البرية في وقف نجاح قواتنا وتأثير هذه المعارك على قواته البرية وخسائره الكبيرة فيها فقد أدخل العدو اعتباراً من صباح يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٩ سلاحه الجوي ضد مواقعنا في الجبهة نهاراً وتبعها بالتدخل بالقصف الجوي ليلاً اعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٦٩ بهدف إحباط دفاعنا الايجابي النشط وخفض الروح القتالية والمعنوية لقواتنا التي تستنزف قواته ومعداته ، وتأثرت معنويات جنوده نتيجة لهذا الاستنزاف .

عمليات ومعارك أخرى :

تحت ضغط عمليات ومعارك قوات الجيش الثاني والثالث الناجحة على جبهة قناة السويس والتي كان لها تأثير كبير على قوات العدو المتمركزة شرق القناة ، بدأت روح جنوده تنخفض بالرغم من تحصين الدفاعات لوقاية جنوده من نيران مدفعيتنا الكثيفة والمستمرة يومياً نهاراً وليلاً وكثرة دوريات القتال والاغارات التي أخذت تستنزف قواته ومعداته يوماً بعد يوم . ووجد أن تكثيف هذه القوات لن يعود عليه بفائدة سوى زيادة الخسائر ، واضطر إزاء ذلك إلى وضع الخطط التعبوية لاجبارنا على تخفيف هذا الضغط العسكري على قواته في قناة السويس بانتشارها جنوباً فى منطقة البحر الأحمر من ميناء الأدبية حتى جنوب القصير وهي مسافة أكثر من ٥٠٠ كيلومتر جنوباً وكانت غير مشغولة بالقوات حتى منتصف عام ١٩٦٩ .

عملية الزعفرانة :

في فجر يوم ١٩٦٩/٩/٩ قام العدو بإنزال مجموعة سرية مختلطة بتسع دبابات برمائية على شاطىء خليج السويس الغربي قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠٠ كلم جنوب السويس وقضي على أفراد نقطة الحدود ــ ٥ أفراد ــ وقطع طريق السويس ــ الغردقة المار بحذاء الشاطىء وخط التليفون الهوائي ودمرت العربات التى كانت مارة فى الطريق ولعدم وجود قوات في هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلماً لقواته الهابطة على الشاطىء ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطىء واستمر هكذا ٦ ساعات وعادت قواته من حيث أتت .

وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يوماً تخطيطي في ملء فراغ منطقة خليج السويس ، فمند بدء تخطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة

تأخذ الأولوية في الاعداد مثل التشكيلات المطلوبة للجبهة. ودفعت هذه الوحدات من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادها في منتصف سبتمبر ١٩٦٩ وأخذت الفرقة أوضاعها الدفاعية في المنطقة مكونة نسقاً واحداً من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتيبة حدود منفصلة في القصير، وتمركز الاحتياطي في العمق «وادي قنا». وتبعت هذه القوات من ناحية القيادة والسيطرة للقيادة العامة بالقاهرة مباشرة. وامتدت المواجهة مع العدو وأصبحت من بور سعيد شمالاً حتى القصير جنوباً ٧٠٠ كلم تقريباً. ولم أنقل أو أخفف أي وحدة من وحدات جبهة التجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث غرب قناة السويس جنوباً إلى منطقة خليج السويس كما كان ينتظر العدو. ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين ميج ١٧ في كل من مطاري الغردقة والزعفرانة؛ والأخير تم الانتهاء من انشائه أخيراً، ثم توالى دعم المدفعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية.

كما كانت عملية الزعفرانة لها تأثير عكسي على موقف اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت. إذ بينما كان الرئيس عبد الناصر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثاني والمستشارون السوفييت نشاهد المشروع الاختباري لقوات الفرقة ٢١ المدرعة والتي انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثاً؛ جاء اللواء عبد الغني الجمسي مدير الاستطلاع حوالى الساعة ١٠ صباحاً في نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة ـ السويس الصحراوي ـ وأبلغ الرئيس عبد الناصر بنزول مجموعة سرية برمائية إسرائيلية في الزعفرانة ولم يكن لديه أي معلومات أخرى فقرر الرئيس بعد التداول معي تكليف اللواء أحمد إسماعيل ومستشاره السوفيتي بالتوجه إلى الزعفرانة رأساً لاستطلاع الموقف وحسمه واخطارنا بباقي المعلومات الضرورية، وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة إلى مكان الحادث. ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم كما كان مقرراً وفضل العودة إلى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وعدت مع الرئيس إلى منشية البكري ثم توجهت إلى القيادة فوجدت لواء أحمد إسماعيل في مكتبه محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه إلى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ فأخطرت الرئيس بالموقف فرد عليّ: «هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب. إنني في انتظار عودة المستشار».

وصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساء نفس اليوم وعرض عليّ الموقف كما ذكرت فأخطرت الرئيس بذلك وكان قد استمع إلى الاذاعات الأجنبية التي صعدت إعلامياً وتليفزيونياً حادث الزعفرانة وشعرت بضيق الرئيس وزعله وقال لى : « إن رئيس الأركان لايصلح للاستمرار في تحمل هذه المسؤولية . شوف لك واحد آخر » .

وكان لهذا الحادث وتصرف لواء أحمد إسماعيل السلبي أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع ، وأحيل لواء أحمد إسماعيل إلى المعاش وتعمدت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة .

عملية رادار خليج السويس :

ليلة ٢٤/٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ تمكن العدو من الهبوط بطائرتين هليكوبتر نقل بجوار محطة رادار إنذار من نوع ب ١٢ كانت متمركزة حسب تخطيط الدفاع الجوي خلف وحدات النسق الأول لقوات خليج السويس قرب رأس غارب ، وتمكن أفراد العدو من محاصرة هذا الجهاز وطاقمه المكون من سبعة أفراد ولم يكن موقع هذا الجهاز مؤمناً من وجهة نظر الدفاع الأرضي كما لم يراع اختيار موقعه ليكون في حماية قوات الدفاع في المنطقة . وتمكن العدو من القضاء على أفراد طاقم الجهاز ، كما تمكن من تحطيم الجهاز إلى جزءين وحمل الجهاز في طائرتي هليكوبتر إلى قاعدته في إسرائيل .

ولم يكن لهذه العملية أي أهمية عسكرية إذ إن الجهاز (ب ١٢) جهاز رادار إنذار قديم وليس متطوراً كما أن فقده لم يؤثر في شبكة إنذار الدفاع الجوي لوجود بدائل له كثيرة في المنطقة . إلا أن التأثير جاء معنوياً ونفسياً ضد قوات المنطقة كما أظهر النقص الواضح في عدم إتمام التنسيق والتعاون بين قوات منطقة خليج السويس الدفاعية وبين قوات الدفاع الجوي في نفس المنطقة بالنسبة لأوضاع التمركز لكليهما . وكان لابد من تلافي مثل هذا التقصير مستقبلاً ، فقدمت قائد الدفاع الجوي في المنطقة وقيادة الوحدات الفرعية الأرضية للمحاكمة العسكرية لإهمالهم في عدم التنسيق معاً داخل نطاق منطقة خليج السويس . وكان هذا الإجراء درساً وعته جميع القيادات المحلية على مستوى القوات المسلحة في كل مكان .

وفى ١٩٧٠/١/١٧ استخدم العدو جماعة كومندوز — ٩ أفراد داخل عربة جيب — منقولة جواً بواسطة هليكوبتر وهبط قريبا من كم ٥٣ طريق القاهرة — السويس الصحراوى بهدف تدمير محطة ضخ بترول فى المنطقة . وعند

محاولة اقتراب الجماعة من الهدف تصدت لها نيران رشاشات عيار ١/٢ بوصة من جماعات قوات الدفاع الشعبى التي كانت موزعة على الأهداف الحيوية فأصابت جنديا إسرائيليا كما أصيبت الهليكوبتر أيضا وفشل هجوم العدو على الهدف الحيوى فى العمق . وبذا نجح مخطط القيادة العامة فى الدفاع عن الاهداف الحيوية فى العمق .

عملية جنوب جزيرة البلاح في نهاية عام ١٩٦٩ :

خططت قيادة الجيش الثاني الميداني مع قيادة الفرقة الثانية مشاة عملية إغارة بقوة سرية مشاة على نقطة قوية للعدو كاملة التجهيز بخنادقها وملاجئها ودشمها . وكانت خطة القوات الإسرائيلية احتلالها على فترات وإخلائها في فترات أخرى إلا من عناصر مراقبة صغيرة تاركين معداتهم وتعييناتهم وحتى أنابيب البوتاجاز الكبيرة ومقطورات المياه الخ . وانتهزت القوة إخلاء الموقع إلا من عناصر المراقبة وقامت باحتلال الموقع جنوب جزيرة البلاح مباشرة في عملية ليلية صامتة والموقع يشرف على تفرع قناة السويس حول جزيرة البلاح الرملية والتي كانت تحتلها قواتنا منذ عام ١٩٦٧ بنقط مراقبة ونقط قوية من فصائل مشاة مدعمة بعناصر ودبابات وأسلحة مساندة بقوة سرية مشاة مدعمة .. وأخذت القوة معها علم مصر المثلث الألوان ورفعته على أعلى ربوة في الموقع ، ولما شعر أفراد المراقبة بقواتنا فروا هاربين تاركين معداتهم وبعض الأسلحة والكثير من المعلبات .

وحاول العدو في أول ضوء استرداد الموقع ولكنه فشل حيث كانت قواتنا في جزيرة البلاح مسيطرة سيطرة تامة على المنطقة حولها وتغطي الموقع الذي استولت عليه بنيرانها المباشرة مما لم يمكن أفراد العدو من الاقتراب من الموقع .

وأخطرني قائد الجيش بهذا النجاح الكبير وطلب مني بقاء هذه القوات في مواقعها التي استولت عليها شرقاً ورفعت عليها علم مصر لأول مرة بعد المعركة في ١٩٦٧ . وأكد قائد الجيش لي أنه يمكنه حماية هذه القوة وتأمين وجودها في الضفة الشرقية ولكني لم أصدق على بقاء القوة بعد الانتهاء من مهمتها اكتفاءً بعنصر المفاجأة وماحققته من نجاح معنوي كبير وما أعطته من ثقة كبرى بإمكانية العبور بقوات كبيرة عبر المانع المائي ومهاجمة نقط العدو القوية والاستيلاء عليها والبقاء بها كيف نشاء .

رغم هذا فقد ظل علم مصر المثلث الألوان يرتفع على أعلى ربوة بالموقع الاسرائيلي شرق القناة جنوبي جزيرة البلاح مثبتاً في قاعدة خرسانية قوية تحرسه قواتنا

قواتنا للمواجهة والردع

بداية عام ١٩٧٠ تعين الجنرال أرييـل شارون قائداً للجبهة الإسرائيلية
ة السويس. وكنا نعلم تخصصه في العمليات الخاصة وعمليات الأبرار.
احتمال أن يقوم العدو بعمليات واغارات على الـطرق والكباري والقوات
ولقد صرح موشي ديان وغيره من القادة الإسرائيليين بنية استخدام السلاح
لإسرائيلي في ضرب السويس ضرباً مركزاً وكذا مواقع كتائب الصواريخ
الجوي بغرض احداث أكبر خسائر، وهدف العدو من هذا هو التمهيد
مليات خلف خطوطنا بالأبرار الجوي أو البحري. ويحتمل أن يكون هذا
في منطقة البحيرات أو في المنطقة ما بين القنطرة وبورسعيـد أو طريق
- دمياط.

طلب الموقف مواجهة الخطط الجديدة للعدو وذلك برفع الروح القتالية في
بأي ثمن وتحسين المواقع الدفاعية واليقظة وعمل مشروعات تدريب بالقوات
ية وتحريك القوات على جميع المستويات والتدريب على التحرك تحت تهديد
الجوي نهاراً وليلاً.

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعليماتها بالتخطيط لمهاجمة
دو القوية في مواجهة الجيوش والتشكيلات واحتلالها وكذا الاستعداد للقيام
عبور على مواجهة واسعة والقيام بالاغارات والكمائن في عمق العـدو
تحركات احتياطيه. وكان الجيش الثاني بقيادة اللواء عبد المنعم خليل والجيش
بقيادة اللواء محمد فائق البوريني ومن بعده لواء عبد المنعم واصل.

مع صدور هذه التعليمات تمت مراجعة الخطط الدفاعية النشطة في الجيوش
لبدء الأعمال التعرضية ضد قوات العدو شرق القناة مع تحسين الأوضاع
واستمرار أعمال التجهيز الهندسي.

وعمليات القتال في العمق حتى ٨ كيلومترات وأعمال الاستطلاع بقوات ... القوات الخاصة، وبدأت القوات التدريب على هذه العمليات في مناطق مماثلة لمنطقة العمليات المحتملة واضعة في الاعتبار احتمالات تدخل العـدو عند تنفيـذ هذه العمليات بأعمال جريئة وإيجابية بقواته الجوية وقوات الأبرار الجوي، وهذا يحتاج إلى دراسة جيدة ودقيقة لكل الاحتمالات على جميع المستويات.

وأصدرت تعليمات إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية وقادة الأفرع الرئيسية للقـوات المسلحة وقـادة الأسلحة المعـاونة والادارية بضرورة وضـع العدو تحت الاستطلاع المباشر المستمر للحصول على المعلومات التي توضح تجميع قوات العدو حتى عمق الجيوش الميدانية لمعرفة الآتي:

- أسلوب تحركات العدو نهاراً وليلاً من موقع تجميعي إلى موقع تجميعي آخر.
- الأسلوب الذي يتبعه العدو لتعديل أوضاعه في العمق.
- عادات وتصرفات ومعنويات العدو في هذه التجمعات.

مع التوصية بالتخطيط الجيد والتدريب الكامل الواقعي واستيعاب الدروس المستفادة ودراسة الأخطاء من العمليات السابقة التي قامت بها قواتنا أو العدو مع التصرف السليم والمبادرة من جميع القادة في مختلف المستويات.

وأوصيتهم بالتخطيط حسب قدرة وكفاءة الوحدات التي ستنفذ العملية ولا ينتقل قائد الجيش إلى عمليات كتيبة إلا بعد تأكيد نجاح عمليات السرية عدة مرات واستخدام أسلحة الضرب المباشر على نقط العدو القوية لشل حركتها وإسكاتها وتدميرها ويجب تطبيق توجيهاتي وهي:

اغارات صغيرة في وقت واحد مع معاونة القوة بأكبر معاونة ممكنة:

تساوي نجاح ١٠٠٪.

ولن أصدق بأكبر منها إلا بموافقة قائد الجيش شخصياً.

كما أكدت على ضرورة زيادة تحصينات عناصر الدفاع الجوي في الجيوش وأن يكون لكل موقع واجب أرضي بجانب واجبه الجوي الرئيسي مع رفع التحصينات

وأكدت أيضاً على أهمية التنسيق بين قادة دفاع جوي الجيوش الميدانية والمناطق وبين قوات الدفاع الجوي في تحركات عناصر أسلحة وكتائب وأجهزة إنذار ورادارات الدفاع الجوي داخل قطاعات الجيوش والمناطق العسكرية.

وحتى نبدأ عام ١٩٧٠ بداية قوية ناجحة وبأسلوب علمي وعملي سليم ورفعاً للمعنويات تم عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية حضره الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في مساء يوم ٦ يناير ١٩٧٠.

وأردت بهذا الاجتماع التاريخي أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة في صورة حقيقية للموقف العسكري وأن يجتمع بقادة أفرع القوات المسلحة وقادة الجيوش والمناطق العسكرية. ثم رتبت اجتماعاً آخر في اليوم التالي ضم معنا المستشارين العسكريين السوفييت وطلبت من الجميع **الصراحة التامة في كل شيء ولا نحاول إخفاء شيئاً عن الأخطاء التي حصلت**، وهدفي أيضاً أن يستمع القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى موقف القوات المسلحة تفصيلياً من قياداتها مباشرة بوضوح وصراحة ويلقي إليهم توجيهاته حسب ما يتطلبه الموقف. وكذا تم عقد اجتماع مشترك ثالث في ١٠/١/١٩٧٠ ضمن سلسلة هذه الاجتماعات الهامة.

وكان أول موضوع وجهه الرئيس للقادة جميعاً:

لقد قررنا حرب الاستنزاف منذ سنتين هل نستطيع الاستمرار فيها أم أنها سلاح ذو حدين؟

واستطرد سيادته قائلاً: وأوصي أن تعملوا جميعاً على أساس العمليات المشتركة وإعطائها أهمية كبيرة ويرجع نجاح العدو في تخطيطه واستطلاعه وتدريبه الكامل وتنفيذه للعمليات على هذا الأساس.

وأود أن أسمع من الجميع آراؤهم بكل صراحة.

ثم قال: لقد حقق العدو هدفه في تعطيل كتائب الصواريخ ونسبة الخسائر من القصف الجوي العادي كانت كبيرة لأننا لم نشرك قواتنا الجوية خلال شهر ديسمبر ١٩٦٩ ويجب إشراك قواتنا الجوية في معاونة القوات البرية.

ويجب اختيار ضباط أكفاء من الطيارين للاعتراض الجوي ويعطوا علاوات زيادة ويخصص لهم توقيت معين للاقتناص.

وكان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر أن إسرائيل تعتقد أننا سنعبر القناة في صيف ١٩٧٠ وهدفهم هو منع القوات المسلحة المصرية من عبور القناة وهذا لا يتأتى إلا بالسيطرة الجوية لإسرائيل وضرب وسائل الدفاع الجوي في النسق الأول والنسق الثاني ثم المطارات وفي نفس الوقت يستمر القصف الجوي على القوات وبذا يضمنوا عدم عبور القوات المصرية للقناة.

وكنت قد قدمت للرئيس موقف القوات المسلحة عموماً حتى آخر عام ١٩٦٩ ذاكراً الانتهاء من بناء حجم القوات المسلحة المقرر في الخطة عدا النقص المطلوب استكماله من الطيارين والطائرات القاذفة طويلة المدى للردع الجوي كذلك النقص الظاهر في قوات ومعدات الدفاع الجوي خاصة في الصواريخ سام متوسطة الارتفاع. كما ذكرت القدرة والكفاءة القتالية والروح المعنوية العالية لقوات الجبهة بالرغم من الخسائر القليلة إذا قسناها بمعاناة وخسائر العدو وذكرت إحصائية عام ١٩٦٩ وهي:

قام العدو بحوالى ٣٥٠٠ طلعة طائرة لضرب وسائل الدفاع الجوي وقواته وقوات الجبهة واستخدم العدو أحسن طائراته في المعارك الجوية التي حدثت مع طائراتنا وأمكن للعدو تدمير ٢ سرية مدافع ٣٧ مم، ١٠ مدافع ميدان و١٩ مدفع مضاد للدبابات وكانت خسائرنا في الأفراد ١٦ ضابطاً، ١٥٠ رتب أخرى استشهاد، أما الجرحى فكانوا ١٩ ضابطاً، ٢٩٩ رتب أخرى، أما خسائر العدو فكانت ١١ طائرة مختلفة الأنواع (٥ مروحية - ٢ ميراج - ٣ سكاي هوك، ١ ميستير)، وأسرنا ضابط إسرائيلي وقتلنا وجرحنا أعداداً لا يمكن حصرها إلا من البلاغات الرسمية أو الاذاعات الأجنبية أو كما أذاع موشي ديان عن خسائر إسرائيل من ابريل ٦٩ حتى نوفمبر ٦٩ قال انها ١١٣ قتيلاً، ٣٢٠ جريحاً.

وقامت قواتنا الجوية بعدد ٢٩٠٠ طلعة جوية للحماية منها ١٧٠ طلعة طائرة ضد أهداف أرضية، ٧٠ طلعة طائرة استطلاع جوي كما تمت ٢٢ معركة جوية اشتركت فيها ١١٠ طائرات مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة إسرائيلية وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة وخسائر العدو ١٤ طائرة.

ثم استمع الرئيس خلال هذه الاجتماعات الثلاثة إلى جميع قادة القوات المسلحة حصل فيها الرئيس بنفسه على استعداد القوات المسلحة للاستمرار في

...ري بروح قتالية عالية لأن الظروف قد تضطرنا إلى العبور هذا العام. كما انتهى الرئيس إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتي لاستكمال النقص المزمن في الدفاع الجوي ووسائله ومعداته خاصة الصواريخ كذا استكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرة الردع وبعد الانتهاء من هذه الاجتماعات قرر الرئيس القيام برحلة مهمة جداً إلى موسكو لهذا الغرض وكانت رحلة ٢٢ يناير ١٩٧٠.

معركة شدوان ٢٢/١/١٩٧٠:

تقع جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس الجنوبي وهي أكبر الجزر الموجودة أمام ميناء الغردقة وتتوسط المسافة بين رأس محمد والغردقة تقريباً وكانت تتمركز في جنوب الجزيرة مجموعة سرية مشاة تدعمها مدفعية مضادة للطائرات ورشاشات ولنشان بحريين.

وفي ليلة ٢٢ ـ ٢٣/١/١٩٧٠ قام العدو بمهاجمة الجزء الجنوبي من جزيرة شدوان مستخدماً طائرات هليكوبتر لنقله وعدداً من اللنشات البحرية وسرب طائرات قاذفة. ودارت معركة أسلحة صغيرة ورشاشات متوسطة وهاونات من القوة المصرية التي استغلت خنادقها الصخرية في الجزيرة والتي أعدت جيداً للدفاع الدائري فلم يفلح طيران العدو في إزعاج القوة ولكنه تمكن من تدمير اللنشين البحريين. ونجحت المدفعية طويلة المدى التي دفعتها قيادة المنطقة إلى الشاطىء الغربي لخليج السويس في تهديد قوة العدو المهاجمة واضطرته للانسحاب بعد ٨ ساعات أخلت معها الجرحى والمصابين من الطرفين الذين بلغ عددهم من المصريين ٦ جندياً من جنود نقط المراقبة على الجزيرة وبعض الجنود الذين أصيبوا من اللنشين.

وفشل العدو في الاستيلاء على جزيرة شدوان، وكانت هذه العملية آخر المحاولات بالنسبة لهذه المنطقة إذ سرعان ما تبين له أنني دفعت قوات جديدة لمنطقة خليج السويس قوامها فرقة مشاة كاملة من القاهرة كان هدفي استبدالها بالفرقة الميكانيكية التي أسرعت بإرسالها للمنطقة قبل ذلك ولكنه ظن أن ذلك دعمًا جديداً بقوات جديدة للمنطقة، وعادت الفرقة الميكانيكية كي تنضم إلى الاحتياطي التعبوي مرة أخرى في المنطقة المركزية ـ القاهرة.

وكان لا بد بعد هذه المعركة من توجيه ضربات قاصمة في مواقع استراتيجية خلف خطوطه الأمامية وفي العمق وفي ميناء ايلات ومراكز ضخ البترول في خط الضخ في صحراء النقب الجنوبي بواسطة الفدائيين ووحدات الصاعقة والضفادع البشرية، كما سيأتي ذكره فيما بعد.

تصاعد العمليات الحربية:

تصاعدت العمليات والمعارك الحربية منذ أوائل عام ١٩٧٠ وكان الهدف الاستراتيجي منها بالنسبة لقوات الجبهة هو إظهار قدرتنا القتالية العالية للعدو وذلك باستنزافه وإنهاك قواته في العمق القريب واحداث أكبر خسائر به والحصول على أسرى بواسطة عمليات تخطط وتنفذ حتى مستوى كتيبة مشاة مدعمة. وكان التخطيط والتنفيذ يتم على مستوى كل جيش ميداني، ومن ثم يمكن إتمام تنفيذ عمليتين بهذا الحجم في وقت واحد على مستوى الجبهة، مع ضرورة مشاركة جميع الكتائب في الجبهة المتمركزة في النسق الأول أو الثاني أو من العمق في هذه العمليات. كما تم تكوين أطقم اقتناص دبابات في كل كتيبة مشاة وصاعقة مستخدمة قاذف ر. ب. ج. ودوريات من وحدات المهندسين لأعمال النسف والتدمير.

العملية شعير في ١٥ فبراير ١٩٧٠:

وكانت أولى العمليات الناجحة إغارة ليلية على موقع العدو الحصين شمال جزيرة البلاح (جنوب مدينة القنطرة ٥ كلم) بهدف الحصول على أسرى ووثائق بقوة سرية مشاة مدعمة.

التخطيط للعملية:

تغطية عملية الاغارة بعمليات أخرى خداعية بقوات وأسلحة ونيران مدفعية الميدان والمدفعية الساحلية مع اتصال باللاسلكي في البحر الأبيض المتوسط تجاه شمال شرق بور فؤاد وفي بحيرات التمساح والبحيرات المرة مع إضاءة أرض المعركة في عدة مناطق داخل خطة الخداع.

التنفيذ:

تمت العملية شعير (اسم كودي لقائد اللواء الذي قاد المعركة) بمفاجأة تامة وتمكنت قوات الاغارة من اقتحام موقع العدو الحصين شمال البلاح ودمرت الموقع وفجرت مخازن الذخيرة والألغام المشونة بالموقع وحصلت على مدفع رشاش خاص

وهكذا وضعت هذه المنطقة تحت الرقابة الدقيقة للقوات المشتركة في العملية المطلوب تنفيذها للحصول على أسرى من العدو. وكان هذا الروتين اليومي تقليدي للقوات الإسرائيلية في موعد معين ورسمت الخطة على هذا الأساس اليومي في منطقتين أحدهما شمال القنطرة مباشرة كم ٣٠ في المنطقة الأخرى حول كم ١٤ جنوب رأس العش مباشرة.

خصص للمنطقة الأولى كمين من ٨ أفراد من ك ٨٣ صاعقة.

خصص للمنطقة الثانية كمين من ٢١ فرد من ل ١٣٥مشاة من قطاع بور فؤاد.

التوقيت:

ليلة ٢٩ ـ ٣٠ مايو يتم العبور وتبقى القوات في محلاتها شرق حتى تتمكن طول الليل من حفر مواقعها للإخفاء التام للحصول على أكبر قدر من المفاجأة.

السيطرة:

يقوم قائد ٨٣ صاعقة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية وعلى اتصال مباشر بقائد فرقة ١٨ مشاة التي يجري الكمين في قطاعها.

ويقوم قائد لواء ١٣٥ مشاة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية ومن موقع كم ١٠,٥ جنوب بور فؤاد شرقاً وعلى اتصال بقائد قطاع بور سعيد.

وتم إجراء اتصال خاص لهذه العملية بين قادة العملية وقطاعاتهم وقيادة الجيش مباشرة.

التنفيذ:

تم عبور القوات ليلة ٢٩ ـ ٣٠ مايو واتخذت مواقعها المدروسة مستفيدة من طبيعة الأرض والسواتر بالشاطىء الشرقي للقناة وحتى الساعة السابعة صباحاً لم يحدث أي شيء غير عادي ثم أفادت نقطة المراقبة في شمال القنطرة غرب بتحرك الرتل الإسرائيلي المكون من ٤ دبابات و٤ عربات نصف جنزير وبالطبع وصلت هذه المعلومات إلى قائد كتيبة ٨٣ صاعقة وقائد لواء ١٣٥ مشاة وإلى قادة الكمين وترك لهما حرية التصرف.

وقرر قائد الكتيبة ٨٣ صاعقة عدم التدخل في الرتل وهو في طريقه إلى

الشمال إلا إذا اكتشف أمره وأن يتقابل معه أثناء عودته بعد الظهر يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠.

ومر الرتل الإسرائيلي بمنطقة كم ٣٠ حيث يتخندق الكمين الأول دون حراك، ولم يشعر الرتل الإسرائيلي بهؤلاء الأبطال الثمانية رغم التفتيش الدقيق للأرض والسواتر، واستمر تقدم الرتل الإسرائيلي ببطء شديد والطائرات الإسرائيلية تحميه ذهاباً وإياباً بصفة مستمرة. وعندما مر الرتل الإسرائيلي في منطقة كم ١٤ إلى بور فؤاد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يكون تنظيم الرتل في التحرك حسب خطة تقسيم عناصر الكمين.

وفي لحظة خاطفة تم التعامل مع الرتل الإسرائيلي حوالى ساعة ١٠,٣٠ وكان هول المفاجأة كبيراً أحدثت ذعراً لا حدود له وانقض أفراد الكمين كل في اتجاهه على الرتل الإسرائيلي دون هوادة بهدف ضرورة الحصول على أسير حي.. ولم يجدوا للأسف أحداً يستحق الأسر كلهم جرحى وقتلى كل من في الكمين إلا فرد واحد يجري مذعوراً تجاه الملاحات بدون سلاح ولما شعر بمن خلفه رفع أيديه إلى أعلى وسلم نفسه فوراً للجندي المصري وهو يبكي ويستعطفه ألا يقتله قائلاً باللغة العربية «لا تقتلني يا مصري» «أنا شاويش مظلات».

وتمكنت الدورية من إتمام مهمتها بنجاح كامل وأخذت الأسير معها إلى الضفة الغربية ووقعوا تحت تأثير نيران شديدة من موقع إسرائيلي مجاور ومن الطائرات الإسرائيلية التي اكتسحت نيرانها صفحات مياه قناة السويس. ورغم هذا فقد تمكنت القوة من العبور غرباً فرداً فرداً سباحة تحت حماية قوات الحماية على الضفة الغربية ونيران مدفعيتنا وهاوناتنا وأتمت عبورها حوالى الساعة السادسة مساء بعد أكثر من ٧ ساعات طوال رهيبة ومعها الأسير الإسرائيلي شاويش المظلات حياً. وطار النبأ إلى قائد الجيش الذي أبلغني فوراً ونقل الأسير إلى بور سعيد ومنه إلى القاهرة جواً.

جمع الإسرائيليون شتات قتلاهم وضمدوا جرحاهم، وأعادوا تنظيم رتل آخر يعود بالجرحى إلى القنطرة لاخلائهم جواً للاسعاف السريع وبالطبع تم إخطار قائد كتيبة ٨٣ صاعقة بما حدث وانتظر الرجل وأخطر رجاله بالصبر والمثابرة في محلاتهم. وعاد الرتل الإسرائيلي مسرعاً تحميه طائرتا الميراج. وكانت المفاجأة الأكبر أنه وقع في كمين الصاعقة عند كم ٣٠ وهم في حالة يرثى لها. وتم تدمير الرتل بالكامل تقريباً

بالعربة الإسرائيلية المدرعة التي نسفتها قوتنا وعدد كبير من الطلقات وبعض دانات الهاونات ٨١ مم وكثير من مخلفات القوة الإسرائيلية ولم نحصل على أسرى وهي المهمة الأساسية حيث تمكن العدو من الانسحاب من الموقع بمجرد شعوره بقواتنا، من خلال سراديب مجهزة مغطاة لم تصل إليها قوات الاغارة ولم تكتشفها، وثارت ثائرة العدو الذي أضاء أرض المعركة بالطيران وضرب مواقعنا ليلاً بغير هدى.

وهكذا نجحت قواتنا في العبور ليلاً بالقوارب وفي تسلق الساتر الترابي المرتفع والحاد الميل ومعها أسلحتها ومعداتها واقتحمت بشجاعة نادرة موقع العدو المحاط بالأسلاك الشائكة والألغام والاشراك الخداعية، ولمصر أن تفخر بشجاعة رجالها من الضباط وضباط الصف المهندسين الذين رفعوا شعار التضحية والفداء في هذه المعركة. إذ ارتمى أحد ضباط الصف على الألغام كي يعبر زملاؤه الثغرة على جثته ونسفت قدماه وفرد آخر نسف مخزن الذخيرة وتشوينات الألغام بيديه لضمان إتمام النسف في الوقت المحدد، وفقدنا في هذه المعركة ثلاثة رجال أبطال ضحوا بأرواحهم فى سبيل نجاح القوة فى عمليتها ليلة ١٩٧٠/٢/٦ .

والحقيقة وللتاريخ كانت نتائج هذه العملية ذات عمق كبير أضاءت الأمل في اقتحام مواقع العدو الحصينة بالمواجهة ليلاً ومفاجأة العدو الإسرائيلي وهروب قائد الموقع ورجاله أمام شجاعة جنود مصر.

ولقد صممت قيادة الجيش الثاني الميداني على إعادة اقتحام هذا الموقع مرة أخرى في أقرب فرصة مستفيدة من نتائج هذه الاغارة.

عملية يوم عيد العمال أول مايو ١٩٧٠ :

في أول مايو ١٩٧٠ وكان شعب مصر يحتفل بيوم العمال وبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب في حفل كبير بهذه المناسبة ويبعث برسالة تهديد وإنذار إلى الرئيس نيكسون عبر الاذاعة قام الجيش الثاني بدفع كتيبة كاملة من الصاعقة عبر قناة السويس في القطاع الشمالي وهاجمت نقطة حصينة من نقط العدو على الشاطىء الشرقي للقناة شمال القنطرة وقتلت جميع من فيها واستولت على ما فيها من أسلحة ومعدات وأوراق سرية واحتلت هذا الموقع وبقيت فيه يوماً كاملاً ودفعت منه ٣ دوريات كمائن إلى طريق الامداد الذي يبعد حوالى ٥ كلم عن الموقع الذي وقعت فيها قوة النجدة المسلحة التي حضرت بسرعة لاستطلاع الموقف في الموقع الذي سقط في

يد قوة الصاعقة. وحدثت معركة استمرت دقائق قضت الدوريات على ٣ عربات مجنزرة تحمل نجدة العدو ثم عادت الدوريات إلى قاعدة انطلاقها ومعها ٢ أسرى جرحى وللأسف مات أحدهم قبل العبور والآخر عند العبور شرقاً.

السبت الحزين ٣٠ مايو ١٩٧٠ :

لم تحقق عملية أول مايو الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي وكان لا بد من تنفيذ أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي.

وحاولت قواتنا المسلحة الحصول على أسرى ليلاً ونهاراً ولم تنجح إلا في الحصول على جثث حيث كان القتال شرقاً بين دورياتنا والعدو وتدخل مدفعية العدو وقواته الجوية حائلاً دون سحب الأسرى أحياء.

وتم التخطيط للحصول على أسرى في كل القطاعات بالجبهة، وعبرت قواتنا إلى الضفة الشرقية وتخندقت في حفر سريعة وبقيت بها أياماً وليالٍ تنتظر الفرص المناسبة للاقتناص من الدوريات الإسرائيلية للامداد خاصة في المواقع المنعزلة. وركز الجيش الثاني الميداني على المنطقة من شمال القنطرة حتى رأس العش في المنطقة التي تسمى رقبة الوزة حيث القوات منعزلة ولا يوجد عمق للدفاع الإسرائيلي يحمي مواقعهم. وكانت قوافل الامداد تتحرك تحت حماية جوية متواصلة وتحرسها المدرعات والعربات النصف جنزير وفي عودتها تعود بجنود الاجازات والفوارغ. واستمرت عملية مراقبة تحركات العدو مع دراسة الأرض نهاراً وليلاً ولعدة أيام طول شهر مايو ١٩٧٠ بواسطة دوريات نهارية وليلية ونقط مراقبة وتسمع وتصنت إلى أن وضحت صورة الموقف وأسلوب تحرك رتل الامداد الإسرائيلي وموعد عودته وطريقة تحرك الرتل وأسلوب حراسته. كان يوجد على الساتر الترابي شرق القناة عند كلم ٣٠ إلى بور سعيد شمالاً كتل خرسانية ضخمة من مخلفات قناة السويس وأعمال الإنشاءات وكان الرتل الإسرائيلي مكوناً من عربات الرتل الإداري حتى ٤ عربات نصف جنزير أو مدرعة تحرسها عند تحركها شمالاً من القنطرة من ٣ ـ ٤ دبابات وكان تحرك الأرتال في الفترة الأخيرة يتم ببطءٍ شديد ويتقدمها أفراد من المهندسين والمشاة لتفتيش الأرض والسواتر لتأمين تحرك الرتل وكانت طائرتا ميراج تحميان التحرك في الذهاب والعودة على موجات متواصلة.

أطلق عليه اسم « كينتنج » لاستخراج بترول خليج السويس على الشاطىء الشرقي . تحرك الحفار بقاطرة هولندية من غرب أوربا حيث رصد في القنال الانجليزي متجهاً جنوباً إلى غرب أفريقيا في أوائل ١٩٧٠ . تمت دراسة الموقف بالنسبة للحفار ومدى استغلال إسرائيل لاستخراج بترول سيناء بأي وسيلة وبأكبر كمية وبسرعة كما درس الموقف العسكري والموقف السياسي للدول التي سيمر عليها الحفار وتمت موافقة الرئيس عبد الناصر على ضرب الحفار قبل وصوله إلى مياه البحر الأحمر . وتابعت إدارة المخابرات العامة تحركات الحفار الإسرائيلي .

تم التنسيق لخطة تدمير الحفار الإسرائيلي بين وزارة الحربية وبين المخابرات العامة وتحركت وحدة ضفادع بشرية من القوات البحرية جواً إلى أبيدجان (ساحل العاج) حيث رسى الحفار في مينائها . قامت مجموعة الضفادع البشرية بتدمير الحفار ليلة ١٩٧٠/٣/٨ تدميراً جعله غير صالح لاستكمال مهمته . وتمت عملية التدمير بسرعة وسرية ولم تعلم السلطات المحلية في أبيدجان هوية المهاجمين الذين تركوا ساحل العاج في نفس اليوم إلى القاهرة ، ولم يتم الاعلان عن هذه العملية التي نجحت فيها الوحدات الخاصة في منع إسرائيل من استغلال بترول سيناء . وأذاعت ابيدجان الحادث وتناقلته وكالات الأنباء .

الفصل التاسع عشر

اعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة

نصت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على ضرورة إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب، فالمعركة في العصر الحديث لا تقتصر على القوات المسلحة فقط؛ وإنما تشمل تلقائياً الشعب ومقوماته ومصالحه ومعنوياته، والدولة ومرافقها ومؤسساتها. وعادة ما تمتد المعركة زماناً وتتسع مكاناً لتصبح حرباً شاملة بين دولتين ويكون مسرح عملياتها هو أراضي وشعب الدولتين المتصارعتين.

وصدر القانون رقم ١٩٦٨/٤ كي ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة ويضع مسؤوليات واختصاصات لقمة الدولة السياسية والعسكرية ومجالسها التخصصية والادارية والفنية في خدمة تنظيم موضوعات إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب.

ولما كانت هذه الموضوعات جديدة في تجربة الدولة والشعب المصري فقد تقدمت في أواخر عام ١٩٦٧ بخطط ومشروعات دفاعية وأعمال وقائية كثيرة إلى مجلس الوزراء لدراستها واعتماد الميزانيات اللازمة وتوزيع مسؤوليات إنجازها على المسؤولين في الدولة. كما وضعت برنامجاً زمنياً للتنفيذ وكونت لجنة متابعة من ضباط القوات المسلحة المتخصصين رأسها لواء عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية، كما وافق مجلس الوزراء على تحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية حرب وتحول تخطيط اقتصاد الدولة ليكون اقتصاد حرب أيضاً.

وكان عبء التنفيذ الفني واقعاً على المهندسين العسكريين لوجود الوعي الدفاعي والعلم والمعرفة والتخصص الفني لدى العديد من وحدات وعناصر قوات

المهندسين بقيادة لواء جمال محمد علي، تلك القوات التي كنت أعتبرها، نظراً للاعمال المجيدة التي قامت بها، بمثابة القوة الخامسة. ولقد عاون إدارة المهندسين قيادة ووحدات منظمات الدفاع الشعبي المحلية والتي أخذت واجب الدفاع عن كل منشأة يتم تحصينها ويكون موقعها خارج نطاق مسؤوليات الوحدات العسكرية في المناطق المختلفة.

وكانت مسؤوليتي الأولى بعد وضع الخطط المنوعة لكل هذه الموضوعات وتصديق مجلس الوزراء عليها ووضع البرنامج الزمني للتنفيذ وتحديد مسؤوليات المحافظين ورجال الحكم المحلي ورجال الشرطة المدنية أن أقوم بتوعية الجماهير ومسؤولي الحكم المحلي وأعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في قطاعات الدولة المحلية والنوعية عن أهمية وضرورة هذا العمل وأن اشتراك المواطنين جميعاً فيه يعتبر من الواجبات الوطنية والدفاعية عن الشعب والدولة. وجاءتني الفرصة عندما ألقيت كلمتي كوزير للحربية في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٦٨ وطالبت الحاضرين بوصفهم مندوبي الشعب بضرورة الاسهام والمشاركة في موضوعات إعداد الدولة والشعب لمعركة التحرير وبدأت أسرد هذه الموضوعات والواجبات والالتزامات المتشعبة واقتنع أعضاء المؤتمر القومي بأهمية هذه الموضوعات وضرورة المشاركة في تنفيذها وبسرعة.

وكنت قد طلبت من الرئيس عبد الناصر خلال مناقشة هذه الموضوعات في مجلس الوزراء ضرورة تعيين مسؤول كبير بدرجة وكيل وزارة في كل قطاع إداري أو زراعي أو صناعي أو مواصلات أو إنتاج أو خدمات على مستوى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص يسمى «مسؤول الدفاع والأمن للقطاع» يساعده مسؤولون آخرين في هذا القطاع، ووضعت لهذا الجهاز مسؤولياته واختصاصاته وسلطاته . وبهذه الطريقة وصلت فكرة وأهمية الموضوعات إلى القاعدة العريضة في الشعب كما تم تنظيم عملية الإنشاء والوقاية تطبيقاً للخطة والبرنامج الزمني، كما خصص مجلس الوزراء جلسة شهرية يحضرها اللواء رئيس لجنة متابعة اعداد الدولة والشعب للمعركة لمتابعة تنفيذ الجدول الزمني لموضوعات اعداد الدولة والشعب.

اعداد الدولة للمعركة:

شملت خطة اعداد الدولة للحرب «موضوعات كثيرة جداً ومتشعبة وموزعة على كل أنحاء الدولة»، ولما كان تنفيذها يأخذ زمناً طويلاً واعتمادات مالية ضخمة

اضطرت لجنة الاشراف والمتابعة إلى وضع اسبقيات تنفيذية لموضوعات الخطة. وكان الرئيس عبد الناصر قد لفت نظر مجلس الوزراء بتخصيص الاعتمادات المالية المطلوبة على سنوات تتناسب مع قدرة العمل والانجاز في هذه المشروعات مع عدم المساس باعتمادات خطة التنمية السنوية للدولة. وكانت خطة اعداد الدولة قد قسمت مشروعاتها إلى مستويات استراتيجية وأخرى محلية وكانت الأسبقية في التنفيذ للمشروعات الاستراتيجية.

وكان مشروع إنشاء خط المواصلات التليفونية المحوري بين القاهرة وأسوان أول مشروعات اعداد الدولة لأهميته القصوى والعاجلة بدلاً من الخط الهوائي الذي كان مستخدماً والذي كان معرضاً للتلف وانقطاع المواصلات بصفة مستمرة. وامتد منه فرع إلى منطقة البحر الأحمر والمدن الرئيسية به، وكان الاتصال بها قبل ذلك صعباً للغاية. كما بدأ التنفيذ في إنشاء طرق جديدة تربط بين وادي النيل وبين منطقة البحر الأحمر. فكان رصف طريق الصف (جنوب حلوان) - الزعفرانة وطريق المنيا - رأس غارب وإعادة رصف طريق الأقصر - قفط - الغردقة مع إنشاء فرع إلى وادي قنا، وامتداد الطريق نفسه إلى سفاجا ثم القصير. كما بدأ إنشاء الطرق الكثيرة خلف وفي عمق مواجهة قناة السويس سواء الموازية للمواجهة أو العمودية عليها لتسهيل إمداد كل جيش بطريقة مرنة وسهلة. ووصلت هذه الطرق بامتدادها إلى الطرق الرئيسية في الدلتا أو طريق القاهرة - السويس الصحراوي كما كان طريق بور سعيد - دمياط له أسبقية في الإنشاء والترميم سنوياً، كما تمت حماية وتأمين الكباري والجسور والقناطر ضد أعمال التخريب أو الألغام العائمة.

وشمل التخطيط الاستراتيجي لاعداد الدولة للحرب إنشاء موانىء جديدة للجمهورية العربية المتحدة هي مرسي مطروح وأبي قير على البحر الأبيض المتوسط ورأس بناس على البحر الأحمر وتخصيصها للقوات البحرية فقط كما أعد ميناء سفاجا ليكون الميناء الثاني التجاري على البحر الأحمر بعد ميناء السويس. وكلفت هيئة قناة السويس بإمكانياتها الملاحية والفنية الضخمة ببدء تنفيذ هذه المشروعات بالإضافة إلى التعديلات والاصلاحات العاجلة في ميناء الاسكندرية، وكانت هيئة القناة وإداراتها وإمكانياتها الضخمة معطلة عن العمل في قناة السويس لغلقها في ذلك الوقت.

وفي نفس الوقت بدأ قطاعا التموين والطاقة في الدولة وفي الاتحاد الاشتراكي

وفي هيئة إمدادات وتموين القوات المسلحة في تنفيذ خطة التموين وإمدادات الطاقة للشعب في الحرب، فكان تدبير السلع الغذائية والتموينية والطاقة وتوزيعها على كافة المحافظات في الدولة بل وانتشارها في أماكن التجمعات السكانية وإنشاء مخازن لها هو الهدف الأول لمسؤولي قطاعي التموين والطاقة، وكان الدرس الذي تعلمناه من تدمير مستودعات الوقود في السويس في أكتوبر ١٩٦٧ عاملاً قوياً لاقتناع المسؤولين بأهمية الانتشار والوقاية المحلية والأمن، فشاهدت بنفسي توزيع الوقود في الدولة - مخازن ومستودعات كبيرة على مستوى كل محافظة، مخازن ومستودعات صغيرة على مستوى المدينة - براميل وعبوات وصفائح على مستوى المصنع أو القرية وحتى الصهاريج والمستودعات المتنقلة على قضبان السكة الحديدية امتلأت بالوقود بعيداً عن محطات السكك الحديدية. أما محطات توليد القوى الرئيسية في المدن وخاصة محطات السد العالي وقوائم أسلاك الجهد العالي فقد تم تأمينها ووقايتها بواسطة وحدات المهندسين العسكريين.

وظهر وعي الجماهير ومعاونة وحدات الدفاع الشعبي في تأمين المرافق الحيوية للشعب كذا المنشآت الانتاجية والصناعية ضد التسلل الأرضي أو الغارات الجوية للعدو وكنت تلمس مبادرات الجماهير ووعيها عندما تشاهد أسلوب حماية مصنع في قرية من قرى مصر بالإمكانيات المحلية القليلة وتعاون جمهور القرية مع وحدات الدفاع الشعبي بأفرادها من نفس القرية في تحقيق أسلوب الدفاع عن هذا المصنع بعد تحصينه ووقايته بالطريقة البدائية.

وكنت قد وزعت الأسلحة الصغيرة والذخيرة اللازمة على وحدات الدفاع الشعبي حتى مستوى القرية. وكانت وحدات القوات المسلحة القريبة من هذه القرى تمد وحدات الدفاع الشعبي بأي مساعدات تطلبها. وكان تركيز قيادة الدفاع الشعبي ووحداته المنتشرة في كل قرية على مقاومة أعمال العدو الخاصة بالأبرار الجوي ومحاولته تدمير أو تخريب المنشآت الصناعية أو الطرق أو الكبارى أو وسائل الطاقة داخل نطاق القرية بالإضافة إلى التأهيل النفسي والمعنوي لكراهية العدو وقتله أينما وجد.

وهكذا تم تأهيل الشعب معنوياً ومادياً لبدء معركة طويلة مع العدو استعد لها خلال ثلاثة سنوات، أما اعداد الدولة فقد تمت المشروعات العاجلة والخاصة بأمن المرافق الحيوية للشعب مثل المواصلات والتموين والطاقة والمرافق الحيوية في خلال المدة المخططة وهي ثلاث سنوات أما مشروعات اعداد الدولة الاستراتيجية الكبيرة مثل إنشاء الموانىء أو الخط المحوري القاهرة أسوان فقد بدأ العمل بها.

اعداد مسرح العمليات للمعركة:

شملت خطة اعداد الدولة ومسرح العمليات للحرب مطالب القوات المسلحة من الإنشاءات الوقائية والدفاعية الخاصة بالقوات، ووقع عبء إنشائها على إدارة المهندسين العسكريين بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة وشركات القطاع العام. وبالرغم من كثرة هذه الإنشاءات وكبر حجم كل منشأة والفن الهندسي والإنشائي المختلف لكل منها فقد جعلت خطة بنائها وهيكل تنظيمها وإنشائها على درجة من السرية خلال عملية الإنشاء، وكان تصميم وتوزيع هذه المنشآت الدفاعية شيئاً جديداً على الدولة وعلى القوات المسلحة أيضاً، واستغرق إنشاؤها سنتين تقريباً. ولو أن هذه الإنشاءات تكلفت كثيراً من المال إلا أنها كانت ضرورية لاستكمال القدرة الدفاعية عن الدولة. ووزعت خطة الإنشاء والتنفيذ لتلبية احتياجات أفرع القوات المسلحة الرئيسية على قطاعات وشركات البناء والتشييد العديدة تحت إشراف إدارة المهندسين العسكريين.

١ - إنشاءات القوات الجوية:

صممت إدارة المهندسين العسكريين ملجأ للطائرة المقاتلة القاذفة أطلق عليها اسم «الدشمة المصري» وهو أول تصميم إنشائى هندسي في العالم من الاسمنت المسلح سمكه وقدره تحمله تقاوم قنبلة زنة ٥٠٠ رطل إصابة مباشرة كما أن الدشمة غير قابلة لاختراق صاروخ ٨ مم مباشر أيضاً وتسع الدشمة طائرة مقاتلة قاذفة من أنواع الميج أو السوخوي بأنواعها المختلفة. والدشمة مجهزة من الداخل بفتحة تهوية غير مباشرة لخروج عادم الطائرة عند إدارتهاد داخل الدشمة بالإضافة إلى تجهيزات أخرى للذخيرة والصواريخ والقنابل ومعدات التفتيش والصيانة ومبيت أفراد اعداد الطائرة للاقلاع. أما باب الدشمة أو فتحة دخول الطائرة وخروجها فجهز بباب حديدي منزلق على قضيب حديدي للوقاية ضد شظايا القنابل أو الرصاص فقط. ووضع أمام فتحة الباب قوائم سلكية لمنع وصول الصواريخ إلى الباب الحديدي للدشمة. وتم اختبار الدشمة الأولى بقذف قنبلة ٥٠٠ رطل وصاروخ ٨ مم في مطار بلبيس بحضوري والفريق عبد المنعم رياض وقائدي القوات الجوية والدفاع الجوي وقائد سلاح المهندسين العسكريين والخبراء ووجدنا أنها لم تتأثر بهذاالقذف

ثم بدأ الإنشاء لعدد ١٥ دشمة في كل مطار، ٣٠ دشمة في كل قاعدة جوية وكان عدد القواعد والمطارات الجوية المتوفرة أو تحت الإنشاء ٣٠ مطاراً وقاعدة جوية فأصبح المطلوب إنشاؤه من دشم الطائرات هو أكثر من ٥٠٠ دشمة طائرة مقاتلة قاذفة.

وأضيف إلى الإنشاءات الوقائية في كل مطار ملجأ مغطى من الاسمنت المسلح لعدد (٢) ماكينة ديزل، عدد (٢) جهاز رادار توجيه، عدد (١) مركز عمليات جوية من ثلاث غرف كبيرة، ٢ ملجأ للضباط الطيارين منفصلين وعدد (١) مخزن للذخيرة وعدد (١) مخزن للصواريخ وعدد (١) مخزن للقنابل وعدد (١) مستودع لوقود الطائرات وكلها تحت سطح الأرض ومخفاة عن النظر أو التصوير الجوي. كما أقيم سور من السلك الشائك وأعمدة مراقبة للحراسة حول كل مطار أو قاعدة جوية، أما وقاية القاذفات الثقيلة والخفيفة فقد اكتفى بعمل دراوي اسمنت مسلح أو شكاير رمل بدون غطاء واتخذت وسائل الاخفاء والتمويه المختلفة بالنسبة لهذه الدراوي سواء كان المطار أو القاعدة في منطقة صحراوية أو منطقة زراعية.

ونصت الخطة على ضرورة إنشاء ممرين جويين على الأقل في كل مطار أو قاعدة جوية وأن يتم صيانتها وترميمها مرة كل عام وألا يقل طول الممر عن ٣,٥ كيلومتر ولا يقل عرضه عن ١٥ متراً. وتم عمل تحويلات كثيرة إلى مواقع دشم الطائرات التي انتشرت بدورها في أطراف المطار وكان عدد المطارات الجديدة بعد عام ١٩٦٧ عشرون مطاراً كونت مع العشرة مطارات التي كانت موجودة أصلاً أربعة أنساق جوية شملت مساحة مصر كلها.

وتم ربط جميع الإنشاءات الجديدة في كل مطار بنظام إنارة ومياه وتصريف المياه ومواصلات داخلية وشبكة إنذار داخلي وبذا تمت السيطرة على كل هذه المنشآت المتباعدة في كل قاعدة جوية وكان اللواء الجوي يخصص له ٣ مطارات.

كما استغلت الطرق الطويلة من القاهرة إلى الاسكندرية الزراعي والصحراوي لتمهيد ممرات جوية اضطرارية لهبوط الطائرات، وكانت آخر الإنشاءات للقوات الجوية هي غرفة عمليات رئيسية للقوات الجوية وأخرى تبادلية كلها تحت سطح الأرض وبالاسمنت المسلح سعة كل منها تسمح بعمل وإعاشة أكثر من ٦٠ فرداً - قادة وضباط طيارين وإداريين وفنيين وضباط صف مساعدين - وتم لها الإخفاء اللازم والتزامات الأمن والمواصلات الداخلية والخارجية. وكانت أول غرفة عمليات رئيسية تنشأ في تاريخ القوات الجوية.

وبذا حققت كل هذه الإنشاءات الهندسية المحصنة لقواتنا الجوية مبادىء كثيرة وهامة منها عمق الأنساق الجوية - المرونة - حرية المناورة سواء للتوزيع والانتشار أو للتجميع. وبهذا الجهد الكبير الذي تم بمعرفة المهندسين العسكريين ومعاونة شركات القطاع العام وأجهزة الدولة المكلفة بالاعداد للمعركة أمكن رفع القدرة الدفاعية والقتالية لقواتنا الجوية.

٢ - إنشاءات قوات الدفاع الجوي:

اعداد مسرح عمليات الدفاع الجوي والإنشاءات المطلوبة في خطة نظام الدفاع الجوي أخذت مني ومن أجهزة الدولة والقطاع العام وقيادة قوات الدفاع الجوي وإدارة المهندسين العسكريين جهداً مركزاً أكبر من جهد وإعداد الإنشاءات للقوات الجوية، ولم تكن الصعوبة في حجم الإنشاءات فقط ولكن كان العامل الزمني في إنشائها هو المؤثر وبسببه ارتفعت طاقة العمل والتنفيذ لجميع الأجهزة والأفراد بدرجة لم تحدث في تاريخنا المعاصر، ولا أبالغ في القول إذا قارنت هذه الطاقة بما قام به الفراعنة من إنجازات سجلها التاريخ لهم. فقد صدر القرار التاريخي في لقاء القمة المصرية - السوفيتية يوم ١٩٧٠/١/٢٥ في موسكو ووصلت أفواج دعم الأسلحة والصواريخ والطائرات إلى موانىء الوصول في بلدنا يوم ١٩٧٠/٢/٢٥. وكان علينا أن نجهز مواقع الصواريخ وأجهزتها بالدفاعات والإنشاءات الوقائية اللازمة خلال شهر واحد فقط. وبدأ تنفيذ هذا العمل التاريخي منذ عودة الوفد المصري من موسكو مساء يوم ١٩٧٠/١/٢٥ وقرار مجلس الوزراء في اليوم التالي باعتماد ميزانية الطوارىء لهذه الإنشاءات وتجنيد كل أجهزة وشركات البناء والتشييد، ووضع كل خامات البناء تحت تصرف وزير الحربية، وتخصيص ٣ دورات عمل وتشييد للعمال والمهندسين في اليوم الواحد مع إضاءة مواقع العمل ليلاً. واستيراد كمية هائلة من شكاير الرمل من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد. مع قبول مبدأ التضحيات القليلة في العمال نتيجة غارات طائرات العدو، لم يتوقف العمل. ووصلت المعدات السوفيتية بأفرادها السوفييت يوم ١٩٧٠/٢/٢٥ لتجد الاستقبال الحار من الشعب ومن قوات الدفاع الجوي المصري كما وجدت مواقعها

وتسهيلات الأعاشة والايواء مكفولة وجاهزة.

ولم يكن تصميم وإنشاء دشم الصواريخ وأجهزة التوجيه والادارة الخاصة بكل موقع أسهل من دشم الطائرات المقاتلة. فكل موقع صواريخ يضم كتيبة صواريخ سام ٣ أو سام ٢ معدل يلزمه عدد (٣) ملاجىء اسمنت مسلح مغطاة للأجهزة الادارية والتوجيه، عدد (٢) ملجأ اسمنت مسلح لماكينات ديزل، ٥ ملاجىء لايواء الأفراد والاعاشة، ٣ دراوي لقواذف الصواريخ، ٢ دراوي لجهازي رادار توجيه وإنذار وبهذا تتم وقاية كتيبة الصواريخ بإقامة عشرة ملاجىء اسمنتية وخمسة دراوي لكل موقع كتيبة صواريخ وكان عددها في التجميع الرئيسي حوالى ٣٠ كتيبة، فيكون جملة الملاجىء الاسمنتية ٣٠٠ ملجأ، ١٥٠ دروة للمواقع الأصلية، ومثل هذا العدد للمواقع التبادلية، ومثلها للمواقع الاحتياطية، والأخيرة جهزت لتكون هيكلية في نفس الوقت. وبهذا العمل الإنشائي الضخم اكتسبت شبكة صواريخ التجميع الرئيسي غرب القناة الوقاية والمرونة لأداء مهمته الدفاعية وذلك بالإضافة إلى إنشاء مركز عمليات لكل لواء صواريخ ومركز عمليات كبير للتجميع كله الذي ضم تنظيم قيادة الفرقة ٨ دفاع جوي.

وكان تنظيم قيادة الدفاع الجوي قد ضم إدارة مهندسين عسكريين خاصة بالدفاع الجوي، وشكلت وحدات فرعية منها لكل فرقة دفاع جوي كانت مسؤولة عن إتمام هذه الإنشاءات بمعاونة شركات القطاع العام، كما ظلت مسؤولة عن صيانتها أيضاً.

ولم تكن هناك وسيلة لوقاية هوائي أجهزة الادارة والسيطرة والتوجيه، ولذا ظلت هذه الهوائيات هي نقط الضعف في كتيبة الصواريخ. وكان قذفه بصاروخ من طائرة العدو أو تلفه يسبب عطل كتيبة الصواريخ بكاملها ومن أجل ذلك احتفظت كتيبة الصواريخ باحتياطي كبير من الهوائيات. كما وضع مدفع ٢٣ مم رباعي موجه بالرادار ووحدة صواريخ سام ٧ لحماية كل كتيبة صواريخ سام للدفاع ضد الطيران الواطي كما أضفت عدد (٢) مدفع مضاد للدبابات ٨٥ مم للدفاع الأرضي لكل كتيبة صواريخ.

٣ - إنشاءات لاعداد جبهة القناة:

كانت أهم مشاكل الجبهة من ناحية الاعداد مسرحها للقتال هي استمرار تدفق المياه العذبة إلى قوات الجبهة وخاصة مناطق بورسعيد والسويس والبحر الأحمر.

وشملت خطة توفير المياه تنفيذ المشروعات الآتية، وكانت مسؤولية هيئة إمدادات تموين القوات المسلحة تعاونها إدارة المهندسين العسكريين وإدارات خمس محافظات هي محافظات دمياط - الدقهلية - الشرقية - بور سعيد - والاسماعيلية - والسويس، وكانت أصعب منطقة في هذا المجال هي منطقة بور سعيد وبور فؤاد بسبب تعرض مصدر المياه (ترعة بور سعيد) وهو موازي لخط النيران وقريب منه للقطع أو التخريب أو حتى قذف قنابل ثقيلة الوزن خاصة في امتداد «رقبة الوزة» مما يسبب حرمان بور سعيد وبور فؤاد من المياه العذبة، فتم إنشاء خط مواسير مياه بين دمياط وبور سعيد ودعم بمضخات دفع مياه بطول ٧٠ كلم بالإضافة إلى خط مواسير مياه من القنطرة غرب إلى بور سعيد، مع زيادة عدد خزانات المياه الاحتياطية تحت سطح الأرض في بور سعيد نفسها. كما خصصت عدد (٢) ناقلة مياه بحرية مملوءة بصفة دائمة وتمركزت في دمياط تحت طلب محافظ بور سعيد.

أما بالنسبة لمنطقة الجيش الثالث الميداني فقد تم تحويل خطى مواسير البترول إلى دفع مياه عذبة بعد تنظيفها من القاهرة إلى منطقة السويس بطول ١٢٠ كيلومتر مع تشغيل خط سكة حديد - القاهرة - عتاقة بواسطة هيئة الامدادات والتموين لصالح قوات الجيش الثالث الميداني. وكان نشاط فرعي السكة الحديد من القاهرة إلى السويس وخط الإسماعيلية بور سعيد قد توقف خلال حرب الثلاث سنوات.

وكنت قد أصدرت تعليماتي إلى هيئة إمدادات وتموين القوات المسلحة بإمداد المواطنين في مدينتي بور سعيد والسويس بالمياه العذبة أسوة بأفراد القوات المسلحة في الجبهة.

وبهذه الوسائل والإنشاءات استمر دفع المياه العذبة إلى الجبهة. أما منطقة البحر الأحمر فقد زادت عدد خزانات المياه الكبيرة كما ساهمت إدارة المهندسين العسكريين في تنمية آبار المياه المحلية وزيادة إنتاجها لإعاشة قوات البحر الأحمر وأهالي المنطقة أيضاً.

كما تم تحصين ووقاية ١١ مصرفاً للمياه شمال الدلتا ضد أعمال العدو الأرضية أو الجوية.

وقامت إدارة المهندسين العسكريين والأشغال العسكرية بمساعدة هيئة الامدادات والتموين بإنشاء المخازن الكثيرة من الاسمنت المسلح تحت سطح الأرض

للذخيرة والوقود والمياه على مستوى الجيوش الميدانية ومنطقة بورسعيد العسكرية. كما أعدت مناطق الشؤون الادارية والمستودعات وورش الاصلاح في نهاية رؤوس الامداد والتموين لكل جيش ميداني.

وساعد المهندسون العسكريون قوات الجبهة في رفع السواتر الترابية على الجبهة وإنشاء المخاضات الكثيرة على ترعة الإسماعيلية وفروعها المائية مع إنشاء جسور كثيرة عليها لتسهيل عمليات الهجوم المضاد للدبابات والعربات المدرعة من عمق الجبهة إلى النسق الأول على امتداد قناة السويس وذلك للسيطرة على أجهزة دفع المياه «الاهوسة» الموجودة على القنوات المائية.

وقد تأثر المزارعون في المناطق الزراعية خاصة في منطقة الجيش الثاني الميداني نتيجة لاقامة هذه المنشآت وإقامة الطرق والمدقات الكثيرة في منطقة الجبهة الأمر الذي استدعى دفع تعويضات مالية لهم خلال حرب الثلاث سنوات.

ولضمان السيطرة وتبادل المعلومات تم رفع مستوى قدرات الخطوط التليفونية في منطقة قناة السويس باستخدام الكابل المحوري من القاهرة إلى أبي صوير حيث تمركزت قيادة القوات الجوية ومركز عمليات الدفاع الجوي الأمامي وامتد منه فروع إلى السويس وبورسعيد (قيادة المنطقة العسكرية) وإلى قيادتي الجيش الثاني والثالث.

كما تم تركيب شبكة جديدة للاتصالات «متعدد القنوات» في القاهرة إلى مركز عمليات الدفاع الجوي والقواعد والمطارات الجوية الأمامية وإلى قيادة القوات البحرية في الاسكندرية وبورسعيد.

كما تم إمداد أجهزة البرق الكاتب إلى جميع القيادات في القاهرة وقوات الجبهة حتى مستوى قيادة الفرق. وبهذا تعززت وسائل الاتصال الداخلي من القاهرة مركز القيادة العامة للقوات المسلحة إلى جبهة قناة السويس لضمان السيطرة وتبادل المعلومات في كل وقت.

أما الإنشاءات الهندسية الخاصة بالعبور فقد تولت مسؤولياتها وإعدادها في مسرح العمليات إدارة المهندسين العسكريين ووحداتها التي ازداد حجمها بمقدار سبعة أضعاف عما كانت عليه سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة تكوين وإنشاء وتنظيم وإعداد لواءات العبور ـ ٨٠ وحدة جديدة ـ شملت كتائب العبور لتعدد نوعيات ومطالب وسائل العبور المختلفة مثل الكباري الثقيلة والكباري المحمولة على عربات ـ المعديات للأسلحة وللأفراد ـ مشايات العبور وهكذا، وتمت عملية الاعداد والتدريب وتطوير معدات العبور في المنطقة المركزية على شاطىء النيل في حلوان أو الأميرية أو برقاش وفي منطقة بنها والتل الكبير. وبالإضافة إلى عبء تنظيم هذه الوحدات وتدريبها ليلاً ونهاراً، جاءت مشكلة نقل هذه المعدات والكباري والمعديات سواء المستوردة من الاتحاد السوفيتي أو التي قامت بتصنيعها إدارة المهندسين ووحداتها المتخصصة في ورش بولاق وورش حلوان وورش هيئة قناة السويس. كان النقل يتم ليلاً إلى مناطق تخزين وتجميع في منطقة غرب القناة بطريقة سرية وتحت جنح الظلام لتكون قريبة من القناة. وبفضل تدريب وحدات المهندسين في هذا المجال بأسلوب علمي وما بذله المهندسون من جهد، وصل انجاز وحدات المهندسين العسكريين في إتمام هذه العمليات إلى أرقام زمنية قياسية. وكان افتراض الخطأ أو التهاون في التركيب محظوراً.

كانت مشكلة عبور قناة السويس من الناحية الفنية قد تحملت مسؤوليتها إدارة المهندسين العسكريين كما تحملت مسؤولية توفير المنازل والمطالع الحجرية الرأسية على شاطىء القناة وإيجاد الطريقة السريعة والمؤثرة لفتح الثغرات في الساتر الترابي ـ جيري أو رملي ـ في جميع نقط العبور التي تحدد عددها في خطة تحرير سيناء. وتمكنت إدارة المهندسين من إيجاد مضخات دفع مياه بالخراطيم تشبه تلك التي استخدمت في تجريف الرمال عند إنشاء السد العالي، وكانت آراء ونصيحة المهندس صدقي سليمان في هذا الشأن قيّمة للغاية. ولما كان عرض قناة السويس ٢٠٠ متراً أصبح لزاماً أن تستخدم مضخات ذات موتورات أقوى وأن توضع على قوارب في منتصف القناة أو بالقرب من الشاطىء الشرقي لتعطي قوة دفع مياه مؤثرة على رمال الساتر، وقد تم شراء الموتورات المطلوبة من الخارج، وتمت عدة تجارب عملية حضرتها بنفسي وأمرت بزيادة التجارب في مناطق مختلفة مع زيادة قوة موتورات دفع المياه. وتوافرت بذلك لدينا وسيلة فعالة لفتح الثغرات في الساتر الترابي.

وكانت مخابراتنا وعناصر استطلاع الجبهة قد اكتشفت استعداد العدو لاشعال سطح مياه قناة السويس في عدة نقاط وقام بمد أنابيب مواد ملتهبة عبر الساتر إلى عمق القناة بهدف إشعال سطح المياه لمنع قواتنا من العبور شرقاً. وقام العدو باخفائها ولم يحاول تجربتها عملياً.

كلفت قادة الجيوش بالتعاون مع إدارة الاستطلاع وإدارة المهندسين العسكريين

كل هذه العوامل جعلت الرئيس عبد الناصر ينتهز الفرصة ويشجع قادة القوات المسلحة على تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل وانتقال الصراع المسلح إلى مجابهة حقيقية بقوات أكبر نسبياً عن دوريات القتال النهارية والليلية.

كما أنني توقعت بعد هذه التوجيهات من الرئيس وتحسن المواقف السياسية لصالحنا وفشل العدو في اكتساب السيطرة بقواته الجوية لايقاف نشاط التجميع الرئيسي غرب القناة أنه سوف يلجأ لآخر محاولة لديه وذلك بضرب العمق المصري هادفاً التأثير على مقدرات الشعب المصري ذاته بأمل أن يؤثر عليه معنوياً ونفسياً للوقوف أمام سياسة الرئيس والقوات المسلحة.

وعندما وصلت إلى هذا التقدير المنطقي فكرت في خطة انتشار مراكز التجمع البشري داخل القوات المسلحة ومعظمها في المناطق العسكرية خاصة المنطقة المركزية وبدأت القيادة العامة في وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

في نفس الوقت وجهت هيئة عمليات القوات المسلحة إلى وضع خطط الدفاع الإيجابي النشط لمواجهة العدو على الجبهة وعلى سواحل البحر الأحمر وفي عمق إسرائيل وفي أي مكان بهدف انتقال القوات المسلحة إلى مرحلة المواجهة الحقيقية مع العدو.

وكان مجال انتشار مراكز التجمع البشري للقوات المسلحة واسعاً، فعلاوة على محافظات صعيد مصر التي استوعبت مراكز التدريب والأساسات والمدارس التعليمية والمهنية ومراكز تدريب السائقين وأجزاء من ورش القاعدة وبعض المستشفيات ومراكز الاخلاء؛ فقد تم نقل الكلية الحربية من القاهرة إلى منطقة الخزان قرب الخرطوم حيث استمرت في أداء واجباتها لتخريج الضباط الأصاغر في جو هادىء. ونقلت كلية ضباط الاحتياطي إلى منطقة اسنا، والكلية البحرية إلى طبرق في ليبيا، وأحد مدارس الطيران التخصصي إلى مطار العظم الذي أطلق عليه اسم جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة في ليبيا، علاوة على انتشار وتوزيع القطع البحرية الغير مطلوبة للقتال على موانىء ليبيا في بنغازي وسرت ومراسي البحر الأحمر في سفاجا والقصير ورأس بناس وبور سودان. أما مناطق الشؤون الادارية والمخازن والذخيرة والوقود فقد انتشرت في محافظات الوجه البحري والصعيد.

وساعد في خطة الانتشار والتحضير لها ووقايتها محلياً وحدات منظمات الجيش

الشعبي التي بدأت في تكوينها وتدريبها وتسليحها منذ عام ١٩٦٨. كما ساهم
تحقيق خطة الانتشار لهذه الوحدات والمنشآت العسكرية الكثيرة رجال الأمن والحـ
المحلي الذي انضم بدوره لمقومات المعركة تلبية لتحضيرات والتزامات اعداد الشـ
ومسرح العمليات للمعركة.

الفصل العشرون

الدعم السوفيتي لمصر

كان التأييد السياسي والدعم العسكري المستمر من الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل وانتصارها على دول المواجهة في معركة يونيو ١٩٦٧ هو السبب الرئيسي في زيادة التقارب بين العرب والاتحاد السوفيتي والدول الشرقية التي وقفت مع العرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

كانت الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ضرورة بالنسبة للعرب وخاصة دول المواجهة. ومثل هذه العلاقة لا بد وأن تكون تبادلية أي أن يكون أساسها ادراك كل طرف لمصالحه المتحققة من هذه العلاقة، لكي يتفق طرفاها على خط سياسي واحد بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي. وكان تخطيط القيادة السياسية في مصر هو الضغط على الاتحاد السوفيتي لدعم مصر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بوصفه شريكاً في خسارة معركة يونيو ١٩٦٧.

وتطورت علاقة الصداقة والتعاون بعد ١٩٦٧ بين الاتحاد السوفيتي ومصر بالرغم من عدم وجود معاهدة صداقة وتعاون في ذلك الوقت. ولم يستغل السوفييت احتياجاتنا بعد معركة ١٩٦٧ ليحصلوا على مزايا أو تنازلات أيديولوجية من الرئيس عبد الناصر إذ كانت العلاقة من جانبين - هناك مصلحة سوفيتية أكيدة في كسب ود مصر وصداقتها وهناك مصلحة أخرى مقابلة لمصر في كسب تعاون الاتحاد السوفيتي وصداقته. والذي يحكم هذه المعادلة في النهاية هو المدى الذي تتمكن فيه مصر من استثمار تبادل المصالح - مصلحة مصر هي تحرير أرضها المحتلة بقوة السلاح السوفيتي واستعادة حقوق شعب فلسطين وعلى هذا الأساس كان الاتحاد السوفيتي في نهاية حرب الثلاث سنوات في خندق واحد معنا.

كان لعمق هزيمة ١٩٦٧ تأثيره المعنوي والنفسي على القيادة السوفيتية التي اكتشفت أن البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية هي السبب في انهيارها وليس السلاح الروسي الذي جاء تعويضه سهلاً وسريعاً عقب المعركة مباشرة. وبدأ الجسر السوفيتي الجوي والبحري منذ ١٩٦٧/٦/٩ مكوناً ٥٥٠ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل كلها معدات حربية لمصر تمثلت بصفة خاصة وبأسبقية عالية في ٩٣ طائرة ميج ١٧، ٢٥ طائرة ميج ٢١ خلال الاسبوع الأول بعد المعركة مضافاً إليها ٤٠ طائرة ميج ١٧ من الجزائر. وكانت جملة الدفعة الأولى من الدعم العسكري مقدارها ٥٠ ألف طن معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي.

وتمكن الرئيس عبد الناصر بحكمته وصبره وتفهمه لمبادىء وأسلوب عمل الاتحاد السوفيتي أن يحول شعور القيادة السوفيتية إلى جانب العرب خاصة بعد أن سرد ظروف وموقف الاتحاد السوفيتي قبل وأثناء المعركة وخداع الولايات المتحدة الاميركية لهم في مواقف معينة. وفي نفس الوقت لم ينف الرئيس عبد الناصر ما حدث للقوات المسلحة المصرية ووعد بالتغيير الجذري في أسلوب العمل الداخلي وانتقاء القيادات الجديدة. كما وافق السوفييت على أسلوب الصداقة والتعاون الجديد هادفاً إلى قبول أسلوب الحل السلمي الذي اقتنع به السوفييت في بداية المرحلة كوسيلة زمنية تتمكن فيها القوات المسلحة المصرية من إعادة تنظيمها وبنائها على أسس جديدة. وكان الرئيس عبد الناصر في قرارة نفسه متأكداً أن استعادة الأرض وتحريرها لن يتم إلا بقوة السلاح الروسي الجديد. وشعر الاتحاد السوفيتي نتيجة ضغط العرب عليه للتأييد السياسي والدعم العسكري لدول المواجهة وخاصة مصر، فكان سفر الرئيس هواري بومدين والرئيس عبد الرحمن عارف إلى موسكو ممثلين لخمسة رؤساء دول عربية في القاهرة (مؤتمر الصمود العربي) باكورة هذا الضغط. كما تحقق التضامن العربي في مؤتمر الخرطوم وما أسفر عنه من تأييد جميع الدول العربية لدول المواجهة وخاصة مصر، وإقرار دعم مالي من دول البترول، وإصدار قرارات سياسية موحدة، وإجراء مصالحة عربية بين مصر والسعودية والاردن. ثم كان ما مارسه نظام الحكم وعلى رأسه عبد الناصر من نقد ذاتي، وما أجرى من تغييرات هامة في مؤسسات الدولة وأساليب عملها، ثم إعادة بناء المؤسسات الشعبية الديموقراطية. وأخيراً ما أظهرته القوات المسلحة المصرية من جدية في العمل وبناء القوات المسلحة الجديدة والسرعة في استيعاب الاسلحة الروسية وتعديل أسلوب

التعامل مع المستشارين والخبراء السوفييت - كل ذلك أشعر الاتحاد السوفيتي وقادته أنه يتعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر كزعيم للأمة العربية وليس كرئيس للجمهورية العربية المتحدة فقط. ووصلت قمة هذا الشعور والايجابية بعد ذلك عندما قامت ثورة السودان في ١٩٦٩/٥/٢٥ وتبعتها ثورة ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ وكلا الثورتين أعلنتا انضمامهما إلى الرئيس عبد الناصر وسياسته ضد الولايات المتحدة الامريكية.

وكان عمل بعثة الخبراء السوفييت قبل عام ١٩٦٧ في مصر قاصراً على الاستشارات السلبية وتقديم النصح في أسلوب التدريب فقط. ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد ويكون واجبهم المشاركة والمتابعة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبيناً بها العلاقة بين القائد وبين المستشار. ومع زيادة عددهم واختيارهم من الضباط العاملين في القوات المسلحة السوفيتية وليس من الضباط الاحتياطي، تغير الوضع وأصبح المستشارون السوفييت الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠٠ مستشار وخبير في آخر المرحلة يمثلون دعمًا ومساعدة إيجابية لقواتنا المسلحة كما كانوا وسيلة ضغط لصالحنا عندما نقلوا حقيقة وجدية العمل الجديد في قواتنا المسلحة إلى القيادة السوفيتية.

كل هذه العوامل الجديدة جعلت القيادة السوفيتية تزداد ثقة في قياداتنا السياسية والعسكرية وبالذات في قواتنا المسلحة الجديدة فكان الدعم العسكري المتطور هو ناتج هذه العوامل الايجابية.

وتمت خمسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفيتي بالاضافة إلى لقاءات على مستوى وزاري من وزيري الخارجية والدفاع في كلا البلدين وتبادل الزيارات للوفود الحزبية أيضاً خلال ٣ سنوات.

فكان **لقاء القمة الأول** في القاهرة بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس بودجورني في المدة من ٢١ حتى ١٩٦٧/٦/٢٣ حضرها من الجانب السوفيتي المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية والذي كان قد حضر إلى مصر على رأس وفد عسكري كبير للمشاركة في تنظيم وإعداد قواتنا. كما حضره من الجانب المصري السادة زكريا محي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وأنا. وتبرز

أهمية هذا اللقاء الأول في تحديد مدى العلاقات المصرية ـ السوفيتية في بداية مرحلة جديدة كان لها أثر كبير في تعديل الخلل الخطير الذي طرأ على ميزان القوى مع إسرائيل بعد هزيمة ٦٧ وأيضاً موازنة الوجود الامريكي المحسوس في المنطقة بزيادة التواجد السوفيتي فيها. وبدأ الرئيس عبد الناصر يطالب الاتحاد السوفيتي بالمعدات العسكرية الكثيرة والحديثة في نفس الوقت، معتمداً على العلاقة الجديدة التي ارتبط بها الطرفان في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكان الضغط من الرئيس عبد الناصر من أول لقاء على طلبات الدفاع الجوي والقوات الجوية كما طالب بزيادة عدد الخبراء والمستشارين. وأبرز مدى العمل التكتيكي للطائرة الميج ٢١ مطالباً بطائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى يمكننا استخدامها في ردع إسرائيل إذا حاولت الاعتداء في عمق مصر. واسترسل الرئيس عبد الناصر في ذكر قدرة طائرات إسرائيل في الوصول إلى مرسى مطروح. وتساءل الرئيس عن مدى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في الدفاع الجوي في حالة اعتداء إسرائيل علينا.

وكان الرئيس عبد الناصر والرئيس بودجورني قد مهدا لي اجتماعاً منفصلاً مع المارشال زخاروف لمناقشة طلبات القوات المسلحة من المعدات والاسلحة المطلوبة بسرعة والتي شملت أسلحة ومعدات لافرع القوات المسلحة الرئيسية وبصفة خاصة أسلحة الدفاع الجوي والقوات الجوية وكان على رأسها ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة.

وسافر الرئيس بدجورني يوم ١٩٦٧/٦/٢٣ بعد عقد جلستي مفاوضات مع الجانب المصري ووعد بعرض طلباتنا من الدعم العسكري على القيادة السوفيتية والرد علينا بسرعة، وبقي المارشال زخاروف في مصر يشاركنا في بناء أول خط دفاعي غرب القناة.

وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ طلب المارشال زخاروف مقابلة الرئيس عبد الناصر وأبلغه باجابة طلبات ج ع م من الاسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة وخص بالذكر توريد ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة وإرسال عدد ١٢٠٠ مستشار سوفيتي في جميع التخصصات المطلوبة لنا بما فيهم خبراء الدفاع الجوي. كما أبلغ الرئيس بترحيب القيادة السوفيتية بتعزيز العلاقات بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسكري. وكانت صفقة التسليح الأولى مع مصر في حدود ١٠٠ مليون جنيه، ولم يطلب الاتحاد السوفيتي ثمن معدات الجسر الجوي والبحري التي وردت عقب المعركة مباشرة على أساس أنه تعويض عن الاسلحة والمعدات المفقودة في معركة

١٩٦٧ . ثم غادر زخاروف مصر في نوفمبر بعد الانتهاء من إنشاء أول خط دفاعي غرب القناة . وعند زيارة محمود رياض وزير الخارجية موسكو في ٦٧/٤/١٨ ومقابلته للرئيس بريجينيف تمكن أن يحصل من الاتحاد السوفيتي على ١٢٠ طياراً سوفيتياً لتدريب طيارينا على استخدام طائرة الميج ٢١ الجديدة في عمليات الدفاع الجوي .

وكان لقاء القمة الثاني في موسكو في ١٩٦٨/٦/٢٩ وحضره مع الرئيس عبد الناصر السادة محمد أنور السادات ومحمود رياض والفريق عبد المنعم رياض . كما صاحب الوفد المصري السيد ياسر عرفات الذى قدمه الرئيس عبد الناصر الى القيادة السوفيتية لأول مرة . وتمكن من الحصول على صفقة اسلحة صغيرة وهاونات قدرت ١/٢ مليون دولار . طالب الرئيس عبد الناصر باستمرار الدعم العسكري والمستشارين السوفييت بأعداد تسمح بتواجد مستشار حتى مستوى الكتيبة المشاة وما يعادلها . وكان استعداد القيادة السوفيتية من الناحية السياسية والمعنوية مشجعاً . ولكن من ناحية التسليح والمعدات المتطورة كان حريصاً على التدرج على أساس تشككه في قدرة القوات المسلحة المصرية على الاستيعاب السريع لكل المعدات في وقت واحد . وتحمل الرئيس عبد الناصر بالصبر وتمكن من الحصول على موافقة القيادة السوفيتية على صفقة أسلحة ومعدات في حدود ٢٠٠ مليون جنيه وعلى عدد المستشارين السوفييت المطلوبين للقوات المسلحة . وشعر القادة السوفييت خلال هذه الزيارة بالمجهود الكبير الذى يبذله الرئيس عبد الناصر في بناء القوات المسلحة وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية والعربية فدعاه بريجينيف إلى العلاج الطبيعى والراحة في سخالطبو . ولكن الرئيس أجل هذا العرض إلى مابعد حضور المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى ينعقد في القاهرة في ١٩٦٨/٧/٢٢ .

وزار الرئيس عبد الناصر المرشال تيتو أثناء عودته ونصحه بتكوين احتياطى ضخم للجيش المصرى حتى يمكن امتداد المعركة لمدة طويلة اذ أن المرشال تيتو مقتنع بعدم إمكانية الوصول الى حل سلمى ما لم تملك مصر قوة عسكرية كافية لمواجهة القوات الاسرائيلية .

مع بداية عام ١٩٦٨ ، وبعد النجاح الذي حققته خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة خلال الشهور القليلة التي اعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أخذت عملية إعادة التنظيم والبناء بهدف تحرير الأرض تكتسب قوة دفع أكبر في كافة المجالات . وزاد تدفق الاسلحة والمعدات السوفيتية الجديدة حتى بلغ ذروته عام ١٩٦٩ . ففي ذلك العام وحده تلقينا أسلحة ومعدات سوفيتية تعادل في حجمها مجموع ماورده إلينا الاتحاد السوفيتي خلال اثني عشر عاماً (١٩٥٥ — ١٩٦٧) . كما تزايد نشاط القوات المسلحة الايجابي سواء في استكمال حجم تشكيلاتها الميدانية وتدريبها تدريباً عنيفاً وعملياً بمعاونة المستشارين السوفييت أو في قتال العدو على الجانب الشرقي في سيناء بعمليات دوريات قتالية جريئة نتج عنها خسائر في الافراد والمعدات

وخفض معنويات العدو مما اضطره إلى ادخال طيرانه في منتصف عام ١٩٦٩. ثم تصاعدت عمليات الجبهة وعمليات القوات الجوية وعمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل. وتطور الموقف العسكري إلى مرحلة الردع بعد أن امتدت الجبهة جنوباً بأكثر من ٣٠٠ كيلو ونفذت القوات المسلحة خطة الانتشار لمراكز التدريب والكليات العسكرية ومراكز التجمع البشري الادارية والتعليمية الاخرى.

وفي اواخر عام ١٩٦٩ قدمت تقريري عن تطور القوات المسلحة إلى الرئيس عبد الناصر وأشرت إلى عدم استكمال قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية لتغطية مطالب الخطة حتى ذلك الوقت. وبدأ الرئيس يعقد اجتماعات متلاحقة مع قادة القوات المسلحة بهدف الاطمئنان على استعدادهم لمرحلة المواجهة والردع ومعرفة معنوياتهم. وفي نفس الوقت قرر إيفاد وفد على مستوى عال إلى الاتحاد السوفيتي لطلب مزيد من الدعم لقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية.

وكان لقاء القمة الثالث في موسكو في ١٩٦٩/١٢ وكان يرأسه السيد أنور السادات نائباً عن الرئيس عبد الناصر وبرفقته السيد محمود رياض وأنا. وشرح نائب الرئيس الموقف السياسي مبيناً أن الحل السلمي قد وصل إلى طريق مسدود إلا أننا نواصل الاتصالات السياسية مع تصميمنا على أن يكون الحل شاملاً وليس جزئياً، ثم تحدث بريجنيف مؤكداً مساعدة الاتحاد السوفيتي للجيش المصري ليصبح قادراً على الهجوم وتحرير سيناء ولكنه يسعى في نفس الوقت من أجل الوصول إلى حل سلمي ولا يوجد تعارض بين الأمرين. كما أشار بريجنيف إلى ثورتي السودان وليبيا باعتبار أنهما تطور إيجابي في المنطقة لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية والرئيس عبد الناصر.

وخص بريجنيف الجانب العسكري باهتمام كبير مبدياً استعداد الاتحاد السوفيتي لتدريب أعداد كبيرة من الطيارين المصريين في الاتحاد السوفيتي، مع استعداده لإرسال ٦٠ طياراً سوفيتياً يسافرون إلى مصر خلال شهر كخبراء. ونظراً لضعف الدفاع الجوي فإن الاتحاد السوفيتي قرر إرسال مجموعة كبيرة من الصواريخ الحديثة سام ٣ ومعها أطقمها الكاملة لتدريب الجنود المصريين عليها. كما أظهر استعداده لتدريب أطقم صواريخ سام ٣ والتي تحتاج إلى ٦ شهور. ووعد بريجنيف بإرسال مجموعة أخرى من الصواريخ سام ٣ للدفاع عن المدن الرئيسية في عمق مصر ضد الغارات الإسرائيلية على أن ترافقها أطقم سوفيتية في حدود ١٠٠٠ جندي سوفيتي لتشغيلها في المرحلة الأولى من عملها. وحدد بريجنيف التوقيت المناسب لوصول هذه الصواريخ في أكتوبر ١٩٧٠.

لم يوافق الرئيس عبد الناصر على وصول هذه الصواريخ في التوقيت الذي حدده بريجنيف. وبدأت الغارات الإسرائيلية تدخل العمق المصري على الارتفاعات الواطية متسللة من ثغرات شبكة الرادار العامة وخلال شهري يناير وفبراير قصفت أهداف عسكرية واقتصادية ومدنية في عمق مصر في التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة. وبالرغم من الخسائر القليلة التي حدثت نتيجة هذه الغارات كان التأثير النفسي أكبر من التأثير المادي مع إعلان إسرائيل من جانبها أن غاراتها في العمق المصري تستهدف تخلص الشعب من الرئيس عبد الناصر.

قرر الرئيس عبد الناصر السفر إلى موسكو في لقاء القمة الرابع من ١٩٧٠/١/٢٢ حتى ١٩٧٠/١/٢٥ وبرفقته السفير الروسي سيرجي فونوغرادوف وكبير المستشارين السوفييت وأنا وانضم إلينا في موسكو محمود رياض والدكتور مراد غالب. وخلال جلستي مفاوضات مع القيادة السوفيتية كان الرئيس عبد الناصر منفعلاً فيهما ومهدداً بترك الحكم إلى زميل له يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأمكن للرئيس أن ينتزع من القيادة السوفيتية الموافقة على الامدادات التالية:

٣٢ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة بأجهزتها ومعداتها وأطقمها السوفيتية مكونة فرقة دفاع جوي كاملة.

٨٥ طائرة ميج ٢١ معدلة جديدة بأجهزتها ومعداتها بطياريها السوفييت مكونة ٣ لواءات جوية كاملة.

٥٠ طائرة سوخوي ٩.

١٠ طائرة ميج ٢١ تدريب.

٤ جهاز رادار ب ١٥ للعمل ضد الطيران الواطي.

٥٠ موتور جديد ٥١١ لطائرات الميج ٢١ الموجودة في مصر - تطويراً للطائرة ميج ٢١.

وكانت هذه أكبر صفقة أسلحة تمت بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ بدء التعاون والصداقة معه.

وعاد الرئيس عبد الناصر والوفد المرافق له إلى مصر مسرورين بالدعم السياسي والعسكري الجديد والذي لم يسبق للاتحاد السوفيتي ان قدم مثله لدولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التواجد السوفيتي والدعم العسكري ردعاً سياسياً وعسكرياً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإشارة حاسمة لكليهما بأن تواجد السوفييت بصواريخهم وطائراتهم في العمق المصري إنما هو نتيجة لمحاولات إسرائيل المستمرة منذ أوائل ١٩٧٠ لتهديد الشعب في ضرب أهدافه في العمق. وقد حدث يوم ١٨/٤/١٩٧٠ اعتراض جوي في منطقة عتاقة جنوب السويس لتشكيل جوي إسرائيلي كان متجهاً لقذف أهداف في العمق المصري وتم اعتراضه بواسطة تشكيل جوي سوفيتي تم تميزه من سماع اللغة الروسية بين طياري التشكيل السوفيتي فلم يحاول التشكيل الإسرائيلي الاشتباك وعاد من حيث أتى وأوقفت إسرائيل ضرب أهداف العمق المصري منذ ذلك الوقت، وبدأت تصعيد حملة دعائية هيستيرية ضد التواجد السوفيتي في مصر مدعية بفقد التوازن في القوى بين المتحاربين. وتأكد أن الاتحاد السوفيتي يمكنه بسهولة تعويض أي طائرات تفقد في مصر. كما بدأت الولايات المتحدة تمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي لايقاف امداداته العسكرية لمصر.

وكانت الخطوة التالية بعد وصول الصواريخ سام ٣ والطائرات الجديدة ميج ٢١ المعدلة والدعم الجوي الآخر هي البدء في بناء شبكة الدفاع الجوي في منطقة القناة حماية للتجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث وهما يستعدان لتصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل. وكانت إسرائيل تعمل بكل قواها لمنع إقامة شبكة الصواريخ وتجميعها غرب القناة إذ انها ستكون غطاء منيعاً للغاية ضد الطيران الإسرائيلي عندما يحين الوقت لعبور قواتنا قناة السويس وتحرير الأرض. وهكذا أعلن آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل: «أن إسرائيل تنوي القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون تمركز وتجميع شبكة الدفاع الجوي المصري سام ٣ في غرب القناة إذ ان ذلك سوف يقلب ميزان القوى في الجبهة المصرية الإسرائيلية».

وركزت إسرائيل مجهودها الرئيسي بالطيران ضد مواقع الصواريخ غرب القناة - وتحول الصراع إلى معارك عنيفة بين إرادتين: مصرية مصممة على بناء قواعد الصواريخ مهما كلفها هذا من جهد وتضحيات، وإسرائيلية تحاول منع قيام حائط الصواريخ غرب القناه.

وتغلبت الإرادة المصرية بعد جهد وتضحيات ونجحت في إنشاء حائط الصواريخ غرب القناة وتساقطت الفانتوم والسكاي هوك في وسط هذه المواقع وأسر طياروها.

وقد لوحظ خلال هذه المعارك أن طائرات العدو الإسرائيلي كانت مزودة بأجهزة الكترونية للإنذار المبكر ضد صواريخنا الأمر الذي يجعل من الضروري إطلاق صواريخ أكثر من المعدل المعتاد على طائرة معادية واحدة. كما لوحظ وجود نظام الكتروني لدى إسرائيل للتشويش والإعاقة ضد أجهزة وسائل دفاعنا الجوي وقواتنا الجوية مما يجعل تفوق النظام الجوي الإسرائيلي على نظام وشبكة الدفاع الجوي لقواتنا ظاهرة فنية.

وكانت هذه الحقيقة بالإضافة إلى قرب استعداد قواتنا لتنفيذ خطة تحرير الأرض وضرورة استكمال بعض المعدات والأسلحة والذخيرة الاحتياطية والطائرة القاذفة الثقيلة. وراء قرار الرئيس عبد الناصر بالسفر إلى موسكو في الفترة من ٢٩/٦/١٩٧٠ إلى ١٧/٧/١٩٧٠ وبرفقته السادة علي صبري ومحمود رياض ومحمد حسنين هيكل وأنا. وكان لقاء القمة الخامس هذا من أهم اللقاءات وأكثرها حسماً. وقد عقدت الجلسة الأولى يوم ٣٠/٦/١٩٧٠ مع القادة السوفييت وكان عرض الموقف العسكري من الرئيس عبد الناصر على الجبهة يشمل تعرض قواتنا على الجبهة لغارات كثيفة جداً من طائرات الفانتوم الأمريكية المجهزة بمعدات الكترونية متطورة للغاية، وأن هدف إسرائيل من ذلك كما صرح زعماؤها منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أرضنا المحتلة، وأنه بالرغم من الخسائر الكبيرة في قواتنا على الجبهة إلا أن روحها المعنوية عالية جداً وأن لدى قواتنا الثقة الأكيدة في قدراتنا المتزايدة على احداث خسائر في القوات الإسرائيلية لا تستطيع تحملها،وأن حجم قواتنا حالياً ٣/٤ مليون مقاتل سوف يرتفع في آخر ١٩٧٠ ليصل إلى مليون، ولكن المشكلة الراهنة هي أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بمعدات للحرب الالكترونية ليس لدينا ما يماثلها كما أن طائرات الميج ٢١ لا يمكنها البقاء في الجو مدة طويلة مثل طائرات الفانتوم. وأنهى الرئيس عبد الناصر هذه الجلسة بطلبات محددة عن امدادنا بأجهزة الحرب الالكترونية المتطورة لرفع كفاءة وقدرة

وزارة الدفاع السوفيتية، وتحددت مهمة المستشارين في مصر لسنة ونصف إلى سنتين ثم يتم تغييرهم بآخرين. وقد تولى إدارة المستشارين السوفييت في مصر خلال حرب الثلاث سنوات ثلاثة جنرالات هم لاشنكوف وكاتشكن وأوكنييف.

في بداية عام ١٩٦٨ أصدرت لائحة تنظيمية تحدد مهام وواجبات ومسؤوليات المستشار في القوات المسلحة، كما حددت علاقة العمل بين القائد المصري وبين مستشاره، والذي كان يعمل في نفس الوقت تحت قيادته، كما أظهرت في هذه اللائحة أسلوب التصرف مع أي مستشار يقصر في أداء واجباته وكان تنظيم العمل ووضوح العلاقات وحدود التصرفات هي الأسس التي مكنت قيادات القوات المسلحة من الاستفادة من المستشارين السوفييت على أحسن وجه. وكان التعاون والتفاهم والمعرفة الشخصية بيني وبين كبير المستشارين السوفييت خير مثل لجميع القيادات الصغرى.

وعلاوة على النصائح الفنية والقتالية واشتراكهم طوال الوقت مع القادة والجنود في التدريب وفي العمليات وفي الشؤون الفنية الميدانية فإن متابعتهم المستمرة لسير العمل والجهد في كل الوحدات العسكرية في القوات المسلحة كانت هي الطابع الجديد الذي عاد بفائدة كبيرة لقواتنا المسلحة.

كان المستشارون السوفييت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي، وفي التخطيط للعمليات، وفي اعداد مسرح العمليات، وكما كانوا يتميزون بقدرتهم الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الادارية والفنية وأسلوب تعاملهم مع القادة الأصاغر وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهاراً وليلاً. كل ذلك أدى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصداقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو أيدلوجية اطلاقاً. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الثلاث سنوات. وكنت أقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم. وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهنئة رد فعل معنوي كبير لديهم ولدى القيادة السوفيتية في الاتحاد السوفيتي جعلت هذه المناسبات تجسيداً لشعور الصداقة والتعاون التي برزت كحقيقة خلال فترة السنوات الثلاث وكان المستفيد فيها هي مصر وقواتها المسلحة.

الخبراء السوفييت:

أما الخبراء السوفييت الذين لم يزد عددهم عن ٣٠٠ خبير في أي وقت خلال فترة السنوات الثلاث فهم بعقود بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي، وهم أصلاً ضباط فنيون في القوات المسلحة السوفيتية أو في مصانعها، ومدة العقد لكل خبير لا تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز مدها. وكان أكبر خبير يحصل على مكافأة شهرية من مصر تساوي ١٩٢ جم، وتطلب وزارة الحربية هؤلاء الخبراء في تخصصات معينة في ورش القوات الجوية أو في الصواريخ أو معدات فنية معقدة بهدف التركيب أو الاصلاح وكان معظمهم في مهام فنية كلها اصلاحات في الورش.

وليس للخبراء السوفييت أي علاقة بالمستشارين، بل قامت السفارة السوفيتية بالقاهرة بفتح مكتب إداري لهم لرعاية مصالحهم الشخصية وإعاشتهم وإيوائهم وتنقلاتهم.

أفراد الوحدات الصديقة:

أطلق هذا الاسم على أفراد وحدات الصواريخ سام ٣، وأسراب الدفاع الجوي الميج ٢١، وأفراد لواء صواريخ سام ٦ في أسوان، وأفراد وحدات الحرب الالكترونية في المنطقة المركزية، وأطقم ٣ فرقاطات في بورسعيد، وأطقم ٤ طائرة ميج ٢٥، وأطقم طائرات الاستطلاع الاستراتيجية، وأطقم تجهيز واعداد لواء القاذفات الصاروخية في أسوان، والأفراد الفنيين والاداريين الملحقين بهذه الوحدات، وجميعهم لا يزيد عددهم عن ٥٥٠٠ فرداً، وهم أصلاً ضباط وجنود من القوات السوفيتية العاملة حضروا بمعداتهم وأسلحتهم وعرباتهم وأجهزتهم إلى مصر اعتباراً من شهر مارس ١٩٧٠ وتمركزوا في المواقع التي حددت لهم استكمالاً لخطة الدفاع الجوي عن الجمهورية وخطة تمركز القوات الجوية، أخذوا مهام عمليات دفاع جوي في العمق وليس في الجبهة. وكان تواجدهم بطلب من الرئيس عبد الناصر في لقاء القمة الرابع في موسكو ٢٢ - ١٩٧٠/١/٢٥. وفي لقاء القمة الخامس في يوليو ١٩٧٠، واتفق مع القيادة السوفيتية على مهمتهم المؤقتة في مصر لحين تمكين قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية من استكمال تدريب واعداد مثلهم من الطيارين والضباط والجنود المصريين.

وكان على وزارة الحربية إيواؤهم وإعاشتهم في مواقعهم المحددة في أنحاء

الجمهورية وكلها مواقع ميدانية ما عدا أسراب الميج ٢١ التي تمركزت في مطارات في العمق، وارتدى ضباط وجنود الوحدات الصديقة الزي الميداني - الكاكي - بدون علامات مميزة أو رتب وظل أفراد هذه الوحدات في مواقعهم الميدانية لم يخرجوا منها حتى انتهاء مهمتهم في مصر.

وحاول الرئيس عبد الناصر في لقاء يوليو ١٩٧٠ أن يطلب من بريجينيف السماح لأفراد الوحدات الصديقة في مصر أن يتعرفوا على المعالم الأثرية والسياحية في مصر بهدف الترفيه عنهم فكان رد بريجينيف على طلب الرئيس بقوله: «الجندي والضابط الروسي يا سيادة الرئيس متدرب برضاء على مهمته وواجباته لمدة سنتين، كما تقضي التعليمات التي ذكرت له. إننا نعلم تماماً شعور المصريين بالنسبة للأجانب منذ الاستعمار الانجليزي لبلادكم ونحن لسنا مستعمرين. إن هدفنا أن نكون أصدقاء للمصريين ولذلك لا أوافق على برنامج ترفيه أو سياحة لجنودنا في مصر».

وأنهى بريجينيف كلامه إلى الرئيس عبد الناصر بقوله: «من فضلك تنازل عن هذا الطلب»، وبقي ضباط وجنود الوحدات الصديقة داخل حدود مواقعهم الميدانية التي كانت محاطة بأسلاك شائكة طوال مدة إقامتهم في مصر.

كان الاتحاد السوفيتي يتحمل نفقات تدريب وإيواء أطقم الصواريخ سام ٣ من الضباط والجنود المصريين في مراكز تدريبية سوفيتية، وقد أرسلنا أفراد ثلاثة ألوية صواريخ على التوالي كل ثلاثة أشهر قوة كل لواء ١٨٠٠ فرداً. فكان التدريب النظري والعملي والايواء يتم على نفقة الاتحاد السوفيتي أما الاعاشة والترفيه فكانت تتم على نفقة وزارة الحربية بواسطة مكتب مشتروات السلاح في موسكو، كما تم نفس الأسلوب مع الطيارين والفنيين لعدد ٣ أسراب مقاتلة قاذفة مصرية استكملوا تدريبهم القتالي والتخصصي في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ضباط الفرق التعليمية الفنية والراقية التي أخذت دوراتها في الاتحاد السوفيتي، وفرق تعليم المترجمين المصريين للغة الروسية.

ومن الفوائد الكثيرة التي اكتسبتها القوات المسلحة المصرية من التعاون والصداقة مع المستشارين السوفييت ما قاموا به من امدادنا بالمعلومات الاستراتيجية القيمة عن استعدادات العدو العسكرية مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو

المتمركزة على شواطئه وموانيه في البحر الأبيض، وأيضاً المعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل «خطة الغزالة» التي كان الجنرال شارون قائد الجبهة الإسرائيلية ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠. بالإضافة إلى تزويدنا بالصور الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفيتي عن أهداف تفصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها.

وفي نفس الوقت لم يطلب الاتحاد السوفيتي من مصر أي مساعدات له سوى تمكين أسطوله البحري في البحر الأبيض المتوسط من التزويد بالمياه العذبة وبعض المؤن.

الدعم الاقتصادي لمصر:

الاقتصاد في أي دولة يعتبر أحد المقومات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب والقوات المسلحة في الصراع العسكري، ويمكن أن يكون هذا العامل وحده حائلاً دون الاقدام على صنع قرار الحرب، وعند التخطيط لحرب الثلاث سنوات بعد معركة يونيو ١٩٦٧ دخل هذا العامل ضمن خطة إعداد الدولة والشعب للمعركة، وطور مجلس الوزراء في مصر هذا الموضوع ليكون الاقتصاد المصري اقتصاد حرب. وكان مفهوم الدعم والمساعدة لدى الاتحاد السوفيتي يشمل المساعدة الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد المصري أحد مقومات «رفع القدرة الدفاعية لمصر» وصمودها ومواجهتها لإسرائيل لفترة طويلة من الزمن.

وعندما توطدت علاقة الصداقة والتعاون والثقة مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٦٧ عمل مخلصاً على رفع قدرات الشعب المصري كلها اقتصادياً وعسكرياً في خطة شاملة بهدف تنمية ورفع القدرات الدفاعية للشعب كله بوصفه المصدر الوحيد البشري والفني والثقافي والسياسي للقوات المسلحة.

وكانت (ج. ع. م) منذ الستينات تعتبر التنمية الصناعية هي السبيل الأمثل لتطوير المجتمع اقتصادياً وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تعاون الاتحاد السوفيتي في مجال التصنيع في مصر وخاصة مشروعات إنشاء السد العالي (مياه وكهرباء) وكهربة الريف المصري ومصانع الحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الوسيطة الممثلة في مئات المصانع، هذا بالإضافة إلى امتصاص الاتحاد السوفيتي لصادرات مصر الصناعية والزراعية. كل ذلك كون قاعدة متينة لدفع قدرات الشعب الاقتصادية

والاستمرار في تنميتها لصالح رفع القدرة الدفاعية لمصر، وكان الخبراء السوفييت والدول الشرقية خير معين لنا في هذا المجال، وكان من نتائج هذه التنمية الصناعية والفنية تحقيق الصمود الاقتصادي وتوفير قدر هائل من احتياجات القوات المسلحة من المعدات والآلات والتجهيزات الى جانب آلاف من الأفراد المؤهلين فنياً كان لهم الفضل في رفع الكفاءة الفنية في القوات المسلحة المصرية.

التعامل المالي:

طبق الاتحاد السوفيتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر. وكانت القيمة المالية لثمن الأسلحة والمعونات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات. فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تعقد على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نامي متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقط وليس على أساس تجاري. وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتخفيفاً لعبء الديون العسكرية عن مصر، قرر الاتحاد السوفيتي تحصيل نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع. وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية من ٢٪ إلى ٢,٥ ٪ مع فترات سماح طويلة وأقساط على مدى أربعين عاماً.

أما السلاح والمعدات والذخيرة التي فقدت من مصر في معركتي ١٩٥٦، ١٩٦٧ فقد استعوضها الاتحاد السوفيتي مجاناً. وكانت معدات المهندسين والأجهزة وخاصة العربات المكملة للتسليح تأخذ أسلوباً آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية.

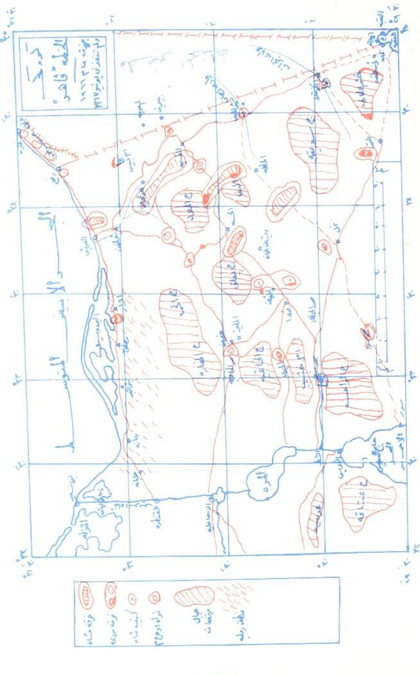
أما تكلفة قطع الغيار وإصلاح محركات الطائرات ومطالب الورش فكان التعامل المالي يتم سنوياً بالدفع النقدي الحسابي على أسلوب المقاصات بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية. وتحول حساب الديون العسكرية على مصر إلى وزارة الخزانة التي تجمعت في أوائل ١٩٧١ لتكون ٤٥٠٠ مليون جنيه مصري وبالرغم من أن مصر قامت بجدولة الديون العسكرية مع الاتحاد السوفيتي أكثر من مرتين، كان آخرها عام ١٩٧٠، فإن مصر لم تدفع أي قسط من أقساط هذه الديون حتى ذلك الوقت، وتناقل المصريون اصطلاح صدر عني «على النوتة» تدليلاً على

عدم دفع أي قيمة مادية لأي صفقة تسليح تمت مع الاتحاد السوفيتي.

وكانت المعاملات المالية لصفقات تسليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية الأخرى تتم على قاعدة مماثلة لما يتم مع الاتحاد السوفيتي فيما عدا قيمة الفائدة السنوية وهي (٢,٥ - ٣٪). وكان دفع الأقساط يتم في مواعيده تقريباً حسب نصوص الاتفاق.



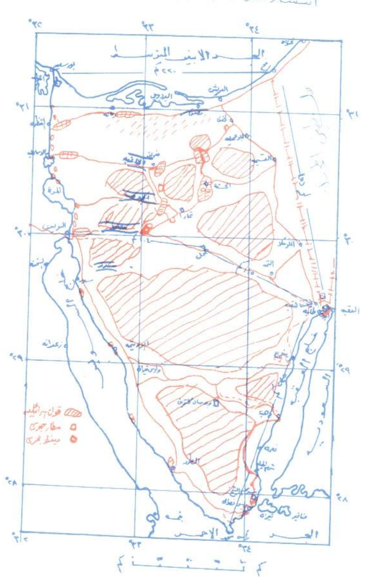

شكل (١)



شكل (٢)

شكل (٣)


انتشار القوات الاسرائيليه فى سيناء


البحر الابيض المتوسط
بورسعيد
العريش
السويس
العقبة
خليج العقبة
البحر الاحمر
الطور
قوات إسرائيلية
مطار حربي
ميناء بحري

شكل (٤)

صور تذكارية من الجبهة

١ ـ عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات.
٢ ـ محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية.
٣ ـ عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة وبرفقته من اليمين: محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجمسي.
٤ ـ عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات.
٥ ـ عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ١٩٧٠/٥/٥
٦ ـ عبد الناصر أثناء مناورة للواء ١٥ مدرع وعلى يمينه محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض ١٩٦٨/١١/٢٠.
٧ ـ عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعلى يمينه محمد فوزي وعلى يساره عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل
٨ ـ عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة أثناء إحدى المناورات.
٩ ـ عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة.
١٠ ـ عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة.
١١ ـ عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل.
١٢ ـ عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ١٩٦٩/٩/٩.

(١)

(٢)

(٣)



(٤)



(٥)



(١٢)



(١٠)



(١١)



هذا الكتاب

لعلنا لانبالغ إذا قلنا إن هذا الكتاب الذى تتشرف دار المستقبل بأن تقدمه فى نصه الكامل هو اهم كتاب يصدر عن تلك الفترة التي تعد من أخطر وأصعب وأخصب مراحل الصراع العربي الإسرائيلى . إنه ليس مجرد وثيقة تاريخية يستعين بها المؤرخون والباحثون في تنقيبهم عن الماضى وأحداثه ، كما أنه أيضا ليس من قبيل المذكرات الشخصية التي يروي مؤلفوها قصة حياتهم وتجاربهم وأعمالهم ... إنه استيعاب علمي كامل للعوامل المؤثرة في النصر والهزيمة على حد سواء ؛ فهو يبدأ بتحليل أمين للعوامل الذاتية والموضوعية التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧ ، ثم يعرض بالتفصيل الأسس العلمية والتنظيمية ، والمراحل العملية التي بنيت عليها الخطط التي استهدفت هزيمة العدو واسترداد الأرض المحتلة في ١٩٦٧ بعد ثلاث سنوات من وقوع الهزيمة ، وكيف سار العمل في سبيل تحقيق هذا الهدف في خطوط وخطوات متوازية من إعادة بناء القوات المسلحة قيادة وتنظيماً ، وتدريباً ، وتسليحاً ، مع إعداد الدولة والشعب للحرب ، مع التصعيد المستمر للمواجهة مع العدو من الصمود ، إلى الدفاع النشط ، إلى المبادءة والتحدي وصولاً إلى حرب التحرير الشاملة التي حدد لها خريف عام ١٩٧٠ ثم أجلت إلى ربيع ١٩٧١ بسبب وفاة عبد الناصر ... أما كيف تأخرت فيما بعد إلى أكتوبر ١٩٧٣ فتلك قصة أخرى مازالت تنتظر الكتاب الذى يرويها .

الناشر



وزير الحربية الأسبق ـ محمد فوزى

دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٢٩٠٤٧٢٧ القاهرة